جامعة النيل الأبيض

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث

مجلة علمية محكمة – نصف سنوية

تصدر عن جامعة النيل الأبيض

كوستي ــ السودان

البريد الإلكتروني Email: Journal@wnu.edu.sd

الموقع الإلكتروني www.wnu.edu.sd

العدد الثالث عشر مارس 2019م

مجلة النيل الأبيض للدراسات واالبحوث

جامعة االنيل الأبيض

ISSN:1858-6643 ردمك:

الهيئة الاستشارية:

1. أ.د. عوض حاج علي.
2. أ.د. الطيب عبدالوهاب محمد مصطفى.
3. أ.د.عبد الله التوم عبدالله.
4. أ.د. عمرمحمد علي محمد .
5. أ.د. الجزولي بابكر محمد.
6. أ. د. أحمد علي إبراهيم حمو

هيئة التحرير :

- 1/بروفيسر .السماني عبدالمطلب أحمد (رئيس مجلس الادارة) راعياً
- 2/د.الشاذلي عيسى حمد (مدير الجامعة)مشرفاً.
- 3/د.قمر الدولة عبدالمطلب أحمد نائباً للمشرف.
- 4/د. محمد الأمين محمد يوسف كبر (عميد الدراسات العليا) رئيساً للتحرير.
- 5/د. صلاح محمد إبراهيم نائباً لرئيس التحرير.
- 6/أ. محمد مسعود محمد إدريس سكرتيراً للتحرير.
- أعضاء هيئة التحرير :
- 1/ د.السماني محمد الغالي.
- 2/د.عبدالرحمن أحمد المساعد .

3/د.النذير عبدالله آدم .

- 4/د.محمد حسن أحمد عبدالله .
- 5/أ. حسن أحمد حامد.
- 6/د. الأمين الرفاعي محمد .
- 7/د.لمياء علي مصطفى .
- التدقيق اللغوي:
- 1 /د. وداعة عبدالله علي .
- 2/أ. إقبال عبدالله نور.
- التدقيق الإحصائي:
- أ: محمد مسعود محمد إدريس.
- الجمع بالحاسوب:
- أ:آمنة عوض صالح.
- الطباعة والتوزيع:

المحتويات

م	المواضيع	رقم الصفحة
1	دور استراتيجية التدريب في تطوير الموارد البشرية د. الهادي سليمان إسحق عبدالله أ . محمد مسعود محمد ادريس	8-31
2	اثر احصاءات مالية الحكومة (G F S) علي الاداء الاقتصادي والمالي دراسة تطبيقية دولة السودان خلال الفترة (2009 م – 2015 م) د . صلاح محمد ابراهيم ا . محمد مسعود محمد أ. محمد عبدالرحمن الامين الفكي	33-61
3	دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز سمعة المنظمة د. محمد يوسف الشيخ نور الهادي	62-85
4	(دور معلمة الروضة في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية ومدى تأثيرها لدى أطفال مرحلة الطفولة المبكرة) د. عبدالصادق عبدالعزيز جادالله ، د . حمي الامين الاصم د. ليلي الامين الاصم د .محمد حسن	86-112
5	دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة على الأداء المالي والانحرافات في المصارف د. عبد الرحمن عبد الله كبسور د . نشوي عمر محمد خير د. أسامة حسين محمد يوسف كبر	113-149
6	الآراء الأدبية والبلاغية في كتاب عيار الشعر لابن طبا طبا إعداد :د. معتصم يحي آدم يحي د. وداعة عبدالله علي سرار	150-165
7	دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية د. احمد عبد الوهاب أبو محمد	166-200
8	أثر الضرائب على الاستثمار في السودان(دراسة تحليلية للفترة (1980 - 2016)م) د. علي الحسن محمد نور زروق -أ عرفة الصادق الأمين الصادق	201-228
9	التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية للفترة من 2015م-2016م الأسباب والحلول د. أسامة معاوية بخيت حسين	229-250
10	مشروع اليونسكو لتشغيل نظام الي متكامل مفتوح المصدر بمكتبات الجامعات السودانية 2012م جامعة السودان – جامعة الخرطوم – جامعة النيلين أ.عبد الرزاق محمود ابراهيم الحاج	251-282
11	الأساليب البلاغية العربية وأثرها في فهم النص الخطابي النبوي دراسة بلاغية نقدية تحليلية د. ياسر عبد المطلب أحمد– أستاذ مشارك ، د. مطر عبد الله إسحاق– أستاذ مساعد	283-306

نبذة عن المجلة :

1. مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة النيل الأبيض .

الأهداف :

1. نشر البحوث والدراسات المبتكرة والتي يعدها الباحثون في المجالات العلمية من أجل إثراء وتنمية البحث العلمي وخلق حوار بناءٍ بين الباحثين وصانعي القرار .
2. ربط البحوث والدراسات بقضايا المجتمع .
3. توفير وضمان حرية الأبحاث والابتكار لأعضاء هيئة التدريس والباحثين داخل الجامعة وخارجها وتوطيد الصلات العلمية والفكرية بين الجامعة ونظيراتها من الجامعات الأخرى.

قواعد النشر :

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي تتوافر فيها الأصالة والابتكارواتباع المنهجية السليمة والتوثيق العلمي مع سلامة الفكرة واللغة والأسلوب ، والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى .

   ويلزم عند تقديم البحث للمجلة تقديم إقرار خطي من الباحث بأن لم يسبق له أن نشر ولن ينشر – عند قبول النشر في وعاء آخر .
2. ترسل نسختان ورقيتان من البحوث والدراسات ومراجعة الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير , واخري على قرص مدمج (CD).
3. تكون البحوث والدراسات المقدمة بحجم لايزيد عن (30) صفحة من القطع المتوسط (A4) بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية ، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير عن عشر صفحات وأن يكون مكتوباً على الحاسب الآلي بالخط simplified Arabic بحجم 14 باللغة العربية والخطTimes New Roman باللغة الإنجليزية حجم 14 والعناوين الرئيسة بحجم 16 أسود عريض ، والهوامش والحواشي بنفس نمط الخط حجم 12 ويتم إعداد الصفحة كالآتي : علوي 2.45 سم سفلى 6.9 سم أيسر 5.7 سم أيمن 3.17 سم رأس الصفحة 1.27 س تذييل الصفحة 6 سم الفقرة تباعد قبل وبعد 3 سم تباعد الأسطر متعدد بقدر 1.3 سم .
4. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا تزيد كلماته عن 150 كلمة ، على أن يكون مكتوباً بنفس لغة البحث مع ترجمته للغة الإنجليزية ، مصحوباً بالكلمات المفتاحية باللغتين .
5. يكتب في ورقة مستقلة باللغتين العربية والإنجليزية عنوان البحث واسم الباحث وصفته العلمية وموقع عمله وعنوانه ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني .
6. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الاسماء .

7. تدرج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة علي حسب ترتيب الحروف الهجائية العربية و لاتدرج إلا تلك التي تم الإشارة إليها في متن الدراسة أو البحث مع اتباع القواعد العلمية للتوثيق الرقمي .
8. توثيق الجداول والرسوم التوضيحية المستعارة وغيرها بالمصادر الأصلية .
9. البحوث والدراسات التي لا تعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا تعاد إلى أصحابها .
10. تلتزم المجلة بإخطار الباحث باستلام بحثه خلال أسبوعين من تأريخ استلامه ، ثم إخطاره بالقبول أو عدم القبول في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم .
11. تخضع جميع البحوث والدراسات المقدمة للتحكيم العلمي الموضوعي من قبل محكمين مختصين من ذوي الخبرة والمكانة العلمية المتميزة ، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت خلال إسبوعين من تأريخ استلام ردود كل المحكمين ، وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث حسب آراء المحكمين قبل قبول البحث والنشر.
12. في حالة قبول البحث للنشر يلتزم الباحث او (الباحثون) بالتوقيع على إستمارة النشر .
13. تصبح البحوث والدراسات ملكاً للمجلة ولا يتم نشرها مرة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من المجلة .
14. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة و يكون ترتيب جميع البحوث وفقاًلاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو بحثه .
15. المجلة لا تقدم عائداً مادياً مقابل نشر أي عمل .
16. ترسل البحوث من نسختين (Hard Copy & Soft Copy) على :

البريد الإلكتروني Email: Journal@wnu.edu.sd

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين , والصلاة والسلام على خير المرسلين عليه افضل الصلاة وازكي التسليم . يصدر العدد الثالث عشر, والجامعة قد تقدمت في التصنيف للجامعات السودانية في موقع UNIRANK حيث احتلت الترتيب العاشر من بين الجامعات واثبتت وجودها وعالميتها , وايضا شهدت الجامعة استقرارا في الدراسة في ظل التغيرات التي شهدتها البلاد , وكان من أهم المرتكزات التي انطلقت منها الجامعة التعاون في مجال البحث العلمي والنشر الإلكتروني . وقد زار الجامعة وفود وقفوا على مجهوداتها المختلفة في مجال إصدار الدوريات العلمية المحكمة والمشاركة الفاعلة في معارض الجامعات السودانية , والولوج الي تحرير الامتحانات الالكترونية ونقل الطالب الي التقدم التكنولوجي . واشادت الوفود بمجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث واعتبرتها اضافة حقيقية لاثراء البحث العلمي المتميز المعاصر, وجودتها في إنتظام صدورها وتنوع موضوعاتها , واتاحتها الفرصة لكثير من الباحثين بالنشر فيها .

كما تود هيئة التحرير بعد صدور أكثر من عشرة أعداد أن تقوِّم مسيرتها لتقف على السلبيات فتعالجها وعلى الإيجابيات فتعززها , وذلك من أجل تطوير الإداء , والنهوض بالمجلة , لتصل إلى مستوى الدوريات العلمية المرموقة في المحيط المحلي والعالمي , ولتصبح منبراً للبحوث ذات الجودة العالية , ودورية يسعى للنشر فيها الباحثين وذوي الافكار المستنيرة , والسمعة العلمية المرموقة , والعقول الراجحة . لذا نرجو من الأخوة الباحثين والقراء الكرام تقويم ما لديهم من أعداد وإرسال مقترحاتهم وآرائهم إلى هيئة التحرير عبر البريد الإلكتروني التالي :

Journal@wnu.edu.sd

كما يحدونا الامل أن يدلي الجميع بارائهم ومقترحاتهم وبحوثهم التي تزين وتزيد المجلة القا وبهاءا وبالذات اللذين يحرصون على تطوير البحث العلمي في السودان والعالم اجمع , ونسأل الله أن يجزل لهم الثواب ويعظم لهم الاجر , ويجعل عطاءهم في ساحة البحث وميدان المعرفة صدقة جارية لهم في يوم لاينفع فيه مال ولابنون الا من اتي الله بقلب سليم .

و شكراً

رئيس هيئة التحرير

دور استراتيجية التدريب في تطوير الموارد البشرية

دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة , السودان , 2019م

إعداد : د. الهادي سليمان إسحق عبدالله – استاذ مساعد – جامعة النيل الأبيض

elhadi.ishag@kenana.com

أ . محمد مسعود محمد ادريس–محاضر – جامعة النيل الابيض mohamedmsoud90@hotmail.com

المستخلص :

تناولت الدراسة دور استراتيجية التدريب في تطوير الموارد البشرية دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة, تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات التدريب على تطوير الموارد البشرية في القطاع الصناعي , تمثلت مشكله الدراسة في التساؤل التالي : ما دور استراتيجية التدريب في تطوير الموارد البشرية ؟ وافترضت الدراسة ان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجيات التدريب و تطوير الموارد البشرية , إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة : يؤدي التدريب الى تحسين مهارت تنظيم القوى البشرية والإمكانات المادية المتوفرة في سبيل الوصول بها إلى أعلى إنتاجية ممكنة وبأقل التكاليف , التدريب يؤدي الى زيادة قدرات العنصر البشري في المنظمة في اتخاذ القرارات الرشيدة . أوصت الدراسة بالاتي : الاهتمام بتقييم وقياس العائد من التدريب وفق آليات ومقاييس محددة للتعرف على نقاط الضعف والقوة في توجيه النشاط التدريبي بما يضمن جدوى التدريب للشركة والعاملين , يجب قبل تحديد البرامج التدريبية اجراء دراسات لواقع المؤسسة واحتياجاتها الفعلية والاحتياجات الفردية للعاملين . وضرورة تقييم مستوي الأفراد قبل وبعد التحاقهم بالدورات التدريبية من أجل الوقوف على حجم التغير الحاصل لقدراتهم ومهاراتهم , ضرورة ربط الدورات التدريبية بالجانب التطبيقي في العمل من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من عملية التدريب .

Abstract :

The atudy is to examined the role of training strategy in the development of human resources case study of Kenana Sugar Company. This study aims to identify the impact of human resources training developement strategies in the industerial sectors. The poblem of the study was :- What is the role of

training strategy in the development of human resources ?The study assured that , there was statistically significant relationship between training strategy and human resources development . The study relaied on the descriptive analitical approach . The most important findings of the study are :- Training improves manpower management skills and the available physical capabilities in order to reach the highest possible productivity at the lowest cost. Training leads to increase in the capacity of the organized component in rational decision making. The study recommended the followings :- Attention in assessing and measuring the return of training according to specfic mechanism and measures to identify the weaknesses and strengths in directing the training activity to ensure feasibility of training for the company and the employees. Before defining training programs , studies should be conducted to reflect the real and actual organization and indvidual needs. Need to evaluate the level of individuals before and after the training courses in order to determine the magnitude change in their abilities and skills. Training must be linked with a practical side of the work in order to achieve the objectives of the traning process.

المقدمة :

تزايدت أهمية التخطيط الإستراتيجي نظراً لوجود كثير من التحديات والمتغيرات البيئية محلياً وإقليمياً ، وعالمياً ، و يُعتبر التخطيط الإستراتيجي أحد العناصر المهمة للإدارة الإستراتيجية ، وذلك أن المفهوم الإصطلاحي للإدارة الإستراتيجية هو أنها(عملية إتخاذ القرارات المرتبطة بتحديد رسالة الشركة وأهدافها الأساسية بعيدة المدى ، وإختيار وتحديد الخطط الإستراتيجية ، وخطط تخصيص وتوظيف الإمكانيات والموارد المتاحة للشركة بما يتوافق مع أهدافها ومع المتغيرات البيئية ، وكذلك تطوير الأوضاع والنظم والإجراءات الداخلية بالشركة ، ثم العمل على تطبيق هذه القرارات والإختيارات)[1] . ولذلك فإن عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على التكيف مع كافة المتغيرات والتحديات في البيئة الخارجية سيؤدي إلى ضعف قدرة المنظمات على المنافسة عالمياً وإقليمياً ومن هنا يجب النظر إلى

التدريب من منظور استراتيجي بحيث يتم تصميم وتنفيذ برامج التدريب لتحقيق أهداف المنظمة الإستراتيجية.

مشكلة الدراسة :

يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر العملية الإدارية وذلك لما له من تأثير علي واقع ومستقبل المنظمة ، كما لا بد من الإشارة إلي أن العناصر البشرية يعتبر من أعقد العناصر من حيث احتياجاتها وطريقة التعامل معها و لذلك كان لا بد للمنظمات من تدريب مواردها البشرية لزيادة فعاليتها وقدراتها وتنمية مهاراتها ، حيث تتحمل إدارة الموارد البشرية في المنظمة كامل المسئولية عن عملية استقطاب العاملين ورفع مستوى الكفاءة لديهم وصولاً للجودة الشاملة , ومما سبق تكمن مشكل الدراسة في الاجابة على التساؤل التالي :

ما دور استراتيجيات التدريب في تطوير الموارد البشرية ؟

فرضية الدراسة :

ارتكزت الدراسة على افتراض ان:- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجيات التدريب و تطوير الموارد البشرية.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع المدروس وهو القطاع الصناعي الذى يهتم بطريقة مباشرة بالعنصر البشري في كيفية مساعدته في إطلاق قدراته و مواهبه الكامنة من اجل مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه المنظمات المعاصرة مثل حيازة رأس المال الفكري وجودة الأداء.

وكذلك تأتي اهمية هذه الدراسة في إثرائها للمعرفة النظرية في مجال التدريب و أثره على تطوير الموارد البشرية في القطاع الصناعي ، وكذلك تقدم الدراسة عدد من النتائج و التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في مجال التدريب .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات التدريب على تطوير الموارد البشرية في القطاع الصناعي و التعرف على مفهوم واهمية التدريب و تقديم توصيات ومقترحات تعالج الخلل الاستراتيجي التدريبي في مؤسسات الاعمال بصورة عامة ومؤسسات القطاع الصناعي بصورة خاصة .

حدود الدراسة:

أ – **الحدود الزمانية** : تم إجراء هذه الدراسة في العام 2019م .

ب –**الحدود المكانية** : اقتصرت الدراسة على شركة سكر كنانة المحدودة .

ج –**الحدود البشرية** : اقتصرت الدراسة على الفنيين العاملين بشركة سكر كنانة .

الدراسات السابقة :

دراسة جيهان(2015م) :

تناولت الدراسة التدريب والتنمية الإدارية ودورها في أداء العاملين بالتطبيق على قطاع شركات التأمين بولاية الخرطوم في الفترة من 2005 وحتى 2014 م وتكونت الحدود البشرية من كل العاملين بقطاع شركات التأمين بولاية الخرطوم , و تمثلت المشكلة في أن أداء شركات التأمين فيه بعض جوانب القصور التي تظهر على أداء العاملين من ناحية التدريب والتنمية الإدارية متمثلة قي بعض المشاكل التي تواجه التدريب في البيئة الداخلية وعوامل البيئة الخارجية التي تؤثر على العملية التدريبية ، وقد هدفت الدراسة إلي : التعرف على مفهوم وأهمية التدريب والتنمية الإدارية للعاملين بشركات التأمين ،تحليل المشاكل والمعوقات التي يمكن أن تحدث فى غياب تدريب وتطوير مهارات العاملين في قطاع التأمين في السودان ، إتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات ، و توصلت الدراسة الي النتائج التالية : أن المدربين لهم دور جوهري واسع في نجاح العملية التدريبية ، تحديد الإحتياجات التدريبية بأسس علمية يزيد من كفاءة التدريب ، عدم مساهمة هيئة الرقابة على التأمين في الأشراف على البرامج التدريبية أدي لتباين بين العاملين في شركات التأمين ، وأوصت الدراسة بأن على هيئة الرقابة التشديد في الإشراف على البرامج التدريبية التي تقوم بها شركات التأمين[2].

دراسة العطوي(2007م)

بعنوان " أثر أساليب التدريب على فاعلية البرامج التدريبية في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أساليب التدريب وأثرها على فاعلية البرامج التدريبية في المؤسسة العامة للتعليم المهني في المملكة العربية السعودية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:إن المتوسط العام لتصورات المبحوثين لأساليب التدريب المتبعة جاءت بدرجة مرتفعة، وان المتوسط العام لتصوراتهم لمدى فاعلية البرامج التدريبية جاءت أيضا بدرجة مرتفعة , وجود أثر لأساليب التدريب المتبعة في فاعلية البرنامج التدريبي للمتدربين في المؤسسة العامة للتعليم الفني والمهني في المملكة العربية السعودية , وأوصت الدراسة بضرورة تحسين بيئة التدريب، وتحسين البنية الأساسية للتدريب،واختيار المدربين من لهم خبرة في هذا المجال[3].

دراسة دونالد كير باتريك(1957م)

بعنوان " تقييم التدريب" هدفت هذه الدراسة إلى حث المهتمين بالتدريب على النظر بتمعن إلى التقييم كون مستقبل برامجهم التدريبية يعتمد إلى حد كبير على استخدام نتائج التقييم كهدف إلى توضيح معنى التقييم، ويكون ذلك من خلال تحليله إلى رد الفعل والتعلم والسلوك والنتائج، بحيث يمكن لمديري التدريب أن يتقدموا تدريجيا نحو استخدام استمارة رد الفعل الذاتي البسيط الى قياس النتائج الملموسة . وقد اهتمت الدراسة بالتغييرات التي طرأت على سلوك العمل نتيجة التدريب، وعلى النتائج الملموسة للبرنامج التدريبي في مجالات تحقيق التكلفة وتحسين النوعية والإنتاجيةعلى حد سواء[4] .

الجانب النظري للدراسة :

مفهوم التدريب : عرف التدريب بأنه(نشاط مخطط يهدف إلى تنمية القدرات والمهارات الفنية والسلوكية للأفراد العاملين لتمكينهم من أداء فاعل ومثمر يؤدي لبلوغ أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة بأعلى كفاءة ممكنة)[5].

وتعريف اخر : التدريب هو (الوسيلة الفعالة التي تمكن الفرد من استغلال إمكانياته وطاقاته الكامنة وهو نشاط مخطط ومستمر يهدف إلى إحداث تغييرات في معلومات وخبرات وطرق وآراء وسلوك واتجاهات الفرد والجماعات بما يجعلهم أكفاء لمزاولة أعمالهم بطريقة منتظمة وإنتاجية عالية تكون العامل الأساسي في تحقيق أهداف الأجهزة التي يعملون فيها)[6].

والتدريب هو (تزويد الأفراد بمهارات معينة تساعدهم على تصحيح النواقص في أدائهم)[7].

أهمية التدريب:

عُد التدريب اللغة الحديثة للتعليم والتطوير والأداء وأصبح اختياراً استراتيجياً في منظومة استثمار الموارد البشرية. والتدريب هو الوسيلة الفعالة للارتقاء بعمل المنظمة وجودة إنتاجها وخدماتها. ولا يعد امتلاك التقنية الحديثة هو المقياس لنجاح المنظمة، ففي مجال الخدمات الصحية لا يجوز قياس تطورها بالتوسع في المرافق العلاجية والصحية، وبإمدادها بالأجهزة والمستلزمات الحديثة فقط بل يستكمل ذلك بمستوى الأداء البشري للأطباء والفنيين والفرق الطبية المساعدة، ويظهر ذلك كمخرج أساسي من مخرجات التدريب والتعليم الطبي المستمر من خلال برامجه الفعالة[8] .

المبادئ العامة للتدريب:

وضع علماء الإدارة مجموعة من المبادئ الأساسية التي من خلالها يمكن تحقيق أهداف العملية التدريبية وهذه المبادئ نوردها بإيجاز فيما يلي[9]:

1- حتمية التدريب واستمرار يته: فهو وظيفة مستمرة لتلبية متطلبات التطوير والتغيير، وهو حاجة أساسية لأي منظمة لتطوير كوادرها البشرية، وهو" يبدأ مع التعيين ولا ينتهي إلا مع التقاعد.

2- التدريب نظام متكامل: فهو نشاط غير عشوائي بل هو متكامل بمدخلاته وأنظمته ومخرجاته من جهة ، ومتكامل مع الأنشطة الأخرى لإدارة الموارد البشرية، ويمكن تمثيل التدريب كنظام متكامل بالشكل التالي :

التدريب نظام متكامل

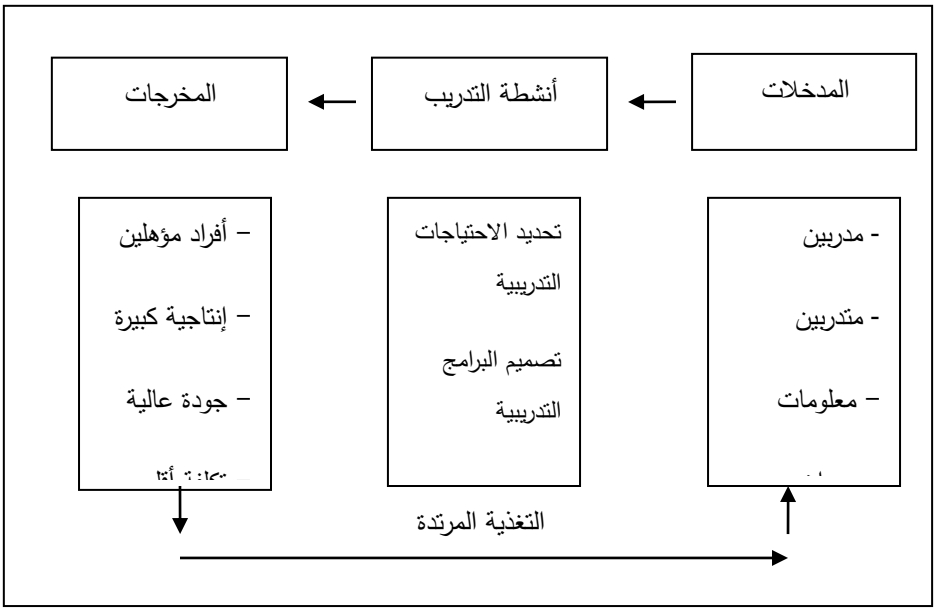

المصدر: أمين ساعاتي ، إدارة الموارد البشرية من النظريةإلى التطبيق(القاهرة : دار الفكر العربى,1998) ص 80.

3- التدريب نشاط متغير ومتجدد: نظراً لتجدد وتغير اتجاهات الفرد وسلوكه وتطور التكنولوجيا، لابد من الاستعداد الدائم لتحديث وتطوير التدريب وأساليبه.

4- التدريب نشاط إداري وفني: فمن ناحية يعد التدريب نشاطاً إدارياً تتوافر فيه شروط العمل الإداري من وضوح في السياسات والأهداف والخطط والبرامج... ومن ناحية أخرى التدريب نشاط فني يحتاج إلى تخصصات وخبرات علمية وعملية في مجال التدريب.

5- للتدريب مقومات إدارية وتنظيمية: من حيث التدرج في العملية التدريبية، وربط التدريب بحوافز مادية ومعنوية، ومراعاة التفاوت بين المتدربين، والاهتمام بالتطبيق العملي، كذلك الاختيار الدقيق للمتدربين ومتابعتهم بعد انتهاء التدريب، وتشجيعهم على التشاركية، وأخيراً ربط العملية التدريبية بحاجات العمل الحقيقية.

مراحل العملية التدريبية :

عند التخطيط للعملية التدريبية لابد من مراعاة التسلسل في عملية التخطيط، حيث تمر العملية التدريبية بالمراحل التالية[10]:-

1- تحديد الاحتياجات التدريبية:

تعبر الاحتياجات التدريبية عن الفرق بين مستوى الأداء المطلوب بلوغه ومستوى الأداء الفعلي من قبل الأفراد العاملين(10) أي أن الاحتياج التدريبي هو عبارة عن الفجوة بين متطلبات العمل من معارف ومهارات وبين تلك التي يتمتع بها الفرد القائم بالعمل. ويظهر الاحتياج التدريبي نتيجة تغيرات تطرأ على الفرد من جهة كالانتقال والترقية، وتقييم الأداء وإصابات العمل والتعيين الجديد. وتطرأ على المنظمة من جهة أخرى من حيث تغيير السياسات والأهداف أو اقتناء تكنولوجيا حديثة أو إحداث خدمات ومنتجات جديدة . ولذلك فإن تحليل الاحتياجات التدريبية ينبغي أن يتم وفقاً لما يتناسب والأهداف والاستراتيجيات العامة للمنظمة المعنية. وتعد هذه الخطوة حجر الأساس في تخطيط العملية التدريبية لأنها تساعد في تحديد أهداف البرنامج التدريبي ومحتوياته، وأساليب التدريب بالإضافة إلى تحديد الزمان والمكان المناسبين، وأساليب تقييم البرامج التدريبية. ويتم تحديد الاحتياجات التدريبية بالاعتماد على تحليل شامل لكل من المنظمة والفرد والأعمال، حيث تشكل هذه المستويات المنهج المتكامل لتحديد الاحتياجات التدريبية.

2- تصميم البرامج التدريبية: إن عملية تصميم البرنامج التدريبية هي عملية إنتاج المواد التعليمية والتدريبية التي تشكل محتوى البرنامج التدريبي على ضوء أهداف التدريب التي تشكل انعكاس الاحتياج التدريبي المحدد مسبقاً. وعند تصميم البرنامج التدريبي يجب اعتماد منهجية علمية تقوم على الخطوات التالية[11]:

أ- تحديد أهداف البرنامج التدريبي.

ب – تحديد موضوعات البرنامج التدريبي .

ت- تحديد المواد التدريبية وتجهيزها.

ث – تحديد أساليب التدريب .

ج- تحديد الوسائل والمستلزمات التدريبية.

ح – تحديد الزمان والمكان .

خ – اختيار المدربين.

د – اختيار المتدربين.

ذ – تقدير موازنة التدريب .

3 – تنفيذ البرنامج التدريبي: وهو يمثل التطبيق العملي لما تم سابقاً ، حيث تتحدد عملية التنفيذ في ضوء معطيات ومحتويات البرنامج ذاته وأهدافه والتي تتضمن مواقف وإجراءات تعليمية تدريبية تهدف إلى تطوير معارف ومهارات وقيم سلوكية وتوسيعها لدى المتدرب .وتتأثر عملية التنفيذ بمجموعة عوامل منها[12].

*- التوقيت: موعد بدء البرنامج وانتهائه وتوزيع الزمن المخصص على المواد التدريبية .

* المكان والمستلزمات الأخرى للتدريب.

*- الإشراف من قبل مختصين علميين ومن قبل جهاز إداري قادر على تنظيم التدريب وتزويد كادره بمستلزماته الضرورية .

*- قيام المدرب بدوره بوصفه عاملاً رئيساً في نجاح عملية التنفيذ.

4- تقييم العملية التدريبية: تعرف عملية التقييم بأنها عبارة عن تلك " الإجراءات التي تقاس بها كفاءة البرامج التدريبية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة، كما تقاس بها كفاءة المتدربين ومدى نجاح التدريب في تغييرهم، كما تقاس كذلك كفاءة المدربين ". وبذلك فإن عملية التقييم تهدف إلى[13] :

@- معرفة نقاط القوة وتنميتها ونقاط الضعف وتلافيها في البرنامج التدريبي.

@- تحديد مدى استفادة المتدربين من البرنامج التدريبي .

@- قياس كفاءة عناصر العملية التدريبية من مدرب ومتدرب ووسائل وأساليب تدريبية.

@- تقرير إمكانية الاستمرار في البرنامج أو تغييره.

@- تحسين برامج التدريب وتطويرها.

مفهوم استراتيجية ادارة الموارد البشرية :

تتمثل إستراتيجية إدارة الموارد البشرية بتحديد أهداف رئيسية لتحسين درجة التوافق بين الأفراد والوظائف، فكلما كان الفرد ملائماً للعمل ، تحسن أدائه ، وإرتفعت كفاءته ، ويلقى الجانب البشري حالياً كثيراً من الإهتمام من إدارة الموارد البشرية ، حيث إن هنالك إهتماماً ملموساً ومتزايداً بتحسين جودة حياة العمل في المنشأة بالنسبة للعاملين ، من خلال تقديم فكرة المشاركة فى حل المشاكل ، وإعادة هيكلة العمل ، وتقديم نظم مكافآت مطورة وتحسين بيئة العمل[14].

يمكن تعريف استراتيجية إدارة الموارد البشرية بأنها : خطة طويلة الأجل ، تتكون من مجموعة من النشاطات على هيئة برامج محددة البداية والنهاية ، وسياسات تكون وظائف ومهام إدارة الموارد البشرية داخل المنظمة وتحتوي هذه الخطة على مجموعة من الإجراءات والقرارات المتعلقة بشؤون الموارد البشرية داخل المنظمة .

الأبعاد الإستراتيجية للموارد البشرية :

يمكننا إيجاز الأبعاد الإستراتيجية لأدوار ومهام إدارة الموارد البشرية فيما يلى[15] :

1- تأمين المورد أو العنصر البشري المناسب والمؤهل تأهيلاً علمياً معاصراً ، والذي تحتاجه المنظمة وذلك من خلال استراتيجية واضحة ومحددة تتكامل وتتوافق مع الإستراتيجية العامة للمنظمة ، بمعنى المشاركة الفعالة في تحقيق المنظمة لرسالتها ورؤيتها ، وغاياتها ، وأهدافها ، ووسائلها ، ولن تتمكن إدارة الموارد البشرية من توفير هذا العنصر أو المورد البشري وجعله قوة عمل حقيقية وفعالة ومفيدة داخل المنظمة ، ويدين لها بالإنتماء والولاء ، ويعمل بكل طاقاته وإمكانياته لرفع شأن المنظمة ، إلا من خلال خطة إستراتيجية طويلة المدى ، تشتمل على رؤية واضحة ، ورسالة محددة ، وأهداف واقعية قابلة للتطبيق العملي بعيدة عن الفلسفات النظرية .

2- على إدارة الموارد البشرية – وهي تقوم بإعداد استراتيجيتها وتحديد دورها داخل المنظمة – أن تتماشى هذه الإستراتيجية مع الاتجاهات الحديثة والمتطورة التي انتشرت أو المتوقع انتشارها عالمياً في المدى المنظور ، وذلك في جميع المجالات : الإدارية ، والإنتاجية ، والتسويقية والقانونية ... وغيرها من مجالات البيئة الخارجية .

3- ينبغي للمنظمة أن توفر العناصر البشرية المؤهلة والمتخصصة والمحترفة للعمل في إدارة الموارد البشرية حتى يتسنى لهذه الإدارة القيام بمهامها ، والأعمال المنوطة بها ، والمتوقعة وغير المتوقعة منها فضلاً عن تحقيقها لآمال المنظمة المنعقدة عليها .

4- على إدارة الموارد البشرية القيام بتحديث البرامج والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية ، وجعلها متوافقة مع الاتجاهات الحديثة المتعلقة بالموارد البشرية ، وهذه البرامج وتلك السياسات الحديثة من شأنها زيادة الإنتاجية

والفعالية الجودة مما يؤدي إلى نجاح المنظمة وازدهارها .

5- على إدارة الموارد البشرية أن تعمل من خلال التكامل والتنسيق والتعاون مع الإدارات الأخرى داخل المنظمة ، لكي تضمن نجاح استراتيجيتها ، فمسؤولية إدارة الموارد البشرية مسؤولية تشترك فيها جميع الإدارات عن طريق مديرها ، وخاصة الإدارة المباشرة ، والإدارة الوسطى ، وهما الإدارتان المنوط بهما وضع استراتيجية إدارة الموارد البشرية موضع التنفيذ على أرض الواقع العملي.

الجانب التطبيقي للدراسة :

مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من الفنيين بشركة سكر كنانة المحدودة و البالغ عددهم 85 فنياً , اما عينة الدراسة البالغ عددها 40 مفردة فقد تم اختيارها باستخدام اسلوب العينة العشوائية البسيطة .

أسلوب جمع البيانات :بعد الإطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة، قام الباحثان بتصميم إستبيان يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وذلك لجمع البيانات من أفراد العينة، وقد تم مراعاة أن يكون الإستبيان شاملا لقياس اثر استراتيجية التدريب في تطوير الموارد البشرية , وعلى هذا الأساس، تم تصميم إستبيان مكوّن من قسمين:

القسم الأول: وهي البيانات الشخصية لافراد عينة الدراسة ، وقد تضمن هذا القسم (3) أسئلة، شملت المؤهل العلمي , التدريب , سنوات الخبرة .

القسم الثاني: وهي تحتوي علي الاسئلة المتعلقة بمحاور الدراسة ، وقد تضمن هذا القسم (9) عبارات موزعة علي محورين للقياس من خماسية ليكرت التي تتدرج من (أوافق بشدة ,أوافق، لا رأى، لا أوافق

,لا أوافق بشدة)، وحسب تسلسل خماسية ليكرت فإن أوافق بشدة تعني (5)، أوافق تعني (4) ,لا رأى تعني(3)، ولا أوافق تعني (2) ,لا أوافق بشدة تعني (1) حيث تمثل أوافق و أوافق بشدة الجانب الإيجابي بينما لا أوافق ولا أوافق بشدة تمثل الجانب السلبي، في حين لا رأى تعني تردد الإجابة بمعنى عدم التأكد وبهذا يتم استبعادها في الحكم ويوضح الجدول ادناة توزيع الاوزان علي مستويات الموافقة .

إختبار صدق وثبات الإستبيان:

قبل الصياغة النهائية للاستبيان ونشره، قام الباحثان بإجراء إختبار صدق الإستبيان، للتأكد من صياغة الأسئلة بأسلوب واضح، بعيدا عن كل إلتباس أو غموض، و التعرف على مدى شمولية الإستبيان، وسلامة تصميمه. وقد تم عرضه على اربعة أساتذة متخصصون في ادارة الاعمال ، وقد قام هؤلاء المحكّمون بمراجعة الإستبيان، وإبداء ملاحظاتهم وتوصياتهم، التي أخذها الباحثان بعين الإعتبار عند إعداد الإستبيان في شكله النهائي .

و لغرض إختبار الإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة ، و للإستبيان بشكل عام، إستخدم الباحثان معامل ألفا كرومباخ (Alpha Cronbach)، الذي تتروح قيمته نظريا بين الصفر(0) والواحد(1)، وكلما إقترب من الواحد دل على وجود ثبات عال، يطمئن على صدق أداة الدراسة، طبقا لقاعدة " كل إختبار ثابت صادق"و تعتبر القيمة المقبولة احصائياً لمعامل الفا كورنباخ (60%) وقد تم اجراء اختبار المصداقية على اجابات المستجيبين وجاءت نتائج الاختبار كما هو موضح ادناه :

جدول (1) اختبار الثبات :

الرقم	المحاور	معامل الثبات
1	استراتيجية التدريب	.71
2	تطوير الموارد البشرية	.64
	معامل الثبات الكلي	.68

المصدر: إعداد الباحثان من استمارة الاستبيان 2019م

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة اكبر من 60% وتعني هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع المحاور حيث بلغت قيمة الف كورنباخ لعبارات المحور الاول (71%) وعبارات المحور الثاني (64%) وبلغت قيمة الثبات الكلي للمحاور (68%) , اذن نفسر ان مستوى الثبات مرتفع لجميع المحاور و ان المقاييس التي اعتمد عليها الباحثان لقياس المحاور تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن الباحثان من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق اهداف الدراسة .

التوزيع التكراري والنسب المئوية للمعلومات الشخصية :

جدول (2) المؤهل العلمي :

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	2	%5
جامعي	29	%72.5
فوق الجامعي	9	%22.5
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

نلاحظ من الجدول (2) ان معظم افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي جامعي وذلك بنسبة 72.5% , و5% ثانوي , و22.5% فوق الجامعي , و هذا يدل على مدى تفهمهم لبيانات الإستبانة و الإجابة عليها.

جدول (3) التدريب :

التدريب	التكرار	النسبة
غير متدرب	6	%15
دورة تدريبية واحدة	4	%10

دورتان تدريبيتان	2	%5
ثلاث دورات	7	%17.5
اكثر من ثلاث دورات تدريبية	21	%52.5
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يبين الجدول (3) ان 15% من افراد عينة الدراسة غير متدربين , و 10% تلقوا دورة تدريبية واحدة , و 5% تلقوا دورتان تدريبيتان , و17.5% تلقوا ثلاث دورات تدريبية و52.5% تلقوا اكثر من ثلاث دورات تدريبية . هذا يوضح مدى أهمية الإدارة ببرامج التدريب .

جدول (4) سنوات الخبرة :

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنة	11	27.5%
5- 10 سنة	5	12.5%
10- 15 سنة	6	15%
15- 20 سنة	-	-
20 سنة فأكثر	18	45%
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يتضح من الجدول رقم (4) ان 27.5% من افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم اقل من 5 سنة, و 12.5% خبرتهم مابين (5 – 10) سنة, و 15% خبرتهم مابين (10 – 15) سنة , و45% خبرتهم

(20سنة فأكثر) . هذا يدلل على أن الشركة تستقطب العاملين من ذوى الخبرات البسيطة و تعمل على تدريبها وفقآ للبرامج التدريبية التى تتناسب مع الشركة .

التوزيع التكراري والنسب المئوية للمحاور :

المحور الأول : استراتيجية التدريب

جدول (5) يتميز المدربون بربطهم للمعلومات والمواد بالتطبيق العملي

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	22	%55
أوافق	15	%37.5
لا رأى	3	%7.5
لا أوافق	–	–
لا أوافق بشدة	–	–
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يوضح الجدول (5) ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون و بشدة على ان المدربون يتميزون بربطهم للمعلومات والمواد بالتطبيق العملي وذلك بنسبة (92.5%) , و(7.5%) لم يعطوا اجابات محددة .

جدول (6) تتنوع أساليب التدريب المستخدمة من قبل المدربين :

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	19	%47.5
أوافق	12	%30

لا رأى	7	%17.5
لا أوافق	2	%5
لا أوافق بشدة	–	–
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يبين الجدول (6) ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون و بشدة على ان أساليب التدريب المستخدمة تتنوع من قبل المدربين وذلك بنسبة (77.5%) , و(5%) لا يوافقون على ذلك و(17.5%) لم يعطوا اجابات محددة .

جدول (7) الساعات المخصصة في الدورات التي يتم عقدها تكون كافية

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	14	%35
أوافق	20	%50
لا رأى	4	%10
لا أوافق	2	%5
لا أوافق بشدة	–	–
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يوضح الجدول (7) ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون و بشدة على ان الساعات المخصصة في الدورات التي يتم عقدها تكون كافية وذلك بنسبة (85%) , و(5%) لا يوافقون على ذلك و(10%) لم يعطوا اجابات محددة .

جدول (8) يتم التجهيز والاستعداد المسبق للدورات التي يتم عقدها بشكل جيد

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	20	%50
أوافق	17	%42.5
لا رأى	3	%7.5
لا أوافق	–	–
لا أوافق بشدة	–	–
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يوضح الجدول (8) ان كل افراد عينة الدراسة يوافقون و بشدة على ان التجهيز والاستعداد المسبق للدورات التي يتم عقدها بشكل جيد وذلك بنسبة (92.5%) و(7.5%) لم يعطوا اجابات محددة .

جدول (9) تقوم الادارة بتذليل العقبات وحل المشكلات المتعلقة بالمتدربين والمدربين بشكل فوري

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	20	%50
أوافق	20	%50
لا رأى	–	–
لا أوافق	–	–
لا أوافق بشدة	–	–
المجموع	40	% 100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يوضح الجدول (9) ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون و بشدة على ان الادارة تقوم بتذليل العقبات وحل المشكلات المتعلقة بالمتدربين والمدربين بشكل فوري وذلك بنسبة (100%) .

جدول (10) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني : استراتيجية التدريب .

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	النتيجة
يتميز المدربون بربطهم للمعلومات والمواد بالتطبيق العملي	**4.47**	0.64	**%89**	**اوافق بشدة**
تتنوع أساليب التدريب المستخدمة من قبل المدربين	**4.20**	0.91	**%84**	**اوافق بشدة**
الساعات المخصصة في الدورات التي يتم عقدها تكون كافية	**4.15**	0.80	**%83**	**اوافق بشدة**
يتم التجهيز والاستعداد المسبق للدورات التي يتم عقدها بشكل جيد	**4.42**	0.63	**%88**	**اوافق بشدة**
تقوم الادارة بتذليل العقبات وحل المشكلات المتعلقة بالمتدربين والمدربين بشكل فوري	**4.50**	0.51	**%90**	**اوافق بشدة**
المؤشر العام للفرضية	**4.35**	**0.55**	**%87**	**اوافق بشدة**

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يتضح من الجدول (10) ما يلي :

1/ جميع العبارات التي تعبر عن المحور الاول (استراتيجية التدريب) يزيد متوسطها عن الوسط المعياري (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن المحور.

2/ أهم عبارة من عبارات المحور هي العبارة التي تنص على : (تقوم الادارة بتذليل العقبات وحل المشكلات المتعلقة بالمتدربين والمدربين بشكل فوري) بأهمية نسبية بلغت 90% ، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.50) وبانحراف معياري (0.51) .

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.35) , واهمية نسبية بلغت 87% وهذا يدل على أن إفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس المحور الاول ، بانحراف معياري (0.55) ، مما يشير إلى تجانس إجابات المستطلعين تجاه هذه العبارات .

المحور الثاني : تطوير الموارد البشرية

جدول (11) التدريب يجعل المتدرب أكثر اقتدارا على استخدام الأسلوب العلمي في التخطيط لكيفية تنفيذ الواجبات الموكولة إليهم .

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	6	%15
أوافق	19	%47.5
لا رأى	11	%27.5
لا أوافق	4	%10
لا أوافق بشدة	–	–
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يوضح الجدول (11) ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون و بشدة على ان التدريب يجعل المتدرب أكثر اقتدارا على استخدام الأسلوب العلمي في التخطيط لكيفية تنفيذ الواجبات الموكولة إليهم وذلك بنسبة (62.5%) , و(10%) لا يوافقون على ذلك , و(27.5%) لم يعطوا اجابات محددة .

جدول (12) يؤدي التدريب الى تحسين مهارت تنظيم القوى البشرية والإمكانات المادية المتوفرة في سبيل الوصول بها إلى أعلى إنتاجية ممكنة وبأقل التكاليف

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	14	%35
أوافق	17	%42.5
لا رأى	8	%20
لا أوافق	1	%2.5
لا أوافق بشدة	–	–
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يوضح الجدول (12) ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون و بشدة على ان التدريب يؤدي الى تحسين مهارت تنظيم القوى البشرية والإمكانات المادية في سبيل الوصول بها إلى أعلى إنتاجية ممكنة وبأقل التكاليف وذلك بنسبة (77.5%) , و(2.5%) لا يوافقون على ذلك و(20%) لم يعطوا اجابات محددة

جدول (13) التدريب يؤدي الى زيادة قدرات العنصر البشري في المنظمة في اتخاذ القرارات الرشيدة

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	11	%27.5
أوافق	21	%52.5
لا رأى	3	%7.5
لا أوافق	5	%12.5
لا أوافق بشدة	–	–
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يوضح الجدول (13) ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون و بشدة على ان التدريب يؤدي الى زيادة قدرات العنصر البشري في المنظمة في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بنسبة (80%) , و(12.5%) لا يوافقون على ذلك و(7.5%) لم يعطوا اجابات محددة .

جدول (14) يحصل المتدرب على مهارات ومعلومات تساعد في عملية تطوير أساليب العمل بما يكفل سرعة تقديم الخدمة بأقل جهد ممكن

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	13	%32.5
أوافق	12	%30
لا رأى	9	%22.5
لا أوافق	5	%12.5
لا أوافق بشدة	1	%2.5
المجموع	40	%100

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يوضح الجدول (14) ان معظم افراد عينة الدراسة يوافقون و بشدة على ان المتدرب يحصل على مهارات ومعلومات تساعد في عملية تطوير أساليب العمل بما يكفل سرعة تقديم الخدمة بأقل جهد ممكن وذلك بنسبة (62.5%) , و(15%) لا يوافقون على ذلك و(22.5%) لم يعطوا اجابات محددة .

جدول (15) الاحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني : تطوير الموارد البشرية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	النتيجة
التدريب يجعل المتدرب أكثر اقتدارا على استخدام الأسلوب العلمي في التخطيط لكيفية تنفيذ الواجبات الموكولة إليهم	**3.67**	**0.86**	%73	**اوافق**
يؤدي التدريب الى تحسين مهارت تنظيم القوى البشرية والإمكانات المادية المتوفرة في سبيل الوصول بها إلى أعلى إنتاجية ممكنة وبأقل التكاليف	**4.10**	**0.81**	%82	**اوافق**
التدريب يؤدي الى زيادة قدرات العنصر البشري في المنظمة في اتخاذ القرارات الرشيدة	**3.95**	**0.93**	%79	**اوافق**
يحصل المتدرب على مهارات ومعلومات تساعد في عملية تطوير أساليب العمل بما يكفل سرعة تقديم الخدمة بأقل جهد ممكن	**3.77**	**1.12**	%75	**اوافق**
المؤشر العام للمحور	**3.80**	**0.85**	**%76**	**اوافق**

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان , 2019م .

يتضح من الجدول (15) ما يلي :

1/ جميع العبارات التي تعبر عن المحور الثاني (تطوير الموارد البشرية) يزيد متوسطها عن الوسط المعياري (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن المحور .

2/ أهم عبارة من عبارات المحور هي العبارة التي تنص على : (يؤدي التدريب الى تحسين مهارت تنظيم القوى البشرية والإمكانات المادية المتوفرة في سبيل الوصول بها إلى أعلى إنتاجية ممكنة وبأقل التكاليف) بأهمية نسبية بلغت 82% ، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.10) وبانحراف معياري (0.81) .

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.80) , واهمية نسبية بلغت 76% وهذا يدل على أن إفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس المحور الثاني ، بانحراف معياري (0.85) ، مما يشير إلى تجانس إجابات المستطلعين تجاه هذه العبارات .

النتائج :

توصلت نتائج الدراسة إلى الآتى :-

1. يتميز المدربون بربطهم للمعلومات والمواد بالتطبيق العملي .
2. يتم التجهيز والاستعداد المسبق للدورات التي يتم عقدها بشكل جيد .
3. تقوم الادارة بتذليل العقبات وحل المشكلات المتعلقة بالمتدربين والمدربين بشكل فوري .
4. يؤدي التدريب الى تحسين مهارت تنظيم القوى البشرية والإمكانات المادية المتوفرة في سبيل الوصول بها إلى أعلى إنتاجية ممكنة وبأقل التكاليف .
5. التدريب يؤدي الى زيادة قدرات العنصر البشري في المنظمة في اتخاذ القرارات الرشيدة .
6. يحصل المتدرب على مهارات ومعلومات تساعد في عملية تطوير أساليب العمل بما يكفل سرعة تقديم الخدمة بأقل جهد ممكن .

التوصيات :

وفقآ لنتائج الدراسة يمكن التوصية بالآتى:-

1. التوعية المستمرة بأهمية التدريب وتوليد القناعة لدى المتدرب بدرجة الاستفادة التي تتحقق منه .
2. الاهتمام بتقييم وقياس العائد من التدريب وفق آليات ومقاييس محددة للتعرف على نقاط الضعف والقوة في توجيه النشاط التدريبي بما يضمن جدوى التدريب للشركة والعاملين .

3. يجب قبل تحديد البرامج التدريبية اجراء دراسات لواقع المؤسسة واحتياجاتها الفعلية والاحتياجات الفردية للعاملين . وضرورة تقييم مستوي الأفراد قبل وبعد التحاقهم بالدورات التدريبية من أجل الوقوف على حجم التغير الحاصل لقدراتهم ومهاراتهم .ضرورة ربط الدورات التدريبية بالجانب التطبيقي في العمل من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من عملية التدريب .
4. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فيما يتعلق بالتدريب وتطوير الموارد البشرية ضرورة تطوير نظام الحوافز المعمول به في شركة سكر كنانة المحدودة .
5. ضرورة مواكبة أساليب العمل الحديثة وتطوير طرق العمل لتمكين العاملين من أداء العمل بشكل أفضل .
6. ضرورة التركيز على الانفاق على العملية التدريبية بشكل مناسب باعتباره إنفاق استثماري ينعكس مردوده على مستقبل الشركة ولو استغرق ذلك بعض الوقت.

المصادر والمراجع :

1. أحمد سيد مصطفى . إدارة الموارد البشرية. كلية التجارة، جامعة بنها، 2000م،
2. عبد الشافي محمد العينين ، نحو نموذج فعال للإدارة الإستراتيجية ، مجلة النهضة الإدارية ، طنطا : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ،1994م .
3. جيهان حسن محمد علي:دور التدريب في اداء قطاع التامين في السودان(رسالة ماجستير غير منشوره,جامعة الزعيم الازهري2015م)
4. العطوي صالح(2007). أثر أساليب التدريب على فاعلية البرامج التدريبية في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة مؤته،الكرك,الأردن
5. دونالد كير باتريك(1407هـ). تقييم التدريب .ترجمة فارس حلمي،المجلة العربية للتدريب،دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية،الرياض
6. فوزي حبيش، الإدارة العامة والتنظيم الإداري، بيروت، 1991
7. GOMEZ, MEJIA, L. R. ; BALKIN, D. B.;CARDY, R. L. Managing Human Resources,, 3rd, ed , New Jersey, 2001,
8. حسان حرستاني. إدارة المستشفيات. معهد الإدارة العامة، الرياض، 1990

9. أمين ساعاتي . إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق. دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 .

10. صالح عودة. إدارة الأفراد. منشورات الجامعة المفتوحة، 1994، 250 .

11. سليمان الفارس . وآخرون، إدارة الموارد البشرية " الأفراد ". منشورات جامعة دمشق، 2000

12. نور الله كمال. إدارة الوارد البشرية. سلسلة دليل القائد الإداري (3)، الطبعة الأولى، دار طلاس، دمشق، سورية، 1992.

13. مصطفى نجيب. إدارة الموارد البشرية. دار الشروق للنشر، الأردن ،1996

14. نادية العارف : الإدارة الإسترتيجية . إدارة الألفية الثالثة ، مصر ، الدار الجامعية (2003م : ص 118)

15. أحمد السيد كردي ، الانترنت بتاريخ 25 مارس 2010م ، موقع طريق التفوق والنجاح – قسم التنمية والتخطيط .

أثر احصاءات مالية الحكومة (G. F. S) علي الاداء الاقتصادي والمالي

دراسة تطبيقية دولة السودان خلال الفترة (2009 م – 2015 م)

د . صلاح محمد ابراهيم – استاذ الاقتصاد المشارك – جامعة النيل الابيض

أ. محمد مسعود محمد ادريس – محاضر – جامعة النيل الابيض

أ. محمد عبدالرحمن الامين – وزارة المالية – ولاية النيل الابيض

المستخلص

يهدف البحث الي معرفة اثر احصاءات مالية الحكومة علي الاداء الاقتصادي والمالي والتعرف علي النظم المالية المحاسبية العالمية ومواكبة دول العالم في التطور الاقتصادي والمالي وذلك بغرض قياس اقتصاد السودان ووضع الحلول للمشاكل الاقتصادية فيه , وتتركز مشكلة البحث في عدم قياس الوضع الاقتصادي للسودان عالميا حتي تتمكن الجهة المختصة عالميا من معالجة المشكلات الاقتصادية , وكذلك التعرف علي اهداف البحث والتي تتمثل في اثر احصاءات مالية الحكومة علي الاداء الاقتصادي والمالي والموازنة العامة للدولة وترشيد وضبط الايرادات والمصروفات وتوحيد الصرف علي الموازنة العامة باتباع النظام المحاسبي الموحد والتحول من الاساس النقدي الي اساس الاستحقاق وجودة التقارير المالية والحسابات الختامية .كما توصل البحث الي اهم النتائج وهي : اعداد الموازنة العامة للدولة يتم حسب ما جاء في نظام احصاءات مالية الحكومة GFS مما ادى الى الارتقاء بالنظام الاقتصادي وتطور النظم المالية , تطبيق نظام ال GFS يرفع كفاءة العمل المالي والمحاسبي الى جودة عالية ويظهر ذلك جليا من خلال التقارير المالية والحسابات الختامية المتعلقة باتخاذ القرارات التخطيطية للدولة , تطبيق نظام ال GFS يؤدي الى احداث النمو الاقتصادي وخلق التوازن وامكانية قياس الوضع الاقتصادي للدولة من بين دول العالم . اهم التوصيات هي : يجب على الدولة ان تعمل على حصر الاصول الثابتة والمتحركة وذلك بخلق ادارة للاصول تساعد في تطبيق احصاءات مالية الحكومة وتقييم الاصول وتعتبر هذه من الادوات والمعينات المهمة في النظام , توفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد في تطبيق احصاءات مالية الحكومة , يجب اعداد الموازنة العامة بواقعية وشفافية ومصداقية حتى تحقق الموازنة اهدافها المنشودة وفق موجهات الدولة .

Abstract:

The research aims to know the impact of government financial statistics on the economic and financial performance and to identify the global financial accounting systems and keep pace with the countries of the world in economic and financial development, in order to measure the economy of Sudan and develop solutions to economic problems in it. Globally address economic problems As well as to identify the objectives of the research, which is the impact of government financial statistics on the economic and financial performance and the general budget of the State and rationalization and control of revenues and expenses and the unification of spending on the general budget by following the unified accounting system and the shift from the cash basis to the basis of maturity and the quality of financial reports and final accounts The research also reached the most important results, namely: Preparation of the state budget is according to the government financial statistics system GFS, which led to the upgrading of the economic system and the development of financial systems, the application of the GFS system raises the efficiency of financial and accounting work to high quality and this is evident through reports Financial and final accounts related to the decision-making decisions of the State, the application of the GFS system leads to economic growth and create balance and the possibility of measuring the economic situation of the country among the countries of the world The most important recommendations are: The state should work on the inventory of fixed and mobile assets by creating an asset management that helps in the application of government financial statistics and asset valuation. This is one of the important tools and aids in the system, providing an accurate database that helps in applying the government financial statistics. Realistic, transparent and credible until the budget to achieve its objectives according to the guidelines of the State.

مقدمة :

يعد نظام إحصاءات مالية الحكومة Government Finance Statics System (G.F.S) من النظم المالية المحاسبية , وهو نظام عالمي يهدف لقياس اقتصاديات الدول ومدي التقدم والنمو الاقتصادي لكل دولة ووضعها الاقتصادي من بين دول العالم سواء المتقدمة او النامية , وكيفية معالجة المشاكل الاقتصادية للدول عبر صندوق النقد الدولي , حيث تم فرض النظام من قبل صندوق النقد الدولي في العام (2001م) والذي بموجبه تم توجيه و ألزام الدول الأعضاء بتطبيق هذا النظام كنظام موحد لكل الحسابات الدولية , والسودان عضو في صندوق النقد الدولي حيث تم تطبيق النظام في

القطاع العام منذ عام 2009 م ، وهذا النظام يهدف لتطوير أداء القطاعات الحكومية لإرساء مبدأ الافصاح والمصداقية و الشفافية والواقعية في ممارسة العمل المحاسبي في الوحدات الحكومية لتحليل الاقتصاد عبر الميزانية العامة للدولة ، و رسم السياسات الاقتصادية في مجال الحسابات القومية الحكومية .

هذا النظام يرمي لدقة و تحسين الموازنة العامة ، من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (المصروفات الإيرادات) والعمل بالنظام المحاسبي الموحد والتحول من نظام الاساس النقدي الي أساس الاستحقاق , لابد من الالمام بمرجعيات والمنهجية والاسس والمعايير الدولية الاحصائية للمالية العامة ، تقييم الأصول والتقارير الختامية والتي يجب إعدادها بشكل منهجي ومنظم وبذلك يتحقق مزيد من الشفافية والرقابة علي المال العام إيداعاً،وصرفاً الذي يخص تلك الوحدات .

تحتفظ دولة السودان بحسابات صحيحة مستوفاة للإيرادات والمصروفات وفقا للأسس المحاسبية السليمة وما ينبغي أن يكون عليه العمل المحاسبي ، و يرفع للحكومة الاتحادية تقرير بالحسابات الختامية في مده لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية ما لم تحدد وزارة المالية مده اقصر من ذلك.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في عدم استخدام السودان للمصطلحات والمفاهيم الدولية التي تعمل بها الميزانيات العالمية , واستخدام مسميات بنود محلية مما ادت الي عدم معرفة الوضع الاقتصادي للسودان من بين دول العالم وعدم امكانية قياس الوضع الاقتصادي لدولة السودان عالميا وعليه تم الزام السودان بتطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة (GFS) وفي هذا الإطار يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الأتي:-

ما اثر نظام إحصاءات مالية الحكومة علي الاداء المالي الحكومي النظام المحاسبي ؟

ولمعالجة مختلف جوانب المشكلة الرئيسة يمكن اشتقاق الأسئلة الفرعية الآتية :

1. ما اثر إحصاءات مالية الحكومة علي الموازنة العامة للدولة ؟
2. ما اثر إحصاءات مالية الحكومة علي الإيرادات وترشيد المصروفات؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أهمية إحصاءات مالية الحكومة ومدي مقدرة تأثير نظام إحصاءات مالية الحكومة علي الاداء المالي الحكومي و النظام المحاسبي للدولة واهمية النظام العلمية والعملية لوحدات الحكومة .

أهداف البحث

يهدف النظام الي إحكام رقابة المال العام وقوامة وزارة المالية علي المال العام `فقد حدثت نقله نوعيه للحسابات الحكومية بتطبيق نظام ( G F S ) في مجال العمل المحاسبي `وعليه يهدف البحث إلي الأتي :

1. التعرف علي نظام إحصاءات ماليه الحكومة GFS واثره علي الاداء الاقتصادي و المالي للدولة .
2. التعرف علي التقارير والحسابات الختامية للجهات التشريعية ،الرقابية ومستخدمي المعلومات المالية .
3. معرفة اثر تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة على الموازنة العامة للدولة .

فروض البحث :

1 / تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة له علاقة ذات صلة ترتبط بكفاءة وفعالية الاداء الاقتصادي والمالي للدولة .

2 / تطبيق نظام إحصاءات ماليه الحكومة(G.F.S) له علاقة ترتبط بإعداد الموازنة العامة للدولة .

3 / تطبيق نظام إحصاءات ماليه الحكومة (G.F.S) له علاقة ترتبط بكفاءة زيادة الإيرادات وترشيد المصروفات .

منهج البحث

يستخدم البحث المنهج الوصفي التاريخي التحليلي النظري .

حدود البحث :

- **الحدود المكانية:** دولة السودان .
- **الحدود الزمانيه** (2009 م- 2015م)

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من المصادر تتمثل المراجع ،والمصادر المتوفرة وذلك لبناء الإطار النظري ومنها الكتب،المقالات الدراسات الجامعية .

هيكل البحث :

يتكون هيكل البحث من مقدمة، وثلاثة محاور وخاتمة،المقدمة اشتملت علي الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة ، المحور الأول اشتمل علي مفهوم وأهداف وخصائص نظام إحصاءات مالية الحكومة ، و أسس قيد الأحداث الاقتصادية المستخدمة في نظام إحصاءات مالية الحكومة ونطاق التغطية ، و الإيرادات والمصروفات وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة ،المحور الثاني الموازنة العامة للدولة ، المحور الثالث التحليل لمكونات النظام الايرادات والمصروفات , الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات .

الدراسات السابقة

1. دراسة كمال 2014م [12]

تكمن مشكلة الدراسة في إن نظام إحصاءات مالية الحكومة يهدف إلي تلافي أوجه القصور في نظم الحسابات السابقة ليصبح نظاما شاملا وقابلا للتطبيق في كل الدول والي أي مدي تواكب وتتسق مكونات هذا النظام و أهدفه مع ظروف ومتغيرات الدول النامية بما فيها السودان ،ماهية انسب السبل للتغلب علي هذه المعوقات .هدفت الدراسة لحل الإشكالية إلي دراسة وتحليل اثر تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة في رفع كفاءة وفاعلية استغلال الموارد المتاحة في جمهورية السودان ، التعرف علي إن استخدام نظام إحصاءات مالية الحكومة يساعد في تحسين الأداء المالي للوحدات الحكومية في جمهورية السودان ،التعرف علي إن استخدام نظام (G.F.S) يؤدي إلي تطبيق نظم الرقابة واتخاذ القرار بفاعلية بجمهورية السودان .استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور المشكلة ، المنهج التحليلي لتحليل دراسة الحالة .كما توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها :إن نظام إحصاءات مالية الحكومة (G.F.S) ساهم في تحسين الأداء المالي في الوحدات الحكومية بجمهورية السودان ، إن تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة في السودان يتطلب أدوات ومعلومات يترتب عليها الكثير من المسئوليات لتحقيق المزيد من الشفافية والانضباط المالي ،لذلك نجد الكثير من الصعوبات التي تواجه تطبيقه مثل عدم توحيد التقارير المالية في كل الوحدات الحكومية.أوصت الدراسة بمجموعة

من التوصيات منها :ضرورة تبني حكومة جمهورية السودان بصفة عامة ووزارة المالية الاتحادية بوجه الخصوص الأدوات والمعلومات التي يتطلبها تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة وذلك لتحقيق الشفافية والانضباط المالي وذلك من خلال توحيد التقارير المالية في كل الوحدات الحكومية ، العمل علي إقامة إدارات متخصصة لتقييم الأصول غير المنظورة وذلك لضمان شمولية الموازنة ومن ثم تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة بالصورة الكاملة.

اتفقت الدراسة مع البحث في المتغير المستقل نظام إحصاءات مالية الحكومة ،بينما اختلفت معه في المتغير التابع ركزت الدراسة علي الأداء المالي ويتمحور البحث في النظام المحاسبي الحكومي.

2. دراسة بابكر 2014م [17]

تتمثل مشكلة الدراسة في الجامعات الحكومية السودانية تعاني من مشكلة أساسية في إعداد الموازنة التقديرية حيث نجد غالبا إن الموازنة غير متطابقة مع الموازنة الفعلية في نهاية السنة المالية وعليه يمكن طرح تساؤل ماهية الأسس العلمية المتبعة في إعداد الموازنة في جامعة بخت الرضا؟

هدفت الدراسة لحل الإشكالية إلي التعرف علي الصعوبات التي تواجه إعداد الموازنة العامة لجامعة بخت الرضا ،التعرف علي الأسس العلمية التي تساعد في إعداد الموازنة العامة بجامعة بخت الرضا ،التعرف علي الأسباب التي تجعل الموازنة التقديرية غير مطابقة مع الموازنة الفعلية في نهاية العام في جامعة بخت الرضا ،توجد صعوبات تواجه إعداد الموازنة في جامعة بخت الرضا .توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها :يتم إتباع الأسس العلمية في إعداد الموازنة في جامعة بخت الرضا ، إن الموازنة التقديرية غير مطابقة مع الموازنة الفعلية في نهاية السنة المالية في جامعة بخت الرضا ،توجد صعوبات تواجه إعداد الموازنة في جامعة بخت الرضا تتمثل في عدم الإلمام التام بقواعد إعداد الموازنة من قبل العاملين بإعدادها . توصلت الدراسة إلي عدد من التوصيات منها : ضرورة التدريب الكافي للمحاسبين ومديري الإدارات بالجامعة الذين يشغلون مناصب إدارية عن كيفية إعداد الموازنات التقديرية والفعلية ، لابد من ربط الوحدات المحاسبية بالجامعة مع بعضها البعض ببرنامج حسابي حتى يسهل عملية إعداد الموازنة ، لابد من توفير المعلومات المتعلقة بالموازنات التقديرية حتى تصبح عملية المقارنة بين السنوات المختلفة ممكنة .

اتفقت الدراسة مع البحث في إن الموازنة العامة واحده من أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة الذي جاء لتطوير الموازنة العامة لمواكبة المعايير العالمية في إعدادها.

3 . دراسة حسين 2013م [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عكس تقارير المراجع العام في بعض الولايات علي وجود مخالفات ماليه في الأداء المالي الحكومي ،خاصة ولاية النيل الأبيض ومن المعلوم إن الوحدات الحكومية تعتمد في نظامها المحاسبي علي المحاسبة الحكومية الذي يعتمد علي نظام العهد والأمانات .في ظل اقتصاديات السوق الحر والاتجاه العالمي لخصخصة القطاع العام ظهرت الكثير من الدراسات التي تنادي بتطوير نظام المحاسبة الحكومية ،طرحت مشكلة الدراسة في صورة تساؤل هل وجود المخالفات المالية في الوحدات الحكومية مؤشر علي ضعف الرقابة المالية بسبب النظام المحاسبي المتبع في الوحدات الحكومية؟.

هدفت الدراسة إلي معرفة النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية ،التعرف علي نظام الرقابة المالية في الوحدات الحكومية والتعرض علي المشاكل المحاسبية لقياس وتحديد الإيرادات العامة دراسة نظام إحصاءات مالية الحكومة(G.F.S) .

توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها إن الدعم الاتحادي هو الأعلى مصدر إيرادي يليه التعويض الزراعي ثم القيمة المضافة ثم الإيرادات الذاتية المرتبطة بتحصيل الوزارات والمحليات ،عملية المصدر للإيرادات له علاقة بالإيرادات الفعلية للولاية ،تم تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة بولاية النيل الأبيض في العام (2009م) .توصلت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات منها ضرورة رفع كفاءة التحصيل لمصدر الإيرادات الذاتية بالولاية ،ضرورة وضع تقدير للإيرادات عند إعداد الموازنة بصورة واقعية تراعي مصادر الإيرادات الولائية وإمكانيات كل مصدر ولإمكانيات الفنية والمادية لأقسام التحصيل ،تفعيل الدور الاستثماري بالولاية .

اتفقت الدراسة مع البحث في المتغير المستقل نظام إحصاءات مالية الحكومة ،اختلفت معه في المتغير التابع حيث ركزت الدراسة علي نظام الرقابة علي الإيرادات العامة ،محور البحث عن النظام المحاسبي الحكومي.

4. دراسة كبر 2015م [6]

تتمثل مشكلة الدراسة في مدي مقدرة نظام إحصاءات مالية الحكومة في تحقيق الرقابة النوعية للإيرادات العامة للدولة حيث طرح سؤال عن العوامل التي أدت إلي المخالفات المالية بوزارة المالية ولاية شمال كردفان ومدي علاقتها بالرقابة المالية والي أي مدي يستطيع نظام إحصاءات مالية الحكومة علي زيادة الرقابة النوعية علي الإيرادات العامة للدولة والي أي مدي يمكن أن يساهم نظام إحصاءات مالية الحكومة للحد من هذه المخالفات ؟

هدفت الدراسة التعرف بالنظام المحاسبي في الوحدات الحكومية والرقابة المالية والمشكلات المحاسبية لقياس وتحديد الإيرادات العامة وأسباب المخالفات المالية وعلاقتها بالرقابة المالية توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها : وجود مخالفات مالية ناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية بوزارة المالية ولاقتصاد بولاية شمال كردفان ،اعتماد النظام الرقابي لوزارة المالية بولاية شمال كردفان علي مخرجات النظام المحاسبي الحكومي ، يقلل نظام إحصاءات مالية الحكومة من وجود المخالفات بوزارة المالية ولاية شمال كردفان . كما توصلت الدراسة إلي عدد من التوصيات منها : ضرورة رفع كفاءة التحصيل ومصدر الإيرادات الذاتية بالولاية ، ضرورة وضع تقديرات للإيرادات عند إعداد الموازنة بصورة واقعية تراعي مصادر الإيرادات الولائية وإمكانية كل مصدر إيرادي ،أهمية تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة حسب منشورات صندوق النقد الدولي (2001م).

اتفقت الدراسة مع البحث في المتغير المستقل إحصاءات مالية الحكومة ، اختلفت معه في المتغير التابع حيث ركزت الدراسة علي الرقابة النوعية للإيرادات العامة ،محور البحث عن النظام المحاسبي الحكومي .

المحور الأول

مفهوم نظام إحصاءات مالية الحكومة (G.F.S) :

إحصاءات مالية الحكومة (G.F.S) هو جزء من الجهد العالمي المبذول لتحسين المحاسبة الحكومية وشفافية عمليات الحكومة .تعتبر إحصاءات مالية الحكومة عنصرا أساسيا في تحليل المالية العامة ،كما إن لها دور بالغ الأهمية في وضع البرامج المالية السليمة ومراقبة تنفيذها وفي الرقابة علي السياسات الاقتصادية. (16)

إن إحصاءات مالية الحكومة هو تطوير وتحديث التصنيف التبويبي لمفردات الموازنة العامة للدولة وفقا لمعايير التصنيف الدولية الصادرة من نظام إحصاءات مالية الحكومة(2001م) ومواكبة التطورات التي يصدرها صندوق النقد الدولي في هذا المجال .يساهم هذا التطوير في تحقيق العديد من الأهداف منها،تعزيز الشفافية ودعم الكفاءة الفنية والإدارية للموازنة العامة بحيث يمكن بسهولة الانتقال من نظام الموازنة التقليدية (موازنة البنود) إلي موازنة الأداء ،كذلك تسهيل عمليات الحكومة بحيث يتوافق التبويب الاقتصادي مع نظام الحسابات القومية ،كذلك المساعدة علي توجيه وترشيد صنع القرارات الاقتصادية والمالية باعتبار إحصاءات مالية الحكومة نظام معلومات له مدخلاته وعملياته التشغيلية ومخرجاته.(6)

يعرف نظام إحصاءات مالية الحكومة بأنه حزمة من الإحصاءات المالية والمفاهيم والإجراءات المحاسبية يصنف بموجبها النشاط العام للدولة بقطاعاته المختلفة للحكومة وذلك من خلال مجموعات متجانسة للوصول إلي مؤشرات عن الأداء الكلي للقطاع العام الحكومي وإجراء المطابقات والمقارنات بين تلك المستويات المختلفة وبين أداء الدول الأخرى.(4)

مرتكزات نظام GFS :

نجد من اهم المرتكزات في النظام التحول من النظام التقليدي الورقي الي نظام التحصيل الالكتروني واتباع انظمة الدفع والسداد الالكتروني بالاضافة الي النظام المحاسبي الموحد والانتقال من الاساس النقدي الي اساس الاستحقاق في ظل تحقيق مرامي واهداف الاقتصاد الوطني تمشيا مع الاستراتيجية العامة للدولة وبرامجها الاقتصادية عبر الانظمة والاليات التي تتبعها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في تطبيق عدد من البرامج والتطبيقات التي ترتقي بالادء المالي والمحاسبي والذي يسهم في تحقيق الشفافية والواقعية والارتقاء الي التطورات العالمية وتاتي هذه الحزم والانظمة لمواجهة الازمات الاقتصادية حيث برز الاتجاه العام نحو اصلاح االنظام المالي لامتصاص الازمات الاقتصادية في المستقبل , وقد كان ذلك بعد صدور القرار الوزاري رقم 86 للعام 2015 م والخاص بتطبيق الانظمة التي تساند نظام الادارة المالية المتكامل ضمن برنامج بناء القدرات المالية والاقتصادية والزام ديوان الحسابات بالدولة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد والتحول من الاساس النقدي الي اساس الاستحقاق والقرار الوزاري رقم 16 في نفس العام والقاضي بتكوين لجنة عليا لتطبيق الانظمة في كافة مستويات الحكم . وبالتالي تعزيز الوضع الاقتصادي للبلاد وتحسين المعاملات المالية العالمية وترسيخ الحكم الراشد و الحوكمة المؤسسية في مؤسسات الدولة . والتحول الواقعي في ضبط الموارد وشفافية التعامل المالي وواقعية الانفاق العام ضمن خطة الاصلاح الاقتصادي الشامل , حيث يسمح تطبيق حزم الانظمة في توفير قاعدة بيانات علمية دقيقة لتقديم انواع متكاملة للموارد واوجه الانفاق علي الخدمات حيث توضح الانظمة التعاملات المالية الاتحادية والولائية في مختلف القطاعات كما تساعد متخذي القرار وتدعم مبدا الواقعية والشفافية والحفاظ علي المال العام وتعزز نظم الجودة الشاملة بما يقود الي رفع نسبة الاداء الاقتصادي ويساعد في متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي لجذب الاستثمار وزيادة تدفقات راس المال الاجنبي , وهذه الانظمة تهتم بالتوافق مع متطلبات الاحصاءات المالية الحكومية والاقتصاد الوطني .

مفهوم ومزايا النظام المحاسبي الموحد :-

وهو يهتم بتوحيد الانظمة المحاسبية المتبعة في القطاع العام بما يحقق المحافظة علي الاموال العامة واحكام الرقابة عليها وحمايتها من جودة القياس والعرض والافصاح للمعلومات المالية والمحاسبية في التقارير المالية للدولة وذلك وفق الاتي : –

1 / توحيد الدليل المحاسبي حسب التبويب لاحصاءات مالية الحكومة .

2 / توحيد السياسات المحاسبية حسب معايير المحاسبة الدولية .

3 / توحيد الاجراءات المحاسبية .

مزايا النظام المحاسبي الموحد : –

1 / حسابات الوحدة الاقتصادية يتم ربطها بالحسابات االقومية والنظام المحاسبي العالمي .

2 / توفير البيانات المحاسبية الموحدة الملائمة والموثوق فيها لاتخاذ القرارات .

3 / معرفة مؤشرات الاداء الاقتصادي والجوانب المالية الموحدة للوحدات الحكومية بما يشجعها علي زيادة الكفاءة الانتاجية .

4 / يساعد علي مقارنة نشاط المؤسسة لعدد من السنوات او مقارنتها برصيفاتها المشابهة لها .

5 / يسهل الرقابة ومراجعة الحسابات للاجهزة الرقابية للدولة .

مفهوم ومميزات الانتقال من اساس الاستحقاق : –

اساس الاستحقاق يعمل علي تحميل كل عام مالي ايراداته ومصروفاته مما يوضح التغيرات التي تطرأ في القيمة الصافية للاصول والخصوم خلال العام , وهذا يمكن من التخطيط العلمي السليم والضبط والرقابة وقياس فاعلية الاداء للمؤسسات الحكومية , بالاضافة الي توفير تقارير مالية متماشية مع التصنيفات الاقتصادية الدولية .

مميزات اساس الاستحقاق :–

1 / يعمل علي استقلال السنوات المالية بما يبرز الانجازات والمجهودات المبذولة المرتبطة بفترة محاسبية .

2 / يوضح العمليات الراسمالية (الاصول غير المالية والاصول المالية والخصوم) والمصروفات التشغيلية (الايرادات والصروفات) .

3 / يعمل علي حيادية وعدالة نتائج الاعمال واالميزانية العمومية .

4 / يضبط تكلفة النشاط او الخدمة الحكومية المقدمة بما يمكن من تنفيذ موازنة البرامج والاداء .

5 / يساعد في صياغة السياسات المالية الواقعية وفق رؤية ما وراء السنة المالية الحالية .

وتقيس إحصاءات مالية الحكومة الأنشطة المالية للحكومة في الاقتصاد المعني من واقع السجلات الإدارية والمحاسبية .

يرى الباحثون أن نظام إحصاءات مالية الحكومة من المهم تطبيقه بصورة دقيقة كما هو في دليل نظام إحصاءات مالية الحكومة (2001م) حتى يتمكن مستخدمي البيانات المالية من تجميع منظومة محاسبية ومالية كاملة بما في ذلك الموازنة في القطاع الحكومي والقطاع العام وربطهما بموازنات الدول المشاركة في منظومة صندوق النقد الدولي كموازنة واحدة حتى يتحقق الهدف من إحصاءات مالية الحكومة، وذلك وفقا لوحداتها المؤسسية على امتلاك الأصول وتحمل التزامات وتبادل العمليات والتحويلات مع الهيئات الأخرى من جانبها القانوني ، كما أن استخدام الإحصاء المالي الحكومي في التسجيلات يمكن من المقارنات بين المعدلات الضريبية والإنفاق على إجمالي الناتج المحلي بين الدول، كما أن البيانات قابلة للدمج والتجميع مع البيانات الواردة من الأنظمة الأخرى.

أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة :

يمكن التعرف على أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة من خلال التعرف على الأهداف التي جاء بها دليل إحصاءات مالية الحكومة العام (2001م) والتي تتمثل في :

1. إيجاد نظام لمواجهة التغيرات المستمرة في الطريقة التي تمسك بها الحكومات حساباتها ، وتحليل البيانات الواردة في تلك الحسابات.
2. إيجاد دليل يستخدم الاحتياجات المتخصصة لمعدي البيانات والمحللين وصانعي السياسات وكذلك إيجاد دليل متجانس بقدر الإمكان مع نظام الحسابات القومية (1993م) على أن يلبي تلك الاحتياجات.
3. تحقيق الأهداف التحليلية من خلال بيانات مترابطة بصورة مباشرة مع نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية الاخري وتمكين المحللين من إجراء تقييمات السلامة المالية الحكومية بالطرق التي تطبق على المنظمات الأخرى في الاقتصاد.

ولكي يحقق دليل إحصاءات مالية الحكومة (2001م) تلك الأهداف لابد من التعرف على الغرض من هذا الدليل حيث أن الغرض الأساسي لهذا الدليل هو تقديم إطار مفاهيمي ومحاسبي شامل يكون مناسب لتحليل وتقييم سياسة المالية العامة في قطاع الحكومة في أي بلد وذلك من خلال تقديم المبادئ الاقتصادية والمحاسبية التي ينبغي استخدامها في أي بلد وذلك من خلال استخدام المبادئ الاقتصادية والمحاسبية التي ينبغي استخدامها في إعدادات إحصاءات المالية العامة ، وتقديم المبادئ

التوجيهية الخاصة بعرض إحصاءات المالية العامة وفقا لإطار تحليلي يشتمل على بنود موازنة ملائم ، وكذلك تحليل المالية العام. كما يمكن استنتاج أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة من خلال استخدامها، حيث يتم تصميم هذا النظام من اجل توفير إحصاءات مالية تمكن واضعي السياسات والمحللين من دراسة التطورات في العمليات المالية والمركز المالي ووضع السيولة لدى القطاع الحكومي العام أو قطاع الاعمال الخاص بشكل منسق ومنهجي .[4]

أن الهدف الأساسي لنظام إحصاءات مالية الحكومة هو تطبيق معايير المحاسبة المالية على وحدات القطاع العام في ظل سيطرة فلسفة الاقتصاد الحر والرأسمالي على مجريات الاقتصاد العالمي المعاصر، وبالتالي معاملات الوحدات الحكومية بنفس مفهوم الوحدات الاقتصادية وبالتالي تكون أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة ليست ببعيدة عن أهداف النظام المحاسبي المالي، حيث يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تحديد نتيجة إعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة وتصوير مركزها المالي في نهاية فترة معينة وكذلك الاستفادة من وظائف المحاسبة المالية من تجميع وتسجيل وتبويب وتصنيف وتحليل البيانات المالية للوحدات الحكومية ، كما يرى الباحث إن هذا الاتجاه العالمي نحو تطبيق نظام المحاسبة المالية على الوحدات الحكومية هو إلغاء المحاسبة الحكومية وليس تطوير لها وذلك من خلال التوجيه العالمي نحو إلغاء دور الحكومة الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص وفقا لفلسفة الاقتصاد الرأسمالي. حيث يلاحظ إن الدور الاقتصادي للحكومات من هذا المنظور سوف ينحصر في حيز ضيق بحيث يفقد النسبي بالنسبة للاقتصاد الكلي كما يلاحظ انحسار الدور الاقتصادي للحكومات في كثير من الدول وحصره في المجال السياسي والأمني.[6]

هيكل وخصائص نظام مالية الحكومة :

يختص هذا النظام بقطاعي الحكومة العامة والقطاع العام ويعرف هذان القطاعان على أساس الوحدات المؤسسية، وهي كيانات اقتصادية قادرة بذاتها على امتلاك أصول وإنشاء التزامات وممارسة أنشطة ومعاملات اقتصادية مع كيانات أخرى، هذه الخصائص تجعل الوحدات المؤسسية موضع اهتمام اقتصادي وإحصائي تتم تلبيته بإعداد مجموعة كاملة من الحسابات الخاصة بتلك الوحدات بما في ذلك الميزانيات العمومية.

كما يتم وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة قيد نوعين من التدفقات هما:

المعاملات؛ والتدفقات الاقتصادية الاخري، والمعاملات في معظمها هي تفاعلات بين وحدتين مؤسسيتين يسمح باتفاق التبادل بينهما. ويسجل (بيان عمليات الحكومة) نتائج جميع المعاملات خلال

فترة محاسبية وتصنف هذه المعاملات كإيرادات أو مصروفات أو صافي اقتناء لأصول غير مالية أو صافي اقتناء لأصول مالية أو صافي تحمل لخصوم. ويترتب على المعاملات التي تولد إيرادات أو مصروفات حدوث تغير في القيمة الصافية. وينتج عن أنواع أخرى من المعاملات تغيرات متساوية في الأصول أو الخصوم أو كلاهما ولا يترتب عليها أي تغير في القيمة الصافية.

ومن خصائص نظام إحصاءات مالية الحكومة تشمل التدفقات الاقتصادية الاخري تغيرات الأسعار ومجموعة متنوعة من الإحداث الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على حيازات الأصول والخصوم، مثل شطب الديون و الخسائر الناجمة عن الكوارث.

تمكن المعالجة الشاملة للمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى في نظام إحصاءات مالية الحكومة من المطابقة التامة بين الميزانية العمومية والحسابات الختامية، يعني هذا جمع نوع معين من الأصول أو الخصوم في بداية فترة محاسبية زائدا التغيرات في ذلك الرصيد التي تبينها المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى يساوي الرصيد في نهاية الفترة ويسمح هذا النظام الإحصائي المتكامل بالوصف والتحليل الكاملين لأثار السياسات وإحداث اقتصادية معينة.[11]

يرى الباحثون إن نظام إحصاءات مالية الحكومة جاء لخلق قاعدة بيانات تعزز التنسيق بين وزارة المالية والوحدات الحكومية، وتكوين منظومة متكاملة من المعلومات تهدف إلى رفع مستوى المحاسبة الحكومية حتى تمكن مستخدمي هذه المعلومات من الاستفادة منها لان الوحدات الحكومية تمتلك موارد كبيرة تستطيع أن تؤثر وتتأثر بالإحداث الاقتصادية.

المحور الثاني

أسس قيد الإحداث الاقتصادية المستخدمة في (GFS)

أدت التغيرات والتطورات التي طرأت في بيئة الإعمال الحكومية إلى ازدياد حجم المهام التي تمارسها الدولة واتساع نظامها وتنوع أنشطتها مما أدى إلى كبر حجم إنفاقها وتعقدت مهامها الأمر الذي فرض تحديا كبيرا على عملها .[7] في الوحدات الحكومية يتم استخدام نوعين من أسس القياس المحاسبي هما الأساس النقدي وأساس الاستحقاق، ومن هنا تختلف المحاسبة الحكومية عن المحاسبة المالية ، فالمحاسبة المالية تستخدم أساس الاستحقاق عند تسجيل العمليات المالية (أي تأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة بصرف النظر عن واقعة التحصيل بالنسبة للإيرادات أو واقعة التسديد بالنسبة للمصروفات).

الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة :

يتكون الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة من أربعة مداخل رئيسية تمثل مكونات إحصاءات مالية الحكومة هي:-الميزانية العمومية الافتتاحية،بيان عمليات الحكومة ،بيان التدفقات الاقتصادية الاخري،الميزانية العمومية الختامية

حيث تعتبر موازنة العام الماضي عبارة عن مدخلات لموازنة العام الجديد ،حيث تتم عمليات التشغيل والمعالجة من خلال بيانات عمليات الحكومة من إيرادات ومصروفات بالإضافة إلي بيان التدفقات الاقتصادية الاخري وانعكاسات ذلك علي الميزانية الافتتاحية والتغيرات التي تحدث عليها ليكون ناتج المخرجات هي الموازنة الختامية ،موازنة العام الجديد .

الميزانية العمومية الافتتاحية:

هي المصدر الرئيسي للحصول علي البيانات الخاصة بأرصدة الحكومة من الأصول الخصوم وعادة ما يتم إعداد الميزانية العمومية في نهاية كل فترة محاسبية ،الميزانيات العمومية أو كشف المركز المالي تميز بين الجاري وغير الجاري في تصنيف الأصول والخصوم ،أما القيمة الصافية فهي مقياس لصافي ثروة الوحدة المعنية عند نقطة زمنية ما وتعرف بأنها مجموع الأصول ناقص مجموع الخصوم[8]

بيان عمليات الحكومة:

يعرض بيان عمليات الحكومة تفاصيل المعاملات في الإيرادات ،المصروفات وصافي اقتناء الأصول غير المالية،صافي اقتناء أصول مالية ،صافي تحمل الخصوم وتعرف الإيرادات بأنها الزيادة في القيمة الصافية والناتجة عن المعاملات أما المصروفات فتعرف بأنها الانخفاض في القيمة الصافية والناتجة عن المعاملات ،صافي اقتناء الأصول غير المالية يساوي إجمالي تكوين رأس المال الثابت ناقص استهلاك رأس المال الثابت زائدا التغيرات في المخزونان والمعاملات في الأصول غير المالية الاخري.والعجز/الفائض بأنه الإيرادات ناقص النفقات يساوي صافي الإقراض /الاقتراض تم اشتقاق رصيدين تحليلين مهمين من بيان عمليات الحكومة ،فالإيرادات ناقصا المصروفات تساوي صافي رصيد التشغيل ،ينتج عن طرح صافي اقتناء الأصول غير المالية بعد ذلك صافي الإقراض(+)/الاقتراض(-)الذي يساوي صافي نتيجة المعاملات في الأصول المالية والخصوم .[8]

بيان التدفقات الاقتصادية الاخري:

التدفقات الاقتصادية الاخري هي التغيرات في الأصول ،الخصوم غير الناشئة في المعاملات وينبغي تقييم هذه التدفقات إلي عنصرين يتعلقان بالحجم وإعادة التقييم (مكاسب وخسائر الحيازة)عادة ما

تنشا التغيرات الاخري في حجم الأصول والخصوم من إحداث اقتصادية يمكن تحديدها بسهولة كاكتشاف موارد جوفية أو نفاذها أو الدمار الناجم عن الحرب،أو الكوارث الطبيعية.وتندرج ضمن هذه التغيرات في الأصول والتي تكون نتيجة للاعتراف بالأصول الجديدة أو حذف أصول قائمة ،التغيرات في فئات الأصول والناشئة من تغيرات التصنيف،التغيرات في الأصول التي يقيدها دائن ما بسبب الاعتراف بالديون المعدومة.وينبغي أن يكون مصدر البيانات لهذه الأنواع من التغيرات في حجم الأصول والخصوم ميزانيتين عموميتين متتاليتين والملاحظات المتممة للميزانيات العمومية التي تفسر أهم التغيرات في الأصول والخصوم في الفترة محل المراجعة .مكاسب وخسائر الحيازة (عمليات إعادة التقييم)هي التغيرات في قيمة الأصول غير المالية والبنود المالية الناشئة من التغيرات في الأسعار العامة أو الأسعار النسبية .وعادة ما تنشا أهم مكاسب وخسائر الحيازة في حالة الأصول المالية والخصوم من التغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وقد تتجمع مكاسب وخسائر الحيازة علي الأصول والخصوم الموجودة في الحيازة لأي وقت إثناء الفترة المحاسبية وليس فقط علي الأصول والخصوم الموجودة في الحيازة منذ بداية الفترة المحاسبية إلي نهايتها .واهم مصدر بيانات مكاسب وخسائر الحيازة هو ميزانيتان عموميتان متتاليتان مقيمتان بالأسعار السوقية والملاحظات المتممة للميزانيات العمومية التي تفسر أهم التغيرات في الأصول والخصوم في الفترة محل التحليل ،غير أن تغيرات التقييم لا تنشا عادة من إحداث اقتصادية يمكن تحديدها بسهولة .ففي بعض الحالات قد تكون عمليات إعادة التقييم ضمنية في التغيرات في القيمة السوقية للأصول والخصوم المدرجة في الميزانية العمومية.وبوجه عام يتم عملا حساب مكاسب وخسائر الحيازة كقيمة متبقية من التغيرات في القيم المدرجة في الميزانية العمومية ناقصا المعاملات والتغيرات الاخري في الحجم ،مع ذلك من الضروري أن يجري معدو الإحصاءات دائما تقديرا لها إذا كانت عمليات إعادة التقييم المشتقة كقيم متبقية تتسق مع المعلومات المتوافرة عن حركات الأسعار بوجه عام أم لا،فعلي سبيل المثال يتوقع أن تكون التغيرات في قيمة الأرض المملوكة للحكومة موازية للتغيرات في قيمة الأرض بوجه عام ،مالم تكن هنالك أسباب معينة لوجود فرق بينهما وبالمثل ينبغي أن تكون التغيرات في قيمة الدين الحكومي قابلة للتفسير من منظور التغيرات في أسعار الصرف حيثما انطبق ذلك وبأسعار الفائدة السارية .[8]

الميزانية العمومية الختامية:

تعرض الميزانية العمومية الختامية أرصدة الأصول والخصوم في نهاية الفترة المحاسبية المعينة .وتندرج في الميزانية العمومية القيمة الصافية التي تعرف بأنها مجموع الأصول ناقصا مجموع الخصوم والتغير في القيمة الصافية هو القياس المحبذ لتقييم إمكانية استمرار أنشطة المالية العامة ،قد يكون من الصعب إعطاء قيم سوقية لبعض الأصول غير المالية المملوكة للحكومة ،يقتصر التركيز في بعض التحليلات علي الأصول المالية لقطاع الحكومة العامة لأعلي مجموع الأصول ،نتيجة لذلك تعرف القيمة الصافية المالية بأنها مجموع الأصول المالية ناقصا مجموع الخصوم(11)

نطاق التغطية في نظام (G FS):

تشهد الفترة الحالية تطورًا كبيرًا لدور الحكومات في مجال تقديم الخدمات العامة ويشمل القطاع الحكومي الجهات والهيئات التالية:-

1. جميع الإدارات والمؤسسات الحكومية المركزية والمحلية التي تقوم بتقديم خدمات مجانا أو بمقابل رمزي ولا تنتج الخدمات بغرض البيع
2. تنظيمات التأمينات الاجتماعية الإجبارية والاختيارية التي يتم تمويلها جزئيا عن طريق الحكومة
3. الهيئات العامة التي لا تهدف إلي الربح وتقدم خدماتها للقطاعات المختلفة/المشروعات الحكومية الصغيرة وهي عبارة عن وحدات إنتاجية تابعة لأحدي الإدارات الكبيرة فتقوم بتقديم السلع والخدمات اللازمة فضلا عن أنها مرتبطة بها ماليا.(**1**)

تتطلب سياسة المالية العامة السليمة توافر إحصاءات ذات جودة عالية عن المالية العامة .وتعتبر التغطية والتقسيم القطاعي من الخصائص الأساسية لتلك الإحصاءات .وعند تجزئة الاقتصاد إلي عدة قطاعات وقطاعات فرعية يصبح من الممكن مشاهدة التفاعلات التي تجري بين مختلف أجزاء الاقتصاد والتي يلزم قياسها وتحليلها لأغراض صنع السياسات وعلي وجه الخصوص يحتاج المحللون إلي معلومات عن الحكومة والشركات العامة التابعة لها من اجل صياغة سياسة المالية العامة وتنفيذها ومراقبتها ،من المفيد أن يكون هنالك فصل في قطاع الحكومة العامة بين الأنشطة غير السوقية التي تقوم بها الحكومة وأنشطة بقية الاقتصاد ،لان الحكومة تختلف عن القطاعات الاخري من حيث الصلاحيات والحوافز والوظائف فالحكومات لديها صلاحيات إجبارية تتمثل في جمع الضرائب وغيرها من الجبايات ،إصدار القوانين التي تؤثر علي سلوك الوحدات الاقتصادية الاخري ،تضطلع الحكومات

أيضا بتوفير الإطار التنظيمي الذي بموجبة تزاول الوحدات الاخري نشاطها وهي تركز علي توفير السلع والخدمات العامة وليس علي تعظيم الربح [8]

المحور الثالث

التحليل لمكونات نظام (GFS)

الإيرادات والمصروفات وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة(G.F.S)

من خلال هذا المحور يتم تناول الإيرادات والمصروفات وتصنيفاتهما ومسمياتهما الوصفية وفقا بما جاءت به إحصاءات مالية الحكومة 2001م علي النحو الأتي :

الإيرادات:

الإيرادات هي زيادة في القيمة الصافية ناتجة عن معاملة ،تتوافر لوحدات الحكومة العامة أربعة مصادر رئيسية للإيرادات هي:الضرائب،التحويلات الإجبارية الاخري التي تفرضها الوحدات الحكومية،دخل الملكية المستمد من ملكية الأصول بيع السلع والخدمات ،التحويلات الطوعية المتلقاه من وحدات أخري[11] وزارة المالية الاتحادية قسمت الإيرادات إلي أربعة أقسام رئيسية بما يتوافق مع إحصاءات مالية الحكومة كالأتي:-

1. الضرائب
2. مساهمات الضمان الاجتماعي
3. المنح
4. الإيرادات الاخري [11]

الضرائب:

المنهج المتبع في نظام إحصاءات مالية الحكومة هو تصنيف الضرائب أساسا استنادا إلي الوعاء الذي تفرض علية الضريبة ،يتم تجميع الضرائب في ست فئات رئيسية هي:الضرائب علي الدخل والإرباح والمكاسب الرأسمالية،الضرائب علي مجموع الأجور والرواتب والقوى العاملة،الضرائب علي الملكية ،الضرائب علي السلع والخدمات،الضرائب علي التجارة والمعاملات الدولية ،الضرائب الاخري .

مساهمات الضمان الاجتماعي:

تصنف المساهمات في برامج الضمان الاجتماعي حسب مصدرها ،مساهمات العاملين تدفع إما مباشرة من جانب المستخدمين أو يقتطعها رب العمل من أجورهم ورواتبهم ويحولها نيابة عنهم ،يدفع أرباب العمل مساهمات أرباب العمل مباشرة نيابة عن مستخدميهم ولا تحذف المبالغ المدفوعة من

الحكومة العامة بوصفها رب العمل ،عند توحيد البيانات إذا كانت الوحدتان الدافعة والمتلقية في نفس القطاع أو القطاع الفرعي إذ يعتبر أن المساهمات قد تغير مسارها تم دفعها المستخدمون يدفع أصحاب الاشتراكات من غير المستخدمين .

المنح :

المنح هي تحويلات جارية أو رأس مالية غير إجبارية تتلقاها الوحدة الحكومية إما من وحدة حكومية أخري أو من منظمة دولية تصنف المنح أولاً حسب نوع الوحدة التي تقدم المنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أو رأسمالية .

الإيرادات الأخرى :

إضافة إلي الضرائب والمساهمات الاجتماعية ،المنح،تشمل الإيرادات دخل الملكية ،مبيعات السلع والخدمات وأنواعا أخري متنوعة من الإيرادات (**11**)

يرى الباحثون أن نظام إحصاءات مالية الحكومة عمل على تطوير الإيرادات، وذلك بشمولها على الأنواع الأخرى للإيرادات مثل (دخل الملكية والمنح) بشكل أوسع مما كانت عليه في السابق إذ كانت تضيف الإيرادات على الضرائب ، الإيرادات الذاتية بشكل رئيسي عليه، الإيرادات الأخرى كبند رئيسي يجب أن تزال ويتم تحديد كل إيراد بدقة في المسمى المخصص له حتى يتحقق مبدأ الشفافية والوضوح الذي جاءت به إحصاءات مالية الحكومة (2001م).

المصروفات وفقا لنظام إحصاءات مالية الحكومة:

المصروفات هي انخفاض في القيمة الصافية ناتجة عن معاملة، فالحكومات منوط بها مسئوليتان عامتان في الميدان الاقتصادي هما:

مسئولية توفير سلع وخدمات مختارة للمجتمع على أساس غير سوقي، إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق مدفوعات التحويلات(**11**) وعلى ذلك يمكن تقسيم المصروفات الحكومية إلى :

الإنفاق العام الجاري:

ويتمثل بإجمالي الأموال التي تنفقها الدولة لتسيير أعمال الدولة، تصريف شئون المجتمع، وتشمل الإنفاق على الرواتب والأجور، مصاريف الدولة الإدارية والمالية، سداد الديون والالتزامات العاملة واجبة الأداء.

الإنفاق العام الاستثماري:

ويتمثل بإجمالي الأموال التي تنفقها الدولة لخلق أو توليد طاقات إنتاجية جديدة أو تجديد طاقات إنتاجية قديمة (قائمة يتم الحفاظ عليها) ويمكن تصنيف الإنفاق الحكومي إلى:

1.الإنفاق الحكومي الحقيقي يتكون من:

الإنفاق الجاري:

ويشمل (إنفاق الرواتب والأجور+ مصاريف إدارية + مصاريف الصيانة)

الإنفاق الاستثماري:

ويشمل (الإنشاءات العامة + التجهيزات والمعدات + مشروعات رأس المال الاجتماعي).

2. **الإنفاق الحكومي التحويلي** ويتكون من:

إنفاق في صورة دخول ويشمل (الإعانات الاجتماعية + المعاشات التقاعدية) إنفاق رأس مال غير مباشر ويشمل (الإعانات المجتمعية للمصدرين + الإعانات للمنتجين)[11]. وعلى حسب نص المادة 8 (ب) من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية تم تقسيم الصرف العام إلى ثمانية أقسام رئيسية ولكل قسم رئيسي بنود فرعية ليكون ذلك متسقا مع نظام إحصاءات مالية الحكومة 2001م في الآتي:

1. **تعويضات العاملين** : الفصل الاول

وتشمل الأجور والعلاوات، البدلات النقدية والعينية، الحوافز والمكافآت، أي امتيازات أخرى، كما تشمل المساهمات الاجتماعية (المزايا التأمينية، المعاشية)

2. **شراء السلع والخدمات** : الفصل الثاني

يتضمن الصرف على شراء السلع والخدمات

3. **استهلاك رأس المال الثابت**

وهو انخفاض قيمة الأصول الثابتة التي تمتلكها الدولة وتستخدمها إحدى وحدات الحكومة خلال فترة محاسبية نتيجة للتدهور المادي، أو التقادم أو التلف

4. **تكلفة التمويل**

سداد تكلفة الديون الخارجية، الداخلية

5. **الإعانات**

وهي مدفوعات جارية، أو رأسمالية بدون مقابل تدفعها الحكومة القومية إلى الهيئات، الشركات العامة، المشروعات التجارية.

6. **المنح**

وهي تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية من مستوى حكم إلى مستوى حكم آخر، أو إلى منظمات دولية، أو إقليمية، تتضمن المساهمات في المنظمات الدولية، الإقليمية، التحويلات إلى حكومات الولايات الشمالية وصناديق الأعمار بمستويات الحكم الأخرى.

7. **المنافع الاجتماعية:**

تشمل التحويلات النقدية، العينية التي تدفع لحماية المجتمع من المخاطر الاجتماعية مثل مزايا الضمان الاجتماعي النقدية والعينية، مزايا المساعدات الاجتماعية نقداً، عيناً (الصرف على منظمات المجتمع المدني، العلاج ،الخ).

8. **مصروفات أخرى:**

وهي المصروفات المستحقة لمالك الأصل المالي، أو مالك أصل منظور غير منتج عند الاستخدام وتشتمل أيضا على المصروفات الجارية الأخرى التي لا تدرج تحت أي من بنود المصروفات الجارية أعلاه (11).

الاصول غير المالية : الفصل الثالث

يرى الباحثون أن تصنيف المصروفات وفقا لنظام إحصاءات مالية الحكومة (2001م) جعل من المحاسبة شقين محاسبة حكومية، محاسبة مالية بعد تضمين بنود الأصول وتقييمها واحتساب استهلاك رأس المال في الميزانية العامة الأمر الذي يجعل مخرجات التقارير الختامية تتضمن احتساب أرباح وخسائر.

الموازنة العامة في السودان :

مفهوم الموازنة العامة

هي احد أهم أدوات السياسة المالية للدولة فهي تحدد الأولويات وتوفر وسائل تلبية الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين وتوضح كيف تؤدي السياسات المالية والموازنة إلي التأثير علي حياة السكان،هي ترجمة للبرنامج المالي لخطة الدولة وأهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،هي الإطار العام للفكر المالي والاقتصادي والاجتماعي(**11**)

أهداف الموازنة العامة :

تتحدد أهداف الموازنة للدولة من خلال الموجهات التي تصدرها وزارة المالية وفق المادة (5) من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية التي تنص علي:-

(تصدر الوزارة قبل ستة أشهر من نهاية المالية أو أي تاريخ آخر يحدده الوزير المنشور الذي يحدد الأسس والموجهات الخاصة بإعداد مقترحات الموازنة العامة وترفق مع ذلك المنشور النماذج والقوائم التي توضح كيفية إعداد تلك المقترحات)[11] وعلي ضوء ذلك يمكن تحديد أهداف الموازنة العامة للعام (2016م) علي ثلاثة محاور :-

محور القطاع الاقتصادي والمالي:-

يمكن استعراض أهداف الموازنة العامة علي المستوي الاقتصادي والمالي كالأتي:

1. المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي واستدامة معدلات النمو علي المستوى الاتحادي والولائي وذلك لتكامل الأدوار في زيادة الإنتاج وسد الفجوة الاقتصادية والتركيز علي السلع الضرورية
2. زيادة حجم ومعدل الاستثمار المحلي والأجنبي ودعم استثمارات القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص
3. تنمية وتطوير الإيرادات الذاتية بإصدار سياسات وإجراءات في هذا الشأن
4. استحداث موارد جديدة تساهم في دفع عملية التنمية
5. ضبط وترشيد الانفاق العام

محور المالية العامة:-

تتحدد أهداف الموازنة العامة حول المالية العامة في الأتي :

1. الاستمرار في إحكام تامين قوامة وزارة المالية علي المال العام
2. إحكام وحدة الموازنة العامة ورفع كفاءة الأداء في تنفيذ الموازنة
3. رفع القدرات البشرية
4. مراجعة القوانين المالية والمحاسبية والضريبية

محور العدالة الاجتماعية والتنمية الثقافية:-

تتمثل أهداف الموازنة العامة في العدالة الاجتماعية والتنمية الثقافية في الأتي:

1. توفير مستويات الخدمات الأساسية بالسودان
2. الاستمرار في تحسين خدمات المياه والتعليم والصحة
3. التوسع في مشروعات التمويل الأصغر
4. توسيع مظلة التامين الصحي[11]

أسس إعداد الموازنة العامة

بعد استلام الموجهات العامة التي ترسلها وزارة المالية بشان إعداد الموازنة العامة، تقوم كل وحدة علي حده بإعداد تقديرات بنود موازنتها وذلك حسب نص المادة 6من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية والتي تنص علي :-

1. تعد تحت الإشراف المباشر لرئيس الوحدة تقديرات الإيرادات والمصروفات السنوية واقتناء الأصول المالية وغير المالية وفق خطة وبرامج عمل الوحدة والأهداف الكمية للسنة المالية التالية وفقاً لموجهات الوزارة
2. يراعى عند إعداد التقديرات المنصوص عليها في البند1العوامل التي تؤثر في حجم الإيرادات والمصروفات بالزيادة أو النقصان وتحديد هذه العوامل بدقة وتفصيل

تقدير الإيرادات :

تقوم كل وحدة بإعداد المقترحات الخاصة بتقدير الإيرادات ،تفرغ في جداول تفصيلية يتم استلامها من وزارة المالية ،تتبع في إعداد تقديرات الإيرادات طريقة التقدير المباشر وذلك علي أساس الإيرادات المتوقعة في السنة التي تعد عنها الموازنة مع مراعاة الظروف المختلفة والمحيطة والتي من الممكن أن تؤثر علي تحصيل الإيرادات ،في نفس الوقت يتم الاسترشاد بالعناصر التالية:-

- تحصيلات الإيرادات للسنة الأخيرة
- تحصيلات الأشهر التسعة الماضية من السنة الجارية

وتتميز هذه الطريقة بأنها تستبعد التقدير الشخصي لأفراد السلطة التنفيذية ،إلي جانب أنها قد تؤدي إلي تحقيق فائض بالموازنة في حالة حدوث توسع في النشاط(**11**)

وعلي الرغم من ذلك فان وزارة المالية لها الحق في تعديل التقديرات حسب الأوضاع التي تراها مناسبة .

تقدير المصروفات :

عند تقدير المصروفات يجب مراعاة المادة 10من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية للعام 2011م المعدلة التي تنص علي:-

1. تعد مقترحات بنود المصروفات الجارية ،تعويضات العاملين،شراء السلع والخدمات،استهلاك رأس المال الثابت،تكلفة التمويل،الإعانات،المنح،المنافع الاجتماعية ،المصروفات الاخري محررة علي الاستمارة والصحائف المعدة لذلك علي أن تبين فيها طبيعة ونوع المصروفات والمبالغ

المعتمدة لها بموازنات السنوات الثلاث السابقة للسنة التي تعد عنها الموازنة والصرف الفعلي للستة أشهر الأولي من السنة المالية الجارية وأي بيانات أخري تطلبها الوزارة للمساعدة في تقدير المصروفات للسنة المالية التي تعد عنها الموازنة مع تفصيل كل ذلك في صحائف ملاحظات تفسيرية لكل بند صرف علي حدة مع إيضاح المبررات الكافية المدعمة بالإحصاءات والبيانات والمؤشرات التي بني عليها التقدير كماً وقيمة وبيان العوامل التي يحتمل أن تؤثر في تلك التقديرات خلال السنة التالية .

2. تقدم مقترحات اقتناء الأصول غير المالية مع بيانات مفصلة وكافية عن طبيعة الأصناف المطلوب شراءها أو المباني المراد تشيدها مع ذكر الأهداف الكمية والأسباب التي دعت لذلك حسب ما هو موضح في الاستمارة المعدة لذلك.
3. يجب علي كل وحدة مراعاة الدقة في الإحصاءات والبيانات والمعلومات التقديرية والفعلية المتعلقة بإعداد الموازنة مع تجنب المبالغة والمغالاة في تقديرات المصروفات ومراعاة الواقعية في تقدير الإيرادات[11] .

مقترح الموازنة :

عند الانتهاء من التقديرات تكون بالجدول رقم (2/1/1) التالي:-

الجدول رقم (2/1/1) مقترح الموازنة العامة 2015م

الرمز	البيان	مفردات	إجمالي
الباب الاول	**الإيرادات**		
100-00-00-000	**إجمالي الإيرادات**		
1100-00-000-00	الضرائب	50000	
130-00-00-000	التحويلات الاتحادية(المنح)	10000	
140-00-00-000	الإيرادات الاخري	5000	65000
الباب الثاني	**المصروفات**		
200-00-00-000	إجمالي المصروفات		
21-0-00-00-000	الفصل الاول : تعويضات العاملين	50000	
220-00-00-000	الفصل الثاني : شراء السلع والخدمات	5000	
240—00-00-000	تكلفة التمويل		
270-00-00-000	المنافع الاجتماعية	5000	
280-00-00-000	المصروفات الاخري	5000	65000
(ج)	**صافي رصيد التشغيل (إيرادات ومصروفات**		
210-00-00-000	الفصل الثالث : الأصول غير المالية		
310-01-00-000	اقتناء الأصول غير المالية		

المصدر: رسالة دكتوراة – دور السياسات المالية في التنمية الاقتصادية /صلاح محمد ابراهيم .(18)

يتم اعداد المقترحات بعد تجميع بيانات الإيرادات والمصروفات من استمارة التقديروتفرغ بإجمالي المبلغ كما في الجدول(2/1/1) أعلاه إلي وزارة المالية لمناقشتها وتعديل ما يلزم تعديله من بنود الإيرادات أو المصروفات سوى بالإضافة أو الحذف ، اجمالي الإيرادات تساوي اجمالي المصروفات وتعرف (بالميزانية الصفرية) وصافي رصيد التشغيل يساوي الفرق بين الإيرادات ناقصاً

المصروفات صفر وهي غير واقعية ، ثم يرفع مقترح الموازنة العامة السنوي الي وزارة المالية و إلي الجهات التشريعية للمناقشة الأخيرة وإجازتها.

تنفيذ الموازنة العامة :

عند العمل بالموازنة هنالك ضوابط لا بد من العمل بها حسب المادة (13) من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية التي تنص علي:(2)

1. بعد إجازة الموازنة العامة بواسطة السلطة التشريعية المعنية وصدور قانون اعتمادها ترسل الوزارة إلي كل الوحدات إخطارا باعتماد موازنتها ويعتبر هذا الإخطار بمثابة تخويل بالصرف لكل جهة في حدود اختصاصاتها باستخدام الإعتمادات في الأغراض المخصصة لها وفقاً للموجهات المصاحبة للموازنة المضمنة بذلك الإخطار
2. علي الوحدات الحصول علي موافقة الوزارة في مشروعات القوانين والقرارات التي نشا عنها أي التزامات مالية وذلك قبل تقديم هذه المشروعات إلي الجهات المختصة لإجازتها
3. يجب علي الوحدات أن تقدم للوزارة أي بيانات تطلبها وفي الموعد الذي تحدده .
4. لا يجوز لأي من أجهزة الدولة فرض أو إلغاء أي رسوم أو ضرائب أو إيرادات أخري إلا بموافقة الوزير وإصدار القانون الخاص بذلك
5. لا يجوز لأي من أجهزة الدولة تحصيل أي إيرادات أو رسوم أو أي متحصلات إلا بموجب النماذج المالية الأصولية التي تقررها الوزارة
6. لا يجوز لأي من أجهزة الدولة تجنيب الإيرادات أو تأخير توريدها ،الإعتمادات المصدقة في الموازنة العامة والاعتمادات الإضافية وأي وفورات إعتمادات لم تصرف حتى نهاية العام المالي تسقط تلقائياً ولا يعمل بها ويحظر أن :-

أ. يتم الصرف علي أي إعتمادات مقدماً قبل استحقاقها بقرض استنزاف أي وفر متوقع فيه .

ب. يتم سحب الإعتمادات التي لم تصرف نقداً أو تخصم علي بنود الموازنة وتضاف إلي حساب الدائنين بغرض استغلالها في السنة المالية التالية

7. لا يجوز تقديم أي طلبات جديدة للصرف خلال العام المالي لدعم بنود بالموازنات المصدقة أو للصرف علي مجالات لم تخصص لها إعتمادات في الموازنة أو استبعدت أثناء المناقشة إلا في الحالات الطارئة والتي لم تكن متوقعة عند إعداد الموازنة
8. لا يجوز تخصيص أي إيراد معين لمقابلة الصرف علي أوجه إنفاق معينة إلا بموافقة الوزارة

9. علي رئيس كل وحدة تقديم إحصاءات وبيانات شهرية دقيقة للإيرادات الفعلية التي تم تحصيلها والمصروفات الفعلية لكل بند من بنود المصروفات مع توضيح أسباب القصور في تحصيل الإيرادات أو أي انحرافات في أوجه الصرف علي أن تقدم الإحصاءات في موعد لا يتجاوز اليوم العاشر من الشهر الذي يلي الشهر المقدم عنه البيانات أو في التاريخ الذي تحدده الوزارة دون التقيد بقفل الحسابات ويوقع علي هذه البيانات رئيس الوحدة(11)

يري الباحثون إن نظام إحصاءات مالية الحكومة احدث تطورا كبيرا في الموازنة العامة إذا ما تم تطبيقة بالطريقة الصحيحة وهنالك العديد من الملاحظات من خلال المقارنة بين نظام الموازنة العامة القديم ونظام إحصاءات مالية الحكومة تمثلت في النقاط التالية:-

1. في نظام الموازنة العامة القديمة تتكون موازنات الوحدات الحكومية من أربعة فصول،الفصل الأول يحتوي علي مرتبات وأجور العاملين،الفصل الثاني يحتوي علي موازنة التسيير،الفصل الثالث يحتوي علي موازنة التنمية، الفصل الرابع يحتوي علي موازنة الاستثمار،أما بالنسبة لنظام إحصاءات مالية الحكومة فقد تم دمج تقسيمات فصول الموازنة العامة القديمة إلي بنود رئيسية وبنود فرعية مما سهل عملية الترميز للبنود بطريقة يسهل فهمها منعاً للتداخل بين كل بند وأخر تسهيل إحصاءات وبيانات كل بند من البنود في الموازنة العامة .
2. في الموازنة العامة القديمة فقد كان يتم استخدام الأساس النقدي حيث يتم تحميل كل فترة مالية بالإيرادات والمصروفات التي تخص تلك الفترة ،أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة فانه يتم دفع المصروفات وتحصيل الإيرادات وفقاً لأساس الاستحقاق بغض النظر عن تلك المصروفات أو الإيرادات التي تخص الفترة المالية الحالية أو الفترات السابقة لكل وحدة حكومية،حيث تبدأ الموازنة العامة وفقاً لنظام إحصاءات مالية الحكومة بموازنة افتتاحية وموازنة ختامية توضح رصيد صافي التشغيل في بداية ونهاية المدة
3. في الموازنة العامة التقليدية لا يتم تقدير للأصول المالية وغير المالية ،أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة فانه يتم تقدير الأصول المالية وغير المالية
4. في نظام الموازنة العامة القديمة لا يوجد أقسام متخصصة لرصد ومتابعة الصرف علي بنود الموازنة العامة ،أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة فانه توجد أقسام متخصصة لمتابعة ورصد بنود الموازنة العامة في كل وحدة حكومية.

يلاحظ إن نظام إحصاءات مالية الحكومة قد ساعد النظام المحاسبي عند إعداد الموازنة العامة للدولة في توفير الإحصاءات ،البيانات،المعلومات بطريقة أكثر كفاءة و فعالية مما أدي إلي جودة مخرجات التقارير المالية في رسم السياسات العامة للدولة خصوصاً لمتخذي القرارات المتعلقة بالصرف علي بنود الموازنة العامة الأمر الذي ساعد علي شفافية المعلومات المحاسبية المقدمة للأطراف المستفيدة منها سوي كانت الأطراف الداخلية في الوحدات الحكومية أو الخارجية .

الخاتمة

اولاً النتائج :

1/ اعداد الموازنة العامة للدولة يتم حسب ما جاء في نظام احصاءات مالية الحكومة GFS مما ادى الى الارتقاء بالنظام الاقتصادي وتطور النظم المالية .

2/ اتضح ان تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة يعمل على توحيد الصرف وفق بنود الموازنة العامة المصدقة فترة عام وكل عام يتحمل ايراداته ومصروفاته .

3/ تطبيق نظام ال GFS يؤدي الى ضبط الرقابة وجودة الاداء المالي وتقليل التشوهات والاخطاء المحاسبية .

4/ تطبيق نظام ال GFS يؤدي الى احداث النمو الاقتصادي وخلق التوازن وامكانية قياس الوضع الاقتصادي للدولة من بين دول العالم .

5/ تطبيق نظام ال GFS يرفع كفاءة العمل المالي والمحاسبي الى جودة عالية ويظهر ذلك جليا من خلال التقارير المالية والحسابات الختامية المتعلقة باتخاذ القرارات التخطيطية للدولة .

ثانياً : التوصيات

1/ يجب على الدولة ان تعمل على حصر الاصول الثابتة والمتحركة وذلك بخلق ادارة للاصول تساعد في تطبيق احصاءات مالية الحكومة وتقييم الاصول وتعتبر هذه من الادوات والمعينات المهمة في النظام .

2/ توفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد في تطبيق احصاءات مالية الحكومة .

3/ يجب على الدولة ضبط الصرف على الموازنة العامة وخلق توازن بين بنود الموازنة حتى يتحقق فائض ولا يتم ذلك الا عبر نظام ال GFS .

4/ يجب اعداد الموازنة العامة بواقعية وشفافية ومصداقية حتى تحقق الموازنة اهدافها المنشودة وفق موجهات الدولة .

5/ يجب على الدولة ان تعمل على ضبط الاداء المالي الذي يتمثل في الايرادات والمصروفات وتقليل فرص التهرب الضريبي والقضاء على الاخطاء المالية والمحاسبية .

6/ يجب على الدولة القيام بالدورات التدريبية للعاملين في النظام المالي والمحاسبي لتطبيق نظام ال GFS حتى يزيد من فعالية النظام وجودة الاداء باتباع التحصيل الالكتروني وانظمة الدفع و السداد الالكتروني مما يؤدي الى زيادة الايرادات وترشيد المصروفات للدولة .

قائمة المصادر والمراجع

الكتب والمراجع :

1. حسين حمودة محمد ادم ،دور إحصاءات مالية الحكومة في الرقابة علي الإيرادات العامة (غير منشور،بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،جامعة بخت الرضا،عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي 2013م)
2. كمال احمد يوسف – دراسة جامعية غير منشورة 2014 م .
3. آيات عبد العاطي ،موازنة البرامج والأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي ،التجربة المصرية(بيروت:2011م)
4. محمد الفاتح بك ، دور الحسابات في الرقابة علي المال العام(نشر في مجلة العلوم الإدارية ،العدد الاول2006م)
5. حسين حمودة محمد،دور إحصاءات مالية الحكومة في الرقابة علي الإيرادات العامة (رسالة ماجستير في المحاسبة ، والتمويل ،جامعة بخت الرضا 2011 م
6. كبر مصطفي فضل ربه محمد، مدي مقدرة نظام إحصاءات مالية الحكومة في تحقيق الرقابة النوعية علي الإيرادات العامة للدولة (غير منشور بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،قسم المحاسبة والتمويل ،جامعة بخت الرضا 2015م)
7. محمود عبد الله وشاح ،الإطار العام لتقويم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني (رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،غير منشور ،الجامعة الإسلامية غزة 2008م)

8. بول كوتبريل وآخرون ،تغطية القطاع العام وتقسيمه القطاعي (مادة مصاحبة لدليل إحصاءات مالية الحكومة 2006م)

9. بول كوتبريل ،اختيار مصادر البيانات والتجهيزات وإعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة2001–2007م

10. جمهورية السودان، وزارة المالية،ديوان الحسابات ،لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية (الخرطوم :شركة مطابع العملة 2011م)

11. صندوق النقد الدولي ،دليل إحصاءات مالية الحكومة (الطبعة الثانية2001م)

12. محمد الفاتح بك ،محاضرات في الأصول العلمية والعملية لنظام إحصاءات مالية الحكومة (الخرطوم:مركز بك للاستشارات الاقتصادية والمحاسبية 2009م)

13. مدين علي ،آلية مناقشة الموازنة وإقرارها ومراقبة تنفيذها (سوريا:2011م)

14. وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة ،منشورات موجهات الموازنة(ولاية النيل الابيض2016م)

15. وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،منشورات مركز تقنية المعلومات عن التحصيل الالكتروني الحكومي2015 م

16 . هورست كرار خليل – احصاءات مالية الحكومة 2001 م الطبعة الاولي ص1

17 .بابكر سليمان مساعد حسن – رسالة جامعية غير منشورة – اعداد الموازنة التقديرية – جامعة بخت الرضا 2014 م .

18 . صلاح محمد ابراهيم – دور السياسات المالية في التنمية الاقتصادية – ولاية النيل الابيض 2009 م . رسالة جامعية غير منشورة .

دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز سمعة المنظمة
(دراسة حالة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة للعام 2017م)

إعداد: د. محمد يوسف الشيخ نور الهادي

استاذ ادارة الاعمال المساعد بجامعة الامام المهدي –كلية الاقتصاد

المستخلص

تناولت الدراسة دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز سمعة المنظمة، دراسة حالة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين بولاية النيل الأبيض للعام 2017م، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز سمعة المنظمة؟ وبناء على مشكلة الدراسة والفرضيات الموضوعة تم استخدام المناهج الدراسية التالية: المنهج الوصفي لوصف الظاهرة ومتغيراتها، والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والتي لها علاقة بأدبيات البحث إضافة إلى منهج دراسة الحالة واستخدام المصادر الأولية والثانوية واستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.في التحليل، حيث تم اختيار عينة شاملة لجميع العاملين الذين بلغ عددهم (42) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: تلعب المسؤولية الاجتماعية دورا كبير في تعزيز سمعة الشركة، تحرص الشركة على التواصل بينها وبين المجتمع، تساعد المسؤولية الاجتماعية على ترسيخ الصورة الذهنية للعملاء. وأوصت بعدد من التوصيات منها: تضمين المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية الشركة بصورة واضحة، ضرورة استهداف شرائح معينة من المجتمع بصورة دائمة.

Abstract

The study dealt with the role of social responsibility in enhancing the reputation of the organization. The study of the case of Shikan Insurance and Reinsurance Company in the White Nile State in 2017. The problem of Study was: What is the role of social Responsibility in enhancing the reputation of the Organization? Based on the problem of the Study and hypotheses Developed, the following methods were used: descriptive approach to describe the phenomenon and its variants, and the historical Methodology for tracking previous studies related to the literature of research as well as the case Study methodology and the use of primary and secondary sources and the use of the SPSS. A comprehensive sample was selected for all 42 employees. The study reached a number of results: Social responsibility plays a major role in

enhancing the company's reputation. The company is keen to communicate with the community. To consolidate the social mental image to customers. It recommended a number of recommendations, including: to include social responsibility in the message and vision of the company clearly, the need to target certain segments of society permanently.

اولاً: المقدمة Introduction :

أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والمؤسسات، من المواضيع المهمة التي أثارت ولا تزال تثير جدلاً كبيراً في الوسط العلمي والأكاديمي، وكذلك بالنسبة للمدراء في منظمات الأعمال المختلفة، ولقد اتسعت البحوث في إطار المسؤولية الاجتماعية وطرحت وجهات نظر متعددة مثلت تيارات فكرية لتعامل منظمات الأعمال مع مجتمعاتها وعكست هذه التيارات طبيعة التطور الاجتماعي. ولذا أن تحمل المسؤولية الاجتماعية من الصفات التي يتحلى بها كل فرد في المجتمع الذي يريد أن ينهض فإذا استطاع كل فرد تحمل المسؤولية ارتقى المجتمع ونهض. وقد فرضت متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة على المنظمات والمؤسسات تحمل مجموعة من الأنشطة التي تفي حاجات المجتمع المحيط بها وهذا مما يؤدي إلى تحسين سمعة المنظمة التي تعتبر ثروة استراتيجية لا تقدر بثمن، حيث تمثل نجاح الشركة أو المؤسسة وأداءها المتميز بين الشركات, والسمعة الطيبة تعمل على تقوية الثقة بين الشركة والفئات ذات المصلحة، ومجتمعاتها المختلفة.

مشكلة الدراسة The problem of the study

يلاحظ ضعف اهتمام كثير من الشركات السودانية نحو مسؤوليتها الاجتماعية خاصة اتجاه المجتمع والبيئة مما ينعكس سلبياً في تكوين سمعة سيئة عن المنظمة، وتشويه صورتها لدى أفراد المجتمع وتعتبر مشكلة سمعة الشركة أكثر تأثيراً على أداء الشركات، وانعكاس ذلك على حصتها السوقية, لذلك تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي والذي تتفرع منه عدة اسئلة :ما دور المسئولية الاجتماعية في تعزيز سمعة المنظمة؟ كما يمكن إبراز هذا التساؤل في الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل توجد علاقة بين التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين؟
2. هل توجد علاقة بين الارتقاء بالتنمية المستدامة وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين؟
3. هل توجد علاقة بين التزام شركة شيكان لمسئوليتها الاجتماعية وتعزيز سمعتها التجارية وحصتها في السوق؟

أهمية الدراسة:The Importance of the Study:

تستمد الدراسة أهميّتها من الآتي:

إثراء المعلومات وزيادة المعارف في هذا الموضوع الذي يعتبر من المواضيع الهامة للباحثين والدارسين. وذلك من خلال المساهمة في زيادة الاهتمام العلمي بالمسؤولية الاجتماعية، ودورها في تعزيز سمعة المنظمة، اضافةً الى المساهمة في زيادة الاهتمام العلمي بتطبيق النماذج والمعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية، والعمل على تعزيز سمعة المنظمات والمؤسسات وسط البئية المحيطة بها. ومن هذا المنطلق تشكل الدراسة مرجعاً للباحثين والدارسين بالمكتبة الجامعية. كما تشكل الإطار المعرفي عن مفهوم واهمية وفوائد المسؤولية الاجتماعية، ودورها في تعزيز سمعة المنظمة، وبالتالي تقدم فوائد للشركة المبحوثة في عملية اتخاذ القرار الإداري .

أهداف الدراسة The Objective of the Study:

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في تعزيز سمعة منظمات الأعمال وبلأخص شركة شيكان للتأمين وأعادة التأمين التعرف علي العلاقة بين التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية وتعزيز السمعة شركة شيكان للتأمين وأعادة التأمين الكشف عن علاقة بين الرتقاء بالتنمية المستدامة وتعزيز سمعة شرركة شيكان للتامين وأعادة التامين والتعرف كذلك علي العلاقة بين التزام شركة شيكان لمسئوليتها الاجتماعية وتعزيز سمعتها التجارية وحصتها في سوق التأمين , أضافة إلى بيان أهمية النتائج والاستنتجات والتوصيات لشركة شيكان للتأمين وأعادة التأمين ومعرفتها لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيقها .

فرضيات الدراسةThe Hypothecs of the Study : تم بناء الفرضيات اعتماداً على موضوع الدراسة، ومشكلتها وعناصرها المختلفة، وذلك وفقاً للآتي:

اولاً: الفرضية الرئيسية:توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين المسئولية الاجتماعية وتعزيز سمعة المنظمة.

ثانياً: الفرضيات الفرعية هي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الارتقاء بالتنمية المستدامة وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التامين.

منهجية الدراسة: بناءاً علي مشكلة الدراسة التي تمت صياغتها وفرضياتها تم استخدام المناهج التالية:

1. المنهج الوصفي: لوصف الظاهرة ومتغيراتها، وذلك من خلال جمع المعلومات و البياناتالمتوفرة والضرورية لفهم و تفسير المشكلة.

2. المنهج التاريخي: لتأصيل الظاهرة موضوع الدراسة، وعرض الدراسات السابقة.

3. المنهج الاستقرائي والاستنباطي: يتم الاعتماد على هذا المنهج من خلال ملاحظة الظواهر وجمع البيانات، وذلك للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss.

مصادر جمع البيانات: تم الاعتماد على نوعين من المصادر:

أولاً: المصادر الأولية: ممثلة في استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة.

ثانياً: المصادر الثانوية:ممثلة في الكتب والمراجع والمجلات والدوريات والانترنت، بالإضافة الى المحفوظات والمنشورات الخاصة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

أ. الحد الزماني: للعام 2017م.

ب. الحد المكاني: شركة شيكان للتأمين واعادة للتأمين

ج. الحد البشري:الموظفين بالشركة.

الدراسات السابقة: بناءاً على متغيرات الدراسة الحالية تم الحصول على الدراسات السابقة التالية، والتي تم الاستفادة منها في المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية والعمل على معالجة الفجوة الناتجة بينهما من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج وتوصيات.

1/ دراسة طارق (2008م) [1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية والفوائد التي تجنيها منظمة الأعمال جراء تبنيها أنشطة اجتماعية، والتي من شأنها تساعد على دعم ريادتها وتنافسها بشكل جيد وفعال، وتكمن أهمية هذه الدراسة في الربط التصوري للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتدعيم ريادة وتنافس المنظمات. وتعالج موضوعا ذو أهمية كبيرة في الدراسات الإدارية الحديثة النابعة من التحديات التي تواجهها منظمات الأعمال في هذا العصر. كما تسلط الضوء على مبادئ وأركان المسؤولية الاجتماعية

ومحاولة استنباط رؤية إسلامية عن المسؤولية الاجتماعية وتثبيتها وتطبيقها من قبل منظمات الأعمال. وتوصل الدارس إلى نتيجة أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال حقيقةً لابد من العمل بها من أجل الاستمرار وتطور في الريادة الاقتصادية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي في الوصول لأهمية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

2/ دراسة عمر (2014م) [2]:سعت هذه الدراسة إلى معرفة دور المنظمات الأجنبية الطوعية في مجال أداء المسئولية الاجتماعية وخاصة في مجال التعليم ، وتمثلت مشكلة الدراسة في: ما دور المسئولية الاجتماعية للمنظمات الأجنبية العاملة في السودان على التعليم والتنمية المستدامة. حيث سعى الدارس إلى تقيم الأثر الاجتماعي لقيام المنظمات الأجنبية في المجتمع المحلي وبتحديد الدور المطلوب من المنظمات بدقة، وتمثلت أهمية الدراسة في بيان أهمية المنظمات الأجنبية بالتنمية المجتمعية ودورها في التعليم كقطاع حيوي في المجتمعات النامية. واتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي وقد أوصى الدارس الاهتمام والتنسيق بين الحكومة والكوادر المجتمعية ومنظمات الأعمال وكذلك توضيح خطط التطوير والتنمية للمنظمات حتى يُمكن من متابعتها وتقيمها وقياس نتائجها، وأوصى الدارس بـ الاهتمام والتنسيق بين الحكومة والكوادر المجتمعية ومنظمات الأعمال وكذلك توضيح الخطط التطورية للتنمية.

3/دراسة Shotte (2016)[3]:جاءت الدراسة بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات في جنوب أفريقيا، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تحمل الشركات في جنوب افريقيا للمسؤولية الاجتماعية، وتمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي وهو ما مدى التزام الشركات العاملة بجنوب افريقيا بالمسؤولية الاجتماعية؟. وحيث تم تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية في هذه الدراسة فيما يتعلق بالبيئة والموظفين بالتطبيق على عينة عشوائية ممثلة للشركات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية في جنوب أفريقيا. وخلُصت الدراسة الى نتائج من أهمها أن الشركات العامة تركز على تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئة. عكس الشركات في القطاع الخاص بالأخص شركات التعدين حيث وضعت أنظمة وقواعد لالتزام الشركات باتباع مفهوم المسؤولية الاجتماعية. وأوصى الدارس بضرورة العمل من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات ولا بد من الوصول إلى دليل ثابت يساعد على تقيم المسؤولية الاجتماعية في مختلف المجالات.

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

تناولت الدراسات السابقة المسؤولية الاجتماعية من خلال دور المنظمات للقيام بهذه المسؤولية في البئية والعاملين بها بينما الدراسة الحالية تناولتها بشكل اشمل من خلال التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية والارتقاء بالتنمية المستدامة وكيفية تعزيز سمعة المنظمة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:يتناول الاطار النظري للدراسة بعض الموضوعات التي كتبت في الادبيات عن تكنولوجيا المعلومات، واتخاذ القرارات الادارية.

أولاً : مفهوم المسؤولية الاجتماعية:ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الدراسات النفسية الاجتماعية في البيئة العربية عام 1971م حيث وضح احد الكتاب عناصرها، ثم أخذ يتوسع هذا التصور وزاد تفصيله في عام 1973م، وفي الدراسات الاجتماعية يشير أحد الكتاب إلى أن السنوات المنصرمة من النصف الثاني من القرن العشرين ستكون فترة بداية تاريخ المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات نتيجة اشتداد مواجه الانتقادات الموجه إلى المشروعات الصناعية وتزيد خلال تلك الفترة مما يجعل للمسؤولية الاجتماعية اهتماماً علمياً وعملياً ملحوظاً من جانب الباحثين في علم النفس والاجتماع والإدارة. ، وهنالك عديد من التعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية التي تعبر عن عديد من الاتجاهات النظرية سوف يعرض منها على الوجه الآتي: [4]

هي وعي الفرد بأساس معرفي ضروري بسلوكه نحو المجتمع ومدى تأثيره في تحديد الأحداث.

كما هي عمل أخلاقي يهدف به الفرد إلى المنفعة العامة للمجتمع وضميره يوحي له بالواجب ويشعره به. وهي كذلك استعداد فطري للقدرة على أن يلزم المرء نفسه وأن يفي بالتزاماته من جهده وقدرته. وقد عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنها[4]: التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.

أهداف المسؤولية الاجتماعية:تتمثل أهداف المسؤولية الاجتماعية في الاتي [5]:

1. حقوق الإنسان وتتمثل في: دعم حماية حقوق الإنسان المعنية دولياً واحترامها، والتأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان.
2. المحافظة على البيئة وتتمثل في: تشجيع إتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية، الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.

3. معايير العمل وتتمثل في: احترام حريات تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المسؤولية الاجتماعية، القضاء على جميع أشكال العمل الإجباري، القضاء على عمالة الأطفال، والقضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

4. مكافحة الفساد وتتمثل في: مكافحة الفساد بكل أشكاله، مكافحة الابتزاز والرشاوي، ومكافحة الغش التجاري.

أهمية المسؤولية الاجتماعية:تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية في عدد من النقاط منها [6]:

1. زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات.
2. الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.
3. تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية.
4. تحسين سمعة الشركة مما يحسن قيمتها الاجتماعية.

وهنالك مستويات اجتماعية أخرى تتمثل في الآتي [7]:

1. احترام العادات والتقاليد السائد في المجتمع وعدم خرق الآداب العامة والسلوك الإيجابي وعدم قبول الفساد الإداري والرشوة وتحقيق أرباح على حساب صحة المستهلك.
2. دعم تنظيمات المجتمع المدني مثل الجمعيات والتنظيمات التي تهتم بشؤون المرأة أو الطفل.
3. التعامل الصادق مع الصحافة والأعلام.
4. الصدق في نشر المعلومات الخاصة بالمنظمة.

وبالتالي لابد للمنظمات أن تلتزم بإطاعة القوانين واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون واحترام الجانب البيئي ومنع الاستخدام التعسفي مع عدم التمييز العنصري في تقيم الخدمات والمنتجات وتحقيق السلامة والعدل وخطط الضمان الاجتماعي واحترام اللوائح التي تسنها الحكومة أو المجتمع. [8]

ثانياً: مفهوم سمعة المنظمة:أصبح موضوع السمعة يحظى باهتمام العديد من المنظمات على تعدد مجالات عملها سواء كانت حكومية أو خاصة وذلك لأن السمعة تشكل عند الجمهور صورة ذهنية راسخة بمرور الزمن يعبروا عنها في صورة أراء وتقيم أداء المنظمات. ورغم صعوبة إدارة المنظمات

لسمعتها كونها مرتبطة بالجمهور الذي يتسم آراءه بالتطور والتغير المستمر وفق لمستجدات الأحداث, إلا أنه يمكن النظر لمجموعة من المحددات التي تساعد في الحكم على سمعة المنظمة. [9].

تتمثل سمعة المنظمة في خمسة محاور وهي[10]:

1. الإدراك الحسي الذي يركز وجهات نظر أصحاب المصالح حول التصور العام للمنظمة.
2. السمعة المتمثلة في المنظور الجماعي الذي يستند على التصورات المجتمعية للمنظمة.
3. مقارنة سمعة المنظمة بالمنظمات الأخرى.
4. النواحي الإيجابية والسلبية لسمعة المنظمة.
5. المدى الزمني الذي يمكن أن تكتسب فيه المنظمة سمعتها وشهرتها لدى الجمهور.

أهمية سمعة المنظمة: يمكن عرض أهمية السمعة للشركة او المنظمة في الآتي[10]:

1. زيادة الأرباح وخفض التكلفة. 2. تساعد على توليد ولاء المستهلك.
3. تباعد الخلافات بين أصحاب المصالح مما يساعد في دعم المنظمة.
4. قيام المنظمة في وضع السعر الربحي على المنتجات أو الخدمات المقدمة للزبائن حيث يكون زبون راغب لدفع مثل هذه الأسعار. 5. الزبائن يفضلون رعاية المنظمة للمنتجات والخدمات.
6. إن المنظمة التي تتمتع بالسمعة لها قيمة في السوق المالية وأسهمها لها قيمة عالية.

أهداف سمعة المنظمة:تتمثل اهداف سمعة المنظمة في : تخفيض معدل دوران العمل، زيادة الأرباح وتخفيض تكلفة رأس المال، زيادة رضا وولاء الزبون، كسب الزبائن الجدد، تطوير صورة إيجابية للمنظمة، منح قيمة إضافية، سهولة الوصول لأفضل مقدمي الخدمات المهنية، تعزيز قوة المنظمة وجذب المستثمرين، واستقطاب الموارد البشرية المؤهلة للعمل. وتعد السمعة الجيدة أداة مؤثرة على المنظمات لتحقيق أهدافها الإستراتيجية التي تمثل بخلق القيمة ونمو الربحية وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة التي تسهم في بقاءها ونموها الشامل[11].

الصورة الذهنية للمنظمة:تعني الصورة الذهنية للمنظمة انطباع صورة الشيء في الذهن والتعبير عن التصورات التي يحملها أفراد المجتمع "وتعد الصورة الذهنية ناتجاً طبعياً لجمع خبرات الأفراد التي يتلقاها الفرد عبر تفاعلاته مع المنظمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تكتسب الصورة الذهنية تجاه المنظمات أهمية خاصة من خلال تأثيرها بالرأي العام السائد نحو مختلف الجوانب ذات العلاقة بالمنظمة حيث تقوم الصورة الذهنية من خلال تأديتها لوظائف نفسية واجتماعية بدور رئيسي في تكوين الرأي العام والتوجيه، وهنالك علاقة قوية بين المنظمة والصورة الذهنية للمجتمع [12].

ثالثاً: شركة شيكان للتأمين المحدودة: شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين هي إحدى شركات الهيئة الاقتصادية الوطنية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، تم تأسيسها في عام 1983م وتعتبر اكبر شركات التأمين في السودان وتقوم الشركة بالتأمين لممتلكات القطاع العام وتتعدى بخدماتها هذا القطاع لتشمل كذلك القطاع الخاص والأفراد حيث تمثل المرتبة الأولى في تأمينها بالسودان. التأمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية يقتضي أن يكون تأميناً تعاونياً وهو أساس العمل بالشركة حيث تعتبر الأقساط المدفوعة تبرعاً في المحفظة التعاونية للشركة من قبل أصحاب الممتلكات المؤمنة ويتم توزيع فوائض التأمين عليهم كما أنهم يمثلون بأعضاء في مجلس إدارة الشركة ويتحملون جانب من الخسائر عند حدوثها، تسهم الشركة بفعالية في مجالها المتمثل في التأمين والتعويض عن الخسائر الاجتماعية ولديها ودائع استثمارية وأسهم في مؤسسات مالية معتبرة، وتقوم بإجراء الدراسات والمسوحات الفنية لتقليل الخسائر كما أن لديها ستة عشر فرع في الولايات المختلفة في السودان وهي الأولى في مجال التكافل بالبلاد، وأضافت تغطيات تأمينية شتى في مجال تأمين الثروة الحيوانية والتأمين الزراعي والطبي وهي أول شركة تطرق مجال التأمين الطبي في السودان[13].

رابعاً: إجراءات الدراسة الميدانية تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

يشتمل هذا الجانب علي الإجراءات التي تم اتباعها في التخطيط للدراسة الميدانية موضحةً خطوات تصميم استمارة الدراسة ووصف المجتمع والعينة ؛ وتقييم أدوات القياس من خلال اختبارات الصدق الظاهري والاتساق الداخلي بالإضافة إلي توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ؛ وذلك علي النحو التالي :

أولا : مجتمع وعينة الدراسة : يشتمل مجتمع الدراسة على الموظفين العاملين بشركة شيكان للتأمين واعادة التأمين، وتم اختبار عينة شاملة لجميع مجتمع البحث البالغ عددهم (45) فرداً، حيث تم توزيع (45) استبانة، وتم ارجاع (42) استبانة وجميعها صالحة للدراسة، وذلك بنسبة 94 %.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على متغيرات: النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، المسمى الوظيفي، الخبرة العملية بالشركة. والهدف الاساسي من هذه البيانات هو الاطئمنان على مدى تفهم المبحوثين لعبارات الاستبانة .وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقا للخصائص والمتغيرات المذكورة اعلاه :

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية:يتمثل في:

1. توزيع أفراد العينة حسب النوع:تم استفسار المبحوثين عن النوع، وقد أُعطوا متغيرين هما ذكر وأنثى. وقد كانت إجاباتهم على هذين المتغيرين.وأن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (76) % من إجمالي عينة الدراسة بينما بلغت نسبة الإناث في العينة (24) % وقد يُعزى ذلك لسياسة بعض الشركات في التوظيف، كما قد يكون سبب انخفاض نسبة الإناث يعود أيضاً إلى أن بعض الشركات لا يفضلون عمل النساء لأسباب خاصة بهنّ، فمثلاً النساء يخضعن لظروف قد تؤدي إلى تأخير العمل (إجازات الأمومة وغيرها). بالإضافة لطبيعة نشاط الشركة.

2. توزيع أفراد العينة حسب العمر: كذلك تمَّ سؤال المبحوثين عن أعمارهم، وقد أعطيت لهم خمسة فئات عمرية، وقد كانت إجاباتهم على هذه المتغيرات مختلفة، وأن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 25 وأقل من 35 سنة حيث بلغت نسبتهم (45.2 %) بينما بلغت نسبة الذين أعمارهم أقل من 25 سنة (9.5 %). بينما بلغت نسبة الذين اعمارهم ما بين 35 سنة وأقل من 45 سنة، حيث بلغت نسبتهم (33.3) % . كما بلغت نسبة الذين تتراوح اعمارهم ما بين 45 سنة واقل من 55 سنة . حيث بلغت نسبتهم (9.5) %. أما أفراد العينة والذين تزيد سنوات أعمارهم عن 55 سنة فقد بلغت نسبتهم (2.4 %) من العينة الكلية . ومما سبق يتضح أن أعلى نسبة للذين تتراوح أعمارهم ما بين(25– 35) سنة حيث بلغت نسبتهم 45.2%، وهي تمثل سن الشباب والنضوج والخبرة والمعرفة، وقد يُعزى ذلك إلى أن الشركة موضوع الدراسة تفضل في التوظيف من لهم خبرة ومعرفة من سن الشباب.

3. توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية: تمّ استفسار المبحوثين عن حالتهم الاجتماعية وذلك بإعطائهم ثلاث متغيرات هي: متزوج،غير متزوج، أخرى، وأن غالبية أفراد العينة من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم (59.5) % من أفراد العينة. بينما بلغت نسبة غير المتزوجين في العينة (40.5) % أما الحالات الأخرى (مطلق وأرمل) فقد بلغت نسبتهم (0) % من العينة الكلية. وبذلك يمكن القول أن الغالبية من العاملين في الشركة موضوع الدراسة من المتزوجين مما يعني ان بالشركة استقرار اجتماعي للعاملين بها.

4. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي: تمّ سؤال المبحوثين عن المؤهل العلمي، وأعطيت لهم متغيرات مختلفة، وأتضح أن غالبية أفراد العينة من الثانوي بلغت نسبتهم (7.1%) من أفراد العينة بينما بلغت نسبة حملة التعليم الجامعي في العينة (61.9 %) أما حملة التعليم فوق الجامعي فقد بلغت نسبتهم (31 %) من العينة الكلية . وعليه يمكن القول بأن عينة الدراسة من العينات المؤهلة علمياً،

وبالتالي سوف يؤدى ذلك إلى الحصول على أراء موضوعية حول موضوع الدراسة، كما تعطي هذه النسب من المستوى الجامعي وفوق الجامعي وهي نسبة عالية. مما يؤكد أن الشركة موضوع الدراسة تهتم بتوظيف حملة الشهادات والمؤهلين علمياً مما ينعكس على أداء هذه الشركة. وقد يؤكد أيضاً عن هذه الشركة أنها تدفع العاملين وتحفزهم من أجل تنمية وتطوير معارفهم ومهاراتهم. وقد ثبت ذلك من خلال اللقاءات التي تمت مع بعض الأفراد بالشركة.

5. توزيع أفراد العينة حسب االخبرة بالشركة:تم استفسار المبحوثين عن خبراتهم العملية، وقد أعطوا إجابات مختلفة، وأتضح أن غالبية أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 10 – 15 سنوات حيث بلغت نسبتهم (47.6 %) بينما بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 5–10 سنة (28.6%) أما أفراد العينة والذين تزيد خبرتهم عن 15 سنة فقد بلغت نسبتهم (14.3 %) والذين خبرتهم اقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم (9.5%) من العينة الكلية. وبذلك يمكن القول بأن الشركة تتمتع باستقرار كبير من خلال العاملين الذين يمتازون بالخبرة المتراكمة حيث بلغت نسبتهم 47.6 %. وهذا يعتبر بمثابة مؤشر جيد جداً في دوران العمل.

6. توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي:تم استفسار المبحوثين عن تخصصاتهم، وأتضح أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تخصصاتهم ممثلة في الادارة والاقتصاد والمحاسبة. حيث بلغت نسبتهم (59.5 %) بينما بلغت نسبة التخصصات الاخرى في العينة (40.5 %) وبذلك يمكن القول بأن الشركة تهتم في ملئ وظائفها بحملة المؤهلات العلمية من العلوم الانسانية، ويعزا ذلكلطبيعة نشاط الشركة.

ثانيا : اداة الدراسة : تم الاعتماد على اداة الاستبانة لعدة اسباب منها ، انخفاض التكلفة مقارنة بالتلفون، وإعطاء فرصة كافية للمبحوثين للتفكير وشعور المستجيب بالحرية وعدم الرقابة في التفكير والاختبار.

وصف الاستبيان: تم ارفاق خطاب مع الاستبانة للمبحوثين فيه تنوير وتوضيح بأهداف الاستبانة وقد تم تقسيم **الاستبانة الى قسمين :**

(أ). القسم الأول: ويحتوي على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات (النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، المسمى الوظيفي، الخبرة العملية بالشركة)

(ب). القسم الثاني : يحتوي هذا القسم على عدد (10) عبارة طلب من افراد العينة تحدد استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفقا لمقياس (ليكرت) الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات مغلقة

(أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على الفرضيات بمعدل (5) عبارات لكل فرضية من الفرضيات.

ثالثا: ثبات وصدق اداة الدراسة : تتمثل في: **1.** الثبات والصدق الظاهري : للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة ومدى صلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح ، قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الاكاديميين والمختصين في مجال الدراسة والبالغ عددهم (4) اربعة من مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية ، وتم عمل التعديلات اللازمة وفقا لمقترحاتهم .

2.الثبات والصدق الإحصائي :يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج اذا ما تم استخدامه أكثر من مرة تحت ظروف مماثلة ، او اذا تم تطبيق الاختبار على مجموعة من الأفراد ورصدت درجاتهم ثم أعيد تطبيق نفس الاختبار على المجموعة يتم الحصول على الدرجات نفسها ، ويتم في هذه الدراسة استخدام طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة (سبيرمان – براون) ومعادلة الفا كرونباخ .اما الصدق فهو مقياس لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين ، وفي هذه الدراسة يتم استخدام أسلوب الجزر التربيعي لمعامل الثبات لقياس الصدق وتتراوح قيمة كل من معامل الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح .[14]. وقام الباحث في هذه الدراسة بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية التي تقوم على أساس فصل إجابات افراد عينة الدراسة عن العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم عن العبارات ذات الأرقام الزوجية ثم حساب معامل ارتباط بيرسون بينهما ثم حساب معامل الثبات وفقا لمعادلة سبيرمان – براون بالصيغة الآتية : (15)

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2R}{1+R}$$

حيث R معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات ذات الارقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية من خلال عنية استطلاعية بحجم (15) فردا من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية حسب طريقة التجزئة وكانت النتائج كما في الجدول(1).

الجدول (1) الثبات والصدق الاحصائي لأفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق والثبات
الفرضية الأولى	0.68	0.81	0.90
الفرضية الثانية	0.63	0.77	0.88

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة باستخدام برنامج spss؛ 2018م

يلاحظ من الجدول ان جميع معاملات الصدق والثبات لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من الفرضيات كانت اكبر من (0.50) وقريبا من الدرجة (100%) في بعضها مما يوفر قدرا من الاطمئنان على ان اداة الدراسة تتصف بالثبات والصدق بما يحقق أغراض البحث ويجعل التحليل الإحصائي سليما ومقبولا .

رابعا : الأساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1- المنوال وذلك لأنه الأنسب لقياس البيانات الوصفية وكمقياس من مقاييس النزعة المركزية.
2- النسب العامة للموافقة وعدم الموافقة.
3- التوزيع التكراري والنسب المئوية .
4- معامل ارتباط بيرسون ، ومعامل ارتباط سبيرمان – براون لحساب معامل الثبات .
5- اختبار كاي تربيع حيث كانت المعنوية لقيمة كاي المحسوبة (0.50) حيث كانت الجدولية لكل العبارات بدرجة حرية 4 ومستوى معنوية 5% تساوي (3.83).

خامساً:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار مربع كأي لعبارات الاستبانة:

الجدول (2)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول : التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	النتيجة
تعمل الشركة على الاستجابة للمتغيرات المجتمعية	4.24	.69	1	أوافق بشدة
تحرص الشركة على التواصل بينها وبين المجتمع	4.02	.94	3	أوافق
للشركة القدرة السريعة في التحول لاستيعاب المتغيرات المجتمعية في نشاطها	3.90	.98	4	أوافق
لدى الشركة خطة استباقية لاستيعاب المتغيرات المجتمعية	3.50	1.21	5	أوافق
يتناسب نشاط الشركة مع المجتمع المحيط بها	4.07	.83	2	أوافق
المتوسط	3.95	0.93		أوافق

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول (2) ما يلي:أن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات محور(التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن المحور الأول. وأهم عبارة من عبارات محور(التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية)هي العبارة (تعمل الشركة على الاستجابة للمتغيرات المجتمعية) ، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.24) وبانحراف معياري (0.69).وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (لدى الشركة خطة استباقية لاستيعاب المتغيرات المجتمعية) حيث بلغ متوسط العبارة (3.50) بانحراف معياري (1.21). كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.95) وهذا يدل على أن إفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية ، وبانحراف معياري (0.93) مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

الجدول (3) اختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول: التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية

العبارة	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير
تعمل الشركة على الاستجابة للمتغيرات المجتمعية	29.146	3	0.000	دالة
تحرص الشركة على التواصل بينها وبين المجتمع	10.429	2	0.005	دالة
للشركة القدرة السريعة في التحول لاستيعاب المتغيرات المجتمعية في نشاطها	6.381	3	0.094	غير دالة
لدى الشركة خطة استباقية لاستيعاب المتغيرات المجتمعية	9.190	4	0.057	غير دالة
يتناسب نشاط الشركة مع المجتمع المحيط بها	22.571	3	.000	دالة
قيمة مربع كاي الأحادية للمحور	11.644	4	0.02	دالة

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول (3) ما يلي:بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (29.146) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الشركة على الاستجابة للمتغيرات المجتمعية.حيث بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (10.429) عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة إحصائية (.005) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الشركة تحرص على التواصل بينها وبين المجتمع. كما بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (6.381) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (.094) وهي أكبر من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة.كما بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (9.190) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة إحصائية (.057) وهي أكبر من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة . وبلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (22.571) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل

من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن نشاط الشركة يتناسب مع المجتمع المحيط بها. كما بلغت قيمة مربع كاي للمحور (11.644)، عند درجات حرية (4) ، وبمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهي أقل من 0.02، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية ولصالح الموافقين.

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني: الارتقاء بالتنمية المستدامة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	النتيجة
تعمل الشركة على الارتقاء بالتنمية المستدامة بشكل مستمر	3.98	1.02	2	أوافق
تساعد البرامج الموجودة بالشركة على الارتقاء بالتنمية المستدامة	3.50	1.13	5	أوافق
يشارك العاملون بالشركة في وضع البرامج التي تهدف إلى الارتقاء بالتنمية المستدامة	3.50	1.10	4	أوافق
تعمل الشركة على مراجعة برامجها الموضوعة للتنمية المستدامة	4.00	.93	1	أوافق
تساعد خطة الشركة الموضوعة للارتقاء بالتنمية المستدامة	3.93	1.13	3	أوافق
المتوسط	3.78	1.06		أوافق

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول (4) ما يلي:جميع العبارات التي تعبر عن عبارات محور(الارتقاء بالتنمية المستدامة) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن المحور الثاني. أهم عبارة من عبارات محور(الارتقاء بالتنمية المستدامة)هي العبارة (تعمل الشركة على مراجعة برامجها الموضوعة للتنمية المستدامة) ، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.00) وبانحراف معياري (0.93).وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (تساعد البرامج الموجودة بالشركة على الارتقاء بالتنمية المستدامة) حيث بلغ متوسط العبارة (3.50) بانحراف معياري (1.13). كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.78) وهذا يدل على أن إفراد العينة

يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الارتقاء بالتنمية المستدامة ، وبانحراف معياري (1.06) مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

الجدول (5) اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثاني : الارتقاء بالتنمية المستدامة

العبارة	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير
تعمل الشركة على الارتقاء بالتنمية المستدامة بشكل مستمر	28.238	4	.000	دالة
تساعد البرامج الموجودة بالشركة على الارتقاء بالتنمية المستدامة	12.048	4	.017	دالة
يشارك العاملون بالشركة في وضع البرامج التي تهدف إلى الارتقاء بالتنمية المستدامة	9.905	4	.042	دالة
تعمل الشركة على مراجعة برامجها الموضوعة للتنمية المستدامة	12.476	3	.006	دالة
تساعد خطة الشركة الموضوعة للارتقاء بالتنمية المستدامة	27.762	4	.000	دالة
قيمة مربع كاي الأحادية للمحور	18.642	4	0.001	دالة

المصدر : اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول (5) ما يلي:بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (28.238) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الشركة تعمل على الارتقاء بالتنمية المستدامة بشكل مستمر. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (12.048) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة إحصائية (.017) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن البرامج الموجودة بالشركة تساعد على الارتقاء بالتنمية المستدامة. وبلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (9.905) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة إحصائية (.042) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن العاملون بالشركة يشاركون في وضع البرامج التي تهدف إلى الارتقاء بالتنمية المستدامة. كما

بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (12.476) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (.006) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، ولصالح الموافقين على أن الشركة تعمل على مراجعة برامجها الموضوعة للتنمية المستدامة . وبلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (27.762) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة إحصائية (.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، ولصالح الموافقين على أن خطة الشركة الموضوعة تساعد للارتقاء بالتنمية المستدامة. كما بلغت قيمة مربع كاي للمحور (18.642)، عند درجات حرية (4) ، وبمستوى دلالة إحصائية 0.001 ، وهي أقل من 0.05 ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية ولصالح الموافقين.

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث: تعزيز سمعة المنظمة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	النتيجة
تعمل الشركة على التطوير والابتكار بشكل مستمر	4.33	0.85	2	أوافق بشدة
تهتم الشركة بالمشاركة المجتمعية في تعزيز سمعتها	4.43	.76	1	أوافق بشدة
تعمل الشركة على تعزيز سمعتها عبر تطوير وتدريب الموارد البشرية	4.12	1.01	4	أوافق
تهتم الشركة بجودة الأداء	4.24	.87	3	أوافق بشدة
تعمل الشركة على ترسيخ هويتها بصورة ثابتة	3.93	1.17	3	أوافق
المتوسط	4.21	0.93		أوافق بشدة

المصدر : اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول (6) ما يلي :جميع العبارات التي تعبر عن عبارات محور(تعزيز سمعة المنظمة) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن المحور الخامس. وأهم عبارة من عبارات محور(تعزيز سمعة المنظمة)هي العبارة (تهتم الشركة بالمشاركة المجتمعية في تعزيز سمعتها)، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.43) وبانحراف معياري (0.76)، وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (تعمل الشركة على ترسيخ هويتها بصورة ثابتة) حيث بلغ متوسط العبارة (3.93) بانحراف معياري (0.93). كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.21) وهذا يدل على أن إفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس تعزيز سمعة المنظمة ، وبانحراف معياري (0.93) مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

الجدول (7) اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث: تعزيز سمعة المنظمة

العبارة	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير
تعمل الشركة على التطوير والابتكار بشكل مستمر	48.952	4	0.000	دالة
تهتم الشركة بالمشاركة المجتمعية في تعزيز سمعتها	30.571	3	0.000	دالة
تعمل الشركة على تعزيز سمعتها عبر تطوير وتدريب الموارد البشرية	19.905	3	0.000	دالة
تهتم الشركة بجودة الأداء	40.857	4	0.000	دالة
تعمل الشركة على ترسيخ هويتها بصورة ثابتة	21.095	4	0.000	دالة
قيمة مربع كاي الأحادية للمحور	8.172	4	.085	غير دالة

المصدر : اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول (7) ما يلي:بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (48.952) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة، ولصالح الموافقين بشدة على أن الشركة على التطوير والابتكار بشكل مستمر.

بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (30.571) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير

إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة، ولصالح الموافقين بشدة على أن الشركة تهتم بالمشاركة المجتمعية في تعزيز سمعتها. وبلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (19.905) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة، ولصالح الموافقين على أن الشركة تعمل على تعزيز سمعتها عبر تطوير وتدريب الموارد البشرية. كما بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (40.857) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة، ولصالح الموافقين على أن الشركة تهتم بجودة الأداء. حيث بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (21.095) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة، ولصالح الموافقين بشدة على أن الشركة تعمل على ترسيخ هويتها بصورة ثابتة. كما بلغت قيمة مربع كاي للمحور (8.172)، عند درجات حرية (4) ، وبمستوى دلالة إحصائية 085.، وهي أكبر من 0.05 ، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية .

اختبار فرضيات الدراسة:تناولالباحث في هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفروض . وفى ضوء مشكلة وأهداف الدراسة واستقراء الدراسات السابقة يمكن للباحث صياغة فروض الدراسة وهي: الفرضية الرئيسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية وتعزيز سمعة المنظمة ، وتتفرع منها الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين

الجدول (8) نتيجة تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين .

الفرضية الأولى	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	معامل الانحدار (B)	قيمة (T) المحسوبة	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين	0.50	0.25	0.669	3.675	0.001	قبول

المصدر : اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول (8) ما يلي:هنالك ارتباط (وسط) بين التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية وتعزيز سمعة المنظمة، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقدره (0.50)، وهي قيمة مطلقة لا تحدد شكل العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وبالرجوع لقيمة معامل الانحدار(B) (0.669) مما يدل وجود علاقة طردية موجبة بين التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية وتعزيز سمعة المنظمة. حيث قيمة معامل التحديد (القوى التفسيرية) 25% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (تعزيز سمعة المنظمة) سببها المتغير المستقل (التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية) وكما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (تعزيز سمعة المنظمة) والمتغير المستقل (التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية) وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.675)، بمستوى دلالة معنوية (0.001) . وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجاوب الفعال مع المتغيرات المجتمعية وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الارتقاء بالتنمية المستدامة وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين.

الجدول (9) نتيجة تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين الارتقاء بالتنمية المستدامة وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين

الفرضية الثانية	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	معامل الانحدار (B)	قيمة (T) المحسوبة	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الارتقاء بالتنمية المستدامة وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين	0.41	0.17	0.40	2.865	0.007	قبول

المصدر : اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول (9) ما يلي:هنالك ارتباط (ضعيف) بين الارتقاء بالتنمية المستدامة وتعزيز سمعة المنظمة، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقدره (0.41)، وهي قيمة مطلقة لا تحدد شكل العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وبالرجوع لقيمة معامل الانحدار(B) (0.40) مما يدل وجود علاقة طردية موجبة بين الارتقاء بالتنمية المستدامة وتعزيز سمعة المنظمة. قيمة معامل التحديد (القوى التفسيرية) 17% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (تعزيز سمعة المنظمة) سببها المتغير المستقل (الارتقاء بالتنمية المستدامة) وكما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (تعزيز سمعة المنظمة) والمتغير المستقل (الارتقاء بالتنمية المستدامة) وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.865) ، بمستوى دلالة معنوية (0.007) . وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الارتقاء بالتنمية المستدامة وتعزيز سمعة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين.

الخاتمة

تحتوي الخاتمة على النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

1. تم التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة.
2. من خلال تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية تتمتع الشركة بسمعة جيدة.
3. تعمل الشركة على الاستجابة السريعة باستمرار للمتغيرات التي في المجتمع المحيط بها.
4. أن التوسع في تطبيق المسؤولية الاجتماعية أنعكس ايجاباً على تطور الأداء المالي للشركة وشهرتها.

5. تعمل الشركة على بث ثقافة المسؤولية الاجتماعية وسط العاملين، والعمل على تعزيزها باستمرار.

6. تعمل الشركة على الاستجابة السريعة للمتغيرات المجتمعية.

7. تنطلق مناشط الشركة في تعاملها وفق المنظور الاسلامي.

ثانياً :التوصيات:

1. على الشركة العمل على التنمية بصورة مستدامة ومتطورة.

2. على الشركة التوسع بصورة اكبر في برامج المسؤولية الاجتماعية وفق خطط مدروسة.

3. ان تضع الشركة في برامجها تجاه المجتمع أولوية خاصة لأصحاب الحاجات الخاصة.

4. ان تعملالشركةعلىالتطويروالابتكاربشكلمستمر، لمواكبة المنافسة الحادة تجاه تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.

5. أن تحرص الشركة على مشاركة الأطراف ذات المصلحة في وضع برامج المسؤولية الاجتماعية.

6. مراجعة خطة الشركة الموضوعة للارتقاء بالتنمية المستدامة.

7. ان تعمل الشركة على وجود قسم خاص بالمسؤولية الاجتماعية بها.

ثالثاً: مقترح لدراسات مستقبلية:

1. دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز أخلاقيات المهنة.
2. المعاير الدولية ودورها في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

1. طارق راشي محمد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية في خلق الريادة وتدعيم المنافسة لمنظمات الأعمال دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه جامعة الجزائر، 2016م.

2. عمر احمد الجاك، أثر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأجنبية العاملة في ولاية النيل الأبيض على التعليم والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الإمام المهدي 2014 م.

3. Shotter Magdle. the social Responsidiy of companies in the Repudlic of south afric.dissertation abstract mcomdegr university of Pretoria south Africa.

4. محمد سيد فهمي ،المسؤولية الاجتماعية، الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث 2014م.

5. بلال خلف السكارنة, أخلاقيات العمل ، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع 2008م.

6. عصام الدين محمد متول، دراسات في الاتجاه المعاصر في المراجعة، الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، 2011م .

7. طاهرمحسن منصورالغالبي،وصالح مهدي محسن العامري, المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال،ط3 الاردن : دار وائل للنشر 2010 م.
8. ثامر ياسر البكري ،قضاي امعاصرة في التسويق ،الأردن : دارالحامد للنشر والتوزيع ، 2014م.
9.جاسم التميمي "سمعة المنظمة " "مجلة الأيام،العدد 10460 الثلاثاء /28 نوفمبر 2017م.
10. عراك عود عمير ،واحم دضياءالدين، انعكاس إدارة علاقة الزبون في تعزيز سمعة المنظمة،دراسة استطلاعية لمصارف العراق مدينة بغداد، جامعة الأنبار2017/5/10م.
11. صالح عبدالرضا، رشيد وصباح حسين الزيادي، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز السمعة التنظيمية المدركة ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية،المجلد 16 العدد 1 ، 2014 م.
12. احمد سيد كردي، العلاقة العامة وتكوين صورة ذهنية للمنظمة، الرياض: جامعة الملك سعود 21 مايو 2011م.
13.شركةشيكان للتأمين وإعادةالتامين المحدودة،إدارةالعلاقات العامةوالمراسم،الخرطوم، 2018م.
14. عبدالله عبدالدائم،التربيةالتجريبية والبحث لتربوي،بيروت،دارالعلمللملايين، 1984م.
15. سعدعبدالرحمن،القياسالنفسي، النظريةوالتطبيق، ط3،القاهرة : دارالفكرالعربي، 1998م.

(دور معلمة الروضة في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية ومدى تأثيرها لدى أطفال مرحلة الطفولة المبكرة)

إعداد:

- **د. عبدالصادق عبدالعزيز جادالله المركز القومي للمناهج والبحث التربوي، ستاذ مشارك.**
- **د. حمى الأمين الصادق الأصم، جامعة بخت الرضا، أمين الشؤون العلمية، أستاذ مشارك.**
- **د. ليلي الأمين الصادق الأصم، جامعة بخت الرضا، كلية التربية ، أستاذ مشارك.**
- **د. محمد حسن أحمد سعيد. جامعة بخت الرضا، مركز بخت الرضا للتدريب، أستاذ مساعد.**

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور معلمة الروضة في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية ومدى تأثيرها لدى أطفال مرحلة الطفولة المبكرة، من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال بوحدة التضامن الإدارية، مدينة الدويم، ولاية النيل الأبيض. تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي. تكون مجتمع الدراسة من المعلمات والموجهات والبالغ عددهن(63) معلمةً وموجهةً. تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية للمعلمات، وقصدية للموجهات والبالغ عددهن(59) منهن(50)معلمةً، و(9)موجهات. واعتمدت الإستبانة والملاحظة كأدوات لجمع البيانات. كما استخدمت طريقة إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) حيث استخدمت أساليب التكرارات والنسب المئوية، وعمل الجداول الوصفية، والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية. **ومن أهم النتائج:** جميع العبارات لأفراد الدراسة جاءت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 0.05. تراوحت نتائج العبارات جميعاً ما بين دائماً وغالباً. بلغ المتوسط للمحور الأول والرابع ككل بنسبة(3.98%)وهذا يدل على أن دور تفعيل الأنشطة التعليمية برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص مرحلة الطفولة المبكرة جاء بصورة كافية، وهذا ما لاحظه الباحثون في رياض الأطفال التي تمت زيارتها. كما بلغ المتوسط للمحور الثاني والثالث والخامس والسادس ككل بنسبة(4.07%)وهذا يدل على أن دور تفعيل الأنشطة التعليمية برياض الأطفال تراوحت نتائج العبارات فيها جميعاً ما بين دائماً وغالباً.**أوصت الدراسة:** بضرورة الاهتمام لزيادة توفير الأنشطة التعليمية التربوية التى تعتمد على استخدام التقنيات التربوية الحديثة داخل الأركان التعليمية برياض الأطفال.

ABSTRACT

the study aims to identify the role of kindergarten teacher in activating the elements of educational activities and their impact on children in early childhood, from the point of view of kindergarten female teachers at Tadamon Administrative Unit in Duwaim Town (63) of which (59) female teachers and (9) female mentors.The questionnaire and observation were adopted as data collection tools. The method of data entry and analysis was

also used using the program Statistical Packages of Social Sciences (SPSS) Where the methods of histogram, graphs , percentages, descriptive tables, the averages and standard of deviations.

The most important results: All the terms of the study were statistically significant at level of 0.05 The results of the terms were all for individuals, always and often. the average for the first and fourth axles was 98.3%. This indicates that the role of activating educational activities in kindergartens and their impact on the characteristics of early childhood was sufficient, The average of the second, third, fifth and sixth axles as a whole reached (07. 4%) This indicates that the role of activating educational activities in kindergartens ranged from the results of the statements in which all of them are always and often. The study.recommended: need to pay attention to increase the use of Modern Educational Techniques within the kindergarten Educational Corners.

مقدمة:

تعد مرحلة الطفولة من أهم مراحل حياة الإنسان، لأنها هي المرحلة التي تعتمد عليها شخصية الطفل في المستقبل ، أي تعتبر حجر الأساس الذي ترتكز عليه طبيعة وميول وأخلاقيات الطفل حيث أن في هذه المرحلة يتم فيها وضع البذور التي ستظهر ملامحها علي شخصية الطفل في حياته مستقبلا. فمرحلة الطفولة هي مرحلة وجود مهمة في حد ذاتها وكل خبرة في الحياة لها اتصال وثيق وعلاقة متينة بالطفولة، وقد كان الاعتقاد السائد بأن الطفل غير قادر علي إدراك الأحداث من حوله واستيعابها، ولكن مع تطور العلم والتكنولوجيا وثورة المعرفة التي شملت كل جوانب الحياة بدءاً من التوجه إلي الاهتمام بالطفولة، حيث أدرك الإنسان أهمية مخاطبة الأطفال بلغتهم، وأسلوبهم، والتوجه إليهم أينما كانوا. وبناءً علي ما ذكر فإن لرياض الأطفال أهميه كبيرة في تأهيل الطفل علمياً وإجتماعياً ونفسياً، وإعداده إعداداً مدروساً سليماً، فيتمكن بعد الإنتهاء من فترة رياض الأطفال من الإلتحاق بمرحلة التعليم الأساسي الأولى بسهولة، ويكتسب من خلالها مهارات الخبرة التي لا يكتسبها الطفل في المنزل بأي حالٍ من الأحوال، ففي هذه المرحلة يكتسب الطفل المهارات بأنواعها اللغوية والاجتماعية والأخلاقية، وعن طريقها سيكون الاتجاهات الإيجابية الأولية بما يخص التعلم والمجتمع. لذا لابد من تشجيع الطفل على المشاركة الفعلية في الأنشطة التعليمية حتى تجعله أن يكون قادراً علي الاعتماد علي النفس.

مشكلة الدراسة:

تسعى الأنظمة التربوية المعاصرة إلى استثمار القدرات العقلية للمتعلمين في المراحل التعليمية والتربوية، إنطلاقاً من مرحلة تعليم قبل المدرسة فى وضع برامجها التربوية التي تعمل على تنمية

المهارات والقدرات العقلية المختلفة لديهم، ولاسيما الأنشطة العلمية، التي تؤدى إلى التفكير الإبداعي لدى الأطفال، والتى يمكن ملاحظتها من خلال مسكهم للأشياء وهزها وتدويرها، لذا أصبحت برامج العلوم التربوية الحديثة تؤكد أهمية اكتساب الطفل للمهارات العلمية ومهارات البحث والتفكير المختلفة بوساطة الأنشطة العلمية التي تنظم وتخطط بشكل يستثير التفكير الإبداعي، لذا لاحظ الباحثون بأن رياض الأطفال الرسمية في السودان تفتقر إلى المناشط والوسائل التي تنمي الإبداع لدى الطفل وهذا ما يتناقض مع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في مجال خصائص النمو لدى مرحلة الطفولة المبكرة، وبما أن كل طفل لديه القدرة على الإبداع فقد تولدت لدى الباحثون فكرة تناول هذه الدراسة التقويمية للأنشطة التعليمية، أملاً في دور معلمة الروضة على تنمية مهارات خصائص النمو لدى طفل الروضة. وحددت مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: **ما دور معلمة الروضة في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية لدى رياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص النمو في مرحلة الطفولة المبكرة؟**

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة الحالية من الجوانب التالية:

1. أهمية الأنشطة التعليمية بشكل عام لما لها من أثر حيوي في توجيه السلوك الإنساني لدى الأطفال والقيم والمهارات الحياتية بشكل خاص كونها مطلباً ضرورياً في الوقت الراهن بالذات.
2. ترتبط هذه الدراسة بمرحلة تربوية هامة (التعليم قبل المدرسة) ففيها تنمو قابليات الطفل، وتتشكل الصفات الأولى لشخصيته وتتحدد الأسس الأولية لإتجاهاته وقيمه ومهاراته.
3. أهمية الدور الذي تمارسه معلمة الروضة في المساهمة في تعزيز نمو المهارات الحياتية لدى الطفل.
4. تساعد في تحديد المشكلات والصعوبات التي تواجه معلمات مرحلة التعليم ما قبل المدرسة والبحث عن أساليب ناجعة لمعالجتها.
5. تخدم واضعي المنهاج المخصص لمرحلة الطفولة المبكرة إلى التركيز على أساليب التدريس التي من خلالها يتم تنفيذ تلك الأنشطة التعليمية التي تنمي القيم والمهارات الحياتية التي لم تنل قدراً كافياً من الإهتمام.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

1. تحديد أركان الأنشطة التعليمية الأكثر مناسبةً لدى مرحلة الطفولة المبكرة.
2. دور معلمة الروضة في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية لدى مرحلة الطفولة المبكرة لتنمية المهارات الحياتية.
3. دور الموجهة في مساعدة المعلمة لتفعيل أركان الأنشطة التعليمية لدى مرحلة الطفولة المبكرة. لتنمية مهاراتهم الحياتية.
4. الأساليب والطرائق الأكثر استخداماً من قبل معلمة الروضة لتفعيل الأنشطة التعليمية لدى مرحلة الطفولة المبكرة.

5. المعوقات التي تواجه المعلمات والموجهات في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية عند قيامهن بدورهن في مساعدة الأطفال بمرحلة الطفولة المبكرة لتنمية القيم والمهارات الحياتية.

أسئلة الدراسة:

1) ما دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان البناء، والإكتشاف والطبيعة برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص مجال الألعاب الإدراكية بمرحلة الطفولة المبكرة؟.
2) ما مدى دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن المهارات اليدوية برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص المجال الجسمي الحركي بمرحلة الطفولة المبكرة؟.
3) ما دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان الصف، والتخطيط، برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص المجال العقلي(المعرفي) بمرحلة الطفولة المبكرة؟.
4) ما مدى دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن المطالعة(المكتبة) ومدى تأثيرها على خصائص مجال حواسه المختلفة بمرحلة الطفولة المبكرة؟.
5) ما دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان ساحة اللعب الحر، والماء، والرمل ومدى تأثيرها على خصائص مجال حاجاته الجسمانية بمرحلة الطفولة المبكرة؟.
6) ما مدى دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن مهارات الاتصال مع الآخرين ومدى تأثيرها على خصائص المجال الاجتماعي بمرحلة الطفولة المبكرة؟.

فروض الدراسة:

1. درجة دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان البناء، والإكتشاف والطبيعة برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص مجال الألعاب الإدراكية بمرحلة الطفولة المبكرة غير كافٍ.
2. مناسبة دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن المهارات اليدوية برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص المجال الجسمي الحركي بمرحلة الطفولة المبكرة غير مرضٍ.
3. درجة دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان الصف، والتخطيط، برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص المجال العقلي(المعرفي) بمرحلة الطفولة المبكرة غير مناسب.
4. توظيف دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن المطالعة(المكتبة) ومدى تأثيرها على خصائص مجال حواسه المختلفة بمرحلة الطفولة المبكرة ضعيف.
5. درجة دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان ساحة اللعب الحر، والماء، والرمل ومدى تأثيرها على خصائص مجال حاجاته الجسمانية بمرحلة الطفولة المبكرة غير كافية.
6. توظيف دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن مهارات الاتصال مع الآخرين ومدى تأثيرها على خصائص المجال الاجتماعي بمرحلة الطفولة المبكرة غير واضحة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: دور معلمة الروضة في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية لدى رياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص النمو في مرحلة الطفولة المبكرة.

الحدود المكانية: وحدة التضامن الإدارية، محلية الدويم، ولاية النيل الأبيض.

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام: 2018م ــ 2019م.

مصطلحات الدراسة:

دور معلمة الروضة: هو مجموعة من المسئوليات والأنشطة والصلاحيات الممنوحة لشخص أو فريق ما. أما الدَّور الاجتماعيّ: السُّلوك المتوقَّع من الفرد في الجماعة، أو النَّمط الثَّقافيّ المحدِّد لسلوك الفرد الذي يشغل مكانةً معيّنة.**(قاموس المعاني. قاموس عربي عربي،** Copyrights 2010-2017 Almaany.com, All rights reserved**، الإنترنت، الثلاثاء، 2107م.ص3).**

دور معلمة الروضة إجرائياً: هو ما تقوم به المعلمة من وظائف، وما تؤديه من مهمات، وما تستخدمه من أساليب وطرائق وأنشطة وبرامج في سبيل غرس مبادئ القيم للأنشطة التعليمية لدى أطفال مرحلة الطفولة المبكرة للفئة العمرية من(3-5) سنوات.

معلمة الروضة: هي التي تقوم بتربية الطفل في مرحلة الروضة و تسعى إلى تحقيق الأهداف التربوية التي يتطلبهاالمنهاج مراعية الخصائص العمرية لتلك المرحلة، وهي التي تقوم بإدارة النشاط وتنظيمه في غرفة النشاط وخارجها.**(محمد سليم الزبون وآخرون، 2015م،ص34).**

مفهوم الروضة: هي تلك المؤسسات التربوية الاجتماعية للأطفال من سن الرابعة حتى السادسة من العمر، وتهدف الروضة إلى تحقيق النمو المتكامل عن طريق ممرسته للأنشطة والبرامج الهادفة التي توفرها له الروضة والمتصلة اتصالاً وثيقاً بحياته.**(نبيلة الشوربجي، 2013م، ص34).**

مفهوم الروضة إجرائياً: هي مرحلة خاصة بالأطفال الصغار الذين أكملوا السنة الرابعة من عمرهم وهي تسبق المرحلة التعليم الأساسي، أي تضم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين(4 – 6) سنوات ومدة الدراسة فيها سنتان، وتكون على مرحلتين هما الروضة: وهى مخصصة للأطفال الذين أكملوا سن الرابعة من عمرهم، التمهيدي : وهم الذين أكملوا السنة الخامسة من عمرهم.

مفهوم الأركان:هي المساحة المحددة التي يتم فصل كل منها عن الآخر بحواجز طبيعية وتخصص كل مساحة لممارسة نشاط معين، وتزود المعلمة كل ركن بالمواد والوسائل والأدوات التي ترتبط بموضوع الركن حيث تقوم بعرضها بشكلٍ جذاب يحقق تفاعل الأطفال معها.**(عاطف عدلي فهمي،2004م،ص54).**

مفهوم الأركان إجرائياً: هي مجموعة من المساحات المعينة لأنشطة محددة، وهى تحتوي على مجموعة من الوسائل التعليمية تخدم هذه الأركان التعليمية.

الأنشطه التعليميه: تعرف بأنها المواقف والأعمال والممارسات العلمية التجريبية التي يتم إضافتها أو تضمينها فى المقرر الحالى وتتطلب خصائص متعددة، ولكنها ترتبط بالمقرر وتعمل على إثرائه وتعميقه

وتتيح للطفل القيام ببعض الأعمال أو الممارسات التى تشبع احتياجاته العقلية وتثير تفكيره العلمى والابتكارى من خلال للأنشطة التعليمية بكافة أنواعها إذا أردنا أن تكون فعالة فى عملية التعليم.**(عبدالسلام عطوة أفندي،2003م، ص242).**

الأنشطة التعليمية إجرائياً: ويقصد بها الجهد العقلي أو البدني الذي يبذله المعلم، أو المتعلم، أو كلاهما معاً في سبيل انجاز هدف ما لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المنشودة.

تأثير:هو قياس لتأثير حادثة أو مشكلة أو تغيير على عمليات العمل، وينبني التأثير عادةً على كيف ستتأثر مستويات الخدمة، ويتم تحديد الأولوية بواسطة التأثير و الإلحاحية.**(قاموس المعجم الوسيط ،اللغة العربية المعاصر. قاموس عربي عربي، الإنترنت، الثلاثاء، 2107م.ص1)**

مرحلة التعليم قبل المدرسة:

(أ)المرحلة الدراسية: هي فترة زمنية من عمر المتعلم لها سماتها الخاصة، ومظاهرها المميزة التي يشترك فيها كل المتعلمين، ولها أبعادها النفسية والاجتماعية والمادية، وتنقسم إلى التعليم قبل المدرسة،التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، والتعليم الجامعي.**(الوثيقة العامة للمناهج، 2013م، ص11).**

(ب)التعليم قبل المدرسة: هو تعليم الأطفال الصغار الذين تتراوح أعمارهم من(3–5)سنوات، وتتميز بأنشطة متعددة تهدف إلى إكساب الأطفال القيم التربوية والاجتماعية، وإتاحة الفرصة للتعبير عن الذات، والتدريب على كيفية العمل والحياة معاً لتحقيق النمو المتكامل.**(المرجع السابق، 2013م،ص 12–11)**

مفهوم مرحلة التعليم قبل المدرسة إجرائياً: هي مؤسسة تربوية تستقبل الأطفال من عمر(3–5) سنوات ويوزع الأطفال فيها على ثلاث فئات، وتهدف هذه المؤسسة إلى تحقيق النمو المتكامل في جوانب شخصية الطفل المختلفة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تمهيد: تقوم معلمة الروضة بأدوار عديدة ومتداخلة، وتؤدي مهام كثيرة ومتنوعة تتطلب مهارات فنية مختلفة، يصعب تحديدها بشكل تفصيلي، فإذا كان المعلم في مراحل التعليم الأخرى مطالباً بأن يتقن مادة علمية معينة ويحسن إدارة الفصل، فإن المعلمة في روضة الأطفال مسؤولة عن كل ما يتعلمه الأطفال، إلى جانب مهمة توجيه عملية نمو كل طفل من أطفالها في هذه المرحلة الحساسة من حياتهم. ويمكن إجمال المهام التي تؤديها معلمة الروضة في ثلاثة أدوار رئيسة هي: دورها كمساعدة لعملية النمو الشامل للأطفال. دورها كمديرة وموجهة لعمليات التعلم والتعليم. دورها كممثلة لقيم المجتمع وتراثه وتوجهاته.

لذا يرى الباحثون بأن الأنشطة التعليمية تأخذ مكاناً هاماً في المنهج، لأن لها تأثير كبيراً في تشكيل خبرات المتعلم، ومن ثم تعديل سلوكه، بل تعمل الأنشطة في علاقات تبادلية وتفاعلية مع عناصر

المنهج الأخرى. وإذا كانت الأهداف تجيب عن التساؤل لماذا نعلم؟ والمحتوى يجيب عن السؤال ماذا نعلم؟ فإن نشاطات التعليم والتعلم هي التي تجيب عن السؤال كيف نعلم؟

والأهداف الصحيحة، والمحتوى الجيد، لا يعنى الكثير إذا لم تتمخض نشاطات التعليم والتعلم عن اكتساب الأطفال للخبرات التربوية المرغوب فيها.

أهمية الأنشطة التعليمية: 1.تستوعب الفروق الفردية بين الأطفال. **2**.يساعد الأطفال على تخطى جانب الخوف والرهبة من المعلمة. **3**.يسدّ الفجوة بين المحتوى، وبين ما هو موجود خارج الروضة.**4**.تساعد الأنشطة التعليمية الأطفال في تنمية مهارات الاتصال لديهم من خلال تدريبهم على كيفية التعبير عن الرأي، وضرورة احترام الرأي الآخر.

أهداف الأنشطة التعليمية: 1/تنمية المهارات المعرفية، والقدرات، والاتجاهات، والميول، والقيم لدى المتعلم. **2/**إكساب الأطفال دوافع ايجابية نحو دراسة الخبرات التعليمية. **3/**مساعدة الأطفال على اكتشاف مفاهيم الخبرات التعليمية. **4/**مساعدة الأطفال على استيعاب العلاقات بين الخبرات التعليمية وتذكرها.**(المثناني معتوق، 1986م، ص67)**.

معلمة الروضة وتنظيم بيئة التعلم:

يقصد ببيئة التعلم المكان الذي يعد لتحقيق الأهداف التربوية ، ويراعي متطلبات نمو الطفل وبناء شخصيته وتحقيق نموه الشامل المتكامل، حيث يتعلم ويجري ويكتشف ويلعب ويمارس أنشطته كافة حسب قدراته وميوله ورغباته واتجاهاته. وتنظيم بيئة التعلم تساعد على:

إدارة التعلم بفاعلية. وتنفيذ البرنامج اليومي بيسر وسهولة. وتنفيذ الأنشطة المختلفة بفاعلية. ومساعدة الطفل على التعلم. ويتم تنظيم بيئة التعلم في شكل أركان. وقد أكدت الاتجاهات الحديثة في تربية طفل ما قبل المدرسة على نظام الأركان التعليمية التي يتم من خلالها ممارسة الطفل للأنشطة التعليمية الحرة ، مما يعزز لديه القدرة على التعلم عن طريق المشاهدة والتجريب بالاكتشاف، وذلك من خلال التعامل بالأشياء وملامستها. ومن خلال الأركان التعليمية، يتم توفير فرص تعليمية مختلفة للطفل، بما يحقق ميوله ويساعده على اكتساب خبرات مختلفة تحقق له النمو الشامل.**(عاطف عدلي فهمي،2004م،ص53)**.

مواصفات غرفة الأركان التعليمية:

يتم تجهيز غرفة الأركان التعليمية بكل الوسائل والمواد الخاصة بكل ركن، حتى تتوافر بيئة تعليمية غنية تحفز الطفل وتنمي قدراته في مختلف المجالات. وتقوم المعلّمة بتنظيم الأركان التعليمية في قاعة واسعة خالية من العوائق، يتم فيها ترتيب الأركان التعليمية بطريقة منظمة، تسمح للطفل بحرية الحركة، وسهولة التنقل من ركن إلى آخر. وتتخذ المعلّمة لها مكاناً مناسباً يمكنها من مراقبة الأطفال وتقديم المساعدات اللازمة متى ما طلب منها ذلك، على أن تترك للأطفال ممارسة واختيار النشاط الذي يرغبونه بحرية تامة دون تدخل منها إذ يقتصر دورها على الإشراف والتوجيه والإرشاد عند الضرورة.

أقسام الأركان التعليمية: تحتوي غرفة الأركان التعليمية على ثمانية أركان يضم كل ركن اثنين من الأرفف، لحفظ المواد والوسائل الخاصة بالركن يتم وضعها في شكل ركن(زاوية) يناسب ارتفاعها مستوى الأطفال. ويفصل بين كل ركن وآخر حاجز خشبي مع تغطية أرضية الغرفة بمفارش. ويتم توزيع الأركان على النحو التالي:

1. **ركن البناء:** يضم هذا الركن طاولة دائرية بها(5–6) كراسي صغيرة تلائم الأطفال.ومن المواد والوسائل: مكعبات خشبية، مكعبات بلاستيكية، أشكال هندسية، صناديق من الخشب، صناديق من الكرتون، مجسمات.**(عزة خليل عبدالفتاح،2005م ص160).**

2. **ركن التعبير الفني:** طاولة دائرية بها (5–6) كراسي.ومن المواد والوسائل: أوراق بيضاء، أوراق ملونة وورق لاصق ملون لعمل الكولاج، ورق بوستر، ورق كريشة، قصدير، ورق حلوى، كرتون، أنواع مختلفة من الصمغ، شريط لصاق شفاف(سلوتيب)، مقصات صغيرة.

3. **ركن الاكتشاف والطبيعة:** طاولة دائرية بها من(5–6) كراسي. ومنالمواد والوسائل: حيوانات مختلفة، كائنات بحرية، نباتات وزهور، حشرات، موازين، أواني متدرجة الأحجام، مواد لتنمية الحواس.**(محمد سليم الزبون وآخرون،2015م،ص55ـ 59).**

4. **ركن الألعاب الادراكية** : طاولة دائرية بها من(5–6) كراسي. ومن **المواد والوسائل:** خرز بأحجام وأشكال وألوان مختلفة، ألعاب الفك والتركيب، ألعاب مختلفة، تجميع الأشياء التي تربطها علاقة ببعضها البعض، ألعاب البازل والمتاهات.

5. **ركن المطالعة(المكتبة):** طاولة دائرية بها 5–6 كراسي تناسب حجم الأطفال. ومن المواد والوسائل :جهاز تسجيل، جهاز فيديو، سماعات للأذن، كتب وقصص ومجلات مصورة، صور مختلفة وبطاقات بها، لوحات، عرائس مختلفة ومسرح للعرائس.

6. **ركن التعايش الأسري(المطبخ) والتمثيل:** كراسي وطاولات صغيرة. ومن المواد والوسائل: أدوات مطبخ، مجسمات لبعض المأكولات، أثاثات منزل ونماذج لأجهزة المنزل، أدوات نظافة، ملابس وأحذية متنوعة، دمى مختلفة، ملابس وأدوات بعض المهن، ولإثراء هذا الركن يمكن عمل نماذج مصغرة من عيادة، معمل، سوق مصغر، لمحلات الجزار.

7. **ركن التخطيط:** طاولة بها من (5–6) كراسي. ومن المواد والوسائل : كراسات، أوراق بأحجام– بطاقات، أقلام مختلفة الأشكال، أدوات مكتبية، أوراق بها رسومات لخطوط متقطعة، لوحات مختلفة.

8. **ركن الحاسوب:** طاولات + كراسي. ومن المواد والوسائل: جهاز حاسوب أو أكثر، طابعة ملونة، أوراق، برامج تعليمية تلائم الأطفال. وعلى المعلّمة الاستفادة من البيئة المحيطة بالطفل والخامات المتاحة واختيار البدائل لإثراء الأركان تنظيماً وتأثيثاً.**(دليل المنهج القومي للتعليم قبل المدرسة، 2009م،ص24).**

الدراسات السابقة:

1. **دراسة:**أزهرى محمد أحمد حسين سلامة(2007م)رسالة ماجستير، بعنوان(منهج رياض الأطفال وأثره في التحصيل الدراسي في الحلقة الأولي من التعليم الأساسي، بالوحدة الأدارية لمدينة الدويم،هدفت الدراسة لتلاميذ الحلقة الأولي من التعليم الأساسي الذين التحقوا برياض الأطفال، والذين لم يلتحقوا بها، وتتبع نتائج تحصيلهم في كل الحلقة المكونة من ثلاث فصول هي الصف الأول والثاني والثالث، وذلك لمعرفة أثر ما تلقوه في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة في تحصيلهم الدراسي،استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، استخدم أداة الاستبانة، تكون مجتمع الدراسة من كآفة التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي بوحدة الدويم الإدارية لمدينة الدويم في الحلقة الأولي، تكونت عين الدراسة من(420)تلميذاً وتلميذة، مستعيناً بالعمليات الإحصائية المختلفة من الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، واختبار(ت) ومعامل الإرتباط، وذلك بعد الحصول على نتائج التلاميذ في الصفوف الثلاث، مستخدماً نظام Spss ، ومن أهم النتائج: أن لدخول الروضة أثر إيجابي في التحصيل الدراسي في الحلقة الأولي من التعليم الأساسي. تتضح أهمية مرحلة التعليم قبل المدرسة في زيادة التحصيل الدراسي لتلاميذ الحلقة الأولي من التعليم الأساسي.أن للجنس علاقة بزيادة التحصيل الدراسي فكان ذلك لصالح التلميذات على التلاميذ. وتوصي الدراسة ضرورة إعداد دليل مساعد للمعلمة في كيفية بناء القيم الاقتصادية لدى الطفل.
2. **دراسة:**أسيل أكرم الشوارب، وإيمان محمد غيث(2007م) رسالة ماجستير، بعنوان(أثر برنامج أنشطة بيئية مقترح في تنمية مفاهيم أطفال الروضة وتفسيراتهم البيئية) هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر برنامج في التربية البيئية في تنمية مفاهيم وتفسيرات أطفال الروضة البيئية، وذلك من خلال تطبيقه على عينة بلغت(98) طفلاً وطفلة، موزعين على مجموعتين(50) طفلاً في المجموعة التجريبية(48) طفلاً في المجموعة الضابطة، تم اختيارهم بشكل عشوائي من رياض الأطفال التابعة لمديرية التعليم الخاص في مدينة عمان.أشارت النتائج: إلى وجود أثر للبرنامج لصالح المجموعة التجريبية، في حين لم يظهر أثر للبرنامج حسب متغير الجنس، والتفاعل بين الجنس والمجموعة. وفي ضوء النتائج توصي الدراسة: ضرورة تطبيق برامج للتربية البيئية في مرحلة الروضة وذلك كونها مرحلة حرجة في اكتساب الاتجاهات والسلوكات البيئية.
3. **دراسة:**هناء قاسم الحمود(٢٠١٠م) رسالة ماجستير، بعنوان(دور معلمة الروضة في بناء القيم الاقتصادية لدى أطفال الرياض ما بين سن 6- 5 سنوات) وتعرف دور الموجهين التربويين المشرفين على المعلمة في مساعدتها لبناء هذه القيم. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور معلمة الروضة في بناء القيم الاقتصادية لدى أطفال الرياض ما بين سن 6- 5 سنوات. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. يتكون المجتمع الأصلي للبحث من جميع معلمات أطفال الفئة الثالثة في رياض الأطفال في مدينة دمشق والبالغ عددهن(791)معلمة.اختيرت عينة هذه الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية وتمثلت للمعلمات في الروضات الرسمية: وقد بلغ عددهن(127) معلمة فئة ثالثة. والمعلمات

في الروضات الخاصة: وقد بلغ عددهن(664) معلمة فئة ثالثة.استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) لأجراء المعالجة الإحصائية وتمثلت في حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. استخدام اختبار (T) ومن أهم النتائج أن أكثر القيم الاقتصادية مناسبة للطفل في عمر(5-6) سنوات من وجهة نظر المحكمين والتي سجلت أعلى متوسطات حسابية هي قيم) ترشيد الاستهلاك -الإنفاق - الادخار- حب العمل وتقديره - احترام أصحاب المهن وتقديرهم، وأن الدور الذي تقوم به معلمة الروضة في بناء قيم، ترشيد الاستهلاك - الإنفاق - حب العمل وتقديره - احترام أصحاب المهن وتقديرهم (كان كبيراً بينما كان الدور الذي تقوم به في سبيل غرس قيمة الادخار لدى الطفل كان متوسطاً وتوصى الدراسة: ضرورة التركيز على أساليب تدريس وتنمية القيم بصورة عامة، والقيم الاقتصادية بصورة خاصة في برامج إعداد وتأهيل معلمة الروضة.

4. **دراسة:** نجوى بدر خضر (2011م)رسالة دكتوراه، بعنوان(أثر برنامج قائم على بعض الأنشطة العلمية في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طفل الروضة) دراسة تجريبية على عينة من أطفال الروضة من عمر(5_6)سنوات في مدينة دمشق. هدفت الدراسة إلى تعرف أثر بعض الأنشطة العلمية في تنمية مهارات التفكير الإبداعي(طلاقة، أصالة، تخيل) لدى عينة من أطفال الروضة في مدينة دمشق، مكونة من (40) طفلا وطفلة وزعت عشوائياً على مجموعتين ضابطة وتجريبية في كل مجموعة(20)أعدت الباحثة برنامج أنشطة علمية طبقته على المجموعة التجريبية، واستخدمت اختبار التفكير الإبداعي بالأفعال والحركات(TCAM) ثم جمعت البيانات، وحللت إحصائيا باستخدام حزمة(spss) ومن أهم النتائج: عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسط درجات أطفال كل من المجموعتين الضابطة والتجريبية على اختبار التفكير الإبداعي في القياس القبلي .وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسط درجات أطفال كل من المجموعتين الضابطة والتجريبية على اختبار التفكير الإبداعي بالأفعال والحركات في القياس البعدي وكان الفرق لصالح المجموعة التجريبية. وتوصي الدراسة: ضرورة تضمين مناهج رياض الأطفال أنشطة علمية تستثير التفكير الإبداعي لدى الأطفال. توفير البيئة المحفزة للتفكير الإبداعي لدى الأطفال.

5. **دراسة:** منال طيب فرج حسين(2015م)رسالة ماجستير، بعنوان(فاعلية برنامج قائم على النشاط القصصي ولعب الدور في تنمية القيم الخلقية والاجتماعية لدى طفل الروضة)هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية برنامج قائم على النشاط القصصي ولعب الدور في تنمية القيم الخلقية والاجتماعية لدى طفل الروضة. استخدمت الباحثة المنهج الشبه التجريبي وذلك لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة وقدرته علي تحقيق أهدافها وذلك باستخدام القياس القبلي والبعدي لمجموعت.0ي الدراسة الضابطة والتجريبية. تكون مجتمع الدراسة من جميع أطفال الرياض في ليبيا التابعين لوزارة التربية والتعليم والمسجلين في الفصل الدراسي الثاني من العام 2015/ 2016م.عينة الدراسة تكونت من أطفال روضة واحدة وسوف يتم اختيارها بطريقة قصدية ويتم تقييم العينة بطريقة عشوائية إلي مجموعة

تجريبية وضابطة. استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss)لأجراء المعالجة الإحصائية وهي: حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. استخدام اختبار(T) وأسفرت أهم النتائج: عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدم إيذاء الغير بالقول والفعل لصالح المجموعة التجريبية. وجود دلالة إحصائية بين الاختبار القبلي والبعدي لصالح المجموعة التجريبية وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية لبطاقة الملاحظة لصالح الاختبار البعدي للمجموعة التجريبية. هناك فروق ذات دلالة إحصائية للبرنامج الأول لصالح الذكور أكثر من الإناث. وتوصى الدراسة: بضرورة إعداد سيناريوهات المشاهد التمثلية علي شكل مواقف درامية تتضمن القيم الاجتماعية والخلقية ويطلب من الطفل تأديتها بعد إعطاء الأطفال فكرة واضحة وقصيرة عن موضوع النشاط.

التعقيب على الدراسات السابقة:

1. أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى تغذية الإطار النظرى لها ببعض البيانات المتعلقة بماهية دور معلمة الروضة في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية، وكذلك ماهية عملية تأثيرها على أطفال مرحلة الطفولة المبكرة ، كما أفادت أيضاً على النماذج المختلفة لدور معلمة الروضة والتى منها نموذج بناء الاستبانة وإعدادها.
2. اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى اعتبار أهمية دور معلمة الروضة حيث تعد من أهم خطوات العملية التفاعلية لأركان الأنشطة التعليمية برياض الأطفال، وذلك للكشف عن مدى تحقيقها لأهدافها التى رسمت لها وتشخيص نقاط القوة والضعف فيها، كما اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات أيضاً فى دعوتها لكافة المؤسسات الحكومية والخاصة والتى تتبنى كمحور رئيس فيها إلى ضرورة تفعيل أركان الأنشطة التعليمية برياض الأطفال.
3. تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى أنها تقوم بتقييم دور معلمة الروضة في مرحلة التعليم قبل المدرسة، وحدة الدويم الإدارية وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف، في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية من وجهة نظر المعلمات والموجهات، ومن ثم تلبيتها لإحتياجات الأركان التعليمية لهؤلاء الأطفال.

إجراءات الدراسة الميدانية:

تمهيد: يحتوي هذا الجزء على إجراءات الدراسة والتي تشمل منهج الدراسة ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة وكيفية اختيارها، وأدوات الدراسة وكيفية بناءها وتقنينها، وخطوات إجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وتحليل البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة، وتقييم أدوات القياس من خلال اختبارات الثبات والصدق الظاهرى والذاتي.

منهج الدراسة:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي. والذي يُعرف بأنه(مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها، وتحليلها

تحليلاً كافياً، ودقيقاً لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة.**(الرشيدي بشير،2000م،ص59)**.

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمات، ومديرات وموجهات رياض الأطفال بمنطقة وحدة الدويم التعليمية التابعة لولاية النيل الأبيض، والبالغ عدهم(63)معلمةً وموجهةً للعام الدراسي 2017م-2018م.

عينة الدراسة:(طريقة اختيار العينة وخصائصها)

تم اختيار عينة للدراسة قوامها(59)معلمةً وموجهةً منهن(50)معلمةً بطريقة عشوائية، كما تم أيضاً اختيار العينة الثانية من الموجهات بطريقة قصدية والبالغ عددهن(9)موجهات، والجميع يمثلون عينة الدراسة والجداول التالية تصف أفراد العينة للدراسة:

1.**الوضع الوظيفي:**

جدول(1)يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للوضع الوظيفي:

الوضع الوظيفي	التكرار	النسبة%
معلمة	42	71.2
مديرة	8	13.6
موجه	9	15.3
المجموع	59	100

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائي(Spss)

يتضح من الجدول أعلاه رقم(1)أن 71.2% من أفراد عينة الدراسة معلمات ، 13.6% مديرات 15.3% موجهات.

2.**المؤهل العلمي:**

جدول (2) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
شهادة سودانية	36	61.0
دبلوم معلمات	7	11.9
بكالوريوس	10	16.9
دبلوم عالي	5	8.5
ماجستير	1	1.7
المجموع	59	100.0

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائي(Spss)

يتضح من الجدول أعلاه رقم(2)أن 61% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي شهادة سودانية، 11.9% دبلوم المعلمات، 16.9% بكالوريوس، 8.5% دبلوم عالي،1.7% ماجستير.

3.الدورات التدريبية:

جدول(3)يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقا للتدريب:

التدريب	التكرار	النسبة%
أقل من3 دورات	13	22.0
3دورات وأقل من5 دورات	15	25.4
5دورات فأكثر	31	52.5
المجموع	59	100.0

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائي(Spss)

يتضح من الجدولأعلاه رقم(3)أن 22% من أفراد عينة الدراسة تلقوا أقل من 3دورات تدريبية، 25.4% تلقوا 3 وأقل من 5دورات تدريبية، 52.5% تلقوا 5دورات تدريبية فأكثر.

4.سنوات الخبرة:

جدول (4) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من5 سنوات	14	23.7
5سنوات وأقل من10 سنوات	13	22.0
10وأقل من15 سنة	12	20.3
15سنة فأكثر	20	33.9
المجموع	59	100.0

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائي(Spss)

يتضح من الجدول أعلاه رقم(4)أن 23.7% من أفراد العينة تقل خبرتهم عن 5سنوات، 22% خبرتهم 5وأقل من 10سنوات، 20.3% خبرتهم 10وأقل من 15سنة، 33.9% خبرتهم 15سنة فأكثر.

أدوات الدراسة: ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثون على الاستبانة والملاحظة كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة ، والخطوات التالية، توضح الإجراءات التي اتبعت لإعداد وتصميم وتقنين الاستبانة والملاحظة.

(1) أداة الاستبانة:(تصميم استمارة الدراسة)لقد اتبع الباحثون من خلال عملية بناء أداة الدراسة الاستبانة الخطوات التالية: الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والاطلاع على ما

كتب عن معلمة الروضة ودورها في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية ومدى تأثيرها لدى أطفال مرحلة الطفولة المبكرة من وجهة نظر معلمات وموجهات رياض الأطفال.

القسم الأول: تضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة وهى: الوضع الوظيفي، المؤهل الأكاديمي، الدورات التدريبية، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوى على عدد(40)عبارة، وقد طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمسة مستويات(أبداً، نادراً، أحياناً، غالباً، دائماً) ولقد تم توزيع هذه العبارات على أسئلة الدراسة.

تقنين أداة الاستبانة:

الصدق الظاهري(صدق المحكمين):

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة(الاستبانة، الملاحظة، المقابلة) وقد تم عرضها على عدد(5) محكمين من ذوي الخبرة في مجال المناهج وطرائق التدريس, لإبداء آرائهم حول مناسبتها لتحقيق الهدف من إعدادها. وقد تم تعديل بعض الفقرات وحذف بعضها بناءً على مقترحاتهم وتعديلاتهم، وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من ستة محاور وبعدد من الفقرات بلغ مجموعها(40) فقرة موزعة على المحاور الستة، كما هي موضحة في الجدول رقم(5) انظر الجدول أدناه:

جدول(5) يوضح توزيع عبارات الاستبانة على محاورها:

	المحـاور						العدد
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	
عدد العبارات	10	5	10	5	10	5	40

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائي(Spss)

ثبات الأداة:(الاستبانة): يقصد بثبات المقاييس درجة خلو المقاييس من الأخطاء أي درجة الاتساق الداخلي بين العبارات المختلفة والتي تقيس متغير ما، والثبات يعنى الاستقرار أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة المقياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه. لاختبار مدى توافر الثبات بين الإجابات على الأسئلة استعمل الباحثون طريقة معامل الفا كرونباخ، وطريقة التجزئة النصفية.

أولاً: طريقة معامل الفا كرونباخ: تم توزيع الاستبانات على عينة استطلاعية قوامها(10) من أفراد العينة، وكان معامل الثبات = 0.95 كما موضح بالجدول أدناه رقم(6)

جدول رقم(6) يوضح معامل الفا كرونباخ لعبارات الاستبانة:

عدد الاستبانات	عدد عبارات الاستبانة	معامل الفا كرونباخ
10	40	0.77

إذن يتضح من الجدول أعلاه رقم(6) أن معامل الثبات = 0.77

أما **الصدق الذاتي** = معامل الثبات = $\sqrt{0.77}$ = 0.88

ثانياً: التجزئة النصفية: تم توزيع الاستبانات على عينة استطلاعية قوامها(10)من أفراد العينة، وعند التصحيح أخذ الأسئلة الزوجية والفردية، وكان معامل ارتباط بيرسون 0.72، ويحسب معامل الثبات بالقانون التالي وجد أن:

معامل الثبات= $\frac{2ر}{1+ر}$ ، ر ≡ معامل الارتباط

$$= \frac{0.72\times2}{0.72+1} = 0.84$$

إذن **معامل الثبات** = 0.84. **(عدنان عوض،2008م ص254)**

وبعد الإجراء التحليلي فقد بلغت قيمة معامل الثبات 0.84، وهو ثبات مرتفع جداً ومن ثم يمكن القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات.

الصدق الذاتي = معامل الثبات = $\sqrt{0.84}$ = 0.92

تطبيق الاستبانة: تهدف الدراسة الميدانية إلى معرفة دور معلمة الروضة في تفعيل الأنشطة بمنطقة وحدة الدويم التعليمية ، وذلك من خلال أسئلة الدراسة. ولتحقيق ذلك قام الباحثون ببناء أداة البحث وتم توزيعها على عينة تتألف من(59) معلم ومعلمة، وقد التقى الباحثون بجميع أفراد العينة بمختلف نوعهم ومنحوا فترة كافية لتعبئة الاستبانة بعد شرح ضاف لفقرات الاستبانة والهدف منها وطريقة الإجابة عنها.

إجراءات تنفيذ الدراسة الميدانية: لتنفيذ إجراءات الدراسة قام الباحثون بالخطوات التالية:-

1. تتمثل في الإجراءات التي اتبعها الباحثون في التخطيط للدراسة الميدانية موضحة خطوات تصميم أداة الدراسة وصف لمجتمع وعينة البحث وتقييم أدوات القياس من خلال اختبارات الصدق الظاهري ، والثبات ،بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. وذلك على النحو التالي.
2. تمت مخاطبة إدارة التعليم قبل المدرسة بمنطقة الدويم التعليمية ، لأخذ الإذن والسماح لإجراء الدراسة برياض الدويم.

3. تم توزيع عدد(59)استبانة على معلمات ومديرات وموجهات التعليم قبل المدرسة بمنطقة الدويم التعليمية ثم أعطوا فترة كافية للإجابة عنها خلال أسبوع تقريباً.
4. تم استلام الاستبانات، جميعها صالح للتحليل الإحصائي وليس من بينها تالف يذكر.

(2)أداة الملاحظة: هي أسلوب يقوم بتقويم سلوك الأفراد وما يقومون به من أعمال وأفعال، فالمدرب يلاحظ سلوك المشاركين داخل قاعة التدريب وخارجها حيث يستطيع تقدير مدى التقدم الذي يظهر على المتدربين ليقدم لهم أشكال العون للإرتقاء بعمليات التعلم.**(يوسف قطامي وآخرون ط2، 2002، ص 788)** وتنقسم الملاحظة لنوعين هما:

1. الملاحظة المنظمة: حيث تتم وفق إجراءات دقيقة، ومنضبطة من خلال أدوات ملاحظة معدة مسبقاً.
2. أما الملاحظة العشوائية: فتتم بشكل عام دون تخطيط ودون الالتزام بخطوات أو أدوات محددة.**(وليد خضر الزند، 2003، ص31).**

ومن شروط الملاحظة: 1/أن تكون منضبطة. 2/ وتكون موضوعية بعيدة عن التحيز. 3/أن يكون الملاحظ دقيقاً كماً وكيفاً ومنطقياً في ملاحظته. 4/أن يكون الملاحظ مؤهلاً للملاحظة. 5/أن يتعود التسجيل السريع لكل شيء. 6/وأن يخطط لها تخطيطاً دقيقاً. 7/وأن يكون الملاحظ صبوراً. 8/الاستعانة بالتصوير وآلات التسجيل.**(عبد القادر أحمد الشيخ، 2003، ص82).**

المعالجات الإحصائية: تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)واستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الأولية، حيث تمت معالجتها إحصائياً باستخدام الآتي:-

1. التكرارات والنسب المئوية ، وعمل الجداول الوصفية والرسوم البيانية.
2. المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:-

جدول رقم(7) يوضح تمثيل المتغيرات الوصفية بمتغيرات رقمية:

العبارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
الرقم	5	4	3	2	1

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات $(\frac{5+4+3+2+1}{5})$ =3

والأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما في الجدول التالي: الجدول رقم(8)يوضح الأوزان والأوساط المرجحة لخيارات إجابات أفراد العينة.

جدول رقم(8) يوضح الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة:

الخيار	أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.4	5-4.20

3.**اختبار ألفا كرونباخ:** وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات البحث للتحقق من صدق الأداء , ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن(60%)، والذي يقاس وفقاً للمعادلة التالية.**(صلاح الدين محمود علام، 2000م،ص165)**.

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن}}{\text{ن} - 1}\left[1 - \frac{\text{مج ع}2_{\text{ن}}}{\text{مج ع}2}\right]$$

حيث (ن) ترمز إلى العدد الكلي لمفردات الاختبار.

و(ع^2) ترمز إلى تباين درجات كل مفردة من مفردات الاختبار.

و(مج ع^2) ترمز إلى مجموع تباين درجات جميع المفردات.

عرض وتحليل البيانات ومناقشتها وفق أسئلة الدراسة وفرضياتها:

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وفرضه:

نص السؤال: ما دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان البناء ، والاكتشاف والطبيعة برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص مجال الألعاب الإدراكية بمرحلة الطفولة المبكرة؟.

أما فرضه: دور تفعيل نشاط أركان البناء، والاكتشاف والطبيعة برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص مجال الألعاب الإدراكية بمرحلة الطفولة المبكرة غير كافٍ.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، استخدم الباحثون، اختار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

جدول رقم (9)يوضح اختبار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الأولى:

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
1.يحمل المكعبات ويعبئها ويفرغها دون بناء	1.09	3.64	23.288	4	0.000	دالة	غالباً
2.يقوم بالبناء في صفوف مسطحة على الأرض	1.08	3.68	2.627	3	0.000	دالة	غالباً
3.يرص المكعبات رأسياً	1.04	4.03	33.119	4	0.000	دالة	دائماً

4.يبني جسوراً	1.09	3.27	20.068	4	0.000	دالة	أحياناً
5.يبني وهو قريب من الأطفال بتعاون معهم	1.15	4.14	49.729	4	0.000	دالة	غالباً
6.يستكشف الأشياء التي في الركن الإدراكي	.97	3.80	27.695	4	0.000	دالة	غالباً
7.يوجه أسئلة عن بعض المواد الموجودة	1.04	4.03	19.983	3	0.000	دالة	غالباً
8.يستخدم الحواس لاكتشاف الأشياء بالركن	.85	4.39	41.949	3	0.000	دالة	دائماً
9.يتعرف أوجه الشبه والاختلاف	.79	4.42	43.305	3	0.000	دالة	دائماً
10.يصنف الأشياء حسب الحجم واللون والشكل	.81	4.41	42.898	3	0.000	دالة	دائماً
المتوسط الكلي للمحور	0.99	3.98					غالباً

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائي(Spss)

1. يتضح من الجدول أعلاه رقم(9) بأن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.
2. تراوحت نتائج العبارات بين دائماً وغالباً.
3. احتلت العبارة(يتعرف أوجه الشبه والاختلاف)المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.42)، وانحراف معياري(0.79)أما العبارة (يبني جسوراً) احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.27)وانحراف معياري (1.9).
4. بلغ المتوسط للمحور ككل(3.98)وهذا يدل على أن دور تفعيل نشاط أركان البناء، والاكتشاف والطبيعة برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص مجال الألعاب الإدراكية بمرحلة الطفولة المبكرة كاف، وهذا ما لاحظه الباحثون في رياض الأطفال التي تمت زيارتها.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني وفرضه:

نص السؤال: ما مدى دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن المهارات اليدوية برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص المجال الجسمي الحركي بمرحلة الطفولة المبكرة؟.

أما فرضه: دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن المهارات اليدوية برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص المجال الجسمي الحركي بمرحلة الطفولة المبكرة غير مرضٍ.

جدول رقم(10)يوضح اختبار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثانية:

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
1.يرص أشياء بعضها فوق بعض بسهولة	.87	4.31	32.051	3	0.000	دالة	دائماً
2.يربط ويفك الأزرار	.96	4.03	16.864	3	0.001	دالة	غالباً
3.يعقد رباط حذائه	1.2	3.85	26.847	4	0.000	دالة	غالباً
4.يلون باستخدام أقلام التلوين داخل حيز محدد	.89	4.14	19.305	3	0.000	دالة	غالباً
5.يتم النشاط اليدوي الذي يبدأه	1.03	4.03	14.288	3	0.003	دالة	غالباً
المتوسط الكلي للمحور	0.99	4.07					غالباً

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائ(Spss) يتضح من الجدول أعلاه رقم(10)ما يلي:-

1. جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 0.05
2. تراوحت نتائج العبارات بين دائماً وغالباً.
3. احتلت العبارة(يرص أشياء بعضها فوق بعض بسهولة)المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.31)وانحراف معياري(0.87)أما العبارة (يعقد رباط حذائه)احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي(3.85)وانحراف معياري (1.2).

بلغ المتوسط للمحور ككل (4.07) ، وهذا يدل على أن دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن المهارات اليدوية برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص المجال الجسمي الحركي بمرحلة الطفولة مرضٍ، حيث يؤكد الباحثون على أن تتخذ المعلّمة لها مكاناً مناسباً يمكنها من مراقبة الأطفال وتقديم المساعدات اللازمة متى ما طلب منها ذلك، على أن تترك للأطفال ممارسة واختيار النشاط الذي يرغبونه بحرية تامة إذ يقتصر دورها على الإشراف عند الضرورة.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث وفرضه:

نص السؤال: ما دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان الصف، التخطيط، برياض الأطفال ومدى تأثيرها عل خصائص المجال العقلي(المعرفي) بمرحلة الطفولة المبكرة؟.

أما فرضه: دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان الصف، التخطيط، برياض الأطفال ومدى تأثيرها عل خصائص المجال العقلي(المعرفي)بمرحلة الطفولة المبكرة غير مناسب.

جدول رقم(11) يوضح اختبار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثالثة:

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
1.يختار ركن النشاط بدون مشاغبة	1.11	3.83	25.492	4	0.000	دالة	غالباً
2.ينتقل من نشاط إلى آخر بدون إزعاج	1.02	3.41	2.828	3	0.000	دالة	غالباً
3.يبقى مع نشاط واحد وقتاً كافياً للانتهاء	1.14	3.76	22.271	4	0.000	دالة	غالباً
4.يلعب مع باقي الأطفال بتعاون	.94	4.22	27.983	3	0.000	دالة	دائماً
5.يعتمد على نفسه في الذهاب إلى الحمام	.93	4.34	48.864	3	0.000	دالة	دائماً
6.يخطط للعمل ويحاول تنفيذه	1.05	3.59	22.780	4	0.000	دالة	غالباً
7.يكتشف المفاهيم الأساسية للقياس	1.11	3.51	22.780	4	0.000	دالة	غالباً
8.يمتلك مفاهيم الأعداد الحسابية	.90	4.25	29.475	3	0.000	دالة	دائماً
9.يفهم معاني العمليات الحسابية كالجمع والطرح	.85	4.32	33.542	3	0.000	دالة	دائماً
10.يحفظ بعض الأحاديث والآيات	.59	4.76	107.441	3	0.000	دالة	دائماً
المتوسط الكلي للمحور	0.96	4.00					غالباً

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائي.

يتضح من الجدول أعلاه رقم(11) ما يلي:-

1. بأن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.
2. تراوحت نتائج العبارات بين دائماً وغالباً.
3. احتلت العبارة(يحفظ بعض الأحاديث والآيات)المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.76) وانحراف معياري(0.59) أما العبارة (ينتقل من نشاط إلى آخر بدون إزعاج)احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي(3.41) وانحراف معياري (1.2).
4. بلغ المتوسط للمحور ككل(4.00)وهذا يدل على أن دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان الصف، هو التخطيط في المجال العقلي(المعرفي) حيث جاء مناسباً للأطفال.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع وفرضه:

نص السؤال: ما مدى دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن المطالعة(المكتبة) ومدى تأثيرها على خصائص مجال حواسه المختلفة بمرحلة الطفولة المبكرة؟.

أما فرضه: توظيف دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن المطالعة(المكتبة)ومدى تأثيرها على خصائص مجال حواسه المختلفة بمرحلة الطفولة المبكرة ضعيف.

جدول رقم(11)اختبار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الرابع:

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
1.يبدي اهتماماً بالصور الموجودة بالكتاب	.60	4.74	65.627	2	0.000	دالة	دائماً
2.يتحدث عن صور الكتاب	.87	4.22	24.593	3	0.000	دالة	دائماً
3.يتظاهر بالقراءة	1.06	3.93	37.186	4	0.000	دالة	غالباً
4.يملي على المعلمة ما يريد كتابته	1.23	3.54	22.441	4	0.000	دالة	غالباً
5.يتبادل الكتب بعناية	1.19	3.25	15.492	4	0.004	دالة	نادراً
المتوسط الكلي للمحور	0.99	3.94					غالباً

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه رقم(11) ما يلي: -

1. جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.
2. تراوحت نتائج العبارات بين دائماً ، وغالباً، ونادراً.
3. احتلت العبارة(يبدي اهتماماً بالصور الموجودة بالكتاب)المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.74)وانحراف معياري(0.60)أما العبارة (يتبادل الكتب بعناية)احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي(3.25) وانحراف معياري(1.19).
4. بلغ المتوسط للمحور ككل(3.94) وهذا يدل على أن توظيف دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط ركن المطالعة(المكتبة) ومدى تأثيرها على خصائص مجال حواسه المختلفة بمرحلة الطفولة المبكرة فقد وجد قبولاً كبيراً بدرجة تقدير جيد جداً.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس وفرضه:

نص السؤال: ما دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان ساحة اللعب الحر، الماء والرمل ومدى تأثيرها على خصائص المجال الاجتماعي بمرحلة الطفولة المبكرة ؟.

أما فرضه : دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان ساحة اللعب الحر ، الماء والرمل ومدى تأثيرها على خصائص المجال الاجتماعي بمرحلة الطفولة المبكرة غير كاف.

جدول رقم(11) يوضح اختبار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الخامس:

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
1.يصعد ويهبط الدرج بسهولة	1.04	4.20	30.966	3	0.000	دالة	دائماً
2.يجري دون أن يقع	1.15	3.61	17.356	4	0.002	دالة	غالباً
3.يهبط من مكان عال بسهولة	1.25	3.66	14.136	4	0.007	دالة	غالباً
4.يقذف بالكرة ويمسك بها	1.24	3.88	33.119	4	0.000	دالة	غالباً
5.يركب دراجة ذات ثلاث عجلات بسهولة	1.18	4.02	40.915	4	0.000	دالة	غالباً
6.يحترم القواعد والتوجيهات	.94	4.10	18.085	3	0.000	دالة	غالباً
7.يعمل بانهماك في ساحة الماء والرمل	.85	4.58	84.390	3	0.000	دالة	دائماً
8.يأخذ دوره في استخدام الماء والرمل	.79	4.32	10.203	2	0.006	دالة	دائماً
9زيتحدث عما يقوله	.84	4.25	8.169	2	0.017	دالة	دائماً
110.يعمل على تنظيم الأطفال في ساحة الماء	1.10	3.46	17.525	2	0.002	دالة	غالباً
المتوسط الكلي للمحور.	1.04	4.01					غالباً

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائي(Spss) يتضح من الجدول أعلاه رقم(11) ما يلي:

1. العبارات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.
2. تراوحت نتائج العبارات بين دائماً، وغالباً،
3. احتلت العبارة(يعمل بانهماك في ساحة الماء والرمل) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.58) وانحراف معياري(0.85)أما العبارة(يعمل على تنظيم الأطفال في ساحة الماء)احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.46) ، وانحراف معياري (1.10).
4. بلغ المتوسط للمحور ككل(4.01)وهذا يدل على أن دور معلمة الروضة في تفعيل نشاط أركان ساحة اللعب الحر، الماء والرمل ومدى تأثيرها على خصائص المجال الاجتماعي بمرحلة الطفولة المبكرة فقد وجد بصورة كافيه. وهذا دلالة لدور المعلمة في توفير المعدات المطلوبة لهذا الركن حتى يمارس هؤلاء الأطفال اللعب بشيء من الحرية والإطمئنان.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس وفرضه:

نص السؤال: ما مدى دور معلمة الروضة في تفعيل ركن مهارات الاتصال مع الآخرين ومدي تأثيرها على خصائص المجال الاجتماعي بمرحلة الطفولة المبكرة؟.

أما فرضه: توظيف دور معلمة الروضة في تفعيل ركن مهارات الاتصال مع الآخرين ومدي تأثيرها على خصائص المجال الاجتماعي بمرحلة الطفولة المبكرة واضح.

جدول رقم(12) اختبار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية السادسة:

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
1.ينسجم مع الأطفال الآخرين	.85	4.46	52.661	3	0.000	دالة	دائما
2.يتحدث مع الكبار	1.06	4.03	15.237	3	0.002	دالة	غالباً
3.يشارك الأطفال الآخرين مشاعرهم	1.04	3.81	26.220	3	0.000	دالة	غالباً
4.له أصدقاء ، أو صديق معين	.81	4.51	60.390	3	0.000	دالة	دائما
5.يرغب في الاشتراك في الترتيب والتنظيف	.96	4.39	84.475	4	0.000	دالة	دائما
المتوسط الكلي للمحور	0.95	4.24					دائما

المصدر: واقع الإجراء التحليلي الإحصائي(Spss)

يتضح من الجدول أعلاه رقم(11) ما يلي:-

1. جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.
2. تراوحت نتائج العبارات بين دائماً، وغالباً.
3. احتلت العبارة(له أصدقاء ، أو صديق معين)المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.51)، وانحراف معياري (0.81)، أما العبارة (يشارك الأطفال الآخرين مشاعرهم) احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.81) ، وانحراف معياري (1.0).
4. بلغ المتوسط للمحور ككل(4.24)، وهذا يدل على أن توظيف دور معلمة الروضة في تفعيل ركن مهارات الاتصال مع الآخرين ومدي تأثيرها على خصائص المجال الاجتماعي بمرحلة الطفولة المبكرة واضح.لذا لاحظ الباحثون وعي الطفل في البيئة الاجتماعية والألفة، وزيادة المشاركة الاجتماعية وتتسع دائرة العلاقات والتفاعل الاجتماعي في الأسرة ومع جماعة الرفاق فاللعب معهم بالنسبة للطفل هو صمام الأمان اعواطفه وانفعالاته، وهو أفضل وسيلة للتعبير الواضح عما يشعر به في هذه المرحلة.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالملاحظة:

في هذا الجزء يتم عرض ملخصاً لملاحظات الباحثون فيما يلي:-

1. اتفق الباحثون على أهمية تفعيل أركان الأنشطة التعليمية لدى أطفال مرحلة التعليم قبل المدرسة، وبنفس الاهتمام لابد من تأهيل معلمات رياض الأطفال إعداداً كاملاً للقيام بمهنة التدريس كما ينبغي حيث يشتمل التأهيل طرائق التدريس، وصياغة الأهداف السلوكية الإجرائية، وتدريبهن على الوسائل التعليمية لأهميتها القصوى في مجال تمليك المهارات المطلوبة لدى هؤلاء الأطفال.
2. واتفقوا أيضاً من خلال ملاحظاتهم أثناء توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة بأنه ينبغي على معلمة رياض الأطفال أن تكون حالتها الصحية والنفسية بصورة مرضية تؤهلها للقيام بدورها على أكمل وجه، وأن تكون نشيطة، ومثقفة، وسريعة البديهة، ولها القدرة على الابتكار مهتمةً بتنمية التفكير العلمي الصحيح، وأكد الباحثون بأن معلمة الروضة ليس أداة لتوصيل المادة لعقول هؤلاء الأطفال، بل هي إنسان عليها أن تكون ذا خبرة في تكوين العلاقات الإنسانية بينها وبين هؤلاء الأطفال، وبين الأطفال فيما بينهم أيضاً.
3. كما أكد الباحثون على أهمية المعايير التي يتم بها اختيار الإحتياجات التدريبية، وأشاروا جميعهم إلى احتياجهم لدورات مستقبلية كاستخدام الوسائل الحديثة في التدريس، ونظريات التعلم، والتربية الوطنية، والإختبارات التحصيلية، والتجويد في القرآن الكريم، وأخلاقيات المهنة، وتحليل المحتوى، وإدارة الصف، ودورات في التخصص المعني، وتحفيز معلم مرحلة التعليم قبل المدرسة لتجود أدائها في تطبيق مهارات التدريس لأن الحوافز المادية والأدبية تشجع العمل التربوي وتجعل المعلمة مستقرة نفسياً مقتنعةً بالرضا الوظيفي لهذه المهنة. لذا، يرى الباحثون ضرورة تنويع طرق أساليب تدريب معلمات مرحلة ما قبل المدرسة والاهتمام بكل النواحي الفنية والإدارية المتعلقة بأداء رسالتها في تطبيق مهارات التدريس على الوجه المنشود.

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور معلمة الروضة في تفعيل أركان الأنشطة التعليمية ومدى تأثيرها لدى أطفال مرحلة الطفولة المبكرة، من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال بوحدة التضامن الإدارية، مدينة الدويم، ولاية النيل الأبيض. تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي. تكون مجتمع الدراسة من المعلمات والموجهات والبالغ عددهن(63) معلمةً وموجهةً. تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية للمعلمات، وقصدية للموجهات والبالغ عددهن(59) منهن(50)معلمةً، و(9) موجهات. واعتمدت الإستبانة والملاحظة كأدوات لجمع البيانات. كما استخدمت طريقة إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) حيث استخدمت أساليب التكرارات والنسب المئوية، وعمل الجداول الوصفية. والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.

ومن أهم النتائج للدراسة:-

1. جميع العبارات لأفراد الدراسة جاءت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.
2. تراوحت نتائج العبارات جميعاً ما بين دائماً وغالباً.
3. بلغ المتوسط للمحور الأول والرابع ككل بنسبة(3.98%)وهذا يدل على أن دور تفعيل الأنشطة التعليمية برياض الأطفال ومدى تأثيرها على خصائص مرحلة الطفولة المبكرة جاء بصورة كافية، وهذا ما لاحظه الباحثون في رياض الأطفال التي تمت زيارتها.
4. كما بلغ المتوسط للمحور الثاني والثالث والخامس والسادس ككل بنسبة(4.07%) ، وهذا يدل على أن دور تفعيل الأنشطة التعليمية برياض الأطفال تراوحت نتائج العبارات فيها جميعاً ما بين دائماً وغالباً.
5. احتلت العبارة(يتعرف أوجه الشبه والاختلاف)المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.42)، وانحراف معياري(0.79)أما العبارة (يبني جسوراً) احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.27)وانحراف معياري (1.9).
6. احتلت العبارة(يعمل بانهماك في ساحة الماء والرمل) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.58) وانحراف معياري(0.85)أما العبارة(يعمل على تنظيم الأطفال في ساحة الماء)احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.46) ، وانحراف معياري (1.10).
7. اتفق الباحثون على أهمية تفعيل أركان الأنشطة التعليمية لدى أطفال مرحلة التعليم قبل المدرسة، وبنفس الاهتمام لابد من تأهيل معلمات رياض الأطفال إعداداً كاملاً للقيام بمهنة التدريس كما ينبغي حيث يشتمل التأهيل طرائق التدريس، وصياغة الأهداف السلوكية الإجرائية، وتدريبهن على الوسائل التعليمية لأهميتها القصوى في مجال تمليك المهارات المطلوبة لدى هؤلاء الأطفال.

ومن أهم التوصيات:

1) ضرورة الاهتمام بزيادة توفير الأنشطة التعليمية التربوية التى تعتمد على استخدام التقنيات التربوية الحديثة داخل الأركان التعليمية برياض الأطفال.
2) ضرورة تدريب الأطفال على لعب أدوار العلماء فيما بينهم والتردد على المكتبات لمعرفة نشأة الاختراعات والظروف التى أدت إلى الابداع .
3) يجب احترام وتقدير ما يقوم به الأطفال وتقبل أرائهم ومقترحاتهم والابتعاد عن السخريه والتهجم على ما يطرحونه من أفكار.
4) ضرورة تهيئة البيئه المناسبه لأركان الأنشطة التعليمية للتخيل والتأمل وتهيئة الأدوات للطفل التى تساعده على الاثراء والعصف الذهني.
5) ضرورة التقويم المستمر لمناهج مرحلة رياض الأطفال الحالية للوقوف على نقاط الضعف واقتراح الحلول المناسبة لها.

6) وانتهى البحث بمجموعة من المقترحات. تضمين مناهج رياض الأطفال أنشطة علمية تستثير التفكير الإبداعي لدى الأطفال. توفير البيئة المحفزة للتفكير الإبداعي لدى الأطفال.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

1. قاموس المعجم الوسيط ،اللغة العربية المعاصر. قاموس عربي عربي(2017م) (Copyrights 2010-2017 Almaany.com, All rights reserved،الإنترنت، الثلاثاء، ص1).

2. قاموس المعاني. قاموس عربي عربي(2017م – 2010م)(CopyrightAlmaany.com, All rights reserved، الإنترنت، الثلاثاء، ص3).

ثانياً: المراجع:

3. الرشيدي بشير(2000م)مناهج البحث التربوي: رؤية تطبيقية مبسطة. الكويت: دار الكتاب الحديث للتوزيع.

4. المثناني معتوق:(1986م)منهج رياض الأطفال، الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر.

5. جمهورية السودان، وزارة التربية والتعليم العام:(2013م)المركز القومي للمناهج والبحث التربوي، بخت الرضا، الوثيقة العامة للمناهج، الدويم، ولاية النيل الأبيض.

6. جمهورية السودان، وزارة التربية والتعليم العام:(2009م)، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي، بخت الرضا، دليل المنهج القومي للتعليم قبل المدرسة، الدويم، ولاية النيل الأبيض.

7. صلاح الدين محمود علام(2000م)القياس والتقويم التربوي والنفسي، أساسياته وتطبيقاته المعاصرة، القاهرة ، دار الفكر العربي.

8. عبدالسلام عطوة أفندي:(2003م) تربية الطفل في الإسلام، عمان، الأردن، دار الرازي للنشر، ط1.

9. عبد القادر أحمد الشيخ الفادني(2002م) منهجية البحث العلمي، ط2، دار جامعة أم درمان الإسلامية للنشر، كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية.

10. عاطف عدلي فهمي:(2004م)معلمة الروضة، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1.

11. عزة خليل عبدالفتاح:(2005م)الأنشطة في رياض الأطفال، القاهرة، مدينة نصر، دار الفكر العربي، ط3.

12. عدنان عوض(2008م) مناهج البحث العلمي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والدراسات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر.

13. محمد سليم الزبون وآخرون:(2015م)المدخل إلى مناهج رياض الأطفال بين الواقع والرؤية، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1.

14. نبيلة الشوربجي: (2013م)أساليب تربية طفل ما قبل المدرسة بين النظرية والتطبيق، جامعة الفيوم، القاهرة، دار النهضة العربية.
15. وليد خضر الزند:(2003م)القياس والتقويم لتحسين العملية التعليمية في التعليم الأساسي، الدورة التدريبية لموجهي تعليم الأساس ولاية الخرطوم، كلية التربية، جامعة السودان.
16. يوسف قطامي وآخرون(1423هـ – 2002م) تصميم التدريس، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.:

ثالثاً:الرسائل العلمية والدوريات والمجلات:

17. أزهرى محمد أحمد حسين سلامة:(2007م)منهج رياض الأطفال وأثره في التحصيل الدراسي في الحلقة الأولي من التعليم الأساسي، بالوحدة الأدارية لمدينة الدويم،رسالة ماجستير، كلية التربية بخت الرضا، قسم الدراسات التربوية، جامعة بخت الرضا، الدويم، ولاية النيل الأبيض.
18. أسيل أكرم الشوارب، وإيمان محمد غيث:(2007م) أثر برنامج أنشطة بيئية مقترح في تنمية مفاهيم أطفال الروضة وتفسيراتهم البيئية، رسالة ماجستير، قسم العلوم التربوية، كلية العلوم والآداب، جامعة البتراء الخاصة، عمان، الأردن.
19. منال طيب فرج حسين:(2015م)فاعلية برنامج قائم على النشاط القصصي ولعب الدور في تنمية القيم الخلقية والاجتماعية لدى طفل الروضة، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية، جامعة الإسراء، ليبيا.
20. نجوى بدر خضر:(2011م)أثر برنامج قائم على بعض الأنشطة العلمية في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طفل الروضة، دراسة تجريبية على عينة من أطفال الروضة من عمر(5_6)سنوات في مدينة دمشق. رسالة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق– المجلد – 27 ملحق1.
21. هناء قاسم الحمود:(2010م)دور معلمة الروضة في بناء القيم الاقتصادية لدى أطفال الرياض ما بين سن 6– 5 سنوات، وتعرف دور الموجهين التربويين المشرفين على المعلمة في مساعدتها لبناء هذه القيم. رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم تربية الطفل، جامعة دمشق.

دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة على الأداء المالي والانحرافات في المصارف

(دراسة حالة ـ بنك النيل للتجارة والتنمية الفرع الرئاسي)

د. عبد الرحمن عبد الله كبسور أستاذ الاقتصاد المساعد ـ جامعة النيل الأبيض .

د . نشوي عمر محمد خير أستاذة المحاسبة المساعد ـ جامعة السودان المفتوحة

د. أسامة حسين محمد يوسف كبر أستاذ الإقتصاد المساعد ـ جامعة الضعين

المستخلص:

تمثلت مشكلة البحث في ما هو دور التحليل المالي في تحديد كفاءة ودقة الرقابة على الأداء المالي وانعكاس ذلك في السيطرة على الانحرافات بالمصارف التي تهدف إلى تبيان مفاهيم التحليل وأدواته وأساليبه ومجالاته، و أهميته في تحقيق وتفعيل الرقابة وبالذات مجال الخدمات المصرفية أيضاً تبيان أهم العوامل التي تؤثر في استخدام التحليل المالي لتحسين المؤسسات المصرفية و الكشف عن الانحرافات الفعلية والمتوقعة وتمثلت فرضيات البحث في أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات والأساليب التحليل المالي و كفاءة الرقابة علي الأداء المالي و هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات ومن أهم النتائج التي توصلت إليه البحث: أن المصرف يتبع سياسة التوازن مابين السيولة والربحية والتوظيف الجيد للموارد والأرباح الناتجة عنها ، ويتضح ذلك من أثر التحليل المالي من خلال (الأدوات وأساليب ، المؤشرات) علي كفاءة الرقابة علي الأداء المالي والسيطرة علي الانحرافات. يتميز المصرف بوجود إدارات وأقسام فعالة لإدارة المخاطرة و السيولة وإدارة مخاطر السوق ومخاطرة الائتمانية والمخاطرة الاستثمار وغيرها ، وتساهم هذه الإدارات في القيام بدور فاعل في التوجيه السليم للاستثمارات الجيدة وتيم ألياً وعبر الشبكة. من خلال النتائج يوصي البحث بضرورة تطوير نماذج قياس وتوفير مؤشرات مصرفية متطورة وتوفير المزيد من الدراسات التي تعامل علي رفع الأرباح المصرفية كذلك ضرورة الاهتمام بتنويع مجالات الاستثمار علي أن بوجه الفائض من السيولة والودائع في حالة وجود الاستثمار في الشهادات الحكومية يؤدي هذا إلي رفع اقتصاد الدولة وعمل ندوات ومحاضرات ونشر دور لنشر مفاهيم التحليل المالي والأداء المالي.

Abstract

The problem of research was the role of financial analysis in determining the efficiency and accuracy of control over financial performance and its reflection in controlling the deviations of banks, which aims to show the concepts of the analysis, its tools, methods and fields. Its importance in achieving and activating supervision, especially the field of banking services, In the use of financial analysis to improve banking institutions and detect the actual and expected deviations. The hypotheses of the research were that there are statistically significant differences between the use of tools and methods, financial analysis and the efficiency of control over financial performance. There are significant differences The results of the research are as follows: The Bank follows the policy of balance between liquidity and profitability and the good utilization of resources and the resulting profits, as evidenced by the impact of financial analysis through (tools, methods, indicators) on efficiency Control of financial performance and control of deviations. The Bank has effective departments and departments to manage risk, liquidity, market risk management, credit risk, investment risk and others. These departments play an active role in the proper direction of good investments, Timely and across the network. The study recommends the need to develop models of measurement and provide advanced banking indicators and provide more studies that deal with raising the profits of banking as well as the need to pay attention to diversification of investment areas that the surplus of liquidity and deposits in the case of investment in government certificates, seminars, lectures and dissemination of role to disseminate the concepts of financial analysis and financial performance.

أولا: الإطار المنهجي

1/ المقدمة

مما لاشك فيه أن العصر الحالي هو عصر ثورة المعلومات والاتصالات ، فالتطور الهائل الذي حدث على المستوى التكنولوجي والاقتصادي والتوسع الكبير في المجال الاقتصادي والتنظيمي مهد لظهور الشركات العملاقة كالشركات المساهمة والمتعددة الجنسيات واستمر هذا الانفتاح إلى أن انتهى إلى ما يصطلح عليه " بالعولمة " وبالتالي أصبح هناك كم هائل من البيانات والمعلومات التي هي بحاجه إلي تفسير والمعالجة بالسرعة والدقة الممكنة، وأصبحت عملية اتخاذ القرارات عملية معقدة وعملية بحتة

تستند إلى المعلومة الدقيقة ومع وجود وتزايد المنافسة أصبحت عملية وجود المنشات واستمرارها في عالم الأعمال عملية صعبة ومعقدة .

هذه الأسباب دعت إلي ضرورة وجود إدارة علمية تواكب هذا التطور السريع في البيئة والمنافسة الحادة ، وبالتالي ينبغي أن تكون هناك إدارة فعالة تضع الخطط العلمية والمدروسة وأن تمتلك جهازا رقابيا (تمثل الرقابة الحلقة الأخيرة من الحلقات العملية الإدارية من التخطيط وتنظيم وتنسيق وقيادة واتخاذ القرارات . فالرقابة تقوم بقياس مدي تحقيق الأهداف التي حددتها عمليات التخطيط، فهي التي تصنع معايير القياس ومن ثم تختبرها للتحقق من المطابقة، كما تقوم بعملية التصحيح عند اكتشاف أي انحرافات عن الخطط الموضوعة مسبقا، وبالتالي فهي التي تعمل علي كشف الأخطاء وتصحح مسار التنفيذ مع أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني تزداد أهمية وخطورة الرقابة عليه حتى لا يؤدي الي تدهور الاقتصاد في البلد. من هنا ظهر التحليل بهذه الصورة الحديثة في ثلاثينا القرن العشرين أبان الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحد الأمريكية ، وما تبعه من اكتشاف لعمليات الغش والخداع في إدارة العديد من الشركات التي أضرت بمصالح المساهمين ، والمقرضين مما حدا بالمشرع إلي التدخل بغرض نشر المعلومات ، علي أصحاب الشركات ، وفتح المجال لعمليات التحليل المالي ، ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح التحليل المالي يكسب أهمية متزايد لدي الكثير من الجهات ذات الصلة.

2/ مشكلة البحث

عند القيام بعملية التحليل المالي تطرأ بعض المشاكل التي يمكن تصنيفها إلي نوعين رئيسين ، أولها المشاكل التي تعترض إلي القائم بعمل بالتحليل المالي ، وثانيها مشاكل تتعلق بالأطراف الأخرى التي يعتمد عليها المحلل المالي في عملية أجراء تحليله أو القيام بتقويم الأداء ، تظهر مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور التحليل المالي في تحديد كفاءة ودقة الرقابة على الأداء المالي وانعكاس ذلك في السيطرة على الانحرافات بالمصارف ومن خلال الأسئلة الفرعية الأخرى :

1/ ما هو مدي جودة و كفاءة خصائص البيانات المحاسبية المقدمة للمحلل المالي في مخرجات عملية التحليل المالي من حيث الدقة والسرعة.؟

2/ هل يؤثر تبنى مفهوم الرقابة الشاملة الذي يتنى مفهوم تحليل الربح والخسارة على مدى وإمكانيات استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي لتحقيق الرقابة في مراحلها المختلفة ؟

3/ هل يمكن استخدام التحليل المالي كأداة تنبؤ في تحديد أفضل البدائل المتاحة وعملية ترشيد اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية.؟

3/ أهداف البحث

يهدف هذه البحث إلى الوصول إلى دور التحليل في كفاءة الرقابة التي تتمثل الأهداف في تبيان مفاهيم التحليل وأدواته وأساليبه ومجالاته، و أهمية في تحقيق وتفعيل الرقابة وبالذات مجال الخدمات المصرفية. أيضاً تبيان أهم العوامل التي تؤثر في استخدام التحليل المالي لتحسين المؤسسات المصرفية. والتعرف على دور التحليل المالي في الكشف عن الانحرافات الفعلية والمتوقعة. كذلك كشف الانحرافات المالية أو غير المالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر بالاعتماد على أدوات التحليل المالي. والبحث في معالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن التلاعب والانحرافات.

4/ أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناوله حيث يمثل استخدام التحليل المالي بعدا علمياً وعملياً في الفلسفة الإدارية الحديثة لتحقيق الرقابة الشاملة التي تتبنى مفاهيم الربح والربحية ، والتي توفر أدوات ومقاييس الكشف عن الانحرافات ، ومعايير تطور الأداء ، وترشيد القرارات الإدارية بتحسين كفاءة الأداء الرقابي والمالي، علي أن يتم تحقيق هذا البحث في مجال وبيئة المصارف العاملة في السودان فتتبع أهمية التحليل المالي في معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع

القائم أو المراد تطوير وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبل والتخطيط لها في ظل ظروف وعدم التأكد وهي مهمة في مشاريع الدولة المركزية و من الأسباب الأخرى التي تزيد أهمية البحث نجد أن إغفال أدوات التحليل المالي المختلفة من قبل كثير من المحاسبين والإداريين وحتى المختصين في الإدارة المالية والاعتماد على المفهوم التقليدي للتحليل المالي الذي يختصر فقط بالنسب المالية في حين أن هناك أدوات حديثة كالأدوات الكمية ، بالإضافة إلى وجود أدوات أخرى مثل عملية تحليل ربحية المشاريع كالمفاضلة بين شراء وتأجير الأصول.

5/ فرضيات البحث

تسعى البحث لقياس أثر التحليل المالي من خلال (الأدوات، الأساليب، المؤشرات) على كفاءة الرقابة على الأداء المالي والسيطرة على الانحرافات وفقاً للفرضيات التالية:

1/ فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي وكفاءة الرقابة

2/ هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات والأساليب التحليل المالي و كفاءة الرقابة علي الأداء المالي.

3/ هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات .

4/ هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام المؤشرات التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات.

6/ منهجية البحث

استخدام المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والمعلومات التاريخية واستخدامها في تصميم منهج التعامل مع البحث الحالي، والمنهج هو التعرف على الوضع الحالي، والمنهج الوصفي للتعرف علي الوضع القائم وعكس ما هو كائن على أرض الواقع والتحليلي لاختبار بيانات المتوفرة والاستنباطي لتحديد العلاقات واستخراج النتائج، والمنهج التطويري لدراسة الحالة.

7/ حدود البحث

حدود مكانية : الجهاز المصرفي بالسودان بنك النيل للتجارة والتنمية الرئاسة

حدود زمانية : تنحصر في الفترة مابين 2011م – 2015م

8/ طرق جمع البيانات ومصادرها

مصادر أولية الدراسة الميدانية الاستبيان والمقابلة الشخصية والملاحظة ، تقارير وبيانات الحالة تحت الدراسة المنشورة عن الفترة المدروسة.

مصادر ثانوية الكتب والمجلات والمنشورات والمواقع الالكترونية على شبكة الانترنت والرسائل الجامعية

ثانياً: الدراسات السابقة

1/ دراسة محاسن 2005

مشكلة الدراسة هي ما مدي كفاءة النظام الرقابة الداخلية المتبعة في بنك الخرطوم في اكتشاف الانحرافات والاختلاسات ذلك من تحليل عناصر الرقابة بهدف التعرف علي أهم الخصائص والسمات الرقابة الداخلية ومعرفة وجهة نظر الإداريين والعاملين في البنك والنظام المتبع والأساليب والوسائل التي يتم عن طريقها تقييم الرقابة الداخلية كذلك التعرف علي دور العملاء في عملية الرقابة من خلال إدارتهم الصحيحة لحساباتهم والأشراف عليها ومتابعة أي أخطاء قد تحدث فيها وقد توصلت الباحثة من خلال الفرضيات ألآتية: حدوث المخالفات يرجع لعدم فعالية نظام الرقابة الداخلية ونظام المراجعة الداخلية المتبعة حاليا وقد لا يكتشف التزوير والاختلاسات عند وقوعها وتوصلت إلي النتائج التالية :أن الحد من المخالفات يعني أن لنظام الرقابة يكتشف الخطأ ولكن في وقت لاحق لاكتشاف الخطأ وحده ليس كافي أنما المطلوب اكتشاف الخطأ حين وقوعه لان ذلك يسبب خسائر فادحة للبنك وأن نظام المراجعة الداخلية المتبع حاليا يمكنه كشف التزوير والاختلاسات عند وقوعها . اختلفت الدراستين في كفاءة نظام الرقابة الداخلية واكتشاف الانحرافات والاختلاسات في بنك الخرطوم وأما الدراسة الأخرى تحدثت عن دور التحليل وكفاءة الرقابة والأداء المالي والانحرافات في المصارف السودانية (1).

2/ هشام 2010م :

تمثلت مشكلة الدراسة في هل تمثل القوائم المالية مصدرا كافيا للمعلومات التي تفيد عملية التحليل المالي ؟ هل تساعد أساليب التحليل المالي في القطاع المصرفي للوصول إلي قرارات إدارة السيولة

والتمويل المصرفي ؟ يستهدف أبراز دور التحليل المالي في الاستفادة من بيانات القوائم المالية في تقويم أداء المصرف ومعرفة كيفية استخدام التحليل المالية لتقويم كفاءة الأداء المالي– استرشد الباحث باختبار الفرضيات التالية: تمثل القوائم المالية مصدر كاف للبيانات المستخدمة لإجراء التحليل المالي ، وتوصل الباحث إلي مجموعة من النتائج أهمها في الأتي: يوفر التحليل القوائم بواسطة النسب المالية مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس كفاءة الأداء المالي المصرفي وأن القوائم المالية لا تمثل مصدرا كافيا لتزوي المستخدمين بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة . وتختلف الدراستين عن بعضهما في اتخذت دراسة هشام أهمية التحليل المالي في رفع كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية وبحث الحالي في دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة والأداء المالي عن كشف الانحرافات في المصارف(2).

3/ دراسة هيثم 2014

تناولت الدراسة دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المصارف الإسلامية وتمثلت مشكلة الدراسة : في استخدام التحليل المالي والحصول علي مؤشرات ترفع كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية ، وكذلك اهتمام المصارف الإسلامية بمؤشرات التحليل المالي يؤثر علي تقويم كفاءة الأداء المالي ، كذلك مدي أمكانية مصرف أم درمان الوطني في سداد التزاماته قصيرة وطويلة الأجل وقابلية الائتمانية علي منح التمويل طويل وقصير الأجل .تمثلت أهداف الدراسة :– في توضيح طرق استخدام التحليل المالي في المساعدة علي رفع كفاءة الأداء لدي المصارف الإسلامية السودانية وذلك بالتركيز علي أهمية المؤشرات المالية وبيان دورها ، وكذلك التعرف علي اهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي ، وكذلك توضيح استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات مالية سليمة ، وكذلك تقويم مصرف أم درمان الوطني في مجال الربحية والسيولة وذلك باستخدام المؤشرات المالية ومعرفة كفاءة الأداء المالي للمصرف .وسعت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية :– الفرضية الأولي : استخدام مؤشرات التحليل المالي يؤثر في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، الفرضية الثانية : استخدام مؤشرات التحليل المالي. المصارف الإسلامية يؤثر في عملية اتخاذ القرارات ،الفرضية الثالثة : استخدام التحليلي المالي يؤثر علي استمرارية المصارف الإسلامية . توصلت الدراسة إلي عدة النتائج منها ، استخدام مؤشرات التحليل المالي يؤثر في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية ،المصارف الإسلامية تستخدم مؤشرات التحليل المالي في قياس كفاءة الأداء المالي لجذب مدخرات العملاء ، المصارف الإسلامية تهتم بالتحليل المالي ، استخدام مؤشرات التحليل المالي في المصارف الإسلامية يؤثر في عملية اتخاذ القرارات .اختلفت الدراستين في الدراسة سابقة تحدثت عن دور التحليل المالي في تقويم

ورفع كفاءة أداء في المصارف الإسلامية عن طريقة مؤشرات المالية واتخذ القرارات المالية السليمة في تحقيق رفع هذه كفاءة وأما الدراسة الحالة تحدثت عن دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة علي الأداء والانحرافات ويتم ذلك عن طريق تحليل البيانات المالية في هذه المصارف (3).

4/ دراسة الطيب 2015

تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي: هل تطبيق القياس المرجعي بطريقة سليمة يؤدي إلي نتائج حقيقية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية ؟. هدفت الدراسة إلي النقاط التي تتعلق بتطبيق أسلوب القياس المرجعي في تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية وهي في إيضاح تطبيق أسلوب القياس المرجعي في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية وتمثلت فروض الدراسة في: تطبيق أثر القياس المرجعي بطريقة سليمة يؤدي إلي نتائج حقيقية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية . النتائج البحث:- بناء علي ما تقدم ، ومن خلال ما تم في الدراسة الميدانية من تحليل ومعالجة إحصائية واختبار الفروض يستخلص الباحث النتائج التالية :- أوضحت الدراسة أن تحسين القياس المرجعي يعمل علي تطوير نظام تقارير القياس لتقويم الأداء المالي في المصارف التجارية ، أثبات الدراسة أن نتائج القياس المرجعي لابد أن تكون ملائمة لمتطلبات ومعايير تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية ، أثبات الدراسة أن مدخل القياس المرجعي يربط مقاييس النتائج بمحركات القياس في المصارف التجارية .واختلفت الدراستين عن بعضهما في تحدثت الدراسة السابقة عن تطبيق القياس المرجعي علي تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية وأيضا تحدثت عن تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية وتعرف علي خصائص والشروط الواجب توافرها لتقويم الأداء المالي وأما الدراسة أخري تحدثت عن دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة علي الأداء المالي والانحرافات معالجتها في المصارف السودانية (4).

ثالثاً: الإطار النظري

1/ التطور التاريخي للتحليل المالي:

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدي قدرة المؤسسة علي الوفاء بديونها استناد إلي كشوفاتها المحاسبية، وكان جل الاهتمام في التحليل علي مصادر التمويل الطويل الأجل وقد أدي إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلي توجيه لاهتمام في التحليل المالي إلي قضيتين أساسيتين وهما:

الأولى: دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغلبيتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة علي تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها .

الثانية: دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها علي المنافسة (5).

مع تطور الصناعة والتجارة أتضح ضعف هذا التحليل، وظهر في بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية علي مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد علي المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

2/ مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، البنوك، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ علي الحالية المالية وبالتالي الحكم علي السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازم وهناك الكثير من التعريفات التي تناولت التحليل المالي منها:

1/ يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال علي الإدارة المشرفة،إذ يبين مدي كفاءتها في أداء وظيفتها (6).

2/ التحليل المالي عبارة عن معالجة منتظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (7).

3/ التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية: يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من ضروري التعرف علي المركز المالي والسياسات المختلفة التي تأثر علي الربح.

3/ أهمية التحليل المالي

أهم ما يبحث عنه مستخدمي القوائم المالية هو التنبؤ بالأرباح حيث أنها هي أساس زيادة قيمة الأسهم التي يحملونها وهي التي تشجع المقرضون علي تحمل مخاطر إقراض أموالهم للشركة وكذلك فإن أرباح الشركة هي التي تتيح إمكانيات التوسع في المستقبل، ولكن المشكلة هي أن هذه الأرباح غير مؤكدة، لذلك يجب إيجاد عدة أدوات تحليلية تساعد علي تفسير العلاقات الرئيسية ودراسة الإجراءات للحكم علي إمكانية النجاح في المستقبل، و يمكن أن تبقي بالقوائم المالية (8).

وتتلخص أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية في النقاط التالية:

1/ يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشات المختلفة ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال .

2/ تستخدمه الجهات المسئولة في البنوك عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدي قدرة العملاء علي الوفاء بالتزاماتهم المترتبة علي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم.

3/ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، بالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.

4/ يساعد التحليل المالي في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية، من ناحية أخري كما يخضع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة لحماية المؤسسة من الانحرافات المختلفة.

4/ **العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي:**

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن أبرازها فيما يلي :

1/ الثورة الصناعية : أظهرت الثورة الصناعية في أوربا الحاجة إلي رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووفورات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغير إلي شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها علي نطاق واسع، ولقد أضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلي تفويض سلطة إدارة الشركات إلي مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدي نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلي تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة إعمالها .

2/ الائتمان: دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلي ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات المالية لهذا النوع من الائتمان، لذلك ظهرت الحاجة إلي ضرورة تحليل القوائم المالية.

3/ أسواق الأوراق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، وعلي ضوء تلك النتائج بتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

4/ تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف علي حماية المستثمر من تلاعب المسيرين، لذلك اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص علي ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية علي الجمهور إعترافاً منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.

5/ مجالات و أغراض التحليل المالي

أن الغرض من التحليل المالي بصورة عامة هو تقويم أداء المشروع من زوايا متعددة ويمكن حصر أغراض التحليل المالي في النواحي التالية (9)

1/ التحليل الائتماني: يقوم بهذا النوع من التحليل المالي المقرضين وذلك لمعرفة مدي قدرة المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الدائنين.

2/ التحليل الاستثماري: يتم في ظل هذا النوع من التحليل المالي التحقيق من سلامة استثمارات المستثمرين وكفاية عوائدها وذلك من خلال تقييم الأوراق المالية الخاصة بالمنشأة محل التحليل وتقييم الكفاءة الإدارية الخاصة بها.

3/ تحليل الإدماج والشراء: يتولد من عمليات الإدماج والشراء التي تتم بين الشركات لتكوين وحدة واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو وذلك من خلال التحليل المالي .

4/ تحليل تقويم الأداء: يتم الاعتماد علي التحليل المالي في تقويم ربحية الشركة وكفاءتها في إدارة أصولها المختلفة، وقدرتها علي الوفاء بالتزاماتها وتوازنها المالي، واتجاهات نموها المستقبلي ومقارنة أدائها بالشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال (10).

5/ التحليل من أجل التخطيط: أصبح من الضروري لكل شركة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء إستناداً إلي الأداء الذي كان سائداً في السابق، ويعتبر التخطيط ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات (11)

6/ شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل شروط معينة ليصبح نموذجاً ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار، ومن هذه الشروط:

1/ يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة ،أي قابليته للتغيير بين فترة وأخري بحيث يتلاءم مع متطلبات التغير الحاصلة خلال الفترة.

2/ يجب أن يكون التحليل المالي شامل المالي لأنشطة الشركة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين.

3/ يجب أن يكون التحليل المالي إقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.

4/ يجب أن يرتكز التحليل المالي علي أساس التنبؤ في المستقبل وليس علي أساس دراسة الظروف التاريخية للشركة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل.

5/ يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل البيانات أو المعلومات متقادمة من ناحية الوقت.

6/ يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلي نتائج واقعية ودقيقة (12).

7/ معايير التحليل المالي

إن التوصل إلي رقم معين لا يعني شيئا بحد ذاته بل ستوجب علي المحلل المالي مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمنشأة وهنالك عدة معايير للمقارنة كما يلي: (13)

1/ المعايير التاريخية: تعني هذه المعايير دراسة النسب المالية لنفس المنشأة في السنوات السابقة، وتستمد أهمية هذا المعايير من فائدتها في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمنشأة وبيان وضعها المالي والحالي مقارنة بالسنوات السابقة، حيث يمكن معرفة وضع المنشأة المالي وتحديد فيما إذا كان يسير بتحسن مستمر أو يتجه إلي وضع أسوأ، ومن عيوب هذا المعيار عدم قدرته علي المقارنة بين وضع المنشأة الحالي وأوضاع المنشات المشابهة الأخرى، كما يعاب عليه عدم دقته خاصة إذا توسعت المنشأة في أعمالها أو تم تغيير طبيعة عملها.

2/ معايير الصناعة: في هذا الخصوص يتم مقارنة النسب المالية للمنشأة مع النسب المالية للمنشات المناسبة لها في الحجم والتي تتشابه معها في طبيعة العمل، وفائدة هذا المعيار انه يعطينا فكرة جيدة عن وضع المنشأة المالي مقارنة بمثيلاتها، إلا انه يعاب عليه عدم الدقة نظراً لصعوبة أن نجد منشات مشابهة تماماً من حيث الحجم وطبيعة الأعمال، خاصة وأن الكثير من المنشات قد أخذت بمبدأ التنويع في المنتجات للتقليل من مخاطر الاعتماد علي منتج واحد.

3/ معاير الملائمة: ويعني قدرة المعلومات المحاسبية علي التأثير علي القرار الذي سيتخذه المستخدم بصدد تكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وكذلك تأكيد التوقعات السابقة أو تصحيحها .

4/ معيار الوثوق في المعلومات (أي معيار إمكانية الاعتماد عليها):إن هذا المعيار لا يعني الدقة المطلقة ولكن يمكن أن يحتوي علي مدي مقبول يمكن من خلاله الحكم علي مدي الدقة وصحة

المعلومات وعدم صحتها، ومن ضم الصفات التي يمكن الإعتماد نجد صدق المعلومات في تمثيل ظاهرة معينة، الموضوعية، الحياد.

5/ معيار القابلية للفهم: يعني أن تكون المعلومات من حيث الإنتاج والمصطلحات والمحتوي والصيانة والتبويب والعرض بسيطة، وبشكل يتلاءم مع مستوي الإلمام والفهم المفترض من جانب مستخدمي المعلومات، وملائمة لطبيعة متخذ القرار وشخصيته (14).

6/ معيار الشمول: ويقصد به أن تكون كافة المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية متاحة أمام المستخدم، وفي حالة البيانات التقديرية يجب أن تكون التقديرات مبنية علي أسس سليمة ومقبولة.

7/ معيار القابلية لإجراء المقارنات والتناسق: إن هذه الخاصية تعني أن المعلومات تعين المستخدم في إجراء المقارنات بين المنشأة وغيرها، وبين المنشأة في فترات مختلفة، وينبغي أن يلاحظ أن هناك تناسقاً بين قواعد العمليات المحاسبية التي تمت هذا العام ومثيلاتها في الأعوام الأخرى.

8/ محددات التحليل المالي

التحليل المالي أداة مهمة لاقتراب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائد في المؤسسات، ألا أن المدى الذي يصل إليه المحلل في الاقتراب من الحقيقة محكوم بمجموعة عوامل منها:

1/ التحليل المالي جيد بقدر جودة المعلومات المستعملة في إعداده، ولكن كثيراً ما يعمل المحللون في ظل شح المعلومات أو الاعتماد علي معلومات غير دقيقة الأمر الذي يؤثر في نتائجهم (15).

2/ كمية ونوعية المعلومات المتاحة، وذلك لان الكمية والنوعية لهما أثراً مباشراً في نتيجة التحليل،فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوق تقلل من حالة عدم التأكد، وتؤدي إلي الاقتراب من الوضع الحقيقي.

3/ مدي استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، لان تغير الأساليب سيؤدي إلي تغير في النتائج، ما لم يكن المحلل مدركاً لأبعاد ذلك فانه سيجد نفسه واقعاً في الخطأ.

4/ محدودية مؤشرات الاتجاه، إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي والمستقبل فإذا تدنت نسب السيولة للسنوات الماضية فإن ذلك لا يعني استمرار هذا الاتجاه في المستقبل.

5/ اختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي علي الاستنتاج الدقيق.

9/ الرقابة المالية

تخدم الرقابة غرضين رئيسيين متكاملين هما التقييم وتحديد المسئولية الإدارية والقانونية والمالية، حيث يركز التقييم المهمات والأداء المالي بينما يركز غرض تحديد المسئولية على الجوانب السلوكية بغية

تحديد المسئولين عن الانحراف واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم: وتحت هذين الغرضين يندرج العديد من الأغراض العامة للرقابة المالية كالتالي:

1/ أهداف اقتصادية:تتمثل في كفاءة استخدام الأموال والتأكد من إنفاقها في أفضل الأوجه التي تحقق الأهداف، وكذلك المحافظة عليها من السرقة والتلاعب.

2/ أهداف قانونية: وتتمثل في التأكد من أن مختلف التصرفات المالية تمت وفقا للأنظمة والقوانين والسياسات المتبعة، وتركز الرقابة القانونية على مبدأ المسئولية والمحاسبة حرصا على سلامة التصرفات المالية وتحديد المسئولين عن الانحرافات والتوصية بإجراءات الوقائية والتصحيحية.

3/ أهداف اجتماعية: تتمثل في منع ومحاربة الفساد الإداري والاجتماعي بمختلف صوره وأنواعه مثل الرشوة والسرقة والإهمال والتقصير.

4/ أهداف إدارية وتنظيمية: هي المحافظة على الأموال واستعمالاتها المشروعة بكفاءة وفعالية

10/ مقومات النظام الرقابة الفعال

لكي يتمكن النظام الرقابي من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ينبغي أن يتوفر فيه مجموعة من المقومات الأساسية، وتتمثل تلك المقومات في (16).

1/ الهيكل التنظيمي:ويقصد بالهيكل التنظيمي مجموعة الوسائل والإجراءات الرقابية التي تحكم علاقة المنظمات بجهاز الرقابة بهدف توفير الرقابة اللازمة على تلك المنظمات.

2/ وجود نظام المحاسبي سليم:والذي يهدف إلي تحقيق العديد من الأهداف من ضمنها تقديم البيانات اللازمة عن جميع المعاملات المالية اللازمة لتمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بمهامها، وتطبيق الرقابة الفعالة على الأموال العامة للحفاظ على ممتلكات المصرف.

3/الحياد والاستقلالية:وتعني ممارسة الجهاز الرقابي لصلاحياته وواجباته بحرية تامة وبدون التعرض لأي ضغوط أما الحياد فيتمثل في عدم انحياز المراقب أثناء تأدية عمله الرقابي(17).

4/ وجود نظام فعال للرقابة الداخلية:أن الرقابة الداخلية بأقسامها الثلاثة الرقابة المحاسبية، والإدارية، والضبط الداخلي لها دور كبير في ضبط وتقييم أعمال المصرف ونظرا لأهمية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لدي المشروع فقد أعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية نقطة البدء التي ينطلق منها المدقق الخارجي، وهي أيضا المرتكز الذي يركن أليه عند أعداده لبرنامج التدقيق وفي تحديد نسب اختبارات والعينات (18).

5/ عناصر بشرية مدربة تدريبا جيدا للقيام بعملية الرقابة: وقد قسمت لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) معايير المراجعة إلي ثلاثة مجموعات، جعلت المجموعة الأولي منها وتسمي بالمعايير العامة أو الشخصية لتحديد مواصفات المراقب من حيث التعليم والتدريب والخيرة، والاستقلالية، إضافة إلي بذل العناية المهنية الواجبة. وذلك لأهمية العنصر البشري في العملية الرقابية (19).

11/ المقاييس المالية الحديثة

نظرا لفشل مفهوم الربح المحاسبي كهدف أساسي للمنشاة بسبب العيوب التي تشوبه في عمليات القياس ، فقد أدي ذلك إلي تبني المنشات مفهوم خلق القيمة وتعظيم ثروة الملاك كهدف أساسي للمنشاة ، وابتكار مقاييس حديثة للأداء المالي تعتمد علي التدفقات النقدية في القياس وليس مفهوم الربح المحاسبي وأهم الأساليب الحديثة التي نالت شهرة في مجال تقييم الأداء المالي والتي تساهم في خلق القيمة للمنشاة وهي :

1/ نموذج الدخل المتبقي : نتيجة للتطورات الاقتصادية وآثرها علي أهداف المنشات فقد تطورت مقاييس الأداء المالي لتفادي العيوب التي وقعت فيها المقاييس المالية التقليدية ، وقد تم ابتكار نموذج الدخل المتبقي لتفادي عيوب نموذج معدل العائد علي الاستثمار ، وتم استخدام هذا المقياس لأول مرة في عشرينات القرن الماضي ، ولقد كان الهدف الأساسي من وراء استخدام مفهوم الدخل المتبقي هو تقييم أداء المنشاة ممثلا في تقييم أداء مراكز المسؤولية داخلها ويقوم علي أساس حساب الربح الاقتصادي للمنشاة وذلك لخدمة الأغراض الداخلية داخل المنشاة فقط ، وهنا يظهر التحول من المقاييس المحاسبية إلي المقاييس الاقتصادية والتي تفيد في تقييم أداء مراكز المسؤولية.

2/ مقياس القيمة السوقية المضافة : أن هذا المقياس حديث نسبيا يسعي إلي قياس القيمة الحقيقية المضافة للمنشاة ، والقيمة السوقية لملكية ، وتعرف القيمة السوقية المضافة علي أنها إجمالي القيمة المحققة لحملة الأسهم لفترة من الزمن وتعرف أيضا بأنها القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة ، تمثل الفارق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر (أجمالي حقوق الملكية) ، فإذا كانت القيمة السوقية لأجمالي حقوق الملكية أكبر من القيمة الدفترية لها فأن مقياس القيمة السوقية المضافة يكون موجبا ، والعكس إذا كانت القيمة الدفترية لأجمالي حقوق الملكية أكبر من القيمة السوقية لها فأن القيمة السوقية المضافة تكون سالبة ، وتعني قيمة القيمة السوقية المضافة الموجبة أن المنشاة الاقتصادية قد تطورت والعكس إذا كانت القيمة السوقية المضافة سالبة (20).

ويتميز مقياس القيمة السوقية المضافة بأنه مقياس عادل ومنصف في تقييم أداء المنشات ، حيث أنه يسعي بالمنشاة إلي تحقيق وتعظيم القيمة بالإضافة إلي أن هذا المقياس يهدف إلي تقويم الثروة المتولدة لحملة الأسهم عبر الفترة الكلية للأعمال أي أنها ذات توجه مستقبلي .

12/ مفهوم تحليل الانحرافات

تسعي إدارة المنشاة إلي متابعة الأداء من خلال مطابقة الفعلي مع الأداء المخطط بالموازنة المجازة من قبل الإدارة ، وعادة ما تقوم لجنة الموازنة بالمنشاة بتحليل تقارير الأداء الفعلي ومقارنتها بالأداء المخطط وتقديم نتائج هذا التحليل إلي لاتخاذ القرارات المناسبة حسب ما يتطلبه الموقف .

يقصد بتحليل انحرافات الموازنة تحليل الفروقات والاختلافات بين تقديرات الموازنة والأداء الفعلي عن نفس الفترة والتعرف علي أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة (21).

والانحرافات أما أن تكون زيادة الأداء الفعلي عن الأداء المخطط ويمثل في هذه الحالة إسراف في التكلفة عن ما هو مخطط ، وأما أن تكون الانحرافات تميل إلي التوفير أي نقص الأداء الفعلي عن الأداء المخطط ، وفي كلتا الحالتين يجب دراسة وتحليل الانحرافات للوصول إلي مسبباتها والعمل علي معالجة الانحرافات السالبة ومنع حدوثها في المستقبل وتنمية وتشجيع الانحرافات الموجبة (22).

13/ مراحل تصحيح الانحرافات

وبعد أن تم قياس الأداء في المرحلة الثانية بمقارنته مع المعايير الموضوعة مسبقا بالخطة يتضح من عملية القياس مدي وجود مطابقة لما خطط له أو حدوث بعض الاختلافات في النتائج ، وقد تكون هذه الانحرافات بسيطة وقد تصل إلي مستويات أكبر تستحق الوقوف عندها . فعملية التصحيح تتم في أربع خطوات هي :

1/ تحديد الانحرافات التي تستحق المعالجة :- في هذه الخطوة يتم تحديد الانحرافات أو الاختلافات الواجبة المعالجة ونذكر هنا أن حدوث الانحرافات شيء وارد وطبيعي ، وهو أمر غير خطير فقد يكون هنالك خطا في التخطيط أو خطا في المعيار الذي يتم القياس وفقه وبالتالي لا بد من الدراسة لتحديد أسباب هذه الانحرافات .

2/ تحديد أسباب الانحرافات : فأن حدوث انحراف ليس شيئا مزعجا في حد ذاته ، المهم هو تحديد أسباب هذه الانحرافات ، لأن تحديد أسبابها يعتبر نصف معالجة والأسباب هي:-

أ- أخطاء في أعداد الخطة .

ب- أخطاء في معايير القياس .

ت- مبالغة في تحديد الأهداف .

ث- أخطاء في تصميم العمليات .

ج- خلل في تنظيم من حيث الكفاءات المطلوبة للعمل .

فقد يتضح من دراسة المشكلة أن هناك أخطاء في الخطة تستدعي تعديلها أو أحداث تغيرات نتيجة لظهور عوامل جديدة لم توضع في الحسبان عند وضع الخطة ، وقد يتضح من الدراسة أيضا أن طرق العمل التي يتم بها تنفيذ العمليات غير مناسبة وبالتالي يصعب معها تحقيق الأداء ، كعدم انسياب إجراءات أو خطوات العمل أو عدم تناسب لوائح وقواعد العمل، وقد يتضح من الدراسة سلامة الخطة وأن الانحراف كان نتيجة لعوامل تغيرات مفاجئة كظروف طبيعة أو حروب مفاجئة كان من الصعب تجاوزها ، وبنفس القدر قد تكون الأسباب لأخطاء فنية في التخطيط وقصور في أعداد الخطة تستدعي أعادة التخطيط .

3/ معالجة الانحرافات :- بعد وضوح أسباب الانحرافات يصبح من الممكن إجراء عملية المعالجة ولا شك أن أمام الإدارة أكثر من بديل لمعالجة الانحراف وبالتالي ينبغي دراسة كل بديل لاختيار أنسب البدائل و فإذا اكتشفت الإدارة أن هناك أخطاء في الخطة سيتم معالجتها سواء كان ذلك بإجراء تعديلات أو أعادة عمليات التخطيط .

4/ متابعة تنفيذ المعالجة :- أن عملية تحديد المشكلة (الانحراف) ودراستها وتحديد أسبابها واختيار الحل الأمثل واتخاذ القرار بإجرائه لا يكفي وحده ما لم تتم متابعة تنفيذ هذا الحل أو المعالجة ، ويتم تحديد الأخطاء والتوجيه بتصحيحها ألا أنه لا تتم المتابعة من جانب الإدارة لعمليات التصحيح فتصبح قرارات المعالجة حبرا علي ورق دون القيام بعمليات علاج حقيقة وتصحيح للأخطاء .

والإجراء العلاجي للانحرافات غير المقبولة قد يكون في مستوي التخطيط أو التنظيم أو

عملية تنشيط الأداء عن طريقة التوجيه والتنمية وتوفير الحوافز ، وهذا يدلل علي أن الرقابة عملية مستمرة تعمل علي التأكد من أن تنفيذ سيؤدي إلي تحقيق الأهداف والشكل الذي يلخص المراحل الرقابية التي تتم بشكل منظم.

ملخص هذه المبحث يري الباحثون في عرض الأبعاد والأدوات التي تستخدم في تحليل عملية الأداء المالي حتى تعالج الانحرافات والأخطاء التي يتعرض لها المصرف في برامج اليومية أو خلال شهرة أو خلال السنة ووضحنا خصائص المؤشرات ومعناه وتعرض أيضا إلي مقاييس التي تعمل علي تظهير الحقيقة المصرفية من الأرباح أو الخسائر وإبراز المؤشرات المستعملة في عملية الأداء المالي وأيضا

ووضحنا أنواع مقاييس والانتقادات للقياس المعتمد علي المؤشرات المالية ومفاهيم القيمة المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية وتحليل الانحرافات المالية داخل المصرف .

رابعا:الدراسة التطبيقية

إجراءات و تحليل البيانات و صحة الفرضيات

تم الحصول علي صور من ميزانية مصرف النيل للتجارة والتنمية وقائمتي الدخل للسنوات من 2011م إلي 2015م ، من الفرع الرئيسي بمدينة الخرطوم . ثم معالجة البيانات المستخدمة بالتبويب والتصنيف وأعداد المؤشرات المطلوبة .التحليل الأفقي للقوائم المالية لقائمتي المركز المالي وقائمة الدخل المصرف النيل للتجارة والتنمية

1/ جدول تحليل الأفقي لقائمة المركز المالي لمصرف النيل للتجار والتنمية (2011-2015م)

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
1/ الموجودات					
النقد وما في حكمه	%100	%187.90	%159.68	%160.61	%215.56
ذمم البيوع المؤجلة	%100	%122.89	%72.94	%200.70	%235.47
الاستثمارات القصير الأجل	%100	%126.31	%140.21	%209.50	%246.15
الاستثمارات الطويلة الأجل	%100	%107.99	%109.82	%111.96	%113.66
موجودات أخرى	%100	%108.10	%92.83	%106.16	%581.83
صافي الموجودات الثابتة	%100	%116.87	%155.36	%187.14	%270.33
أجمالي الموجودات	%100	%133.87	%135.06	%195.16	%252.42
2/ المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة					
الحسابات الجارية وحسابات الادخار	%100	%124.61	%144.97	%179.88	%243.99
ذمم دائنة أخرى	%100	%182.64	%164.06	%512.29	%166.52
مطلوبات أخرى	%100	%154.08	%73.79	%74.06	%248.60
أجمالي المطلوبات	%100	%132.42	%136.54	%187.32	%239.54
حقوق أصحاب الاستثمار المطلقة	%100	%183.96	%144.30	%323.65	%521.28
أجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	%100	%136.26	%137.12	%197.49	%260.55
3/ حقوق الملكية					
رأس المال المدفوع	%100	%100	%109.28	%161.32	%161.32

الاحتياطيات	%100	%205.69	%269.26	%384.22	%800.59
الأرباح (الخسائر)المبقاة	%100	%226.22	%136.08	%246.06	%226.72
أجمالي حقوق الملكية	%100	%112.17	%116.40	%174.11	%178.79
أجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية	%100	%133.87	%135.06	%195.16	%252.42

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول أعلاه تم تحليل مصادر الأموال (المطلوبات) كالآتي :

أولا : حقوق الملكية : يتحفظ المصرف بسياسة تثبيت هذا الحقوق وحيث صدرت قرارات من مصرف السودان المركزي بتحديد حد أدني لرأس مال مما أدي لزيادة نسبة رأس مال في عام 2012م بمعدل 12% عن عام أساس وأيضا وصلت في الارتفاع بزيد بمعدل 16% في عام 2013م وصلت إلي قمة الارتفاع في كل من عامي 2014م و2015م أي بلغ ذروة الارتفاع بمعدلين 74% و78% عن عام أساس ويعزي ذلك إلي تشجيع المودعين والمساهمين علي الاستثمارات مواردهم فيه ويدل ذلك كفاءة الرقابة المالية والأداء المالي المتميز وأيضا يعزي ذلك للتطور الذي حدث في موارد المصرف والتحسن في حقوق الملكية .

ثانيا : الحسابات الدائنة الأخرى : أن هذا البند زاد عن عام أساس بمقدار 82% وثم بدأ في انخفاض في كل من عامي 2013م و2015م بمعدلين 64% و66% ولكنها ارتفاع قمتها في عام 2014م بمعدل 412% يجب علي المصرف مراجعة هذا البند لمعرفة ترجح هذا البند و الأسباب التي أدت لذلك

ثالثا : الحسابات الجارية والادخار : أن نسبتها في الارتفاع مستمرة في كل من أعوام 2012م و2013م و2014م و2015م حيث كانت المعدلات مابين 24% و44%و 79%و 143% عن عام أساس يدل ذلك حسن التعامل مع العملاء والمودعين والمتعاملون مع المصرف بتقدم أفضل الخدمات المصرفية ، الأمر الذي يؤثر علي المطلوبات السريعة من المصرف والتي قد تستخدم في السوق المصرفي مابين المصارف ذو المخاطر القليلة والربحية الكبير بالإضافة أمكانية استثمار في الشهادات الحكومية والاستثمارات المتعدد ، وهو مصدر هام للأموال والسيولة المتاحة يجب الاهتمام بهآ وتنميته ، ومحاولة زيادة الوعي المصرفي لدي المواطنين وابتكار الأوعية المصرفية الجاذبة للأموال الفردية والتشجيع علي الادخار بالمصارف لابد من أن يحتاط في حالة السحب المفاجئ من العملاء .

رابعة : حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة :نجد في عام 2013م انخفض في معدل 44% والارتفاع في عام 2012م بمعدل 83% من عام أساس ولكن بلغ قمة ذروتها في كل من عام 2014م بمعدل

223% عن عام أساس وثم ستمر في الارتفاع في عام 2015م بمعدل 421% ويدل ذلك علي تعدد أنواع الاستثمارات و توفر السيولة ويقلل مخاطر رأس المال ومخاطر تمويل و مخاطر السوق وأيضا نتيجة للزيادة في الموجودات المقتناة بغرض البيع .

من الجدول أعلاه تم تحليل استخدامات الأموال (الموجودات) كالآتي :

أولا : صافي الأصول الثابتة : يلاحظ أن معدلات هذا البند في الارتفاع مستمر في كل من الأعوام 2012م و2013م و2014م و2015م حيث تروح ما بين 16%و55%و87%و 170% عن عام أساس ويدل ذلك علي المحافظة علي الأصول الثابتة من المخاطر والإهلاك والتلف من الظروف الطبيعة ، مما يرجح ترشيد المصرف لسياسة الاحتفاظ بأصول الثابتة في ظل التضخم السائد وزيادة ثقة دائنين ذلك عن طريق تسديد حقوقهم واستثمارها في الودائع والمشروعات الضخم .

ثانيا : الموجودات الأخرى : أن معدلين 8%و 6% في كل من عامي 2012م و2014م وثم انخفاض في عام 2013م بمعدل (8 %) وثم الارتفاع ارتفع عاليا في عام 2015م حيث بلغ بمعدل 481% عن عام أساس ونجد أن الموجودات الأخرى تعددت استخدامات في أقسام المصرف المختلفة يدل ذلك علي استخدام تقنيات حديثة في العمل دخل وخارج ا لمصرف .

ثالثا : النقد وما في حكمه : يتعامل المصرف بالعملة المحلية وعملات أجنبية متعددة الجنسية ويتم في نهاية السنة المالية بتحويلها إلي عملات محلية بالجنيه السوداني وأيضا من سياسة بنك السودان المركزي هي وضع قيود علي النقد الأجنبية وأن هذا البند نجد في عام 2012م ارتفع بمعدل 87% عن عام أساس و نجد انخفض في عامي 2013م و 2014م بمعدلين 59% و60% ولكنه ارتفع مرة أخرى في عام 2015م بمعدل 115% برغم من الزيادة في هذا البند تعني هذا تعطيل النقد السائلة ويجب علي المصرف الاستثمار هذا الزيادة في المشروعات المختلفة ويعزي الباحثون ذلك إلي تعدد العملات المحلية والأجنبية والاحتياطي أدت ذلك للارتفاع في ذلك العام .

رابعا : ذمم البيوع المؤجلة والاستثمارات : هذا بند يعتبر مصدر من مصادر الاستخدام الأموال بالمصرف وأهم بند مؤثر في ربحية المصرفي وارتفعت نسبته من255% في عام 2012م وفي عام 2013م بمعدل انخفاض بمعدل 221% وثم قفز في عام 2014م بمعدل 420%وفي عام 2015م كانت بمعدل 494% عن عام أساس ليمثل حوالي عشر استخدامات للموارد المتاحة في المصرف وهي مخاطرة يجب أن تحسب بدقة في ظل ظروف التضخم الاقتصادية حيث أن انخفاض القيمة هو مكسب للمدين علي حساب موقف الدائن .

2/ جدول تحليل الأفقي للقائمة الدخل لمصرف النيل للتجارة والتنمية من 2011م إلي 2015م

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
الإيرادات					
الدخل من البيوع المؤجلة	%100	%111.89	%148.383	%348.56	%281.51
الاستثمارات	%100	%140.49	%180.10	%181.42	%281.10
	%100	%134.64	%173.71	%215.59	%281.19
ناقصا: عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	%100	%146.95	%194.84	%260.83	%436.62
نصيب البنك من دخل الاستثمارات بصفته مضاربا ورب المال	%100	%132.23	%169.58	%206.75	%250.81
ناقصا نصيب رب المال من الاستثمارات المقيدة	%100	%111.11	%111.11	0	0
زائدا : إيرادات الخدمات المصرفية	%100	%78.06	%72.47	%94.96	%118.72
إيرادات أخرى	%100	%573.13	%390.16	%478.35	%24.33
أجمالي إيرادات البنك	%100	%128.77	%144.16	%180.76	%205.44
ناقصا : المصروفات					
المصروفات العمومية والإدارية	%100	%116.25	%149.12	%161.77	%210.79
الاستهلاكيات الأصول الثابتة	%100	%133.12	%170.51	%221.14	%311.05
إطفاء مصروفات التأسيس	%100	%477.23	0	0	0
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	%100	%100	%100	0	0
أجمالي المصروفات	%100	%116.10	%145.87	%166.25	%197.60
الدخل (الخسارة) قبل الزكاة والضرائب	%100	%214.59	%132.61	%279.03	%258.59
ناقصا : الزكاة والضرائب	%100	%117.61	%101.73	%549.41	%519.75
صافي الدخل (الخسارة) بعد الزكاة	%100	%226.25	%136.32	%246.52	%227.19

والضرائب					
ناقصا : مكافأة مجلس الإدارة	%100	%226.25	%142.52	%257.73	%237.52
ناقصا : الاحتياطيات	%100	%226.25	%136.07	%246.08	%226.78
صافي أرباح العام	%100	%226.25	136.07	%246.08	%226.78

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

في جدول رقم (2) تحليل الأفقي لقائمة الدخل للمصرف النيل للتجارة والتنمية نجد أن :

أولا: الدخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات : أن تتفاوت نسب هذا بند حيث بلغ في عام 2012م بمعدل 34% عن عام أساس وثم وصلت في الارتفاع في كل من عام 2013م بمعدل 73% وبلغ أعلي معدلين في كل من عامي 2014م و2015م بمعدلين 115%و 181% ويعزى الباحثون إلي أن هناك علاقة بين كفاءة الرقابة المالية علي الأداء المالي في هذا المصرف ونتيجة لاستخدامات المصرف للموارد .

ثانيا : إيرادات الخدمات المصرفية : نجد في كل من عامي 2012م و2013م حيث حقق بمعدلين 78%و 72% وثم نتيجة لتقديم خدمات المصرفية متطور ارتفع في عام2014م بمعدل 94% ويدل ذلك علي حسن تطوير الخدمات التي تقدم في المصرف وثم وصال في الارتفاع مرة أخر بمعدل 118% عن عام أساس نتيجة لإدخال الخدمات المصرفية الالكترونية مثل الرسائل الالكترونية وهذا يدل علي وجود علاقة بين أساليب وأدوات التحليل المالي في السيطرة علي الانحرافات .

ثالثا : المصروفات العمومية والإدارية : تتفاوت نسب هذا البند في المعدلات من حيث المستويات حيث تتراوح ما بين 16%و49% و61% و110% في كل من أعوام 2012م و2013م و2014م و2015م عن عام أساس نتيجة لزيادة الإيرادات أدي إلي زيادة المصروفات وأيضا استخدام بعض أنواع الرقابة المالية داخل المصرف ساعد علي السيطرة علي الأخطاء والانحرافات .

رابعا : صافي الدخل (الخسارة) بعد الزكاة والضرائب : كان الدخل في عام 2013م منخفض بمعدل 136% عن عام أساس وثم وصل في الارتفاع في كل من عاملين 2012م 2015م بمعدلين 126% و127% عن عام أساس ولكن بلغ الدخل ذروتها في عام 2014م بمعدل 146% عن عام أساس نتيجة لهذا الارتفاع يدل وجود أسباب لهذا من ضم هذا أسباب هو وجود التضخم والظروف الاقتصادية في هذا الجزء سوف نطرق إلي التحليل الرأسي لقوائم المصرف النيل للتجارة والتنمية (قائمة المركز المالي و قائمة الدخل) عن السنوات 2011م إلي 2015م .

3/ جدول تحليل الرأسي للمصرف النيل للتجارة والتنمية من عام 2011م إلي عام 2015م

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
الموجودات :					
النقد وما في حكمه	%15	%21	%18	%12	%13
ذمم البيوع المؤجلة	%10	%9	%5	%10	%8
الاستثمارات القصيرة الأجل	%65	%62	%68	%70	%64
الاستثمارات الطويلة الأجل	%1	%1	%1	%1	%1
موجودات أخرى	%4	%3	%3	%2	%9
صافي الموجودات الثابتة	%5	%4	%5	%5	%5
أجمالي الموجودات	%100	%100	%100	%100	%100
الحسابات الجارية والادخار	%67	%62	%71	%61	%64
ذمم دائنة أخرى	%5	%7	%7	%14	%4
مطلوبات أخرى	%11	%13	%6	%5	%11
أجمالي المطلوبات	%83	%82	%84	%80	%79
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	%7	%9	%7	%12	%14
أجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	%90	%91	%91	%92	%93
حقوق الملكية :-					
رأس المال المدفوع	%9	%7	%7	%7	%6
الاحتياطيات	0	0	0	0	0
الأرباح (الخسارة) المبقاة	%1	%2	%2	%1	%1
أجمالي حقوق الملكية	%10	%9	%9	%8	%7
أجمالي المطلوبات وحقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة	%100	%100	%100	%100	%100

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول رقم (3) تم تحليل مصادر الأموال (المطلوبات) كالآتي :

أولا : حقوق الملكية : نجد أصدر مصرف السودان المركزي قرار بتحديد حد أدني لرأس المال مما أدي لزيادة نسبة رأس المال المصرف وأيضا من ضم سياسات المصرف السودان المركزي وضع سياسة قيود لعملات الأجنبية وكانت معدلين متساوي في كل من عامي 2012م و2013م 9% و9% وثم حقق انخفاض طفيف في كل من عامي 2014م و2015م بمعدلين 8% و7% ارتفعت معدل في عام أساس مقارنة بأعوام أخري ويجب علي المصرف الزيادة رأس المال حتى نرفع نسبة حقوق الملكية بالنسبة عالي وعن طريق رفع نسبة استخدام الاحتياطيات نتيجة قللت نسبة الاحتياطيات في المصرف أدي إلي قللت نسبة حقوق الملكية.

ثانيا : الحسابات الدائنة الأخرى : أن هذا بند في كل من عام 2015م انخفاض بمعدل6% ولكنها الارتفاع في كل من عامي 2012م و2013م ارتفاعا طفيفا بمعدلين 7% و7% ولكنه بلغ ضعف أي بمعدل 14% وذلك في عام 2014م ولكن في عام أساس منخفضا عن أعوام أخري يدل ذلك أن أوراق الدفع ومخصصات وأرباح المقاولات مرتفع ونتيجة لذلك أدي إلي زيادة طفيف في المطلوبات الأخرى ، والأمر يرجع للسياسة لمصرفي الاعتماد علي مصادر التمويل المختلفة لتوفير السيولة لاستخداماته.

ثالثا : الحسابات الجارية والادخار : في عام 2013م كان معدلها مرتفع 71% وثم حدث انخفاضا بسيط في كل من أعوام 2012م و2014م و2015م بمعدلات62% و61% و64% ونجد أن عام أساس متساوي مع أعوام أخر الأمر الذي يؤثر علي المطلوبات السريعة من المصرف والتي قد تستخدم في السوق المصرفي ما بين المصارف ذو المخاطر القليلة والربحية الكبير ويجب علي المصرف استخدام مصدر هام للأموال والسيولة المتاحة يجب الاهتمام بهآ وتنميته و توفير خدمات أفضل للمودعين والمساهمين والعملاء ونتيجة لذلك يحمي المصرف من مشاكل السيولة الطارئة والأمر الذي يستدعي محاولة زيادة الوعي المصرفي لدي الموطنين وابتكار الأوعية المصرفية الجاذبة للأموال الفردية والتشجيع علي الادخار بالمصارف.

رابعا : حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة : نجدها ارتفعت الأهمية النسبية للبند مسجلا نسبة زيادة أكثر من ضعف المعدل في عامي 2014م و2015م بمعدلين 12% و14%ولكنها بدت تنخفض في كل من عامي 2012م و2013م بمعدلين و9% و7% وأيضا في عام أساس كانت معدل منخفض مقارنة مع أعوام انخفاض ويجب علي المصرف سعي في رفع معدلات الاستثمارات تنتج عنها رفع

معدلات الاحتياطيات حتى توجه المخاطرة والأخطاء والانحرافات التي تحدث وأيضا ينتج عنها عدم تعدد أنواع الاستثمارات ويؤدي ذلك للمخاطر في رأس المال .

من جدول رقم (4) تم تحليل استخدامات الأموال(الموجودات) كالآتي :

أولا : صافي الأصول الثابتة : أن هذا بند في كل من عامي 2013م 2014م و2015م نسبتها ثابت بمعدل 5% وأيضا نجد معدل أساس ثابت مع هذا أعوام ولكن انخفاض في عام 2012م بمعدل 4% يجب علي المصرف أن يحتفظ بالأصول الثابتة ويوسع فيها بوسطه الاستثمارات والودائع والتمويل لتفادي المخاطرة السوق والمخاطرة الائتمان وزيادة ثقة الدائنين في سداد حقوقهم .

ثانيا : الموجودات الأخرى : نحد أن القيمة النسبية للبند اتخذت اتجاه للانخفاض في كل أعوام 2012م و2013م و2014م بمعدلات3% و3% و2%وأيضا كانت معدل أساس منخفض مقارنة مع أعوام أخري ولكن نجد في عام 2015م ارتفعت بمعدل 9 % نتيجة لاستخدام تم معالجة العجز في مخصص فوائد ما بعد الخدمة وإيرادات مستحقة كانت القيم مرتفع في هذا الفترة .

ثالثا : النقد وما في حكمه : يستخدم المصرف العملات المحلية وهي الجنية السوداني والعملات الأجنبية والتي يتم تحويلها في نهاية العام المالي لعملات محلية بالجنيه السوداني و تعرض هذا بند إلي ارتفع في عام 2012م بمعدل21%وثم انخفضا في عام 2013م بمعدل 18% وثم وصلت في انخفاض في كل من عامي 2014م و2015م بمعدلين 12% و13% وأيضا عام أساس كان مخفض مقارنة مع أعوام أخري ومما يشير لاتجاه المصرف في تخفيض قيمة النقد السائلة المحتفظ بهآ لاستثماره وزيادة معدل دوران النقدية وتفادي مخاطر انخفاض القيمة ويجب علي المصرف أن يوسع التعامل في العملات الأجنبي ورفع نسبة الاحتياطي في المصرف المركز السودان ولتفادي أيضا مخاطرة رأس المال والمخاطر السوق والتمويل وغيرها .

رابعا: ذمم البيوع المؤجل والاستثمارات هذا البند يؤثر في الاستخدام الطبيعي للأموال وربحية المصرفي للمصادر أموال وارتفعت نسبته في عام 2014م بمعدل 81% وباقي المعدلات تروح ما بين 76%و72%و 74% و73% كان ثابت في عام أساس مع أعوام أخري ويجب علي المصرف السعي في توسع استخدام الموارد المتاحة وهي مخاطرة يجب أن تحسب بدقة، والتعامل معها في ضوء نسبة المخاطرة المقبولة يضعها المصرف كسياسة عامة للالتزام بهآ ، وهذه السياسة تعني اتجاه المصرف لزيادة استثماراته في المجالات المتاحة .

4/ الجدول الرأسي لقائمة الدخل لمصرف النيل للتجارة والتنمية من عام 2011م . 2015م

البيات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015و
الإيرادات					
الدخل من البيوع المؤجلة	%16	%14	%17	%31	%22
الاستثمارات	%63	%68	%78	%63	%86
	%79	%82	%95	%93	%108
ناقصا عائد أصحاب الاستثمار المطلقة	(%13)	(%14)	(%17)	(%19)	(%27)
نصيب البنك من دخل الاستثمارات بصفته مضاربا	%66	%68	%78	%75	%81
ناقصا :نصيب رب المال من الاستثمارات المقيدة	(%2)	(%2)	(%2)	0	0
زائدا : إيرادات الخدمات المصرفية	%34	%20	%17	%18	%19
إيرادات أخرى	%2	%12	%7	%7	0
مكاسب تقييم العملات	0	%2	0	0	0
أجمالي إيرادات البنك	%100	%100	%100	%100	%100
ناقصا : المصروفات					
المصرفات العمومية والإدارية	%76	%69	%79	%68	%79
أستهلاكات الأصول الثابتة	%4	%4	%4	%4	%5
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	%7	%5	%5	0	0
خسائر بيع وشراء عملات أجنبية	0	0	0	%8	0
أجمالي المصروفات	%87	%79	%88	%80	%84
الدخل (الخسارة) قبل الزكاة والضرائب	%13	%21	%12	%20	%16
ناقصا: الزكاة والضرائب	(%1)	(%1)	(%1)	(%4)	(%3)

صافي الدخل(الخسارة) بعد الزكاة والضرائب	%11	%20	%11	%16	%13
ناقصا : مكافأة مجلس الإدارة	0	(%1)	0	(%1)	(%1)
ناقصا : الاحتياطيات	(%1)	(%2)	(%1)	(%2)	(%1)
صافي أرباح العام	%10	%17	%9	%13	%11

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

في هذا الجزء يتم تحليل الرأسي للقائمة الدخل من عام 2011م إلي عام 2015م :

أولا: دخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات نجد في ارتفع مستمر في معدلاتها في كل أعوام 2012م و2013م و2014م بمعدلات 82% و95%و94% كان معدل مخفض في عام أساس عن أعوام أخري وفي عام 2015م ارتفعت نسبته بمعدل 108% نتيجة للاستثمارات وتوسع في الودائع ويؤدي هذا إلي سداد التزاماتها طرف المصرف ولموجهة الظروف الاقتصادية وشح في العملات نتيجة لحصار الاقتصادية والتضخم.

ثانيا : إيرادات الخدمات المصرفية : أن انخفاض نسبتها في أعوام 2012م و2013م و2014م و2015م أخري بمعدلات ثابت 20%و17% و18%و19% وكان في عام أساس هذا المعدل مرتفع مقارنة مع أعوام أخري نتيجة هذا انخفاض لانحسار نشاط المصرف في مجال الآعتمادات و الشح في النقد الأجنبي .

ثالثا : المصروفات العمومية والإدارية : أن زيادة ثابت في معدلات في كل أعوام 2012م و2013م و2014م و2015م 69%و79%و68%و79% كان معدل في عام أساس مستقر مقارنة مع أعوام أخري نتيجة لزيادة بنود المصروفات التي ارتبطت بتغيير الاسم والشعار والإصلاحات وغيرها من المصروفات وبالإضافة للزيادة في مخصص التمويل المتعثر(التعثر في سداد أقساط التمويل) .

رابعا: صافي الدخل (الخسارة) بعد الزكاة والضرائب :تلاحظ الباحثة ارتفعت في عام 2012م بمعدل 20% وانخفاض في كل من عامي2013م و2015م بمعدلين 11%و13% وكان معدل في عام أساس منخفضا وارتفعت ارتفعا طفيف قي عام 2014م بمعدل 16% نتيجة رفع نسبة الزكاة والضرائب و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وزيادة بنود المصروفات هذا الجزء يتم استخدام المؤشرات المالي في كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل :

5/ جدول نسبة الربحية من 2011م إلي 2015م

المؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل العائد علي الموجودات	%0.92	%1.56	%0.93	%1.17	%0.83
معدل العائد علي حقوق الملكية	%9.29	%18.73	%10.88	%13.15	%11.81
معدل العائد علي رأس المال المدفوع	%10.31	%23.33	%12.87	%15.76	%14.52
معدل العائد علي الودائع	%120.02	%202.69	%116.10	%159.07	105.30
معدل استخدام الموجودات	%8.04	%7.73	%8.58	%7.45	%6.54

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول (5) نجد الارتفاع الواضح في جميع المعدلات التي تقيس ربحية المصرف حيث بلغ معدل العائد علي الموجودات في عامي 2013م و2015م 0.93% و0.83% وكان معدل عام أساس ثابت مع في هذا أعوام وثم ارتفعت مرة أخر في عامي 2012م و2014م بمعدلين 1.56% و1.17% نتيجة زيادة رأس المال المدفوع وأما معدل العائد علي حقوق الملكية فقد شهد الارتفاع كبير في كل من أعوام 2013م و2014م و2015م بمعدلات 11% و13%و12% وبلغ ذروتها في عام 2012م بمعدل 19% ونجد معدل عام أساس منخفضا مقارنة مع أعوام أخري ونتيجة لتحقق زيادة في الأرباح المبقاة مما أدي لزيادة في حقوق الملكية وأيضا معدل العائد علي الرأس المال المدفوع حقق ارتفع في عالي عام 2012م بمعدل 23% و في أعوام 2013م و2014م و2015م كانت معدلات12.87% و15.76%و14.52% وأما عام أساس كان منخفضا مقارنة مع أعوام أخر ويرجع الباحثون الارتفاع إلي للارتفاع قيمة رأس المال المدفوع لموجهة المخاطرة ومعدل العائد علي الودائع قد شهد الارتفاع عالي في عامي2012م و2014م بمعدلين 203%و159 % وأما باقي عامي 2013م و2015م كانت معدلات مستقر ما بين119.99%و116.10% و105.30% وكان عام أساس منخفضا مقارنة مع أعوام أخر وترجع الباحثة هذا إلي تعدد أنواع الودائع وهذه النسبة توضح قدرة المصرف علي توليد الأرباح من الودائع يلاحظ انخفاض عدم قدرة المصرف علي توليد الأرباح مما يدق ناقوس الخطر

لضرورة مراجعة المصرف لسياساته في التمويل والمخاطر لتوليد الأرباح ويجب متابعة ودراسة أسبابة وتطويرها وأما معدل استخدام الموجودات فقد شهد الارتفاع في عامي2012م و2013م بمعدلين 7.73% و 8.58% وأما في عامي 2014م و2015م بمعدلين 7.45% و6.54% كان عام أساس مرتفع مقارنة مع أعوام أخر ونتيجة لذلك نجد المصرف أعادة ترتيب أوضاع وتمكنه من رفع حجم الأصول وحقوق الملكية ومن ثم تعظيم ربحيته مع تقليل الأخطاء والانحرافات عن طريق كفاءة الرقابة المالية .

6/ جدول نسبة السيولة من عام 2011م إلي عام 2015م

المؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل الرصيد النقدي	%155.41	%192.96	%142.63	%233.92	%84.72
معدل الاحتياطي القانوني	%69.62	%108.43	%121.88	%87.36	%90.07
معدل النقدية إلي أجمالي الموجودات	%4.82	%5.08	%5.38	%2.16	%2.28

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول (6) أن الأصول النقدية قد ارتفعت في عام 2012م بمعدل 193% وثم انخفض مرة في عام 2013م بمعدل 142% وبلغ ذروتها في عام 2014م بمعدل 233% كانت معدل أساس منخفضا ومع قرار البنك السودان بزيادة رأس المال المصارف ومع انخفاض واضح في نسبتها في عام 2015م 85%نظر لاتجاه المصرف إلي الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية ، وهذه النسبة توضح العلاقة بين ما يمتلكه المصرف من موارد نقدية سائلة ومجموع التزاماته المالية ، وانخفاض هذه النسبة للرصيد النقدي علما بأنه أهم مكونات السيولة النقدية هو مؤشر علي ارتفاع استغلال المصرف لموارده السائلة في استثماراته وتنفيذ سياساته الائتمانية وأما معدل الاحتياطي القانوني فد الارتفاع في عامي 2012م و2013م بمعدلين 108% و121% وانخفاض مرة أخري في كل من عامي 2014م و2015م بمعدلين 87% و90% وكان معدل في عام أساس منخفضا مع باقي أعوام وحيث هذه النسبة تعكس مدي قدرة الاحتياطيات علي الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال كل الظروف ، وفي كل الحالات ، ونجد أن النسبة المعقولة 1:1 وهي النسبة المناسبة لتغطية الالتزامات لذلك فأن أي زيادة عن هذه النسبة تمثل سيولة غير مستغلة بينما انخفاضها يشير لاحتمال تعرض المصرف لازمات في حالات

السحب المفاجئ والتغيير في هذا النسبة نظرا لاتخاذ المصرف سياسة تمويل استثماراته وبالتالي يجب تعامل معامله الودائع لتحديد موقف المصرف من التزاماته وأما معدل النقدية إلي أجمالي الموجودات الارتفاع في كل من عامي 2012م و2013م بمعدلين5% و5%و ولكنها انخفاض في كل من عامي 2014م و2015م بمعدلين 2% و2% نتيجة لقللت توسع في نشاط الإقراض والاستثمار لا بدا من توسع في مشروعات الاستثمارية لتفادي المخاطرة .

7/ جدول نسبة ملاءة رأس المال من عام 2011م إلي 2015م

المؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل حق الملكية ألي الاستثمارات المالية	0	0	0	0	%64.08
معدل حق الملكية إلي أجمالي الموجودات	%9.94	%8.33	%8.57	%8.87	%7.04
معدل حق الملكية إلي الودائع	%129.22	%108.25	%106.88	%120.96	%89.21

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول (7) أن معدل حقوق الملكية إلي الاستثمارات المالية نجد أن هذا البند في جميع أعوام لم يتم التعامل في الأوراق المالية ما عدا عام 2015م كانت بمعدل 64% ومعدل حقوق الملكية إلي أجمالي الموجودات نجده مرتفع في كل من أعوام 2012م و2013م و2014م وكانت بمعدلات8%و 8% و8% ونجد في عام أساس معدل مرتفع ولكنه انخفض انخفاضا طفيفا في عام 2015م بمعدل 7% نتيجة لاستخدم الأصول السائلة بكمية كبير في التعامل في المصرف وتوفير حقوق الملكية هذا ساعد علي جذب المودعين والمساهمين وأيضا معدل حقوق الملكية إلي الودائع نجدها الارتفاع في كل من عامي2012م و2013م بمعدلين 108% و106% ولكنها انخفضا في عام 2015م بمعدل 89% وفي عام أساس كان معدل منخفضا ونتيجة لانخفاض حقوق الملكية في هذا عام ولكنه ارتفعت في عام 2014م بمعدل 120% نجد رفعت حقوق الملكية في هذا عام .

8/ جدول نسبة توظيف الأموال من عام 2011م إلي عام 2015م

مؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل توظيف الموارد	%86.49	%44.01	%44.01	%49.50	%48.76
معدل الاستثمارات الودائع	%97.67	%91.66	%90.99	%109.39	%92.27
معدل أجمالي إيرادات إلي أجمالي الاستثمارات	%107.03	%109.57	%117.42	%92.85	%89.87
معدل أجمالي إيرادات إلي أجمالي الموجودات	%8.04	%7.73	%8.58	%7.45	%6.54

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول(8) نجد أن نسبتها انخفاض في كل من أعوام 2012م و2013م و2014م و2015م بمعدلات 44% و44% و49% و48% وكان معدل في عام أساس مرتفعا مقارنة مع باقي أعوام أخر ولكن لابد لمصرف من رفع معدلات توظيف الموارد بدخل الاستثمارات جديد في المصرف وبعض المشروعات الضخم في المصرف وأما معدل الاستثمارات الودائع ارتفع في عام 2014م بمعدل 109% وثم انخفاض انخفاضا طفيف في أعوام 2012م و2013م و2015م بمعدلات91% و91% و92% كان معدل أساس ثابت مع هذا أعوام بمعدل 97% ولابد لمصرف من التوسع في الودائع وتقدم الخدمات المتطورة وتسير الإجراءات الودائع دخل المصرف وأما معدل أجمالي إيرادات إلي أجمالي الاستثمارات بلغ ذروتها في عام 2013م وثم انخفاض في عام 2012م بمعدل 109% وحدثت انخفاضا في عامي 2014م و2015م بمعدلين 92% و89% وكان معدل أساس منخفضا مقارنة مع أعوام أخر ونتيجة لابد لمصرف من تقلل المصروفات وزيادة إيرادات وتعدد الاستثمارات دخل المصرف لتفادي المخاطرة والأخطاء والظروف الاقتصادية وأيضا معدل أجمالي إيرادات إلي أجمالي الموجودات يلاحظ في أعوام 2012م و2013م ارتفعت معدلين 7.73% و8.58% ذلك نتج عن تعدد الموجودات التي يتعامل بهآ المصرف وثم حدث انخفاضا طفيفا في عامي 2014م و2015م بمعدلين 7% و7% كان معدل أساس مرتفعا ولذلك للانخفاض في الأرباح المصرف والزيادة في حجم الأصول ولابد

لمصرف من زيادة إيرادات المصرف عن طريق ادخل مشروعات ضخم لتفادي المخاطرة والانحرافات والأخطاء وعن طريق الرقابة المالية والأداء المالي وكشف الانحرافات المالية .

9/ جدول معدلات نسب النمو من عام 2011م إلي 2015م

المؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
معدل نمو الإجمالي	%100	%148.65	%149.97	%216.71	%280.29
معدل النمو في الودائع	%100	%133.99	%140.98	%186.03	%259.02
معدل النمو في حقوق الملكية	%100	%112.17	%116.40	%174.11	%178.79

أعداد الباحثون من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف النيل للتجارة والتنمية

من الجدول (9) الزيادة الكبيرة في معدلات النمو للمصرف ناتج لسياسة المتبع دخل المصرف حيث ارتفع معدل النمو الإجمالي في عامي 2012م و2013م كان معدلين 48% و49% من عام أساس ونجد أن معدل في الارتفاع في عامي 2014م و2015م بمعدلين 117% و180% من عام أساس وترجع ذلك للنمو الكبير في حجم الأصول وكما ارتفعت معدل النمو في الودائع حيث ارتفع من عام أساس إلي عام 2012م بمعدل 34% ثم واصل في ارتفع في عامي 2013م و2014م بمعدلين 41%و86% وثم وصل ذروتها في عام 2015م بمعدل 159% عن عام أساس وترجع ذلك إلي توسع في حجم الودائع دخل المصرف وأيضا معدل النمو في حقوق الملكية حيث حقق ارتفعا في معدلاتها حيث بلغ في عامي 2012م و2013م بمعدلين 12% و16% عن عام أساس وحيث ارتفع مرة أخر بلغ قم ارتفاعها في عامي 2014م و2015م بمعدلين74% و79% وترجع الباحثة هذا ارتفع إلي توسع في حقوق الملكية ومشروعات الضخم التي دخلها المصرف في هذا الفترات .

ومن التحليل السابق للمصرف من وجهة تحليل الأفقي والرأسي نتيجة لمتبع تحليل المركز المالي وقائمة الدخل أتضح منها أن هذا الأدوات وأساليب التحليل المختلفة تساعد في تطوير المصرف عن طريق الخدمات المصرفية الحديثة ومتطور وهذا يؤدي أثبات صحة الفرضية الأول **(هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي وكفاءة الرقابة المالي علي الأداء المالي)** وأيضا تلعب المؤشرات التحليل المالي دور هام في كشف عن الأخطاء والانحرافات المالي التي تحدث في المصرف حتى توضح نقاط الضعف والقوة وأيضا توضح الأرباح الموزع وغير موزع في المصرف

وكشفت المؤشرات الأوراق المالية التي لم تستخدم في المصرف ألا في عام 2015م لذلك يؤدي أثبات صحة الفرضية الثانية **(هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام المؤشرات التحليل المالي وكفاءة الرقابة المالية علي الأداء المالي)** و ناحية التحليل الأفقي والرأسي نتيجة لمتبع تحليل البيانات والمعلومات المالية للمصرف عن طريقة أدواته وأساليبه ونجد أن استخدام التحليل يؤيد علي تحسين المؤسسات المصرفية ويؤيد علي كفاءة الرقابة المالية وتحسين الأداء وهنا تم معالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي عن طريق استخدام طرقتين التحليل الأفقي والرأسي وهنا إثبات صحة الفرضية الثالثة **(هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي السيطرة علي الانحرافات)** وأيضا تم استخدام المؤشرات المالي في تحديد كفاءة الرقابة علي التكاليف والكشف عن الانحرافات المالية أو غير المالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر وعن طريق معالجة بالمؤشرات يساعد في كشف عن التلاعب والانحرافات هذه يثاب صحة أو عدم صحة الفرضية الرابعة **(هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام المؤشرات التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات)** .

خلاصة هذا الجزء من تحليل المالي لمصرف النيل للتجارة والتنمية للقوائم المالية متمثل في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل حيث أثبات أن هناك علاقة ما بين الأساليب والمؤشرات المالية في رفع كفاءة الرقابة المالية علي الأداء المالي عن طريق التحليل المالي وأيضا نجد أن هناك علاقة بين الأدوات والأساليب والمؤشرات في السيطرة علي الانحرافات المالي وكشف عن الأخطاء ولذلك يجب علي المصرف من رفع معدلات الاحتياطيات والاستثمارات في الأوراق المالية حتى تعود الفوائد علي المصرف وأيضا علي المصرف الاستثمار في الاستثمارات الطويلة الأجل حتى يتمكن المصرف معرفة إيرادات في المد الطويل .

ملخص التحليل المالي

من التحليل السابق يلاحظ أن التحليل عن طريق التحليل الأفقي والرأسي والمؤشرات المالية للقوائم للمصرفين تؤدي إلي النتائج التالية :

1/ نتيجة لوضح المعلومات القوائم المالية في ظل الإفصاح واستخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي حيث الارتفاع كل من معدلات حقوق الملكية والاستثمارات والاحتياطيات وساعد الرقابة المالية علي الأداء المالي في أثبات الفرضية الأولي ونصها: "هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي وكفاءة الرقابة المالية علي الأداء"

2/ نتيجة لتحسب السيولة لمقابلة المسحوبات العملاء لابد من وضع نسبة عالي من الأرباح غير موزع والرأس المال المدفوع والاحتياطيات وجدت عن طريق المؤشرات المالي استطع المصرف من تحكم من معدلات هذا البنود ظهر ذلك في معدلات هذا النسب مما أثباتا لصحة الفرضية الثانية ونصها :

"هنالك فروق ذات إحصائية بين استخدام المؤشرات التحليل المالي وكفاءة الرقابة المالية علي الأداء المالي"

3/ باستخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي أتضح لنا أن أثر التضخم في بعض معدلات في المصرف ونتيجة لذلك لجاء المصرف للاستخدام أنواع الرقابة المالية علي الأداء المالي و حتى يتم معالجة التضخم والأخطاء والانحرافات نتيجة من التضخم والظروف الاقتصاد متمثل في الحصار الاقتصاد مم أثبات صحة الفرضية الثالثة ونصها:

"هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات وأساليب التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات "

4/ نلاحظ أن مؤشرات المالي في معدلات النمو والاستثمارات في الودائع كمثل كانت مرتفع نسبها وتضح لنا أن بعض المعدلات كانت صفر بذات في مصرف النيل للتجارة والتنمية لذلك أظهرت هذا التحليل بواسطة المؤشرات المالية مدي السيطرة الانحرافات بعض المصارف و في رفع معدلات مما أثبات صحة الفرضية الرابعة ونصها :

" هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام المؤشرات التحليل المالي والسيطرة علي الانحرافات."

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

من خلال الدراسة التطبيقية ونتائج التحليل التي تم إجراءها ، تم إثبات صحة الفرضيات ،

وتوصل البحث إلي نتائج التالية :-

1/ أن المصرف يتبع سياسة التوازن مابين السيولة والربحية والتوظيف الجيد للموارد والأرباح الناتجة عنها ، ويتضح ذلك من أثر التحليل المالي من خلال (الأدوات وأساليب ، المؤشرات) علي كفاءة الرقابة علي الأداء المالي والسيطرة علي الانحرافات.

2/ أن عملية التحليل المالي للمصرف قد أدت إلي وجود بعض نقاط الضعف في المصرف مما ساعد علي موجه كل الظروف الاقتصادية.

3/ البرنامج المستخدم في المصرف لمتابعة السيولة متميز وتيم أليا وعبر الشبكة، مما يوفر الجهد والوقت وسرعة والرقابة المالية الجيد علي الأداء المالي.

4/ يتميز المصرف بوجود إدارات وأقسام فعالة لإدارة المخاطرة و السيولة وإدارة مخاطر السوق ومخاطرة الائتمانية والمخاطرة الاستثمار وغيرها ، وتساهم هذه الإدارات في القيام بدور فاعل في التوجيه السليم للاستثمارات الجيدة.

5/ أن مصرف النيل للتجارة والتنمية لم يستخدم الاستثمار في الأوراق المالية ألا في عام 2015م وفي هذا الفترة تم استخدام الودائع النقدية لتغطية إفلاس المصرف.

6/ ارتفاع معدل العائد علي الاستثمار خلال سنوات الدراسة مما يدل علي أن المصرف يستثمران موجودات بصورة جيدة .

7/ يفتقد المصرف للإنذار المبكر للتنبؤ بمخاطرة السيولة خصوصا في الموسم التي يكثر فيها السحب من حسابات العملاء .

ثانيا : التوصيات

من خلال النتائج السابقة ، يوصي البحث بالتالي :

1/ ضرورة تطوير نماذج قياس وتوفير مؤشرات المصرفية متطورة وتوفير المزيد من الدراسات التي تعامل علي رفع الأرباح المصرفية.

2/ ترشيد الاستيراد وذلك بتقليل الاعتماد علي الدول التي تعاني من معدل تضخم مرتفع وأيضا استخدام الاستثمارات طويلة الأجل.

3/ الاهتمام بتدريب وزيادة الخبرات للموظفين بالإدارات المختصة بإدارة السيولة.

4/ ضرورة الاهتمام بتنويع مجالات الاستثمار علي أن بوجه الفائض من السيولة والودائع في حالة وجود الاستثمار في الشهادات الحكومية يؤدي هذا إلي رفع اقتصاد الدولة.

5/ الاهتمام بزيادة وعي وتثقيف الموطنين بالأوعية الادخارية المتاحة بالمصارف ومميزاتها والخدمات المصرفية التابعة لها.

6/ ضرورة الاهتمام بالخدمات المصرفية ومواكبة تطويرها علميا وتقنيا .

7/ ضرورة مراجعة الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل والأصول الثابتة والتأكد من وجودها المادي وقيمتها العادلة في المصرفين .

8/ ضرورة استخدام التحليل المالي والأداء المالي للتعرف علي حقيقة الوضع المالي للمصرف ومن التنبؤ بمستقبل وعمل ندوات ومحاضرات ونشر دور لنشر مفاهيم التحليل المالي والأداء المالي.

9/ ضرورة استخدام التحليل المالي والأداء المالي للتعرف علي حقيقة الوضع المالي للمتقدمين بطلبات الاستثمارات والتنبؤ بمقدارهم علي السداد في المستقبل .

10/ ضرورة بناء محافظ استثمارية متعددة الأصول المالية وذلك لتفادي مخاطر الاستثمارات .

11/ ضرورة أحكام الرقابة علي المصارف والتشدد في تطبيق المعايير الدولية والقوانين المحلية حفاظا علي حقوق المودعين

خامساً: المصادر والمراجع

1/ محاسن عبد العزيز محمد، التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورها في اكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات بنك الخرطوم ، رسالة ماجستير، جامعة السودان 2000م.

2/ هشام دهب محمد نور خليل ، أهمية التحليل المالي في رفع كفاءة الأداء المالي للمصارف ، دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي ، ماجستير محاسبة ، غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، (2010م).

3/ هيثم علي عبد الرحيم ، التحليل المالي ودوره في تقويم كفاءة أداء للمصارف السودانية ، جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا ، الدراسات العليا ،رسالة ماجستير ،2014م .

3/ الطيب حامد إدريس موسي ، أثر القياس المرجعي علي تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية ، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد الرابعة عشر ، 2015م.

4/ منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل الملي مدخل صناعة القرارات (عمان : دار وائل للنشر ، 2005م).

5/ خلدون إبراهيم شريفات ، إدارة تحليل مالي (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م)

6/ وليد ناجي الحالي ، التحليل المالي (الدنمرك : منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، 2007م).

7/ ري اتش جاريسون وإريك نورين ، المحاسبة الإدارية ، ترجمة محمد عصام الدين زايد (الرياض : دار المريخ ، 2008م)

8/ زياد رمضان ، التحليل المالي للغايات الإدارية بالمنشات التجارية والصناعية (دم : دن ، 1983م)

10/ احمد هاشم ، موسي فضل الله ، تحليل البيانات المالية (الخرطوم السودان : منشورات جامعة السودان المفتوحة ، 2007م)

11/ ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية (الأمارات العربية المتحدة ، سبتمبر2006م)،

12/ الصياح عبد الستار ، سعود العامري ، الإدارة المالية أطر نظرية ،ط1 (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م).

13/ محمد يونس خان ، هشام صالح غرايبة ، الإدارة المالية (عمان : مكتبة الكتب الأردنية ، 1999م)

14/ صاداق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي ، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها (عمان : دار مجدلاوي للنشر ، 1998م).

15/ مفلح محمد عوض عقل ، مقدمة الإدارة والتحليل المالي (عمان : دار مكتبة مجتمع العربية للنشر وتوزيع ، 2006م)

16/ أكرم إبراهيم عطية حماد ، تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي بالسودان – دراسة المقارنة (رسالة دكتوراة)جامعة الجزيرة ، قسم المحاسبة والتمويل ،2003م).

17/ صادقخر ابشة الحسني، متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 27 ، العدد 2 ، 2000م)

18/ خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات للناحية العملية (عمان:معهد الدراسات المصرفية البنك المركزي ،1988م)

19/ جربوع ويوسف محمد ، مراجعة الحسابات المتقدمة ووفقا لمعايير المراجعة الدولية ، ط1 ، 2002م)

20/ معتصم الدباس "قدرة المحتوي المعلوماتي لمقاييس التقييم الاقتصادية والمحاسبية علي التنبؤ بعائد السهم السوقي" مجلة الفكر المحاسبي" العدد الثاني ،"ديسمبر 2008م"

21/ منير محمود سالم ، دراسات في المحاسبة الإدارية (القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة ، 1982م)

22/ محمد توفيق ، التكاليف المعيارية (القاهرة : مكتبة الشباب للنشر ، 1973م)

الآراء الأدبية والبلاغية في كتاب عيار الشعر لابن طبا طبا

د.معتصم يحي آدم يحيى - أستاذ مساعد بجامعة النيل الأبيض –كلية التربية

motasimyahya123@gmail.com

إعداد : د. وداعة عبدالله علي سرار- أستاذ مساعد بجامعة النيل الأبيض –كلية التربية

widaasarar@gmail.com

المستخلص :-

أن للأدب والبلاغة حيزاً كبيراً في أقسام اللغة العربية، وهما من الأقسام التي أولاها النقاد ودارسو الأدب العربي اهتماماً كبيراً وأوردوا فيها آراءً كثيرةً ومختلفةً، وكان من بين هؤلاء النقاد ابن طبا طبا صاحب كتاب عيار الشعر الذي أفرد مساحة للأدب والبلاغة بآراء وأفكار واضحة أسهمت في الحياة الأدبية، هدفت الدِّراسة إلى توضيح آراء ابن طبا طبا في بعض المسائل النقدية التي تباينت فيها آراء النقاد، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على عرض المسألة وإبراز الشواهد على تنوع الأساليب في إيراد الآراء الأدبية والبلاغية التي أوردها الكاتب في عيار الشعر، توصلت الدراسة إلى عدَّة نتائج منها: أن لابن طباطبا آراءً نقدية اسهمت في الأدب العربي؛ وذلك من خلال اهتمامه بالوزن في الشعر أكثر منه في القافية، وأنَّ اللفظ والمعنى عنده متكاملان كالروح والجسد، أوصت الدراسة الباحثين والدارسين إلى إفراد دراسات ووقفات مع هذا الأديب والناقد لاسيما آراؤه البيانية .

Abstract:

Literature and rhetoric have considerable position in the Arabic language sections and they are greatly concerned by the critics and Arabic literature students. They concern them greatly and have a lot of and various standpoints about them. One of that critics was Ibn Taba Taba the author of ‘ Meter of Poetry’ in which he has focused on literature and rhetoric giving clear standpoints and ideas that contributed in the literature life. This study aims at explaining Ibn Taba: standpoints about some critical issues in which critics have various standpoints. The study adopted the descriptive analytical approach to conduct the study. The approach explores the matter and revealing the documents that proving the diversity of styles in telling the literary and rhetoric standpoints which was presented by the author the ‘Meter of Poetry’. The study found out a lot of results , among the best of them: Ibn Taba has critical standpoints that contributed in Arabic literature via his concern in meter in poetry more than rhythm. The form of the word and the meaning are completing to each other as body and sou. The study recommended the researchers and students to concern this author and critic specially is rhetoric standpoints.

الآراء الأدبية و البلاغية في كتاب عيار الشعر لابن طباطبا:

التعريف بالكتاب (عيار الشعر):

يُعدُّ كتاب عيار الشعر من أهم الكتب النقدية التي كتبت في ذلك العصر، فقد تميَّز بثراء العطاء النقدي الصادر عن رجل متخصص تحدث عن الشعر على ضوء تجربته الشعرية ومعاناته في الإبداع الشعري، ويعتبر ابن طباطبا من أهم النقاد النظريين الذين بحثوا في ماهية الشعر ووظيفته، فهو يختلف في نهجه وفي تناوله لموضوعاته عمَّن سبقه من النقاد في دراسة الشِّعر ونقده.

الآراء الادبية والبلاغية في عيار الشعر :

1/ تعريف الشعر :

عرف ابن طبا طبا في كتابه -عيار الشعر- الشعر بقوله : (الشعر – أسعدك الله – كلام منظوم بائن عن المنظور الذي يسعمله الناس في مخاطباتهم بما خص به المنظم الذي إن عدل عن جهته محته الأسماع وفسد الذوق) (9)

من الملاحظ في هذا التعريف أن ابن طباطبا قد جعل الفرق بين الشعر والنثر في الوزن فقط ولم يعطِ أي اهتمام للقافية , وإذا أتينا إلى تعريف الشعر عند القدماء للشعر نجدهم يعطوا القافية مكانة في تعريفهم للشعر من ذلك قول قدامة : "قول موزون مقفى يدل على معنى "(10)

ولكن تدخل القافية ضمن الوزن في قول ابن رشيق:(الوزن أعظم أركان حد الشعر وأولاها به خصوصية وهو يشتمل على القافية وجالب لها الضرورة)(7)

مراحل العمل الأدبي عنده :

يرى ابن طباطبا من خلال كتابه عيار الشعر أن مراحل العمل الأدبي تتمثل في حد قوله:(فإذا أراد الشاعر بناء قصيدة مخَّض المعنى الذي يريد بناء الشعر عليه في فكرة نثراً وأعد له مايلبسه أيان من الألفاظ التي تطابقه والقوافي التي توافقه والوزن الذي يسلس له القول عليه فإذا اتفق له بيت يشاكل المعنى الذي يرومه أثبته، وأعمل فكره في شغل القوافي بما تقتضيه من المعاني على غير تنسيق للشعر وترتيب لفنون القول فيه بل يتعلق كل بيت يتفق له نظمه على تفاوت مابينه وبين ماقبله فإذا كملت المعاني وكثرت البيانات ووقف بينها بابيات تكون نظاماً لها وسلكاً جامعاً لما يتشتت منها ثم يتأمل ما قد أداه إليه طبعه ونتيجته فكرته "(9)

فيستعصى انتقاده ويرمي ما هي منه، ويبدل بكل لفظة مستكرهة لفظة سهلة نقية، وإن اتفقت له قافية قد شغلها في معنى من المعاني واتفقت له معنى آخر مصادق للمعنى الأول وكانت تلك القافية في المعنى الثاني منها في المعنى الأول ونقلها إلى المعنى المختار الذي هو أحسن، وأبطل ذلك البيت أو نقص بعضه، وطلب لمعناه قافية شاكلة ويكون كالنساخ الحاذق الذي يفوت ويشبه التفويض ويسويه وينثره ولا

يهلهل نفسه ويشيع كل ضيع منها حتى يتضاعف في العيان، وكالناظم الجوهر الذي يؤلف بيت النفيس منها والثمين الرائق ولايشين عقوده بأن يفاوت بين جوهرها في نظمها وتنسيقها .

مما سبق ذكره عن مراحل العمل الأدبي عند ابن طباطبا في عيار الشعر يمكن أن نجمل القول العمل الأدبي يمر بأربع مراحل هي :

1/ تكون الفكرة في المذهب بصورة إنشائية والتفكير الذي يليها مع اختيار الألفاظ المناسبة والقافية والوزن.

2/ التعبير عن المرحلة وله من بيان شعرية دون ترتيب وتنسيق

3/ يرتب الشاعر الأبيات التي نظمها ونسقها تنسيقاً وجمعها ويتسلسل في ترتيبها حسب الفكر في الذهن حتى تكون مترابطة ومتسلسلة المواضيع .

4/ ثم في المرحلة الأخيرة يعمل على إزالة الأشياء التي تخل بالقصيدة أو ينتقدها ثم يخرجها في صورتها النهائية كاملة الفكرة والموضوع .

من خلال هذه المراحل التي يمر بها العمل الأدبي عند ابن طباطبا يمكن ملاحظة الآتي :

1/ ليس لزاما على كل الشعراء أن يمروا بهذه المراحل، هنالك بعض الشعراء لايجبرون هذا الأسلوب ويأتي شعرهم على سجيته؛ أي لا يهذب شعره ولا يرتبه بل يجعل فكرته في الأبيات الشعرية .

2/ من الواضح أن ابن طباطبا في تقسيمه لمراحل العمل الإدبي كان حاذقاً ذا فكرة ثاقبة وهذا ناتج عن أنه ذا تجربة ويتضح لنا هذا أكثر إذا قمنا بالدراسة في شعره .

البناء الفني للقصيدة في عيار الشعر :

البناء الفني من أهم مواضيع النقد الأدبي وكانت بداية الحديث فيه أفلاطون من بعده تلميذه أرسطو في كتابه "فن الشعر " وفيه أشار إلى أن يكون العمل الأدبي وحدة عضوية متماسكة مترابطة لا مجموعة من غير تماسك وترابط عضوية بينها وفي ذلك قال يجب أن يكون الفصل الأدبي واحداً وأن الأجزاء البيت إذا نقل أو بتر جزءٌ انفراط عقد الكل وتزعزع لان ما يمكن أن يضاف دون نتيجة ملموسة لا يكون جزءاً من الكل)(3)

أما في النقد العربي فقول ابن طباطبا فلا توجد إشارات واضحة أو طريقة فنية تقرب منها. إلا ما أشار إليه الجاحظ بقوله:(أجود الشعر مارأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج فنعلم بذلك أنه قد أُفرِغ إفراغاً واحداً وسبك سبكاً واحداً وجرى على اللسان كما يجري الدِّهان) (5)

أما ابن طباطبا في عيار الشعر فقد وضع أهمية خاصة للبناء الفني للقصيدة إذ تجده تحدث عن الأمور الكفيلة لجعل القصيدة سوية مستقيمة مقبولة في مواضع مختلفة من كتابه (عيار الشعر) وهذا يدل على أن ابن طباطبا قد جعل الوحدة الفنية للقصيدة من أهم آرائه النقدية التي أوردها في عيار الشعر " إذ نجد أن حديثه سبقاً أدبيًا لفهم واع دقيق للوحدة الفنية للشعر .

وأكبر ما يدل على ذلك قول محمد غنيمي هلال (لعل أروع ما ينعكس في نظرية الوحدة القصيدة الأرسطية في النقد العربي هو قول ابن طباطبا وأحسن الشعر ما ينظم القول انتظاماً) (13)

وأيضاً قال الدكتور شوقي ضيف :(وكان ابن طبا طبا تنبيه في دقة إلى ما ورده ولازال يرده النقاد في عصرنا من فكرة الوحدة العضوية في القصيدة ولعل الغريب حقا أن اصطحاب النقد والبلاغة بعد ابن طبا طبا لم يتوسطوا في هذا الموضوع) (8)

أما الدكتور أحمد بدوي طبانة فقد قال : (إذا كان ابن طباطبا قد دعاء إلى أن يضع الشاعر بيت أبياته ما يربط بين هذه الأبيات حتى تتنسق القصيدة فذلك؛ لأنه دعا إلى الوحدة دعوة حادة وهو في ذلك يشبه آراء النقاد المحدثين) (2).

أما حديث ابن طباطبا عن الوحدة الفنية للقصيدة فقد تمثل في الآتي :

1/ نبه الشعراء على الاهتمام بمطالع القصيدة وافتتاحها حتى تكون أقرب إلى ذهن السامع لتجد القبول عنده كما نبه أيضاً على الاهتمام بالترتيب والانتقال من موضوع إلى آخر أو من غرض إلى آخر يفطنه وحذف ودقة , حتى لا تكون القصيدة مجزَّأة كما قال عنها :" إن لها فصولاً كفصول الرسائل فتحتاج الشاعر إلى أن يصل كلامه على تصرفه في فنونه) (9)

2/ جعل بن طباطبا في كتابه "عيار الشعر " قانوناً وميزاناً واضحاً لوحدة القصيدة وترابطاً وعدم إمكانية التقديم والتأخير فيها فالقصيدة المترابطة لايمكن أن تقدم أوتؤخر بيتاً، لان ذلك يؤدي إلى عدم ترابطها وتنسيقها، أما القصيدة التي لاتكون أبياتها مترابطة أي كل بيت لا علاقة له بالبيت الآخر فيمكنه أن تقدم أو تؤخر فيها من غير أن يحس القارئ بذلك وفي هذا قال: " وأحسن الشعر مايوضع فيه كل كلمة موضعها حتى يطابق المعنى الذي أريد له ويكون شاهدها مهما لاتحتاج إلى تفسير من غير ذاتها " (9)

3/ شبه القصيدة المتكاملة بالرسالة و الخطية المرتبطة بالاجزاء فكما أن الرسالة المنسقة المنظمة لايمكن أن تقدم فيها

أو تؤخر من غير إخلال لها فلذلك القصيدة فعلى الشاعر أن يسلك منهج أصحاب الرسائل في بلاغتهم وتصرفاتهم في مكاتبهم فان للشعر فصولا كفصول الرسائل) (9)

4/ من الواجب عند ابن طباطبا أن تكون القصيدة كالكلمة الواحدة تتراكب وتترابط حروفها مع بعضها البعض حتى تغطي كلمة واحدة فقال :" بل يجب أن تكون القصيدة كلها كالكلمة الواحدة في إشتباه أولها بآخرها نسيجاً وحسناً وفصاحةً وجزالة الألفاظ ودقة معاني وصواب تأليف"، ويكون خروج الشاعر كل معنى بصفة إلى غيره خروجا لطيفا ما شرحناه , التي استشهدنا بها في الجودة والحسن واستواء النظم ألا تناقض في معانيها وفي مبانيها ولاتكلف في نسجها وتغتضي كل كلمة مابعدها , ويكون مابعدها

متعلقاً بها مفتقراً إليها فإذا كان الشعر على هذا المثيل سبق السامع إلى قوافيه قبل أن ينتهي إليه رواية) (9)

5/ تحدث عن الملاءمة بين الألفاظ والمعاني وحسن التركيب وتهذيب القصيدة حيث قال:(فمن الأشعار محكمة منقحة أيقظة الألفاظ محكمة المعاني عجيبة التأليف إذا نقضت وجعلت نثراً لم نبطل جودة معانيها ولم تفقد جزالة الفاظها) (9)

6/ في آخر عيار الشعر عقد مقالاً بعنوان "تأليف الشعر " وضع فيه آراءه حول الوحدة الفنية للقصيدة قد دعاء الشعراء الي الاهتمام بتنسيق الأبيات وحسن مجاورتها وتجنب الحشو الذي لا فائدة منه قال : "وينبغي للشاعر أن يأمل تأليف شعره وتنسيق أبياته ويقف على حسن تجاورها كلامه فيها فينسي السامع المعنى الذي يسوق القول إليه , كما أنه يحترز ذلك (9)

اللفظ والمعني وأقسام الشعر عنده :

سار ابن طباطبا على طريقة أكثر النقاد العرب الذين يفصلون بين اللفظ والمعنى ويرون أنهما أمران متقابلان وهذا الفصل عملية صناعية الهدف لإيضاح ووضع المقاييس الخاصة بكل قسم على حده . ومع أن ابن طبا طبا فصل بين اللفظ والمعنى إلا أنه يرى وجوب التكامل بينهما، لأنهما مترابطان ترابطاً وثيقاً ثم يشبه المعنى بالروح واللفظ الجسد .

وعندما تحدث ابن طبا طبا عن المراحل التي يمر بها النص الشعري فصل بين التفكير وبين التعبير الشعري إذا قال : " فاذا أراد الشاعر بناء القصيدة محض المعنى الذي يريد بناء الشعر عليه فركزه واعد مايسلسه إيَّاه من الألفاظ التي تطابقه والقوافي التي توافقه والوزاري الذي ليسلس له القول عليه) (9)

ثم أوجد مقابلات بين اللفظ والمعنى فاللفظ معرض للمعنى والمعنى روح واللفظ جسد له والألفاظ كسوة المعاني وهذا سيتبادر إلى الذهن سؤال : هل ابن طبا طبا من أنصار اللفظ أم من أنصار المعنى ؟

ومن خلال فصله بينهما هل مال إلى أيٍّ منهما ؟

الواقع أن ابن طباطبا أولى إهتمامه بالطرفين إلى اللفظ والمعنى معاً إذ يرى أن للفظ قيمة وإن للمعنى قيمة أيضاً والحقيقة للبعض الأدبي حاجته عن إجتماعها وتوقفهما، وقد ناقش هذين الموضوعين في قوله :" وللمعاني ألفاظ تشاكلها فتحسن فيها وتصبح في غيرها وهي لها كالمعرض للجارية الحسناء التي تزداد حسنا في بعض المعارض دون بعض وكم من معنى حسن قد شين بمعرضه الذي أبرز فيه وكم من معرض حسن قد ابتذل على معنى قبيح البسه

أي بمعنى أن المعنى وحده لايكفي فقد يعاب بمعرضه القبيح وجمال اللفظ وحده لايكفي فقد يتنزل لمعني قبيح لايستحق هذا الجمال اللفظي وهذا قال " والكلام الذي لا معنى له كالجسد الذي لاروح فيه كما قال لبعض الحكماء الكلام جسد وروح وجسده النطق ورحه معناه " (9)

من خلال التشبيه المعنى بالروح واللفظ بالجسد والمعرض يوضح أنه يميل إلى جهة المعنى ولكن هذا التشبيه غير صحيح؛ لأنه وصفه للمعنى بالروح حكاية لأمر واقع لاينكر أحد تم لانه لم يهمل اللفظ بل أولاه عنايته أما أنصاره غير وزن إهتماماتهم على المعاني من غير النظر إلى التعبير عنهما كما يبدو ذلك واضحا من حديث الجاحظ عن ابن عمرو الشيباني في الحيوان (6)

وفي حقيقة الأمر أن ابن طباطبا يحاول الملاءمة بين اللفظ والمعنى، ويبدو ذلك واضحاً من حديثه عن ملاءمة معاني الشعر لمعانيه حيث يقول : (فواجب علي صانع الشعر أن يصنعه صنعة متقنة لصيقة مقبول حسن مجتلية لمحبة السامع له والنظر بعلقه إليه مستدعية لعشق المتأمل في محاسنه والمتغرس في بدائعه، فتحسبه جسيماً ويحققه روحاً إلى أن يتقنه لفظ ويبدعه معنى ويتجنب إخراجه على ضد هذه الصفة فيكسوه قيحا ويبرزه مسخاً بل سوى أعضائه وزناً ويعدل أجزاءه تأليفاً ويحسن صورته إهانة ويكثر رونقه إختصاراً ويكرم عنصره صنيعا ويقيده بالقبول دقة ويحرضه جزالة ويدينه سلاسة وينأي به , وتعلم أنه نتيجة عقلية وتمرة ليه وصورة علمه الحاكم عليه أوله ويرجع تأثير الشعر في النفس وسيلة الي تكامل مقوماته اللفظية والمعنوية ويشبه بالغناء وحسن صحة المعني وعذوبة اللفظ فصفا متنوعة ومعقولة من الكدر ثم قبوله وإشتمال عليه، وإن نقص جزء من أجزائه التي يعمل بها وهي اعتدال الوزن وصواب المعنى وحسن الالفاظ فإن إنكار الفهم على قدر نقصان أجزائه (9)

ومثال ذلك الغناء المطرب الذي يتضاعف له الطرب مسمعه المتفهم لمعناه ولفظه من طيب الحانه فاما المقتصر على طيب اللحن من دون سواه فناقص الطرب)

من خلال ما سبق تتضح دعوته إلى الاهتمام باللفظ والمعني معاً .

أقسام الشعر عنده :

لم يختلف ابن طباطبا كثيراً عن الذين سبقوه في تقسيمهم للشعر حيث نجده لم يقسم الشعر تقسيماً معينا بل كان منهج ابن قتيبة في تقسيمه الرباعى ولم يكتف بالنظر إلى اللفظ والمعنى بل أضاف إلى ذلك نظرات في جوانب أخرى كالنظرات إلى القافية الوزن .

وفي بداية كتابة عيار الشعر نجده قد قسم إلى قسمين واعتبرهما أساساً في تقسيمه للشعر ولم يخلُ حديثة عن المعنى واللفظ والتقسيم الأول إذ يقول: (فمن الأشعار أشعار محكمة متبقية أنيقة الألفاظ حكمة المعانى عجيبة التاليف إذا إنفضت وجعلت نثراً لم تبطل جودة معانيها ولم تفقد جزالة الفاظها .[9]

وفي حديثه عن القسم الثاني أيضاً لم يعر تقسيمه عن المعنى واللفظ وهذا دليل على ماسبق الحديث عن إهتمامه بالمعنى واللفظ إذ يقول في القسم الثاني:(ومنها أشعار مموهة مزخرفة عذبة تروق الأسماع

والافهام إذا مرت صفحا , فاذا حصلت وانتقدت بهرجت معانيها , وزيفت الفاظها ومحت حلاوتها ولم يصلح نقضها البناء يستأنف منه إذ يقول في القسم الثاني :" ومنها أشعار مموهة مزخرفة عذبة تروق الأسماع والإفهام إذا مرت صفحا , فاذا حصلت وانتقدت بهرجت معانيها , وزيفت اللفاظها ومحت حلاوتها ولم يصلح نقضها البناء يستأنف منه) (9)

ومما لا جدال فيه هو أن ابن طباطبا لو اقتصر على تصميم السابق أي على هذين النوعين لكان هذا التقسيم ناقصا إذ نجده لا يتناول الأشعار المحكمة المتقنة الاشعار المزخرفة العزبة التي لامعنى تحتها ويعمل أنواعاً أخرى كالأشعار القوية المعنى الضعيفة والمبنى ولذلك الاشعار الضعيفة المعنى والصياغة .

لم يكشف ابن طباطبا بالتقسيم الثنائي السابق بل جاء بتقسيمات أخرى في مواضيع مختلفة من كتابة عندما تحدث عن الاشعار المحكمة النسيج ذكرا أنواع كثيرة منها :

1/ القوافي الواقعة في موضوعها .

2/ القوافي المتمكنة في موقعها .

3/ القوافي الواقعة موقعا حسن .

4/ الاشعار المحكمة الدقيقة المستوفاه المعاني الألفاظ حسن الديباجة .

5/ الأشعار التي زادت قريحة قائلها فيها على عقولهم .

6/ المعاني المسترذلة الشائعة الألفاظ .

7/ الأبيات الرائقة سماعاً الواهية تحصيلاً .

8/ الألفاظ المستكرهة النافرة الشائعة للمعاني .

9/ الأبيات القبيحة نسجاً وعبارة الصحيحة معنى وحكمة وأصالة (9)

من خلال هذا التقسيم كله هنالك سؤال لابد من الإجابة عليه. هل تأثر ابن طباطبا بتقسم ابن قتيبة للشعر؟ الشئ الذي لاشك فيه هو أن ابن طباطبا تأثر بابن قتيبة في تقسيم الشعر؛ ولكن لابد لنا أن نتأكد من الآتي:

1/ هل تابع ابن طباطبا ابن قتيبة وقلده ؟

2/ أم هل خالفه في التقسيم ؟

4/ أم هل زاد التقسيم عن ابن قتيبة ؟

اختلف كثير من النقاد حول التقسيم إذ يرى الدكتور شوقي ضيف أن كلام بن طباطبا يكاد يكون تفسير لفكرة ابن قتيبة ويقول " ويكاد الكتاب من هذا الموضوع الى نهايته يكون تفسيرً لفكرة ابن قتيبة ويقول " ويكاد الكتاب من هذا الموضوع إلى نهايته يكون تفسيراً لفكرة ابن قتيبة وهو تفسير يستمد فيه من كتابات الجاحظ وما وجد بعده من أفكار في حسن البيان وملاحظاته الخاصة في بعض محاسن القول (9)

أما الدكتور محمد السعدي فريود فيقول " وهذه هي ضروب الشعر عند ابن قتيبة وزاد عليها ابن طباطبا ضروبا أخري ترجع عند التحقيق إلى الضروب الأربعة (8)

أما الدكتور إحسان عباس فيرى أنه لم يقتصر على الأقسام الأربعة التي ذكرها ابن قتيبة وأنه يصدر في حديثه عن تذوق خالص لاعلاقة له بالتقسيم المنطقي " (1)

أما الدكتور محمد زغلول سلام فيقول " إنه لم يتبع ابن قتيبة اتباعاً حرفياً لا تحرر فيه بل إنه أورد فهمه الخاص، مع ذكر تقسيم بن قتيبة وأمثلة أخرى مغايرة وأضاف إلى العيوب التي تلحق غير قبح اللفظ أو المعنى عيوبا أخرى " (11)

ومن الواضح أن ابن طباطبا قد استفاد واستفادة كبيرة من تقسيم ابن قتيبية ثم زاد عليه أقسام أخرى مع ملاحظة أنه لم يهتم بالأقسام بحيث يرتبها وينظمها، بل أوردها متناثرة ومتداخلة في كتابه مع الاهتمام بالأمثلة والنماذج، ومن التقسيمات الأخرى التي أوردها في كتابة نجده قد قسم الشعر إلى ثلاثة أقسام .

1/ الشعر الوجداني .

2/ شعر الحكمة والتجارب الصادقة .

3/ شعر الوصف وبيان أحوال الناس .

رأيه في القدماء والمحدثين :

هنالك آراء كثيرة دائرة حول نظرة النقاد للقدماء والمحدثين إذ نجد أن فريقاً آخر تحرى الإنصاف والدقة كالجاحظ إذ يقول "وقد رأيت أناساً يبهرجون أشعاراً لمولدين ويستقطعون من إدارتها ولم ذلك قط إلا في رواية للشعر بصير بجوهر ما يروى ولو كان له بصر لمعرفة موضع الجيد مما كان وفي أي زمان ومكان (1)

أن ابن طباطبا كان من الذين يعظمون في أشعارهم القدماء ويرى أن أشعارهم هي الأنموذج الذي يجب أن يحتذى به ويساد على طريقه، ولم يقف عند هذا الحد فحسب بل قادر إلى دعوة القارئ لأشعارهم إلى الوقوف وعدم العجلة في تجاوز أشعارهم قديماً يخفي المعنى على القارئ لجهله باحوالهم فيقول: " فاذا إتفق لك من أشعار العرب التي يحتج بها تشبيه لاتتلقاه بالقبول أو حكاية حبيسة إذا أثرتها عرفت فضل القوم بها وعلمت أنهم أدق طبعاً من أن يلفظ بكلام لا معنًى تحته , وربما خفي عليك مذهبهم في سنن يستعملوا في حالاتهم على أشعارهم فلا يمكنك إستنباط ماتحت حكاياتهم لاتفهم مثلها سماعاً (6)

وعلي الرغم من إقتدائه بالأقدمين إلا أنه لم يعمل أمر المحدثين والسؤال الذي نطرحه هنا كيف يجهل أمر المحدثين وهو شاعر محدث ؟ ولكن لم يجهل في هذا الأمر بل جاء دفاعه عن القدماء بطريقة منطقية ناتجة عن تجربة عاشها وجاء دفاعه بطريقة مشفوعة بالتجربة وكان منصفاً عادلاً في ذلك .

وعلى الرغم من اعترافه بالمحدثين والثناء عليهم إلا أنه جاء بالفهم واستفاد من القدماء وهذا واضح على أنه متعصب للقدماء والدليل علي ذلك قوله " وستعترف في أشعار المولدين بعجائب استفادة ممن

تقدمهم، ولفظ في تناول أصولها منهم ولبسوها علي من يعدهم وتكثروا بابداعها فسلمت لهم عند إدعائها لطيف سحرهم وزخرفتهم لمعانيها (9)

وفي حديثه عن المعاني تجده قد ضيق الباب أمام المحدثين وحاول أن يفهم بأن القدماء سبقوا المحدثين على كل المعاني اللطيفة وهذا الفهم الحديث فهم غير دقيق فإن المعاني ليست بالبسيطة حتى تنفذ , ولكن المشكلة الحقيقية في أن المحدثين قيدوا أنفسهم بمعاني القدماء وأخذوا يعيدونها من غير أن يتذكروا فينتج عن ذلك الشك بان القدماء قد سبقوهم إلى كل المعاني كما قال بن طباطبا (المحنة علي شعراء زماننا أشد منها). (9)

رأيه في العروض والقوافي :

لم يتجاهل ابن طباطبا أمر العروض والقوافي أو ما يسمى بموسيقى الشعر، فقد أعطاها مساحة في مقدمة كتابه "عيار الشعر " .

لايفوت علينا أن ننتبه إلى أن لابن طباطبا كتاب في العروض أشار اليه ياقوت الحموي بقوله :" لم يسبق له مثيل " وفي كتابه عيار الشعر تحدث عن العروض بقوله :" صح طبعه ورق ولم يحتج الاستفادة على نظم الشعر بالعروض إلى هي ميزانه ومن اضطرب عليه الذوق لم يستمع من تصحيحه وتقويمه بمعرفة والاستفادة كالطبع الذي لاخلف فيه (9)

أما القافية فقد تحدث عنها بقول "ومن الأبيات المستكرهة الألفاظ القلقة القوافي الردئة الشبح فليست عن عيب يلحقها في حشوها أو قوافيها , أما ألفاظها ومعانيها كقول أبي البقاء الهذلي . ذكرت أني فعاودني صراع الرأس والوصب .

فذكر الرأس مع الصراع حشو .

وفي آخر كتابه "عيار الشعر قام بتقسيم القوافي في الشعر العربي إلى سبعة أقسام وهي على وزن فاعل أو فعال أو مفعل أو فَعِل أو فُعَل أو فَعْل أفعل (9)

وعبر عن ذلك بقوله " وسألت . أسعد الله عن حدود القوافي وعلمي بكل وجه تتصرف قوافي الشعر كلها وتنقسم الي سبعة أقسام (9)

كما لاحظ أيضاً على القافية منها مقيد ومطلق ثم ختم حديثه بقوله " وهذه حدود القوافي التي لم يذكرها أحد ممن تقدم (9)

وفي رأينا أن التقسيم الذي توصل إليه حديثه بأنه لم يسبق إليه ليس فيه فائدة كبيرة .

رأيه في السرقات الأدبية:

أن ظاهرة السرقات الأدبية من الظواهر التي أخذت إهتماماً كبيراً من النقاد في كافة العصور وقد تطور البحث فيها على مرور الزمن من ملحظات بسيطة ونظريات عامة من هذه الملحوظات

والنظريات توصل إلى قواعد نقدية تحكم الآخر والاحتواء والتقليد في الشعر بطريقة حسنة وقف القواعد التي وضعت لهذه الظاهرة.

وليس ابن طباطبا أول من يتناول هذه الطاهرة بل سبقه عليها عدد كبير من النقاد السابقين ونذكر منهم علي سبيل المثال لا الحصر، ابن سلام الجمحي وابن قتيبة وجاء من بعدهما علماء طوروا البحث في السرقات الأدبية مثل الآمدي في كتابه الموازنة " والقاضي عبدالعزيز الجرجاني في الوساطة بيت المتنبي وخصومه وأبوهلال العسكري في كتابه "الصناعيين " وابن رشيق القيرواني في " العمدة" وعبدالقاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة " وابن الأثير في كتابه " المثل السائر "

من المناهج والأسس التي وضعها الأخذ الحسن قوله:"ويحتاج من سلك هذا السبيل إلى الطاف الحيلة وتدقيق النظر في تناول المعاني واستعارتها وتلبيسها حتى تخفي على نقادها والبصر عملها وينفرد بشهدتها كان على غيره مسبوق إليها فيستعمل المعاني المأخوذة من غير الحسن الذي تناولها منه (9)

وقد علق علي هذا الكلام الدكتور إحسان عباس بقوله " إن من يعلم الشاعر كيف يصنع قصيدته بيتا بيتا بل كلمة لابد له من أن يعلمه طريقة السرقة لا نيال فيها حد السرقة (9)

ومن خلال حديث ابن طباطبا عن الأخذ الحسن فانه بهذا يصنع قواعد للأخذ الحسن هي :

1/ استعمال المعاني المأخوذة في غير الحسن الذي أخذت منه من ذلك قوله " فيستعمل المعاني المأخوذة من غير الحسن الذي تناولها منه (9)

2/ الطاف الحيل في الاخذ وعدم إظهارها بقول " ويحتاج من سلك السبيل الي النطق الحيلة وتدقيق النظر. (9)

3/ نظم المنثور إلى الاستعارة من الرسائل والخطب بقوله " فإن وجد المعني اللطيف من المنثور من الكلام في الخطب والرسائل فتناوله وجعله شعراً كان كمادة قد أضحى أحسن بعدم الاستعجال بإبعاده والطعن فيه

بل من الواجب نفهم معناه ومرماه ولا ينسى أن للعرب صفات القريحة ورقة الطبع) (9)

آراؤه البلاغية :

وعلى الرغم من أن ابن طباطبا في كتابه عيار الشعر له آراء نقدية , لكنه لم يهمل البلاغة حيث أورد في بعض أرئه البلاغية بصورة محصورة في موضوع واحد من موضوعات علم البيان وهو التنبيه إذ نجده تحدث عن التنبيه في مواضيع متفرقة في كتابه عيار الشعر حيث عقد فصلاً كاملاً لهذا الموضوع .

وبما أن ابن طبا طبا عقد فصلاً للتشبيه قاده النقاد الذين تناولها الكتاب .

ومن هؤلاء النقاد الدكتور شوقي ضيف إذ يقول " ولا يلبث أن يحدث عن وجود التشبيه وكأنه يعده جوهر الشعر وليه ومبحثه فيه يعد أهم مبحث في كتاب يتصل بالبلاغة وتطور البحث في مسائلها (9)
ويقول الدكتور بدوي طبانه " وقد تحدث عن طريقة العرب في التنبيه وإنتزاعه من بيئاتهم وحياتهم من كلام نقدي بديع (4)

ضروب التشبيه عند ابن طباطبا :

جعل ابن طباطبا للتشبيه ضروبا كثيرة , وفي كثير من الاحيان تقسيمه يقوم علي وجه التشبيه .

ومن ملاحظاته أن التشبيه قد يكون في أمر واحد وقد يكون في أكثر من أمر ومن حيث الضروب التي جعلها بن طباطبا للتشبيه هي :

1/ تشبيه الشيئ بالشيئ صورة وهيئة .

2/ تشبيه الشيئ بالشئ في الحركة بطئاً وسرعة .

3/ تشبيه الشيئ بالمعنى .

4/ تشبيه الشيئ بالشيئ لونا .

5/ لتنبيه الشيئ بالشيئ صوتا .

حيث وضح هذه تنبيهات بقوله " التشبيهات على ضروب مختلفة فمنها تشبيه الشيئ صورة وهيئة ومنها تنبيه به معنى ومنها تشبيه به لوناً، و منها تشبيه به صوتاً و ربما امتزج بهذه المعاني بعضها ببعض فاذا اتفقت في شيئ للتشبيه بالشيئ معنيان أو ثلاثة معان من هذه الأوصاف قوي التشبيه و تأكد الصدق فيه و حسن الشعريه للشواهد الكثيرة المؤيدة له على من كان قبلهم لانهم و قد سبقوا إلى كل معنى بديع اللفظ فصيح صله لطيفه و خلابه ساحرة "(9) و من خلال دفاع ابن طبا طبا عن القدماء هنالك سؤال يجب الإجابة عنه بوضوح و هو :

هل يعتبر ابن طبا طبا المحدثين سرقوا معاني القدماء؟

في حقيقه الأمر أن ابن طبا طبا موقفه من الأخذ من القدماء يعتبره سرقه إلا إذا جاء التعبير عن المعاني بطريقه جديده و دفاع ابن طبا طبا عن القدماء ناتج عن اعتباره أن شعر القدماء ناتج عن طبع غير متكلف على عكس المحدثين فان شعرهم متكلف إلى حد كبير. و على الرغم من دفاعه الشديد عن القدماء إلا أنه وضع مميزات يمتاز بها شعر المحدثين فكانت في النقاط. التاليه :

يتميز شعر المحدثين عن القدماء في إجادة التخلص و الانتقال من موضوع إلى آخر و من غرض إلى غرض يرى أن حسن التخلص من المميزات التى يمتاز بها المحدثين ... و عن حسن التخلص قال :"و من الأبيات التي تخلص منها قائلوها إلى المعاني التي أرادوها من مديح أو هجاء أو افتخار أو غير ذلك و لطفوا من صله ما بعدها بها فصارت غير منطقية عنها لمن ما ابدعته المحدثون من الشعراء دون من تقدمها "(9) و في هذه النقطة وضح ابن طبا طبا كيف كانت كيف ينتقلون من موضوع إلى آخر و من

غرض إلى غرض و هذا غير نهايته بحسن و إجادة الربط بين الأغراض وارد بعض الأمثلة على ذلك ,
أما عن المحدثين قال ابن طبا طبا :"فسلك المحدثين غير هذا السبيل و لطفوا القول من معنى التخلص إلى المعاني التى أرادوها(9)

و هذا لا يعني أن القدماء لا يجيدون التخلص كلهم بل كان هنالك من يجيد التخلص في ذلك قال ابو هلال العسكري: (فأما التخلص المتصل بها قبله فقليل في أشعارهم) (14)

تحدث ابن طبا طبا عن أدوات التشبيه وما تفضل به واحدة على الأخرى مع مراعاة صدق التنبيه وإكتمال الوجه بين الطرفين فقال : فما كان من التنبيه صادقاً قلت في وصفه أوقلت كذا عنه وماقارن الصدق فيه تراه أو تخاله أو يكافي " (9)

وفي حديثه عن أحسن التشبيهات فإنه يقول " وماكان التشابه بين الطرفين فيه كاملا شاملا حتى أنتا لو عكسنا التنبيه لاستقام الكلام وهذا يعتبره ابن طباطبا من أحسن التشبيهات " أحسن التشبيهات ما إذا عكس لم ينتقص بل يكون شبيه بصاحبه مثل ويكون مثله متشبتها به صورة ومعنى (9)

ولا يفوت علينا أن نلاحظ أن المشبه إذا كان مثل المشتبه به في كل شيئ لا يصبح النتبيه , إذا أن التنبيه لا يقع بين متحدين في كل الصفات وأدق من كلام ابن طباطبا قول قدامه بن جعفر " وأحسن التنبيه هو ماوقع بين شيئين إشتراكهما في الصفات أكثر من إنفرادهما فيها حتى يدني بها إلى حال الاتحاد (9)

رأيه عن التشبيهات الغريبة :

يمكن إعتباره من أنصار الشعر العربي الاصيل ويرى أن مافيه من غرابة راجع إلى إختلاف طبيعة العصر وبالتالي تؤدي إلى عدم فهم الشيئ المراد منه التنبيه على وجه الدقة وبذلك يحث ابن طباطبا النقاد إذا ورد عليهم تنبيه غريب

طريقة التشبيه عنده :

قبل الخوض في حديث ابن طباطبا بن عن التشبيه لابد من الحديث عن طريقة الأقدمين في التنشيه :

من المعروف أن الإنسان ابن بيئته وقد لاحظ ابن طباطبا أن العرب السابقين كانت تشبيهاتهم نابعة من بينهم ومن طبائعهم ومشاهداتهم ومداركهم الحسية ولذلك يكون لزاما على كل دارس للأدب العربي معرفة أحوال العرب والتشبيهات التي كان يتناولوها إذ يقول في ذلك " وأعلم أن العرب أو عن أشعارهم من الأوصاف والتنبيهات والحكم ما أحاطت به معرفتهما وأدركته عينها وصارت به تجاريها وهم أهل وبر وصحوتهم البوادي وسقوفهم السماء , فليست تعدوا أوصافهم ماراوه منها وفيها وفي كل واحدة عنها في فصول الزمان على اختلافها من شتاء وصيف وربيع وخريف ومن ماء وهواء ونار وحيل

ونبات وحيوان وجماد وناطق وصامت ومتحرك وساكن وكل ما تولد من وقت تشوئه وفي حال نحوه الي حال انتهائه , فتضمنت أشعارهم من التشبيهات ما أدركه من ذلك عينها وحسها ال مافي طياتها وأنفسها من محمود الأخلاق ومزمومها " (9)

في النقطة الثانية يعتبر ابن طباطبا أن أخذ المعنى والزيادة عليه أو صياغة بصياغة أخرى لا تعد سرقة لأن الشاعر قد تصرف بالزيادة والنقص " وإذا تناول الشاعر المعاني التي سبق إليها فابرزها في أحسن من الكسوة التي عليها لم يعب بل وجب له فضل لطفه وإحسانه فيه " (9)

جعل ابن طباطبا الباب مفتوحاً أمام المحدثين في موضوع السرقة وجاء في ذلك مقلدا للقدماء وله رأي في المحدثين فهو يرى القدماء استوفوا الحديث عن المعاني المختلطة ولذلك فهو لا يقف كثيراً في مسألة أخذ المعني كثيراً، ومن هذه النقطة السابقة هذا لا يعني أن ابن طباطبا أباح السرقة ولكن ناشد الشعراء المحدثين بالاقتداء بأشعار الأقدمين الحسنة منها، والاقتداء هنا ليس المعني به السرقة ولكن المعنى به الاقتداء والسير علي طريقة الأقدمين فهو بذلك يدعو الشعراء إلى فهم المعاني التعمق فيها ثم الاقتداء بها ولذلك أختار أشعار للشعراء من طبقة مجيدة من هذا الكتاب ثم توسع في كتابه الأخر وهو " تهذيب لطبع "

وأشار بقوله : " ولا يغير معاني الشعر علي معاني الشعر فيودعهم شعره ويجزيها في أوزان مخالفة الأوزان الإشعار التي يناولها منها ما يتناوله وتقيهم أن التغيير الألفاظ والأوزان مما يستر سرقة أو يوجب له فضله , بل يديم النظر في الإشعار التي اخترناه لتلصق معانيها بفهمه فإذا جاش فكره بالشعر الذي أدى إلى نتائج استفادة مما نظر فيه من تلك الإشعار فكانت تلك النتيجة كسبيكة مفرغة من جميع الأصناف التي نخرجها المعادن , وكمن أغترف من وأد قد دمرته سيول جارية من شعاب مختلفة " (9)

الخاتمة:

بعد توفيق من الله وجهد كبير بذل في هذا السِّفر القيِّم توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات نجملها في التالي:

أوَّلاً- النتائج:

- أن أخذ المعنى والزيادة عليه أو صياغة بصياغة أخرى لا تعد سرقة.
- أنه أول من جعل للتشبية أضرباً غير المألوفة، كتشبيه الشيئ بالشيئ (صورة وهيئة)، وتشبيه الشيئ بالشئ في (الحركة بطئاً وسرعة)، وتشبيه الشيئ بالشيئ (لونا)وهكذا...
- اهتمام ابن طباطبا بالوزن في الشعر أكثر منه في القافية، وأنَّ اللفظ والمعنى عنده متكاملان كالروح والجسد.

ثانياً-التوصيات:

- توصي الدراسة الباحثين والدارسين إلى إفراد دراسات ووقفات مع هذا الأديب والناقد لاسيما آراؤه البيانية .
- استكشاف ضروب وجماليات التشبيه التي أشار إليها ابن طباطبا في كتابه عيار الشعر.

المراجع **والمصادر** :-

1/ احسان عباس -تاريخ النقد الأدبي -الطبعة الاولي –دار الامانة –بيروت -1971

2/ احمد بدوي - من النقد والأدب –ط 5 –مطبعة دار الكتب -القاهرة

3/ ارسطو -فن الشعر–تحقيق عبدالرحمن بدوي –دار النهضة -1959 .

4/- د بدوي طبانة -علم البيان –الطبعة الثانية

5/ الجاحظ- البيان والتبين -تحقيق عبدالسلام هارون –الطبعة الخامسة –مكتبة الخانجي القاهرة -1985

6/ الجاحظ - الحيوان - تحقيق عبدالسلام هارون-الطبعة الاولي –دار الكتاب العربي-بيروت

7/ ابن رشيق القيرواني -العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده –.تحقيق محمد محي الدين –الطبعة الرابعة-دار الجيل –بيروت -1972

8/ د شوقي ضيف -البلاغة تطور وتاريخ ـــدار المعارف –القاهرة –مصر 1965م

9/ ابن طباطبا -عيار الشعر–تحقيق طه الحاجري –محمد زعلول سلام –الطبعة الاولي –المكتبة التجارية –القاهرة -1965

10/ قدامه ابن جعفر -نقد الشعر –. –تحقيق كمال مصطفي الطبعة الثانية –دار السعادة القاهرة 1963

11 / د محمد زغلول سلام -تاريخ النقد الأدبي–دار المعارف –القاهرة

12/ د محمد السعدي فرهود قضايا النقد الأدبي ـــالطبعة الاولى –زاهران القاهرة 1968

13/ د محمد غنيمي هلال- النقد الأدبي الحديث -دار المعارف القاهرة

14/ أبو هلال العسكري -الصناعتي–تحقيق البجاوي –الطبعة الأولي –دار إحياء الكتب القاهرة مصر 1951م

دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية
((دراسة ميدانية على محليات ولاية النيل الأبيض))
خلال فترة (2004 م – 2014 م)

د. احمد عبد الوهاب أبو محمد – أستاذ المحاسبة المساعد. جامعة الإمام المهدي

المستخلص

هدفت الدراسة للتعرف على دور المراجعة الداخلية في رفع كفاء الأداء المالي والإداري في محليات ولاية النيل الأبيض خلال الفترة(2004م–2014م)0وتمثلت مشكلة الدراسة في إن المخاطر الناتجة من عدم بذل المراجع الداخلي للعناية المهنية الكافية،ومهددات الاستقلالية؛يؤثران على الأداء،مما أدى إلي بروز الأخطاء والمخالفات. افترضت الدراسة،وجود كادر مؤهل علمياً ومهنياً ولديها الخبرة في المراجعة الداخلية يسهم في رفع كفاءة الأداء. تطبيق نظام فعّال للرقابة الداخلية والمتابعة المستمرة يسهم في رفع كفاءة الأداء.استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي،عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات،والمنهج الاستقرائي التي تقوم عليه المشاهدة من خلال التطرق لعدد من القوانين التي تنظم المهنة،والتحليلي لتحليل الفروض.أهم النتائج وجود كادر مؤهل علمياً ومهنياً ولديه الخبرة يسهم في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري وتطويره،تطبيق نظام فعّال للرقابة الداخلية والمتابعة المستمرة يسهم في رفع كفاءة الأداء. توصي الدراسة إزالة المخاطر التي تهدد استقلالية المراجع الداخلي والعمل بنظام المراجعة الشاملة،والاستعانة بالخبير في غير مجالات المراجعة لأنها تسهم في إضافة قيمة في الوحدات الحكومية.

Abstract

The study aimed to identifying the role of internal audit in raising financial and administrative efficiency in the governorates of White Nile State during the period (2004 – 2014). The problem of the study was that the risks resulting from the failure of the internal auditor to provide adequate professional care and the threats of independence affect performance, led to the emergence of errors and irregularities. The study assumed that there is a scientifically qualified and professional cadre with expertise in internal

auditing, The study used the deductive approach, by extrapolation of studies, research, books and periodicals, and the inductive method underlying the observation by addressing a number of laws governing the profession, The most important results are the presence of a scientifically qualified and professional cadre with experience that contributes to raising the efficiency of financial and administrative performance and its development, an effective system of internal control and continuous follow up contributes to raising the efficiency of performance. The study recommends removing the risks that threaten the independence of the internal auditor and the comprehensive review system, In non-audit areas as they contribute to the addition of value in government units.

1) مقدمة:

الوحدات الحكومية تقع على عاتقها مسؤولية تحقيق العديد من الأهداف العامة,التي لا تهدف لتحقيق الربح،بالإضافة إلي القيام بالخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.والآن تزايد حالات المخالفات المالية والمحاسبية والإدارية،وذلك لعدم اهتمام الإدارة بتفعيل مقومات وأدوات الرقابة الداخلية.حيث أن الإدارة مهما تمتلك من مهارات وقدرات وإمكانات فهي لا تستطيع أن تغطي كافة النواحي الإدارية.وأن مدير الوحدة في الوحدات الحكومية ليس خبيراً في كل المجالات.مما دعي للاستعانة بأشخاص تتوافر فيهم الكفاءة العلمية والخبرة العملية ويتسمون بالاستقلالية في أرائهم ونظرتهم للأمور ليقوموا بدور المراقبة المالية والإدارية،وتقديم التوصيات والمقترحات لمراقبة وتحسين وتطوير الأداء،ومن خلال المسؤولية واختصاصات للإدارة العامة للمراجعة الداخلية لابد من إحكام الضبط المؤسسي الداخلي بوسائله.وأن لا نحصر دور المراجعة الداخلية في السياسات والإجراءات بل ينتقل إلي رفع كفاءة الاداء.هذا وقد تطورت المراجعة الداخلية وتغيرت النظرة التقليدية لها من مجرد تصيد الانحرافات السالبة إلي أداة فاعلة في إضافة القيمة للوحدات الحكومية.

مشكلة الدراسة:

يمكن إيضاح مشكلة الدراسة بشكل عام والتي يحاول الباحث إيجاد حل لها في،أن المخاطر الناتجة من عدم بذل المراجع الداخلي للعناية المهنية الكافية.ومهددات الاستقلالية؛يؤثران بشكل مباشر

على الأداء الحكومي,وهذا أدى إلي بروز الأخطاء والمخالفات،وظهور الفساد المالي والإداري،ودعاوي الاختلاسات والاحتيال في المحاكم؛وهذا بدوره ينعكس سلباً على كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية،مما يجعلها أمام تساؤلات مهمة،تتعلق بالمهنة والمجتمع،وعموما يمكن التعبير عن هذه المشكلة بالأسئلة الآتية:

أ)هل تتوافر لدي المراجع الداخلي مؤهلات وخبرات تمكنه من مراقبة الأداء المطلوب الذي يستوفي معايير الكفاءة والفاعلية في الوحدات الحكومية؟

ب)هل تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمتابعة إجراءات الضبط الداخلي وأساليب الرقابة الداخلية ومقوماتها في الوحدات الحكومية والتأكد بأنها نفذت كما هو موضوع لها؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في تقديم بعض المقترحات لتفعيل دور الإدارة العامة للمراجعة الداخلية وربطها بالواقع من خلال إبراز الدور الذي يمكن إن تلعبه المراجعة الداخلية في الجوانب المهنية والأكاديمية حتى تتكامل العملية في تنفيذ المهام والاختصاصات المناط بها والتي تتمثل بشكل أساسي في رفع كفاءة الأداء بالإضافة إلي أنها تحاول تقديم حل لمشكلة الدراسة.

أهداف الدراسة:

أ) التعرف على دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاء الأداء المالي والإداري في محليات ولاية النيل الأبيض.

ب) تسليط الضوء علي العلاقة بين مهددات الاستقلالية في المراجعة الداخلية بوصفها متغير مستقل،وكفاءة الأداء المالي والإداري بوصفه متغيرًا تابعاً.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:وجود كادر مؤهل علمياً ومهنياً ولديه الخبرة في المراجعة الداخلية يسهم في رفع كفاءة الأداء المالي و الإداري وتطويره في الوحدات الحكومية بولاية النيل الأبيض.

الفرضية الثانية: تطبيق نظام فعّال للرقابة الداخلية والمتابعة المستمرة يؤثر في رفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية وتطويرها بولاية النيل الأبيض.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة في الجانب النظري عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات المحلية والأجنبية،وفي الجانب التطبيقي أستخدم المنهج الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة:

أ) الحدود المكانية:محليات ولاية النيل الأبيض.

ب) الحدود الزمانية خلال الفترة (.2004م – 2.14 م)

مصادر المعلومات:

أ) مصادر أولية:الإستبانة والمقابلات الشخصية.

ب) مصادر ثانوية:المراجع والانترنت والتقارير المالية والإدارية والمنشورات المالية والإدارية والبحوث العلمية والقوائم والدوريات المحلية والأجنبية .

متغيرات الدراسة:

شكل رقم (1)

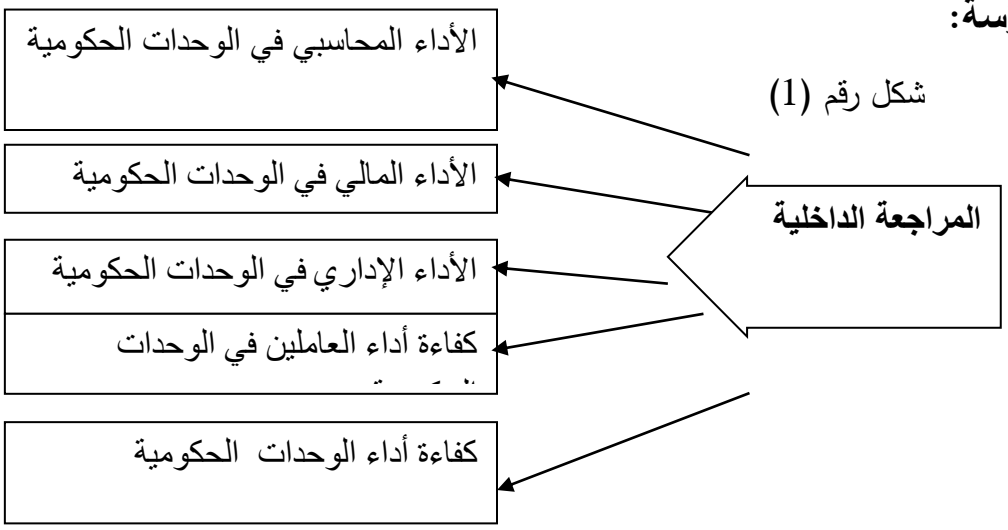

المصدر :إعداد الباحث،(2.14 م).

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدارسة للأربعة محاور حيث تناول المحور الأول الإطار المنهجي ويشتمل علي خطة الدراسة والدراسات التطبيقية السابقة،أما المحور الثاني فيشتمل علي الإطار النظري، ويتكون من المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء في الوحدات الحكومية،المحور الثالث فيتناول الإطار التحليلي،إما المحور الرابع الخاتمة،وتشتمل علي النتائج،والتوصيات،والمصادر والمراجع،والملاحق.

ثانيا:الدراسات السابقة.

(.2003م) [41]

هدفت الدراسة إلي تعريف وتحديد هياكل المسؤولية وأهداف المراجعة الداخلية في المنظمات الاسترالية وتحديد دورها في حوكمة هذه المنظمات.ودراسة الوضع الإداري والتنظيمي لوظيفة المراجع الداخلي.وتقديم توصيات حول تعزيز فاعلية المراجعة الداخلية ،كما قام البعض بدراسة المؤهلات العلمية للمراجعين الداخليين والمسئوولين عنهم، وخط التقرير الخاص بهم لانجاز مهمته لإجراء الدراسة لجمع المعلومات و حصر الوظائف الحالية للمراجعة الداخلية،من خلال مسؤوليات المديرين التنفيذيين للمراجعة وعلاقة المديرين التنفيذيين للمراجعة مع إدارة المنظمات العامة.وقد قامت الدراسة بإجراء (25) مقابلة شبه مهيكلة للحصول على إيضاحات حول عملية الحوكمة.أهم النتائج أن (97 %) من المنظمات الاسترالية لها ميثاق للمراجعة الداخلية وأن المنظمات المتبقية لها لائحة بالسياسات الخاصة بالمراجعة الداخلية بشأن الاستقلالية وعلاقة المراجعة الداخلية مع المراجع الخارجي.وقد استنتجت الدراسة تزايد أهمية المراجعة الداخلية على الصعيد المهني والأكاديمي،وأن المراجعة الداخلية كانوا أكثر تركيزا على نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر,وان هنالك تضاربا في خطوط الدراسة بتعزيز هذا الدور عبر ميثاق المراجعة الداخلية ومعاييرها أكثر صرامة لحوكمة المنظمات.ويتفق الباحث مع هذه الدراسة،أن تحديد هياكل المسؤولية تؤدي إلي تعزيز فاعلية المراجعة الداخلية.

(.2007م) [2]

تتمثل مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيسي،ما هي المعوقات التي تعوق عمل وحدات المراجعة الداخلية التي تحد من قدرتها على القيام بالمهام المنوط بها؟.تتبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه وحدات المراجعة الداخلية على المستوى الإداري والمالي والفني داخل الوحدات الحكومية التابعة لها.من الفرضيات لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود المعوقات التنظيمية ومدى تأثيرها على عمل وحدات المراجعة الداخلية.منهجية الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات.من النتائج على الرغم من أن تبعية وحدة الرقابة الداخلية للإدارة العليا تمدها بالقوة والاستقلالية عن الوحدات الأخرى فإنها في بعض الأحيان تمثل عائقا أمام عملها نتيجة للتوجهات الشخصية والسياسية التي تنفذها الإدارة العليا والتغيرات المستمرة لها والتي تؤثر بشكل مباشر على أداء هذه الوحدة.من

التوصيات،العمل على وضع قوانين أو إصدار قرارات تنظم عمل مختلف الجهات الرقابية بحيث توجد إلي التعاون والتنسيق فيما بينها.بما يساهم في زيادة فاعلية الدور الذي تلعبه وحدات الرقابة الداخلية ويقلل من الارتباك في العمل الذي تسبب به الجهات الرقابية المختلفة. يتفق الباحث مع هذه الدراسة،لابد من الوقوف على المعوقات التي تواجه مقومات الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

(2.12 م) [29]

تتمثل المشكلة في ضعف أداء المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية،وعدم الاهتمام معظم الوحدات الحكومية بدور المراجعة الداخلية ينعكس سلباً على الأداء المالي والإداري.تهدف الدراسة إلي التعرف على العلاقة بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية والتقويم المالي والمحاسبي والإداري وإظهار الآثار السالبة الناتجة من عدم الاهتمام بدور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء.من الفرضيات،توجد عدة عوامل لها تأثير على كفاءة المراجعة الداخلية في تقويمها للأداء داخل الوحدات الحكومية.استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.من النتائج،وجود عوامل لها تأثير ايجابي على المراجعة الداخلية في تقويمها للأداء المالي والمحاسبي والإداري في الوحدات الحكومية هذه العوامل غير مفعلة بالتالي أثرت على المراجعة الداخلية في تقويمها للأداء.من التوصيات،تنقيح قانون المراجعة الداخلية لمواكبة التطورات الحديثة. يتفق الباحث مع هذه الدراسة،في تفعيل القوانين واللوائح و تحليل المخالفات ومعرفة أسباب حدوثها لترشد في مواقع الخلل لمعالجتها.

(2.14 م) [6]

تتمثل المشكلة،من وجود العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دراسة أنظمة الرقابة الداخلية في كافة القطاعات العامة والخاصة وعلي اختلاف أنشطها إلا أنها كانت مختلفة ويعزي ذلك الاختلاف إلي طبيعة الدور الذي تلعبه عناصر الرقابة الداخلية،على جوانب الأداء المالي والإداري.تهدف الدراسة إلي ضبط نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بضبط الإنفاق الحكومي. من الفرضيات لا توجد تأثير ذو دلالة إحصائية لوجود موازنة عامة في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الأنفاق الحكومي.استخدمت الدراسة كل من المنهج التاريخي،والاستنباطي والمنهج الوصفي.من النتائج.وجود دور كبير لانتقاء وتدريب الموظفين الماليين في ضبط الإنفاق الحكومي،من توصيات. إيلاء ضوابط الرقابة الداخلية الفعالة من اجل ضبط الإنفاق الحكومي والحد من الهدر المالي الذي تعاني منه الموازنة العامة في الدولة الأردنية. اتفقت مع الدراسة أن أهمية تقسيم موازنة الوحدات الحكومية إلي مراكز المسؤولية وتحديد مخصصات وأهداف كل مركز من الموازنة العامة.

المحور الثاني الإطار النظري.

يشتمل الإطار النظري علي المراجعة الداخلية، وكفاءة الأداء في الوحدات الحكومية .

أولا:المراجعة الداخلية.

ويتناول الباحث في هذا المحور مفهوم وأهداف والرقابة والأدلة ومعايير ومخاطر المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية.

1/ مفهوم المراجعة الداخلية .

يري البعض أن الحاجة للمراجعة الداخلية ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية،في أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول،وعلى أثر تعرض عدد من هذه الوحدات للإفلاس،لعدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية،مما اقتضى وجود مراجعة فعالة تضمن وجود نظم للرقابة الداخلية ملائم وجيدة،وهي المراجعة الداخلية،التي تستطيع من خلال فحصها وتتبعها المستمر لجميع نشاط الوحدة الحكومية،وأعلام الإدارة بحقيقة أوضاع الوحدات،وتزويدها بالنتائج والتوصيات التي تهدف إلى معالجة أيّ خلل أو تحسين أيّ عمل يتطلبه تنظيم الوحدات،وظهرت المراجعة الداخلية حديثاً مقارنة مع المراجعة الخارجية،واقتصرت المراجعة الداخلية على النظم المحاسبية من صحة تسجيل العمليات المحاسبية والمالية،ومن العوامل التي ساعدت على قيام المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية الإدارات المنتشرة جغرافيا،والحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء،وأن المراجعة الدورية الدقيقة حسابياً وموضوعياً،وظهور الشركات المساهمة،والتوسع في أداء الوحدات الحكومية أدى إلى ظهور الحاجة للمراجعة الداخلية لكي تقوم بمراقبة العمليات أول بأول،حيث بدأ الاهتمام بالمراجعة الداخلية في عام (1947م) عندما قام معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية بإصدار[1]عشرة معايير عامة متعارف عليها وإصدار أول قائمة بها مسؤوليات المراجع الداخلي،وفي عام (1957م) تم إدخال تعديلات عليها وفي عام (1964م) تم اعتماد دليل تعريف المراجعة الداخلية للأعمال والسجلات،تتم داخل المنظمة بصفة مستمرة أحياناً،وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق المراجعة الداخلية وأهدافها كثيراً في المنظمات المختلفة وقد تتميز المنظمة الكبيرة في أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية فقط.

حيث تم تشكيل لجان عام (1974م) لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية،وفي عام (1979م) انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقريراً بنتائج دراستها وتم التصديق عليها،وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة،فقد يتصور بعضهم أن للمراجعة

الداخلية في الوحدات الحكومية ليست لها وظيفة ألا تصيد للأخطاء أو معاقبة الآخرين عن الأخطاء المكتشفة أو الأعمال المشكوك في حدوثها.

تعريف كلمة المراجعة:كلمة مراجعة جاءت من الكلمة (Audire) اللاتينية التي تعني الاستماع (ecouter) وهذا راجع إلى المراجعة في العهود القديمة،حيث كان يستمع إلى ما يجري من قيود لإثبات العمليات المالية الخاصة بالنشاط الحكومي،لقد تعددت تعاريف المراجعة الداخلية ولكنها تتركز على بيان الهدف منها،ويعد أول تعريف للمراجعة الداخلية:

تعريف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي المراجعة الداخلية:هي نشاط تقومي مستقل يوجد في منظمات الأعمال للمراقبة العمليات الحسابية والمالية والعمليات ألأخرى من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة وهي نوع من الرقابة هدفها فحص وتقويم فاعلية وسائل الرقابة الأخرى،وهذا التعريف يحدد النوع من المراجعة التي تتعامل أساسا مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية.

تعريف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي:المراجعة الداخلية نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنظمة مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

تعرف المراجعة الداخلية الحكومية:بأنها فحص كفاءة وفاعلية وأنشطة الوحدة الحكومية والتأكد من استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها على نحو اقتصادي ومن هذا التعريف فإن المراجعة الداخلية الحكومية تتضمن ثلاثة أبعاد هي:الرقابة المالية والقانونية،رقابة الكفاءة،ورقابة الفاعلية [2].

مما سبق يري الباحث أن نظرة الإدارة في الوحدات الحكومية جعلت وظيفة المراجعة الداخلية أداة رقابة فعالة على أنشطة الوحدات الحكومية،وأصبحت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة،لكي يتطلب منح المراجع الداخلي كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله بعيداً عن كل الضغوطات،وإعطاءه حرية الوصول إلى كافة العمليات في الوحدات الحكومية،والاتصال بالعاملين فيها،وعلي الإدارة توفير العدد المطلوب من المراجعين الداخليين المؤهلين،بحيث يتناسب مع الأهداف المرتبطة بالمراجعة الداخلية، للمساعدة في تحقيق أهداف الوحدات الحكومية وأن تتفاعل الإدارة مع النتائج والتوصيات والاقتراحات بشكل جاد، ومن التعريف يؤكد أن المراجعة الداخلية وظيفة تقويم مستقل،وتعني هذه أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها وأن يتبع إدارياً لأعلى مستويات الهيكل التنظيمي،مثل المجلس التشريعي أو لجنة الرقابة المالية في الوحدات الحكومية،وذلك للمحافظة على موضوعيته

وإصدار أحكام غير منحازة،وأن هدف المراجع الداخلي هو فحص وتقويم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة الوحدات نفسها وليس إدارتها أو أيّ جهة أخرى سواء داخلية أو خارجية ،وأن هذه التعريفات واسعة بشكل كافي للدرجة التي يمكن أن يشمل معها كثير من الأنشطة التي يتم تنفيذها في ظل هذا المفهوم العام للمراجعة الداخلية التي يتعين التركيز عليها وهي:

(أ) يشير اصطلاح داخلي إلي تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية يتم أساسا داخل الوحدات الحكومية عن طريق العاملين المتخصصين في الوحدات الحكومية .

(ب) إن الاتجاه التقليدي للمراجعة الداخلية يرتبط بتحديد مفهوم المراجعة الداخلية والشخص القائم به من ناحية،كما يربط بتحديد المراجعة الداخلية ومجالها ونطاقها من ناحية أخرى.

وهذا يؤكد ضرورة وجود إدارة المراجعة الداخلية داخل الوحدات الحكومية وأن كل من المراجعة الداخلية وديوان المراجع القومي يقومان بالرقابة المالية والرقابة التشغيلية (رقابة الكفاءة ورقابة الفاعلية)،والتحقق من التزام بالقوانين واللوائح،ومن المفترض أن تكون المراجعة الداخلية أقدر من المراجع القومي على تقويم الأنظمة والأنشطة المختلفة لوجود المراجع الداخلي المقيم في الوحدات الحكومية بصورة دائمة.

2:أهداف المراجعة الداخلية .

إن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذه الوحدات الحكومية وإحكام الرقابة الفعالة لأداء الدولة وضبطها ،فإن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلي تحقيق العديد من الأهداف منها:

أ) هدف الحماية:يشتمل هذا الهدف سلامة أصول الوحدات الحكومية بمختلف أنواعها

ب) هدف التطوير:يتمثل هذا الهدف في وظيفة المراجعة الداخلية التي تعد وظيفة علاجية وإرشادية وتوجد أهداف أخرى فرعية للإدارة العامة للمراجعة الداخلية منها:

– التحقق من إعداد السياسات والإجراءات والبرامج الفاعلة للمراجعة الداخلية،بغرض تمكين الإدارة من أداء مهامها ومباشرة سلطاتها وصلاحياتها بالصورة المطلوبة.

– العمل على إنشاء أقسام للمراجعة الداخلية وتفعيلها في الوحدات الحكومية لتعمل مستقلة عن الوحدة الحسابية والمالية و الإدارية في الوحدات الحكومية وان تكون تابعة إلى اعلي جهة رقابية.

– التأكد من أن الوحدة الحسابية التي تعمل على إدارة حسابات الموارد والأموال والأصول العامة وإعداد الحسابات الحكومية تؤدي واجباتها على الوجه الأكمل،وذلك بالتقيد بالقوانين واللوائح المالية والمحاسبية والمنشورات والقرارات الوزارية التي تصدرها وزارة المالية ومجلس الوزراء واتخاذ الإجراءات اللازمة

لسلامة وحفظ الأموال والأصول العامة وسلامة قيدها بالدفاتر والسجلات المالية والمحاسبية وذلك على كافة المستويات الاتحادية الولائية وعلى مستوى الهيئات وشركات المساهمة.

– التأكد من استجابة كافة الوحدات الحكومية المعنية باستفسارات المراجعة الداخلية، والرد على تقاريرها واستفسارات ديوان المراجع القومي والرد على تقاريره،وفي هذا الإطار تقوم الإدارة العامة للمراجعة الداخلية برفع تقارير دورية،والتأكيد على اتخاذ الإجراءات اللازمة حول ما يرد من استفسارات.

– اتخاذ الإجراءات اللازمة والملائمة لتنمية القدرات المهنية للعاملين بالمراجعة الداخلية وتوزيعهم على أقسام المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية ولهذا الغرض تعمل الإدارة العامة للمراجعة الداخلية على استحداث برامج تدريب متطورة باستخدام التقنية الحديثة لتفعيل أداء المراجعة الداخلية ورفع كفاءة ومقدرات المراجعين الداخليين.

– التنسيق الوثيق مع ديوان المراجع القومي لتبادل البيانات و المعلومات للازمة لتحقيق أهداف الجهازين،والتي تتكامل مع بعضها البعض إلى جانب إنشاء قنوات اتصال فاعلة مع ديوان الحسابات القومية ومع الشؤون المالية بوزارة المالية.

– مراقبة الاستخدام الفعال لأداء الدولة،على النحو الذي يستوفي المشروعية ومعايير الكفاءة،وكما تهدف المراجعة الداخلية إلى كشف الأخطاء والمخالفات عند تنفيذ الأداء بالسرعة الكافية،بما يمكن من المبادرة لأجراء التصحيح اللازم فضلا عن منع حدوثها أو تكرارها بأحكام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

3: الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

أ) تقويم نظام الرقابة الداخلية.

تقويم نظام الرقابة الداخلية له علاقة وثيقة بعمل المراجعة،لان القيام بمراجعة جميع العمليات أمر يصعب تطبيقه من الناحية العملية لذلك لجأ المراجع إلي استخدام المراجعة الاختبارية التي تتم عن طريق اختبار عينات تمثل أنواع العمليات التي تقوم بها الوحدات الحكومية،ولابد من مراجعة هذه العينات بدقة لأن المراجعة الاختبارية تطبيق عملي،فيتوقف على درجة اختبار مفردات العينة [15] وعلى المراجع قبل إن يحدد نطاق فحصه أو حجم العينة عليه أن يقوم بدراسة وفحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدات الحكومية،فدراسة نظام الرقابة الداخلية دراسة جيدة وواعية تعد أمراً حيويا لعمل المراجع،وعلى ضوء الدراسة يستطيع أن يكوّن رأياً عن مدى ودقة وصلاحية النظام،وأن يتبين نقاط القوة فيه وأن يحدد نقاط الضعف،ويحدد الثغرات التي تفسح المجال لوقوع الأخطاء والمخالفات في

أنظمة الرقابة الداخلية،وفي هذه الحالة يتعين عليه أن يوسع إطار العينة بحثا وراء الأخطاء أو الغش وتقدير مداه وتتبع أثاره،وقد يصل به الأمر إلي المراجعة الشاملة لنوع أو أكثر من عمليات الوحدات الحكومية التي يتبين له وقوع مخالفات ومخالفات فيها على وجه يؤثر على أصول الوحدة الحكومية ودقة حساباتها وسلامة نتيجة النشاط وصحة التقارير الشهرية والحسابات الختامية في الوحدات الحكومية.

إذا أهمل أو قصر المراجع في القيام بالمراجعة على الواجب أو الضروري عرض نفسه للمسؤولية،وعليه أن يبذل المراجع الداخلي العناية المهنية الواجبة في اختباره للعينات،وأن دراسة نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وتقويمه يعتبر بحق نقطة البداية التي ينطلق منها المراجع الداخلي،وهى أيضا المرتكز الذي يعتمد علية عند إعداد مسار المراجعة الجيد ،وفي تحديد نسبة الاختبارات والعينات فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قويا ومتماسكا،زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على أدلة وقرائن الإثبات،وكلما كان ضعيفا لجأ المراجع إلى زيادة حجم العينة، ويهدف المراجع من وراء تقيمه لنظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدات الحكومية محل المراجعة التعرف على مدى كفاية هذا النظام من ناحية التصميم والتعرف على ملائمة هذا النظام لطبيعة وحجم الوحدة محل المراجعة والتعرف على نواحي الضعف في النظام وما قد يوجد به من ثغرات وعلى المراجع أن يقوم بدراسة تقويمه في الآتي:-

- الدراسة التفصيلية للهيكل التنظيمي:وتهدف هذه الدراسة إلي المعرفة المستويات الإدارية في الوحدات الحكومية،وتوزيع المسئوليات والسلطات والواجبات والاختصاصات ومدى تعادل كل منهما،ومدى وجود علاقات بين التنظيم،وما قد يوجد من ازدواج أو تضارب في المسؤولية ودرجة تفويض السلطة،والفصل الصحيح بين الواجبات والاختصاصات يدعم الرقابة الداخلية في المساعدة على منع واكتشاف الأخطاء .(35)

- الدراسة التفصيلية للقرارات والتعليمات تكون الدراسة شاملة للإجراءات والأوامر والتعليمات الخاصة بالعمليات المالية والمحاسبية والإدارية وكيفية معالجتها والمستندات المؤيدة لكل عملية مالية ومن له حق التصريح بها وكيفية استيفاء هذه المستندات.

- توثيق فهم الرقابة الداخلية هي عملية جمع البيانات واستخراج المعلومات في القواعد والإجراءات المتبعة في تنفيذ وتسجيل العمليات المحاسبية والمالية المختلفة في الوحدات الحكومية، وأما إن تكون البيانات شفوياً أو تحريرياً،وهي عبارة عن أسئلة بواسطة المراجع يتم اختيارها بعناية،وتتميز بأنها هادفة

ترمى إلي الكشف عن مدي دقة تطبيق الأسس والقواعد الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية الموضوع في الوحدات الحكومية [19].

ب) الرقابة الداخلية على الإيرادات والمصروفات في الوحدات الحكومية.

- الرقابة على الإيرادات.

يشير البعض أن بنود الإيرادات في نظام إحصاءات مالية الحكومية (G F S)

هو جزء من الجهد العالمي المبذول لتحسين الإجراءات المالية والمحاسبة وشفافية العمليات الحكومة،ويعتبر هذا النظام عنصر أساسياً في تحليل المالية العامة،ونتناول أهم بنود الإيرادات في موازنة المحليات بولاية النيل الأبيض على النحو الآتي:

- **العوائد العمومية:**اعتماد البند منذ عام (1954م) وتطور مع تطور القوانين،والآن هي رسوم تفرض على المباني السكنية والأسواق والمصانع على أساس ما يعرف بإيجار المثل وهو ما يوازى (1: 12) من قيم متوسط الإيجار السنوي،فمن خلال المقابلة الشخصية[5]،أتضح أن المشاكل التي تواجه تحصيل العوائد هي ضعف كادر التحصيل،وعدم وجود وسائل الحركة،وانعدام الحس الوطني تجاه سداد رسوم العوائد.

الأطيان:هي ضريبة الأرض الزراعية المستثمرة،وهي تختلف عن أجرة العارض حيث لا يتم تحصل الأرض غير المستثمرة.

القطعان:هي من الضرائب المباشرة يتم فرضها على أصحاب الماشية من الرعاة وهي من الإيرادات التي تميزت بها الأرياف،ورغم مما تشكل من عائد كبير إلا أن تكلفة جبايتها عالية جدا بسبب عدم استقرار المواشي،حيث تتحرك بحثا عن الماء و الكلاء إضافة إلي التداخل الحدودي بين المحليات والولايات،والآن من المشاكل التي تواجه جمهورية السودان مع دولة الجنوب بعد الانفصال.

وتتمثل المراقبة الداخلية للإيرادات من إلمام المدير المالي وموظفو الشئون المالية بالمتطلبات المالية لدورة الإيرادات النقدية،وتحصيل الشيكات،وكذلك أهم المستندات والسجلات وأسس القياس والإفصاح المحاسبي[21] ويجب أن يتم تحصيل الإيرادات بنموذج مالي (15) الالكتروني،ومن المشاكل التي تواجه السداد والدفع الالكتروني ضعف المبادرة لدى كثير من الوحدات الحكومية في تقديم خدماتها الالكتروني أو تردد متخذي القرار بهذه الوحدات للبيروقراطية ومقاومة التغير،وكذلك ندرة المتخصصين في السداد والدفع الالكتروني في الوحدات مشكلة خدمات الانترنت توصف بأنها غير سريعة .

اتضح من ورشة تطوير الإيرادات،بان الولاية تعاني من عدم توفر الكفاءة المالية، والاقتصادية،والإدارية،وعدم توفر الكوادر البشرية المقتدرة في الجانب المالي،وارتفاع تكاليف التحصيل،وضعف فئات الضرائب والرسوم وعدم تناسبها مع تكلفة الخدمة،وإنشاء محليات ليس لديها مقومات، وعند إنشائها الأخذ بالعوامل السياسية والاجتماعية مع تجاهل العامل الاقتصادي بالرغم من أهميته،وضعف العقوبات الواردة في القوانين المصاحبة للميزانية للمخالفات المتعلقة بالتهرب أو الامتناع عن سداد الضرائب أو الرسوم[37].

- الرقابة على المصروفات.

تنقسم المصروفات إلي ثمانية أقسام رئيسية وفق نظام الإحصاء المالي الحكومي ونتناول أهم الفصول في الموازنة الأتي:

تعويضات العاملين:هي مجموعة المكافآت النقدية أو العينية المستحقة الدفع للموظف الحكومي مقابل العمل الذي أداه خلال الفترة المالية المعنية،وتعتبر الأجور من أهم بنود المصروفات التي تتطلب عناية تامة فهي الأكثر عرضة للتلاعب،بإدخال أسماء وهمية أو المغالاة في ساعات الأجر الإضافي أو زيادة معدلات الأجور من الهيكل الراتبي للأجور أو غيرها ولما كانت إعداد الأجور والمرتبات في الوحدات الحكومية يمر بمراحل مختلفة،فان الرقابة الداخلية يجب أن تواكب كل مرحلة من مراحل إعداد الأجور[28].

شراء السلع والخدمات:هي القيمة الكلية للسلع والخدمات،للاستخدام في العملية الإنتاجية أو اقتنائها لإعادة بيعها،وتختص عملية الشراء بتوفر السلع أو الخدمات التي تعتبر عنصراً أساسيا من عناصر الإنتاج التي تضمن توفير الاحتياجات بصفة مستمرة وبكفاءة عالية ولما كانت هذه العملية ذات طابع اقتصادي وفني وقانوني وإداري فلابد من الحصول على السلع والخدمات أو الأعمال أن تؤخذ المواصفة المناسبة للاحتياجات من هذه السلع بالكمية المناسبة اقتصادياً ومن المصدر المناسب وبالسعر المناسب من المورد المناسب [22].

المنافع الاجتماعية:هي تحويلات جارية إلي الأسر لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الإحداث مثل المرض أو البطالة أو التقاعد أو أيّ ظروف أسرية.

الأصول غير المالية:هي اقتناء أصول غير مالية أو التصرف في الأصول غير مالية.

وتتمثل الرقابة في الصرف الحكومي بواسطة أذن صرف نموذج مالي حسابات (4.) مسحوب على الخزينة،أو بموجب شيكات أو تحويل من حساب الوحدة إلي حساب أخر [28]،ولا يجوز لأي مصرف

أن يصرف قيمة الشيك مسحوب بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ إصداره .وهذا لم ينص عليه في أيّ من قوانين العمل المصرفي في جمهورية السودان بل يعتبر من باب العرف المصرفي[9]،وعلي الوحدات الحكومية أن تحتفظ بدفاتر منتظمة،حيث إن المستندات تخضع للمراجعة الداخلية،وتحرق بعد مضي خمسة سنوات بعد مراجعة ديوان المراجع القومي. [36] حيث جاء في قانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية تعديل النماذج ذات القيمة المالية والرخص والبضائع من النظام اليدوي إلي النظم الالكترونية.[28]

ج) عيوب نظام الرقابة الداخلية.

- التواطوء:فصل الاختصاصات،والواجبات في الوحدات الحكومية،مهم حتى لا يحدث اتفاق بين أفراد النظام في الوحدات الحكومية، وتحدث سرقة منتظمة،الشخص المسئول عن التحصيل يمكن أن يتواطأ مع شخص مسئول عن معالجة وتسجيل هذه المتحصلات
- سوء استغلال السلطات:تعارض أهداف الأفراد مع أهداف الوحدات الحكومية .
- الضغوط على الإدارة بسبب كثرة القوانين واللوائح والضوابط .
- أخطاء نظام الرقابة الداخلية:موجودة أساساً في نظام الوحدات الحكومية [19].

3: أدلة الإثبات في المراجعة الداخلية .

يقصد بالدليل في اللغة العربية المرشد،أما القرينة في اللغة هي المصاحبة [7]،ومصطلح أدلة الإثبات تعني كل ما يمكن أن يحصل عليه المراجع من أدلة و قرائن تساعده في تدعيم الرأي الفني،ويعتبر دليل الإثبات بينة قاطعة بحد ذاتها،وتعرف الأدلة بأنها أيّ معلومات يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تم مراجعتها قد عرضت طبقا للمعايير[2]،إلا أن المراجع يجب عليه أن يكون ذا اتجاه عقلي وموضوعي عند جمع وتقويم أدلة الإثبات[1]،ولكن عدم وجود أدلة الإثبات يكون رأى المراجع غير سليم،وليس له ذات قيمة،وبذلك يكون قد أساء إلي مهنة المراجعة،ويمثل الدليل أهمية قصوى لعملية المراجعة،وهى التي تساند وتدعم كافة معايير العمل الميداني[19]،كما يجب إن تتوفر في الأدلة أمور أساسية مثل الكفاءة وإمكانية الاعتماد عليها وأن تكون مناسبة.وهنالك عدة معايير يمكن الاعتماد والاسترشاد بها في تقدير مدى حجية الدليل ومنها :

أ)الأسلوب الفني الذي يتبعه المراجع الداخلي في الحصول على دليل الإثبات ويتحصل حجيته الأدلة،عن طريق الخبرة التي تم الحصول عليها من عمليات المراجعة السابقة [3] .

ب) ومن أهم المقومات الأساسية للمراجعة هي توافر الاستقلالية والحيادية التام للمراجع،وبعده عن المؤثرات،وإلا فقدت هذه الأدلة أهميتها وحجيتها[19] ويعتبر الفحص الفعلي:هو اختبار المستندات والسجلات المحاسبية في الدفاتر الحكومية للتحقق من الوجود الفعلي للأصول،وكذلك الملاحظة هي طريقة مباشر للحصول على أدلة الإثبات[35]

ج) رواية من الغير،أو الأدلة الشفهية (الإشاعة):وهي أضعف شكل من أشكال أدلة المراجعة،ويجب تعزيزها بمزيد من أدلة الإثبات.وفي بعض الأحيان أن بعض البنود في البيانات المالية تحتاج إلي رأي خبير أو متخصصين ، ورأي الخبير يمثل توثيق لكل ما قام به فريق المراجعة الداخلية من عمل كما أنها تدعم تقرير المراجع الداخلي [19] .

4:معايير المراجعة الداخلية:

يشير البعض ما من مهنة إلا ولها أصولها وقواعد ومهنة المراجعة الداخلية كغيرها من المهن لها قواعدها وأصولها وممارساتها،وقد بقيت تلك القواعد والأصول الممارسة إلي وقت قريب في الحكم المتعارف عليه بين ممارسي هذه المهنة[1.]،ونظراً لأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة وبخاصة في إضفاء المزيد من المصداقية على البيانات المالية،فقد بدأ التفكير في توفير قواعد وأصول ممارسة مكتوبة لمهنة المراجعة، بحيث يسهل الرجوع إليها والإحكام إلى قواعدها وأصول ممارستها،بوضع قواعد و أصول لمهنتي المحاسبة والمراجعة،ويمكن الرجوع إليها والالتزام بأحكامها التي حلت محل ما كان متعارف عليه من الاجتهادات الشخصية،ولجنة معايير المحاسبة الدولية هيئة خاصة مستقلة وأنشئت بهدف توحيد المعايير المستخدمة في المحاسبة والمراجعة،بتوفير قواعد وأصول ممارسة مكتوبة لمهنة المراجعة،حيث حدت من الاجتهاد الشخصي في مجال المراجعة ،وعن صياغة المعايير ونشرها،التي ينبغي مراعاتها لما فيه المصلحة عند عرض البيانات المالية والسعي لجعلها مقبولة ومعمول بها على نطاق عالمي[11].

فإن الهدف الأساسي من استنباط المعايير هو إلغاء وتقليل مساحة الاجتهاد الشخصي بحيث تزيد العلوم التطبيقية قوةً من المنهجية العلمية،وأن من أهداف مهنة المراجعة تحسين جودة الممارسة من خلال المعايير،وإصدار إرشادات على التطبيق،حيث أن إرشادات المعايير في المراجعة هي مصطلح عام يطلق على المعايير التي تطبق في المراجعة،والمعايير التي تطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة على مصداقية البيانات،أما المعايير فتتعلق بقياس دقة هذه الأعمال،والكيفية التي تتم بها ممارسة تلك الأعمال والأهداف الواجب تحقيقها باستخدام إجراءات المراجعة [3.] .

وجاء في تعرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين للمعايير(بأنها تعبير عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوافر في المراجع وكذلك عن الخطوات الرئيسية لعملية المراجعة اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة والبراهين التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية بالإضافة إلى بيان محتويات إبداء الرأي) ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج الصفات العامة المشتركة للمعايير الدولية في أن المعيار دليل على مصداقية البيانات،بالإضافة إلى أن المعايير وسيلة للقياس والحكم،و مؤشر يحتذي به المراجع أثناء أدائه لمهنته،وإن المعيار يُستنتج منطقياً من نظرية المراجعة بالإضافة إلى الفروض والمفاهيم التي تدعم وجود هذه المعايير بالإضافة إلى اعتمادها على مرحلة طويلة من التفكير والبحث والدراسة.

ولما كانت المراجعة الداخلية تقوم في جزء كبير من إجراءاتها على الأحكام الشخصية للمراجع،وهذه الأحكام التي تتفاوت من مراجع إلى آخر تبعا لقدرته العلمية ونوعية تدريبه المهني،والمنطلقات الأخلاقية التي ينطلق منها،فإن المنظمات المهنية في الدول المتقدمة رغبة منها في تقليل مدى هذا التفاوت، لذلك أشار قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لوضع معايير للمراجعة في كافة أنحاء جمهورية السودان لتنشيط كفاءة أداء المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية [12].

5:مخاطر المراجعة الداخلية.

تعريف المخاطر لغوياً:على أنها مواضع الأخطاء أو المهالك،وهي مشتقة من كلمة خطر التي يقصد بها الإشراف على الهلاك[7] وأن المخاطر في عملية المراجعة،عبارة عن احتمال فشل الإجراءات في الكشف عن الأخطاء الجوهرية،وتعريف بعض الكتاب لمخاطر المراجعة (بأنها احتمال إبداء المراجع لرأي غير متحفظ في القوائم المالية وهي تحتوي على خطأ جوهري)[19] ولا شك أن المخاطر التي تتضمنها عملية المراجعة من العوامل الهامة،التي يجب أن يأخذها المراجع في الاعتبار سواء عند تخطيط عملية المراجعة أو عند تحديد إجراءات المراجعة أو عند تجميع وتقويم الأدلة وقرائن المراجعة،ولقد أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على ضرورة تقدير المخاطرة عند التخطيط للمراجعة بحيث تكون مخاطر المراجعة عند أدنى حد ممكن ومناسب لإبداء رأي سليم في الحسابات الحكومية،فمخاطر المراجعة النهائية أو كما يسمى أحياناً مخاطر المراجعة المقبولة،هي قياس لكيفية استعداد المراجع لقبول احتمال أن يكون بالدفاتر والسجلات المحاسبية والبيانات المالية والحساب الختامي الحكومي،تحريف جوهري بعد انتهاء عملية المراجعة والوصول إلى رأي غير متحفظ،وهو ما يعني أن المراجع لا يمكنه إعطاء ضمان للحسابات الحكومية خالية تماماً من الأخطاء والتحريفات

الجوهرية،وذكر البعض أن تقدير مستوى المخاطر في عملية المراجعة يعتبر المفتاح الرئيسي لضبط تلك المخاطر ويلاحظ أن مستوى خطر المراجعة الذي يمكن أن يقبله المراجع،قراراً اقتصاديا يحتاج إلي منها تحليل التكلفة والعائد[3] ويحدد أحد الكتاب هذه المستويات للمخاطر في الأتي[8].

أ) **المخاطر المخططة**:التي يتم تحديد مستواها قبل دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية أو القيام بإجراءات المراجعة،وهذه المخاطر هي مجرد تقدير أولي لاحتمال وجود أخطاء جوهرية.

ب)**المخاطر النهائية**:وهي التي تعبر عن المستوى النهائي للمخاطرة الذي يقدره المراجع بعد إتمام جميع إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية.

ج)**المخاطر الفعلية**:وهي التي تعبر عن المستوى الحقيقي للمخاطرة،والذي لا يعلمه المراجع،والواقع أن عملية اختيار عينة من مجتمع ما تخضع لمخاطرة،وبالتالي فإن عملية المراجعة التي تعتمد على بيانات تلك العينة تخضع لمثل هذه المخاطرة،وهذه المخاطرة توجد بغض النظر عن طريقة المعاينة التي يتم استخدامها،سواء أكانت العينة حكمية أم إحصائية احتمالية [4].

د) **مخاطر الاكتشاف**:وهي المخاطر التي لا يمكن لإجراءات المراجعة الداخلية التي يقوم بها المراجع أن تكشف المعلومات الخاطئة في بند من بنود الموازنة في الوحدات الحكومية

ويري البعض انه لم تحظ أدارة المخاطر في الوحدات الحكومية لاهتمام مثلما حظيت به في القطاع الخاص،حيث زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة إلي دور المراجعة الداخلية في عملية إدارة مخاطر في القطاع الخاص [38] وهذا ما أيدته الدراسة التطبيقية التي تم إجراءها على بعض الدول حيث توصلت الدارسة إلي أن نسبة الوحدات التي تطبق مفهوم أدارة المخاطر على النحو التالي [17].

الوحدات التي تطبيق مفهوم إدارة المخاطر بالكامل تبلغ نسبة 12 %.

الوحدات التي تطبق مفهوم إدارة المخاطر تطبيقا جزئياً تبلغ نسبة 37 %.

الوحدات التي تطبق مفهوم إدارة المخاطر تطبيقا بصورة مبدئية تبلغ نسبة 18 %.

الوحدات مازلت في مرحلة الفهم والإدراك لإدارة للمخاطر تبلغ نسبة 17%

الوحدات لا تدري شيئا ولا توجد لديها خطط مستقبلية لمفهوم إدارة المخاطر16%.

الآن بدأ الاهتمام بتصحيح الإدارة المالية في العديد من الدول النامية حيث تؤثر طريقة إدارة الوحدات الحكومية للمخاطر على أسلوب تقديمها لخدماتها· لذلك نادي بعضهم بضرورة تبني متخذي القرار في الوحدات الحكومية أحداث ممارسات إدارة المخاطر المطبقة في القطاع الخاص،والعمل على تطبيقها في الوحدات الحكومية [39] ·

ثانيا/ كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية.

ويناول الباحث في هذا المحور مفهوم الكفاءة وتقويم كفاءة العامل وتقويم كفاءة أداء الوحدات وأنظمة الجودة كمدخل لتطوير كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية .

1: مفهوم الكفاءة ورد تعريف الكفاءة في المعجم الوسيط،على أنّها كلمة مُشتَقَّة من (كَفَأَ)، نقول:لَهُ كَفَاءةٌ عِلْمِيَّةٌ؛ أي لديه قُدْرَةٌ،ومُؤَهِّلاَتٌ عِلْمِيَّةٌ، ونقول:يَتَمَتَّعُ بِكَفَاءةٍ عَالِيَةٍ؛ أي بِقُدْرَةٍ عَالِيَةٍ عَلَى العَمَلِ،وبِجَدَارَةٍ، وَأَهْلِيَّةٍ، والكفاءة لغة تعني: حالة يكون فيها الشيء مُساوياً لشيءٍ آخر،علماً بأنّ مفاهيمها تختلف باختلاف مجالاتها، إلّا أنّ جميعها يتَّفق في التركيز على تحقيق أفضل النتائج بأقلّ التكاليف، والجهود؛ فالكفاءة الإنتاجيّة تختلف مع الكفاءة الفنّية،وتعريف الجمعية الفرنسية للمعاير للكفاءة علي إنها استخدام القدرات في وضعية مهنية بغية التوصل إلى الأداء الأمثل للوظيفة أو النشاط .ومن خلال التعريفات إن الكفاءة تعني عملية المقارنة بين الإنتاج والوضع الحالي وما يمكن إن يتم إنتاجه وتحقيقه وذلك باستخدام الموارد، كالموارد المالية والجهود المبذولة والوقت المناسب .

تعتبر كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية هي المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال الوحدات الحكومية في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والبيئة الخارجية . وتمثل في إبعاد أداء جميع العاملين في الوحدات الحكومية ،وأداء الوحدات الحكومية إن يكون في إطار السياسات العامة للدولة في تأثيرها علي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحقق اكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من التكلفة وفي اقل وقت وعلي مستوى مناسب من الجودة علي إن تكون وسيلة المقاييس التي تستخدم في التقويم مقاييس فعالة لقياس كفاءة الأداء الحكومي وذلك لاتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية والتحفيزية في أوقاتها المناسبة .وسوف يناول الباحث تقويم كفاءة العامل في الوحدات وتقويم كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية علي النحو التالي :

2:تقويم كفاءة العامل في الوحدات الحكومية .

أشار البعض على إن الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية في حاجة إلي توسيع نطاقها وإعداد خبراتها على أن تتمشي مع الاتجاهات العالمية إذ أصبحت المراجعة الداخلية بشكل عام تغطي جوانب ثلاثة هي:المراجعة المالية والتأكد من الالتزام بالقوانين والتعليمات،والتحقق من كفاءة وفاعلية الأداء[31] ،وقد أشار المجمع العربي للمحاسبين علي أن المراجع الداخلي ان يقوم بتقويم كفاءة الأداء وفاعليته في الوحدات الحكومية، حيث أن مفهوم الأداء،هو ما يتمتع به العاملون من مهارات وقدرات وإمكانات فإذا كان الأداء مناسباً للعمل المطلوب انجازه تحقق الغرض منه،أما إذا كان الأداء لا

يرتقي إلى المستوى المطلوب،فإن ذلك يتطلب استحداث وسائل وطرق جديدة وتدريب العاملين عليها لرفع كفاءة الأداء،وعموما جاء في تعريف الأداء حسب المنظمة العالمية للتقييس الإيزو (أنه يشمل الكفاءة والفاعلية و الفاعلية هي مدى بلوغ النتائج. أما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها والموارد المستعملة)،إن الاختلاف في أهداف وتوجهات القطاع الخاص عن الوحدات الحكومية،فإن إدارة الموارد البشرية تتعامل مع الإنسان بصفته إنساناً له مطامع وأمال وتوقعات واحدة بغض النظر عن موقعه في العمل،فالانفصال بين إدارة الموارد البشرية في إدارة الأعمال وإدارة الوحدات الحكومية انفصال تاريخي لا يكاد إن يصمد أمام التحديات والمشكلات. [23]ويهدف تقويم أداء العامل في الوحدات الحكومية إلى توفير معلومات فنية واضحة وموضوعية وصحيحة،عن إدارة مواردها البشرية،التي تعمل لديها بشكل دوري ومستمر بما يخدم استمرارية عملية رفع كفاءة أداء العاملين،لقد أصبح التوجيه الاستراتيجي المعاصر فيما يخص هدف تقويم الأداء يركز على ما يحققه الأداء من قيمه مضافة كمعيار أساسي للتقويم إلي ما يحققه الأداء إلى عوائد من عوائد ومنافع للوحدات الحكومية والعاملين.

ومن مقومات القوي العاملة ثلاثة مقومات [32] وهي قدرة الفرد على العمل. ورغبة الفرد في العمل.وإتاحة أو استعداد الفرد للعمل.ولابد من وجود آلية لتقويم كفاءة أداء العاملين،حيث يقوم المقومون بإجراء مقابلات شخصية مع من قوموا أدائهم،وذلك لشرح نتائج هذا التقويم،موضحين جوانب القوة والضعف في أدائهم ويخطر العامل الذي يحصل علي تقرير أداء دون الوسط مع إبداء الأسباب. [12]

ومن خلال الشكل رقم (1) أدناه يمكننا توضيح كيفية تقويم أداء العاملين وهي عبارة عن مجموعة من الأسس والقواعد العلمية والإجراءات التي يجب إن يطبقها كل من جرى تكليفه بتقويم أداء العاملين وعندها يتحسن أداء العامل ستنعكس أثاره الايجابية على، ارتفاع إنتاجية العمل،وزيادة فاعلية الأداء التنظيمي الكلي للوحدات الحكومية حتى تحقيق مكاسب مالية ومعنوية للوحدات الحكومية. [13].

شكل رقم (2)

آلية تقويم كفاءة أداء العاملين في الوحدات الحكومية

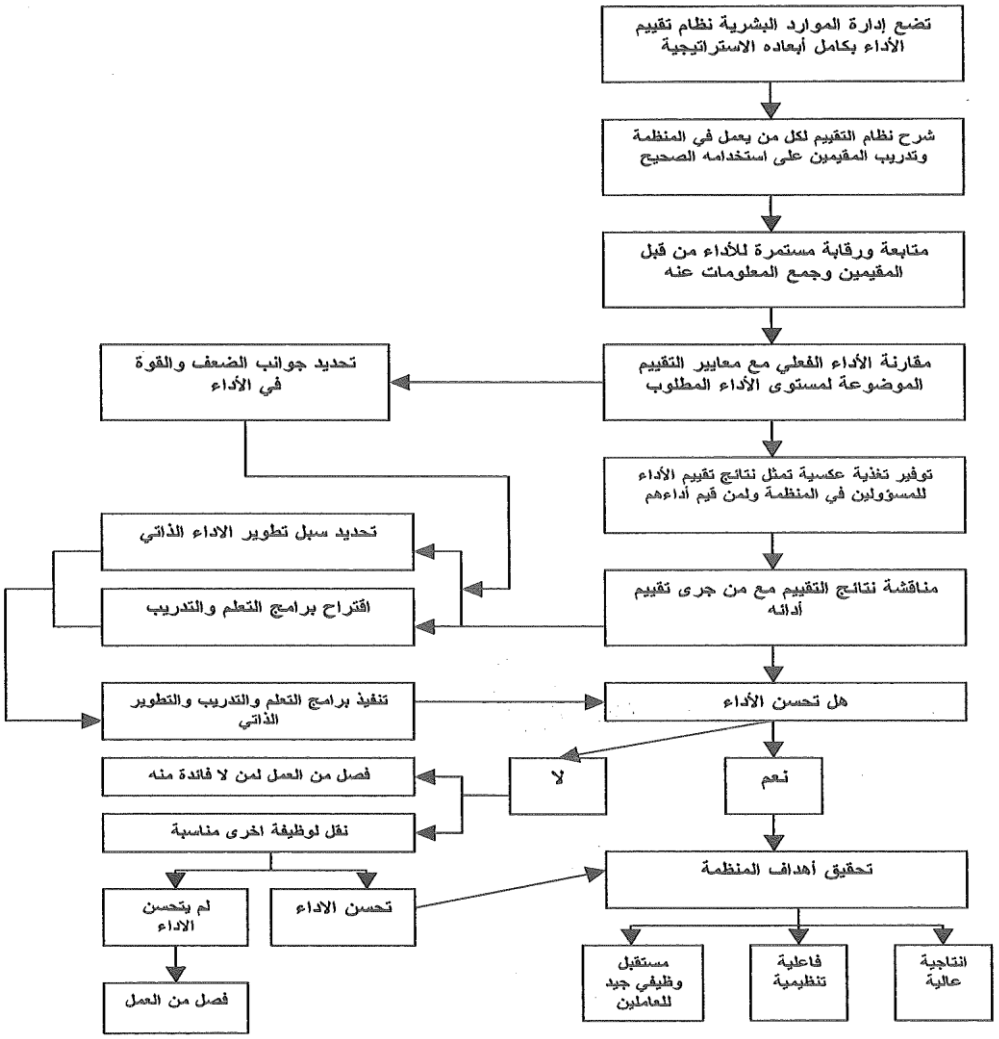

المصدر: عمر وصفي عقيلي،إدارة الموارد البشرية،(عمان:دار وائل ،.2005 م).

3) تقويم كفاءة أداء الوحدات الحكومية.

ذكر البعض إن مسألة تقويم مستوى فاعلية الأداء في الوحدات الحكومية وجدت اهتماما باعتبار أن فاعلية الأداء تشكل شرطاً للكفاءة الاقتصادية وجودتها بصفة عامة،ويعد تقويم فاعلية الأداء جزءاً لا يتجزأ من عملية اشمل وأعمق لرفع كفاءة الأداء وتطويره في الوحدات الحكومية،لان تقويم الأداء هو التطور التاريخي للرقابة الداخلية وتحقيق النتائج التي تسعى الوحدات الحكومية إلى تحقيقها،ولكن في ظل نظم التقويم غالبا ما تكون البيانات المتاحة عن الأداء غير دقيقة،ولتقليل الأخطاء والتلاعب في البيانات المتاحة على المراجعة الداخلية التأكد من صحة هذه البيانات ،ويرى بعضهم أن العالم تحول من عملية العد إلى عملية المحاسبة والآن إلى تقويم الأداء (33)،حيث نماذج تقويم الأداء التقليدية بدأت عام (1915م) بالتركيز على الجوانب المالية في التقويم، ومن أشهر هذه النماذج نموذج (Du Pont) الذي يقيس العائد على المال المستخدم وقد انتشر هذا المفهوم في مختلف الدول ولكن مع

التطور وظهور تحديات جديدة ظهرت الحاجة إلى نماذج جديدة (18)،وقد حدث تطور كبير في مجال تقويم الأداء في مجالات المراجعة والموازنة بهدف دعم الإدارة وصناعة القرارات السياسية وركزت مؤشرات الأداء على مقاييس الإنتاجية حيث أصبحت عملية تقويم الأداء في الوحدات الحكومية مطلبا ضروريا في الولايات المتحدة الأمريكية طبقا لقانون تقويم الأداء الذي صدر عام (1993م) كما طبق هذا المدخل في بريطانيا، وأصبحت عملية تقويم الأداء عملية إجبارية في كل الهيئات والوحدات الحكومية البريطانية (18) .

أ) أهمية تقويم كفاءة أداء الوحدات الحكومية:

قد أشار بعض الفلاسفة في الإدارة أنه حين تستطيع تقويم أو قياس ما تتحدث عنه وتعبر عنه بالأرقام فمعني ذلك انك تعرف شياً عنه ولكن حين تعجز عن قياسه أو تقويمه أو التعبير عنه بالأرقام فإن معرفتك سوف تكون ضئيلة وغير مرضية وفي تلك الحالة يكون الأمر بداية معرفة فقط،لأن ما يمكن قياسه يمكن عمله،وعند تحديد نسب التقويم أو نسبة الخطاء بصورة إجمالية للوحدات الحكومية من الأفضل أن توضح كل وحدة حكومية نسب التقويم أو السلبيات لكل وحدة علي انفراد،وهذا يؤدي إلي تقليل نسبة الخطاء.

وعلى الوحدات الحكومية أن تعمل بمنهج القطاع الخاص حيث أن تقويم الأداء في الوحدات الحكومية،من شأنه أن يسهم في ربط إدارة الأداء بالأهداف الاستراتجيات الحكومية بالأهداف العامة للوحدات الحكومة[14]،والوصول إلي تحقيق التميز ورضا المواطن،وعلى إدارة الوحدة أن تفهم حتمية التغيير واستخدام الوسائل الحديث ومعرفة احتياجات المواطن والسعي إلى تحقيق ضمان التحسين وتطوير ورفع كفاءة الأداء.حيث أن الوحدات الحكومية وجدت لكي تقدم خدمات مختلفة للمواطن الذي يعد عميلا رئيسياً للوحدات الحكومية سواء تلقي خدمات مباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق إشراف الوحدات الحكومية،وبالتالي يتوقع المواطن أن تقوم الوحدات الحكومية بدورها الذي يحقق له الأمان. ونظرًا لتعدد وتنوع البرامج والأنشطة في الوحدات الحكومية يتطلب الأمر إيجاد المعايير المناسبة لكل برنامج أو نشاط على حدة،وبما يتناسب مع الأهداف التي تسعى كل وحدة حكومية إلى تحقيقها وفق السياسات واللوائح.

ب) معايير تقويم الأداء في الوحدات الحكومية.

يري البعض أن تعدد وتنوع البرامج والأنشطة في الوحدات الحكومية يتطلب الأمر إيجاد المعايير المناسبة لكل برنامج أو مشروع على حدة،وبما يتناسب مع الأهداف التي تسعى كل وحدة حكومية إلى

تحقيقها وفق السياسات واللوائح والمنشورات التي تصدرها الدولة،علما بأنه لا يوجد معيار واحد يمكن الحكم على مستوى أداء الوحدات الحكومية وتتعدد تلك المعايير بتعدد الأنظمة التشغيلية والتنفيذية لتلك الوحدات الحكومية[16]،و من أهم أنواع التقويم بالانحراف وأسبابها ومعادلاتها التي يستعين بها المراجع الداخلي لمراجعة وتقويم الأنشطة الرئيسية في الوحدات الحكومية،يمكن عرض نموذج مقترح لتقويم الأداء علي المال المستخدم في الوحدات الحكومية من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (1).

نوع التقويم	أسباب التقويم	معادلات التقويم
الانحراف في حساب الإيرادات	(أ) الانحراف الكلي للإيرادات	= أجمالي الإيرادات الفعلية ÷ أجمالي الربط المقدر للإيرادات %
	(ب) الانحراف جزئي للإيرادات	= الإيراد الفعلي للبند يطابق الربط المقدر للبند
	(ج) انحراف في القوانين المصاحبة	= الإيراد الفعلي للبند يطابق الرسم القانون المصاحب للموازنة
الانحراف حساب تعويضات العاملين	(أ) انحراف الكلي	= أجمالي المنصرف الفعلي ÷ إجمالي الاعتماد المالي المصدق %
	(ب) انحراف جزئ	= الصرف في البند ÷ الاعتماد المالي المصدق %
	(ج) انحراف عن الهيكل الراتبى للأجور	الفئات في الهيكل الراتبي للأجور تطابق الأرقام المقيدة في كشف المرتبات و الأجور
الانحراف في حساب سلع وخدمات	(ا) الانحراف الكلي	= الصرف الفعلي في السلع والخدمات ÷ الاعتماد المالي %
	(ب)الانحراف الجزئي	= الصرف الفعلي في بند سلع وخدمات ÷الاعتماد المالي في البند %
الانحراف حساب في الأصول غير مالية	(أ) الانحراف الكلي	= الصرف الفعلي لحساب الأصول غير مالية ÷الاعتماد المالي المصدق %
	(ب)انحراف الجزئي	=الصرف الفعلي للبند÷ الاعتماد المالي المصدق للبند %
انحراف حساب التشغيل	انحراف التشغيل	= أجمالي الإيرادات الفعلية – (الصرف الفعلي في تعويضات العاملين + الصرف في السلع والخدمات)

المصدر :إعداد الباحث،(2.14 م).

شكل رقم (3)

نموذج مقترح لتقويم كفاءة أداء الوحدات الحكومية

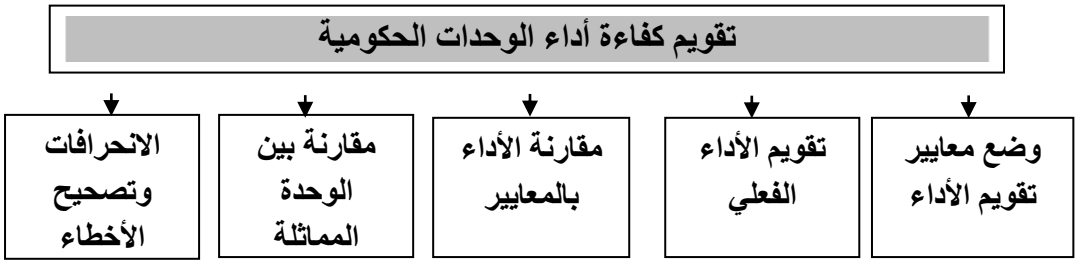

المصدر:إعداد الباحث،(2.14 م)

ومن خلال الشكل أعلاه اتضح للباحث التالي:

أ) وضع معايير تقويم الأداء في الوحدات الحكومية.هي مقاييس دقيقة ومحددة لقياس نتائج التطبيق الفعلي في الأهداف الموضوعة وهذه المعايير قد تكون كمية أو نوعية تتضمن عناصر متنوعة مثل الوقت والتكلفة ونوعية الإنتاج ودرجة الانحراف المقبول في الإنتاج ويجب أن تتصف هذه المعايير بالوضوح وسهولة الاستخدام والصدق والموثوقية،والواقعية مراعية أبعاد البيئة الداخلية والخارجية للوحدة الحكومية لتنفيذ تقويم الأداء في الوحدات الحكومية .

ب) تقويم الأداء الفعلي لأداء الوحدات الحكومية . وهي عملية تحقيق النتائج المحققة عن انجاز الأنشطة التنفيذية في الوحدات الحكومية وتحتاج عملية قياس الأداء إلى توفير المعلومات والبيانات الصحيحة والدقيقة التي تبين واقع الحال وكيفية الأداء الفعلي وأدوات القياس المناسبة،ووضوح المعايير وموضوعيتها.

ج) مقارنة الأداء الفعلي للوحدة الحكومية بالمعايير الموضوعة.تهدف هذه الخطوة إلي التحديد الدقيق للانحراف سلباً أو إيجابا أثناء أداء الوحدات الحكومية أو تطبيق المعايير الموضوعة،وأيضا تحديد الأخطاء الحاصلة أثناء الأداء.

د) كشف أسباب الانحراف والعمل على معالجتها وتصويبها, وتحديد الانحرافات السلبية والايجابية لابد من تحليلها ومعرفة أسبابها وتكوين صورة كاملة عنها وبخصوص الانحرافات الإيجابية التي ينتج عنها فائدة للوحدة الحكومية،فأنها لا تحتاج إلى علاج ولكن تحتاج إلي تحسين، ولابد من معرفة الأخطاء ومعرفة الأسباب التي أدت إليها وتصحيح الأخطاء،وإنما لابد من ضمان عدم تكرارها.

4) أنظمة الجودة كمدخل لتطوير كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية .

يري البعض إن مفهوم الجودة ذات أهمية كبير سواء من قبل الأفراد أو من قبل الوحدات الحكومية بمختلف أنواعها وأنشطتها وهذا الاهتمام أدى إلى تباين واختلاف مفهوم الجودة، ومن ثم فإن الأدبيات والدراسات تؤكد أن مفاهيم الجودة كانت هي قاعدة الأساس التي انطلقت منها حركة البحث عن تطور الأداء وكانت أهميتها في تحسين الإنتاج والخدمات وتعزيز المركز التنافسي الأمر الذي يعكس أهمية هذا المدخل في تطوير وكفاءة أداء الوحدات الحكومية،وهي عبارة عن جهد مستمر ومتطور،ولا يوجد حد للجودة التي يمكن تحقيقها في الأعمال[34]،تعريف المنظمة الدولية للمواصفات الايزو:في المواصفات الجديدة(بأنها مقدرة السلعة أو الخدمة علي تحقيق توقعات المتعاملين المعلنة والضمنية).

وأضاف بعض الباحثون إن المتعاملين هو مصدر العمل لنا فيجب أن تسعي المنظمات لتقديم منتج أو خدمة يرضي المتعاملين ويغطي احتياجاتهم على أقل بأفضل سعر ممكن.اليوم أصبحت إدارة الجودة في الوحدات الحكومية خياراً إستراتيجيا،لأن التحديات السكانية والاقتصادية والاجتماعية[25]،والطلب على الخدمات الأساسية،لابد من تطوير الخدمة والسلعة من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة،ومما يزيد كذلك من أهمية إدارة الجودة في الوحدات الحكومية حيث أن الاتجاهات المتزايدة نحو الحوكمة واللامركزية والشفافية والمساءلة وظهور الكثير من معايير التقويم والتمييز الوطنية والإقليمية والعالمية التي تسعى لتعزيز مفهوم الجودة وفق مواصفات قياسية محددة فاستمرار الإدارات الحكومية في الاعتماد على الأساليب التقليدية القائمة على تحقيق الحد المقبول من الأداء لبلوغ الأهداف لم يعد مقبولا،فالفاعلية الإدارية في كل الأحوال لا تعني الكفاية الإدارية ولا تعني بالضرورة جودة المنتج أو الخدمة،لذلك لا بد من إحداث تغيرات جوهرية في هيكلية وأسلوب الأداء والإجراءات في الوحدات الحكومية[24]،لكي تتواكب مع متطلبات روح العصر القائمة على جودة الخدمة وتحقيق الرضاء العام للمستفيدين منها كذلك التعرف على الاحتياجات المستقبلية الآن،وعدم تلبية هذه الحاجات من قبل الوحدات الحكومية يعني فشلها وعدم نجاحها [42]،ويري البعض أن الجودة هي معيار الخدمة سواء كانت خدمة خاصة أو خدمة عامة تقدمها الوحدات الحكومية،لذا فإن الأداء من الأفضل أن لا يتعدى مفهوم زيادة الكمية للخدمات إلي التحسن النوعي في جودة هذه الخدمات، فأنه لابد من تشجيع العاملين ومشاركتهم وجعلهم على المساهمة في إدخال تحسينات لتطوير وتحسين الأداء وذلك من خلال فهمهم للعمليات وكيف يمكن تحسينها، وقد أشار البعض أن مفهوم الجودة الشاملة لا يتعلق

بالتكنولوجيا وإنما بالتفكير وتحديد البرنامج المراد اتخاذها بما يتماشي مع قدرات التنظيم واتخاذ القرارات الرشيدة حيث يتعين على الوحدة التحول من التفكير في الكمية والبدء في التفكير في النوعية،ومن الصعوبات التي تواجه تطبيق الجودة في الوحدات الحكومية.

أ) عدم وجود المنافسة في القطاع العام.

فالتنافس يدفع المنشات دواما إلي تقديم الأفضل لإرضاء الجمهور ونتيجة لهذه الخاصية في انفراد القطاع العام ومؤسساته تتأثر بإبعاد[4].

ب) تأثير العوامل السياسية على اتخاذ القرارات.

إن معظم القرارات التي تتخذ في الوحدات الحكومية تتأثر بأبعاد سياسية واجتماعية مما ينعكس سلباً على موضوعية القرار،فالقرار الموضوعي المبني على أسس علمية هو ذلك القرار المتضمن مفهوم ومعني الجودة فلابد من التحرير من فردية السيطرة مع التوسع في تفويض السلطة لضمان سرعة الإنجاز [26].

ج) تغلب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

يؤدي غياب الفهم الكامل لمعني المؤسسية في الوحدات الحكومية إلي تغلب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة،وهذا من أهم المعوقات التي تمنع تطبيق أدارة الجودة بصورة مثلى [25] .

د) مواجهة بعض العاملين في الوحدات الحكومية للتغير.

هذه هي من المعوقات الأساسية التي تواجه تطبيق الجودة،باعتبار أن الدولة هي آلية للتوظيف دون النظرة إلي الإنتاجية،ودون اعتماد الاعتبارات العلمية في عملية تعين الموظفين،وهو ما يؤدي إلى الترهل وتدني الإنتاجية وارتفاع التكاليف نتيجة لتزويد الإدارات بكفاءات بشرية غير مؤهلة،وعدم مرونة الأنظمة والقوانين يجعل من الصعب تطبيق إدارة الجودة بالإضافة إلي مشكلة ندرة الموارد المالية في الوحدات الحكومية [25].

المحور الثالث اختبار الفرضيات:

تناول الباحث في هذا المحور تحليل البيانات واختبار الفرضيات،عن طريق الوسط الحسابي واستخدام مربع (كأي):

(أ) عدد المشاهدات في كل متغير ثابت. (ب) كل متغير مستقل عن الآخر.

(ج) قيمة المتغير واحدة من قيم وصفية محددة.

(د) عدد الخلايا التي تحتوي على تكرار اقل من 5 يجب أن تكون اقل من(20.%) من خلايا الجدول التكرارات للمتغيرين.ويبني اختيار مربع (كأي) (χ^2) على الفروض التالية :-

- فرض العدم.
- المتغيرين مستقلين مقابل المتغيرين غير مستقلين. $\chi^2 = \sum_{i=1}^{r}\sum_{j=1}^{c}\frac{(O_{ij}+E_{ij})^2}{E_{ij}}$

(هـ)درجة الحرية = (عدد الصفوف $[r]-1$) (عدد الأعمدة $[c]-1$)

اختبار الفرضية الأولي:

اختبار الفرضية الأولي عن طريق الوسيط، ومربع (كأي)

اختبار الفرضية:(وجود كادر مؤهل علميا ومهنيا ولديه الخبرة في المراجعة الداخلية يسهم في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري وتطويره في الوحدات الحكومية بولاية النيل الأبيض).

جدول رقم (2)

م	العبارات	الدرجة	الوسيط	قيمة مربع (كأي)	درجة	p-value
1	الاهتمام بعملية قياس وتقويم الأداء في الوحدات يساعد في التعرف على الصعوبات والمشاكل.	أوافق بشدة	1	174.283	4	....
2	وجود تقارير دورية تبين الحقائق و الملاحظات والمناقضات والتوصيات تؤدي إلي رفع وكفاءة الأداء المالي والإداري.	أوافق بشدة	1	146.293	3	....
3	قيام الإدارة العليا بتنفيذ توصيات المراجع الداخلي له دلالة موجبة في تطوير الأداء المالي والإداري.	أوافق بشدة	1	51..161	4	....
4	توافر القدرات المهنية والخبرة العملية في المراجع الداخلي يرفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية.	أوافق بشدة	1	165.495	4	....
5	العمل على تطوير مهنة المراجعة الداخلية متناسقة ومنسجمة مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية تؤدي إلي تطوير الأداء في الوحدات الحكومية .	أوافق	2	136.697	5	....

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية،(2.14 م) .

من خلال الجدول رقم (2) اتضح الآتي:-

1) بلغت قيمة مربع (كأي) المحسوبة بدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الأولى (17.4) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كأي) المستخرجة من الجدول تحت مستوى المعنوي (5%) ودرجة حرية (4) البالغة (9.5)،تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين وافقوا على (اهتمام المراجع الداخلي بعملية قياس وتقويم الأداء في الوحدات الحكومية يساعد في التعرف علي الصعوبات والمشاكل)

2) بلغت قيمة مربع (كأي) المحسوبة بدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثانية (4.6) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كأي) المستخرجة من الجدول تحت مستوى المعنوي (5%) ودرجة حرية (3) البالغة (7.8)،تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين وافقوا على (وجود تقارير دورية تبين الحقائق والملاحظات والمناقضات والتوصيات تؤدى إلى رفع وكفاءة الأداء المالي والإداري)

3) بلغت قيمة مربع (كأي) المحسوبة بدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثالثة (16.1) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كأي) المستخرجة من الجدول تحت مستوى المعنوي (5%) ودرجة حرية (4) البالغة (9.5)،تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين وافقوا على (أن قيام الإدارة العليا بتنفيذ توصيات المراجع الداخلي له دلالة موجبة في تنمية الأداء في الوحدات الحكومية وتطويرها).

4) بلغت قيمة مربع (كأي) المحسوبة بدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الرابعة (16.5) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كأي) المستخرجة من الجدول تحت مستوى المعنوي (5%) ودرجة حرية (4) البالغة (9.5)،تشير هذه النتيجة إلي وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين وافقوا على أن،(توفر قوة الشخصية مع القدرات المهنية والخبرة العملية في المراجع الداخلي يساعد كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية)

5) بلغت قيمة مربع (كأي) المحسوبة بدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الخامسة (13.6) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كأي) المستخرجة من الجدول تحت مستوى المعنوي (5%) ودرجة حرية (5) البالغة (11.1)،تشير هذه النتيجة إلي وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين وافقوا على أن(العمل على تطوير وتنمية مهنة المراجعة

الداخلية متناسقة ومنسجمة مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية تؤدى إلى تطوير الأداء في الوحدات الحكومية)

اختبار الفرضية الثانية عن طريق الوسط، ومربع (كأي)

اختبار الفرضية:(تطبيق نظام فعّال للرقابة الداخلية والمتابعة المستمرة يؤثر في رفع كفاءة الأداء وتطويرها).

الجدول رقم (3)

م	البيان	الدرجة	الوسيط	قيمة مربع (كأي)	درجة الحرية	p-value
1	تفعيل الرقابة وزيادة التحصيل ومنع الفاقد الايرادي يؤدي إلي تطوير الأداء	أوافق بشدة	1	144.889	4	.....
2	الالتزام بضوابط المشتريات والمخازن يؤدي إلي رفع كفاءة الأداء المالي وتطويره .	أوافق بشدة	1	118.727	4	.....
3	إلمام موظفي الوحدات الحكومية وتطبيق أساليب الرقابة الداخلية ومواكبة التطورات تساعدهم في رفع كفاءة الأداء المالي .	أوافق بشدة	1	1.200545	4	.....
4	استخدام خرائط التدفق يسهم في تطبيق أساليب الرقابة وتطويرها ورفع كفاءة الأداء	أوافق	2	71.364	5	.....
5	وجود وصف وظيفي يحدد المهام للعاملين في الوحدات الحكومية يؤدي لرفع كفاءة الأداء	أوافق بشدة	1	156.455	5	....

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية،(2.14 م)

من خلال جدول رقم (3) اتضح الآتي :

1) بلغت قيمة مربع (كأي) المحسوبة بدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الأولي (14.4) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع (كأي) المستخرجة من الجدول تحت مستوى المعنوي (5%) ودرجة حرية (4) البالغة (9.5)، تشير هذه النتيجة إلي وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول

هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين وافقوا على أن (تقوية وتفعيل الرقابة وزيادة التحصيل ومنع الفاقد الايرادي،وضبط وترشيد الأنفاق يؤدي إلي تطوير الأداء وتحقيق الغايات والأهداف).

2) بلغت قيمة مربع (كأي) المحسوبة بدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثانية (11.8) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع (كأي) المستخرجة من الجدول تحت مستوى المعنوي (5%) ودرجة حرية (4) البالغة (9.5)، تشير هذه النتيجة إلي وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين وافقوا على أن (الالتزام بضوابط ونظم المشتريات والمخازن يؤدي إلي رفع كفاءة الأداء المالي و تطويره) .

3) بلغت قيمة مربع (كأي) المحسوبة بدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثالثة (2.5) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع (كأي) المستخرجة من الجدول تحت مستوى المعنوي (5%) ودرجة حرية (4) البالغة (9.5)،تشير هذه النتيجة إلي وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين وافقوا على أن (إلمام موظفي الوحدات الحكومية وتطبيق أساليب الرقابة الداخلية ومواكبة التطورات تساعدهم في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري)

4) بلغت قيمة مربع (كأي) المحسوبة بدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الرابعة (71) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع (كأي) المستخرجة من الجدول تحت مستوى المعنوي (5%) ودرجة حرية (5) البالغة (11.1)،تشير هذه النتيجة إلي وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين وافقوا على (استخدام خرائط التدفق في فهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط في الوحدات الحكومية يسهم في تطبيق أساليب الرقابة وتطوير ورفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية) .

5) بلغت قيمة مربع (كأي) المحسوبة بدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الخامسة (15.6) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع (كأي) المستخرجة من الجدول تحت مستوى المعنوي (5%) ودرجة حرية (5) البالغة (11.1)،تشير هذه النتيجة إلي وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين وافقوا على أن (وجود وصف وظيفي يحدد المهام والاختصاصات للعاملين في الوحدات الحكومية يؤدي لرفع كفاءة الأداء في الوحدات).

المحور الرابع الخاتمة:

تشتمل الخاتمة علي النتائج،والتوصيات،والمصادر والمراجع.

أولا: النتائج.

من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث للنتائج التالية:

1: أن وجود كادر مؤهل علمياً ومهنياً ولديه الخبرة في المراجعة الداخلية،يسهم في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري وتطويره في الوحدات الحكومية.

2:أن اهتمام المراجع الداخلي بعملية قياس وتقويم الأداء في الوحدات الحكومية،يساعد في التعرف علي الصعوبات والمشاكل التي تواجه الوحدات الحكومية.

3: أن العمل على تطوير وتنمية المراجعة الداخلية متناسقة ومنسجمة مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية،يؤدي إلى تطوير ورفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية.

4: أن الالتزام بأخلاقيات المهنية لكل من موظفي الإدارة العامة للمراجعة الداخلية وموظفي الإدارات الأخرى،تسهم في رفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية وتطويرها.

5:أن وجود آلية التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والوحدة المراجعة يقلل من الخلل في عمل المراجعة، ويسهم في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري وتطويره.

6: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود معاهد متخصصة في التدريب المستمر ،وبين كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية.

7: أن تطبيق القوانين واللوائح والإجراءات المالية والإدارية بمنهجية والعمل بكفاءة وفعالية،يسهم في تطوير كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية ورفعها.

8:أن استخدام الإدارة لنظام الحوسبة للاستفادة من التقنيات وتكنولوجيا العصر ،يزيد من الفاعلية ويؤدي إلى رفع كفاءة الأداء و تطويره في الوحدات الحكومية.

9: أن الحرص على تطبيق الوصف الوظيفي الذي يحدد المهام والاختصاصات للعاملين في الوحدة،يؤدي لرفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية وتطويرها .

1.:أن وجود نظام فعّال للرقابة الداخلية والمتابعة المستمرة في الوحدات الحكومية،يسهم في ورفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية وتطويرها.

11: التدريب بما يتفق مع المتغيرات التي تحدث في طبيعة الوظائف وأساليبها وأدواتها تؤدي إلي رفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية.

12:العمل على تطبيق قواعد السلوك المهني يساعد في تطوير الأداء في الوحدات الحكومية

13: ارتباط التطوير في الوحدات الحكومية ورفع كفاءة أدائها يرتبط مع مناهج التربية والتعليم في أساليبها ومخرجاتها التي تواكب متطلبات الدولة من الكوادر البشرية.

ثانيا:التوصيات.

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بالتالي:

1:الحرص على اختيار أفضل الكوادر البشرية التي لها القدرات والمهارات،وأكثرهم قدرة على الأداء،من خلال تقويم مؤهلاتهم عند التعيين،والاستفادة من أعادة التعيين لمن يمتلكون معلومات ومعارف اكتسبوها من خلال حياتهم العملية،والتي تمكنهم العمل بسهولة،في تنفيذ مسار المراجعة الداخلية الجيد في الوحدات الحكومية،

2: التركيز علي إزالة المخاطر التي تهدد أو تضعف استقلالية المراجع الداخلي،مع ضرورة التحول من المراجعة التقليدية،لأنها لا تتواكب مع المتغيرات والتطورات الحديثة،والعمل بنظام المراجعة الشاملة،والاستعانة بالخبير في غير مجالات المحاسبة والمراجعة لأنها تسهم في إضافة قيمة في الوحدات الحكومية .

3:التركيز علي تطبيق معايير وإرشادات الجمعيات العلمية والمهنية،لان أهدافها أكثر تحديداً وشمولية،والاستفادة من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الجيدة التي تسهم في تطوير كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية .

4: الحرص على دعم وتطوير التعاون والتركيز على التنسيق بين الأقسام والإدارات في الوحدات الحكومية،يصفي على المهام دقة وفعالية،والعمل بروح الفريق الواحد يساعد في اكتساب المهارات وتقليل السلبيات ويخلق جو من الرضا بين العاملين في الإدارة العامة للمراجعة الداخلية، والوحدات المراجعة.

5:التركيز على إزالة المشاكل والصعوبات التي تواجه تقويم أداء الوحدات الحكومية،بهدف زيادة الفاعلية وتحديد نسب مؤشرات التقويم التي تشكل سلباً أو إيجابا في مستوى الأداء،والتركيز على تطبيق القوانين والأنظمة التي يخضع لها نشاط الوحدات الحكومية محل التقويم.

6: الاستفادة من التدريب المستمر لإدارة المراجعة الداخلية،والعاملين في الإدارات الأخرى،بما يتفق مع المتغيرات التي تحدث في طبيعة الوظائف الحكومية وأساليبها،والحرص علي تنفيذ دليل القواعد المحاسبية والإجراءات الإدارية يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء وتطويره في الوحدات الحكومية.

7:الاهتمام بالمراقبة اللصيقة في تنفيذ قانون الموازنة العامة وموجهاتها والقوانين واللوائح الأخرى،لأنها تحدد تحديداً دقيقاً و تكون موضوعاً للمراجعة والمسألة محاسبياً وإدارياً،والتركيز على إزالة المعوقات التنظيمية والفنية،تساعد في كفاءة الأداء ورفعه

في الوحدات الحكومية.

8:التركيز علي إزالة المعوقات والمشاكل التي واجهت نظام معلومات السداد والدفع الالكتروني في الوحدات الحكومية.

9: التركيز على تنفيذ الإجراءات الرقابية وأساليبها ومقومات نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ،والحرص على تطبيق الوصف الوظيفي الذي يحدد المهام والاختصاصات يسهم في رفع كفاءة الأداء وتطويره في الوحدات الحكومية.

1.: استخدام الأسلوب الإحصائي في الفصل الأول (تعويضات العاملين)،ويستفاد منه في الرقابة والضبط الداخلي،وان يوضح البيان الإحصائي عدد العاملين في كل درجة على حده مع توضيح العلاوة في القطاع الذي يشغله العامل،وأثناء فترة التشغيل الشهرية يتم الإضافة للتعيينات وغيرها،وحذف من تم استبعادهم (الاستقالة،الوفاء،المعاش) ومن خلاله يعرف العدد لكل وظيفة في الهيكل يتم احتساب تكلفة المرتبات الشهرية في ديوان شئون الخدمة،ويتم مطابقته مع كشف تعويضات العاملين الذي تعده الوحدة الحسابية لمعرفة الانحراف ومعالجة السلبيات وتحسين الايجابيات.

11: الاستفادة من استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي نظراً لما يوفره من معلومات مالية أكثر دقة،ويساعد على فرض رقابة مالية أكثر فاعلية،ومن خلال الواقع العملي عند تطبيق الأساس النقدي يصعب حصر الإيرادات التي لم تدفع خلال العام المالي وتصبح فاقد إيرادي بنهاية العام المالي،أما المصروفات تكون المستندات المؤيدة للصرف خارج الوحدة المحاسبية طرف (المستفيد) قد تتعرض المستندات المؤيدة للصرف للتزوير.

12: ضرورة تغير الأسلوب المتبع في سجل الأصول الثابتة والمنقولة بالوحدات الحكومية،لأنه غير كاف لأحكام السيطرة علي حيازة واستخدام تلك الأصول،حيث تخلو سجل الأصول في الوحدات الحكومية من البيانات عن هذه الأصول خلال فترة حيازتها،ويكتفي بإثباتها في مرحلة الشراء فقط،وكذلك عدم الاهتمام بتسجيل أي بيانات عن تكاليف استخدام تلك الأصول (الاستهلاك) مما يصعب معه إعطاء بيانات غير مطابقة مع القيمة الدفترية لهذه الأصول عند أعداد الحسابات

الختامية،وتسجيل الأصول في دفتر سجل الأصول كما هو متبع في القطاع الخاص،لإحكام الرقابة عليها وحفظها من الاستخدام الغير مشروع لها .

13: منح الشهادات الأكاديمية والمهنية المتخصصة وزناً اكبر في سجل الوظائف الحكومية،من خلال إعطاء علاوة مجزية لحامليها مما يشجع المراجعين الداخليين بصورة خاصة وباقي الوظائف الحكومية بصورة عامة،وذلك لأن التكلفة للحصول على الشهادة ستقابلها منفعة علمية ومادية تعود عليهم وعلى الوحدات الحكومية.

ثالثا:المصادر والمراجع.

1: الفيومي محمد,أصول المراجعة،(مصر:دار أجبيت,2005 م).

2: ألفينوجيمس،ترجمة محمد حامد،المراجعة مدخل متكامل،(الرياض:دار المريخ للنشر،2000م) .

3:الاتحاد الدولي للمحاسبين،معايير المراجعة الدولية،(السعودية: دن، 1998م).

4: الخبراء العرب في الهندسة والإدارة،(عمان:ندوة سلسلة المواصفات الدولية،1994م).

5:الصادق أبو القاسم،العوائد،(كوستي:تاريخ المقابلة،2.13/3/5 م،1. ظهراً).

6:إبراهيم يوسف العبادي،(2014م) دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الأنفاق الحكومي،الجامعة الإسلامية،دكتوراه.

7:إبراهيم مدكور،المعجم الوجيز،(القاهرة:دار التحرير للطباعة والنشر،1989 م).

8:إسماعيل إبراهيم ،تقدير المخاطر في عملية المراجعة نموذج مقترح،(:جامعة الإسكندرية ،مجلة كلية التجارة،العدد الأول،1989 م).

9:الواثق عطا المنان،قوانين العمل المصرفي في السودان،(الخرطوم: د ن،د ت)

1.:توفيق إبراهيم،المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين(عمان:مكتبة المركز،1994م)

11:جيمي تبرلي،مؤسسة ارنست ويونغ،(لندن:منشورات شركة خدمات مهنية،النشاط،التدقيق والاستشارات الضريبية،1989 م).

12: جمهورية السودان(2004م) قانون مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة

13: جمهورية السودان: قانون الخدمة المدنية(2007م).

14: جمهورية السودان:المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي،الاستراتيجي القومية ،الأهداف والتحديات ،والفرص،الربع قرنية،(2007م– 2031م)

15: جربوع يوسف،مدي مسئولية المراجع الخارجي،من استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة(القاهرة:الدار الجامعية،2006 م).

16: داؤود عبد الغني، وأخر،دور تدقيق الأداء في رفع كفاءة وفاعلية الخدمات العامة (الكويت:بحث مقدم إلي إدارة التدريب والبحوث،والمنظمات الدولية،2001م)

17: رضوه احمد ماهر،معايير مقترحة لمراجعة أدارة مخاطر الأداء في قطاع الخدمات الحكومية،(حلوان:المجلة العلمية للبحوث والدراسات، العدد الأول،2011م).

18:.سعد صادق بحيرى،إدارة توازن الأداة،(الإسكندرية: الدار لجامعية، 2004م).

19: طارق عبدا لعال،موسعة معايير المراجعة،(الإسكندرية:الدار الجامعية 2003م).

2.: عبير محمد فتحي(.2007 م)،معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلة الآليات المقترحة لزيادة فاعليتها.بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة،الجامعة الإسلامية، فلسطين.

21: عبد الوهاب نصر على،شحاتة السيد شحاتة،أصول المراجعة الخارجية الحديثة،(الإسكندرية:دار التعليم الجامعي،2.14 م).

22: عبد الله محمد نور فقير،الشامل في الشراء الوطني والتعاقد،(الخرطوم:شركة الإنقاذ الوطني للاستثمار،2008 م).

23: عبد الباري إبراهيم درة،زهير سفيح الصباغ،أدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرون،(عمان:دار وائل للنشر،2010 م).

24: عمر وصفي عقيلي،إدارة الموارد البشرية،(عمان:دار وائل ،2005 م).

25:عبد الرحمن نيشوري،معوقات تطبيق الجودة الشاملة في الوحدات الحكومية،(دمشق:دورة إعداد المتدربين T.o.T،2.11م).

26: فتحي سرحان،الجودة الشاملة،(عمان:مكتبة الشريف،2012م).

27: فريد فهمي وظائف الإدارة،(عمان:دار اليازوري للنشر،.2009 م).

28:لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية،لسنة (2011م).

29: مريم ادم بيلي (2012م)،العوامل المؤثرة في كفاءة المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي والمحاسبي والإداري ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.دكتوراه .

3.: محمد سمير،وأخر،المراجعة بين التنظير والتطبيق، (بيروت: الدار الجامعية1990)

31: محمد نصر الهوا ري،دراسات في المراجعة ،(القاهرة:مكتبة غريب،د ت).

32: مصطفي نجيب، أدارة الموارد البشرية،(عمان:دار الشروق،1996 م).

33: محمد المحمدي،نحو إدارة اقتصادية للقطاع العام والحكومي،(القاهرة:مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي،2004م).

34: نايل عبد الحفيظ،إدارة التنمية الأسس النظرية و تطبيقاتها،(عمان:زهران للنشر التوزيع،1992 م).

35: وليم توماس,امرسون هتكي،ترجمة،احمد حامد ،كمال الدين سعيد،المراجعة بين النظرية والتطبيق،(الرياض:دار المريخ للنشر،1989 م).

36: ولاية النيل الأبيض (2012م)،وزارة المالية والاقتصاد المنشورات المالية

37:ولاية النيل الأبيض،وزارة المالية والاقتصاد،(ورشة عمل)،تنمية وتطوير الإيرادات،أعداد ناصر الاغبش (2014 م).

38: Altamonte Springs .Florida . e Institute of Internal Auditors Standards for the professional practices of Internal Auditing of Internal USA : LA .Inc(2002)

39: Asare, Thomas , Internal Auditing in the public set or : Governance Financial Management. (2009)

4.: Herbert . Arkin , Sampling Methods for the Auditor :An Advanced Treatment , Ma Craw – Hill N.Y. (1982)

41: Leung ,Philomena The R.le of Internal Audit in corporate Governance and Management in Australia(.2003)

42: R. Michal Donovan (TOM) :it s Customer Satisfaction or you lose Industrial Mgt)(1994)

أثر الضرائب على الاستثمار في السودان

(دراسة تحليلية للفترة (198. – 2.16)م)

د. علي الحسن محمد نور زروق– استاذ الاقتصاد المشارك – بجامعة بخت الرضا

أ. عرفة الصادق الأمين الصادق– محاضر بجامعة بخت الرضا .

مستخلص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات الضريبية، وأثرها على الاستثمار بشقية المحلي والأجنبي، ذلك على أساس أن حجم الاستثمارات في السودان يعتبر ضعيفا. تكمن المشكلة في أن الضريبة تعمل على عرقلة الاستثمار، وبالتالي تؤدي إلى تدني الإنتاج. الأمر الذي يقود إلى مشكلة ارتفاع الأسعار وحدوث مشكلة التضخم. أهم افتراضات الدراسة تشير إلى أن الضريبة ذات أثر سلبي على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية. أضف إليه أن الضريبة ذات أثر توجيهي للاستثمارات تجاه قطاعات معينة. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، لتقدير معادلة الاستثمار كمتغير تابع، و(الضريبة، والناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، وسعر الصرف) متغيرات مستقلة، عن طريق برنامج Eviews، للفترة (198. – 2.16)م. أسفرت نتائج الدراسة إلى أن الضريبة ذات أثر سلبي على حجم الاستثمارات في السودان، والعلاقة موجبة مع GDP، وسالبة مع سعر الصرف، وموجبة مع الصادرات. توصي الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك بمعالجة السياسات الضريبية حتى لا تصبح معرقلة لعملية الاستثمار.

Abstract:

The study aims to identify the taxation policies, and its' effect on both domestic and foreign investment, on the basis that the volume of investments is weak in Sudan. The problem is lies in the tax works to impede investment, this will leads to decreasing in production. This will leads to increasing in prices and the rate of inflation. The important hypothesizes of this study indicate to, taxes effects the domestic and foreign investment volume negatively. Add to that, the tax has a directional effect on investments to certain sectors. The study used ordinary Least squired (OLS) method to estimate the investment equation as depended variable, and (taxes, GDP, exports, and exchange rate) as explanatory variables, by using Eviews, for the period (198. - 2.16). The results revealed that, taxes and exchange rate effect the investment volume negatively in Sudan. GDP and exports effect investment positively. The study recommends that, there must be encourage steps for the domestic and foreign investment by remedying tax policies so that do become unhampered the investment process.

كلمات استفتاحية: الاستثمار، الضرائب، الصادرات، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم.

1. مقدمة:

تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة بالنسبة للدول، مثلت الضريبة خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات المالية. هذا الأمر ليس راجعا لكونها أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط، بل لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة، ولما تحدثه من إشكالات تقنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بأثرها من جهة أخرى. هذه الدراسة تحاول أن تفحص أثر الضريبة على الاستثمارات في السودان باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي لبيانات

تخص الفترة (198. – 2.16)م. نتائج الدراسة كانت متسقة مع النظرية الاقتصادية، والقياسية، والإحصائية، وكما أثبتت الفروض التي اعتمدت عليها الدراسة.

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الضرائب السائدة في مختلف الأنظمة الاقتصادية، وذلك لأنها تعد مصدرا مهما لإيرادات الدولة، وكما أن للضرائب تأثيراً كبيراً على نمو وتطور الدول. وبذلك فإن الدول تعتمد عليها كإيرادات تنفق على المشروعات الإنتاجية وتهيئة البنيات التحتية، أيضا للضريبة تأثيراتها العميقة على الاستثمار بين الدول.

3. مشكلة الدراسة:

تعتبر الضرائب من أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً على مسارات القطاعات الاقتصادية المختلفة. وهي تلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول، باعتبارها المورد الرئيس للإيرادات، بهذا تكمن المشكلة في الأثر الذي يمكن أن تحدثه الضريبة، إذا ما فرضت بشكل خاطئ، فقد تكون من أكبر المشكلات التي تؤدي إلى إعاقة التوسع في الاستثمار، وكما أنها قد تؤدي إلى تحجيم الطلب على السلع والخدمات بسبب ارتفاع الضرائب على الدخل.

4. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة بصفة أساسية على الآتي نصه:

1. التعرف على الدور الذي تلعبه الضريبة في الاقتصاد.

2. دراسة العلاقة بين الضريبة والاستثمار.

3. التعرف على المشكلات التي تواجه الاستثمار في السودان.

5. فرضيات الدراسة:

1. تعد الضريبة عائقا يؤثر بصورة عكسية في مسألة التوسع الاستثماري في السودان.

2. العلاقة بين الاستثمار والواردات سلبية.

3. العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار علاقة سلبية.

4. العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي علاقة موجبة.

6. منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات للفترة (198.-2.16م)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) عن طريق برنامج الحزم الحاسوبية Eviews. تم جمع البيانات من المصادر الأساسية مثل تقارير بنك السودان، والعروض الاقتصادية، وتقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

7. الدراسات السابقة:

زروق (.2003)م، تناولت الدراسة ضريبة الدخل التصاعدية في السودان للفترة (197.-.200.)م. تحاول الدراسة أن تفحص طبيعة ضريبة الدخل الشخصي في السودان مع التركيز على درجة التصاعدية. ولهذا السبب فإن الدراسة استخدمت طريقة المربعات الصغرى (OLS) لبيانات سنوية عن الدخل القومي وضرائب الدخل الشخصي في الفترة مابين (197.-.200.م). أظهرت نتائج الدراسة أن دالة ضريبة الدخل الشخصي في السودان غير خطية. وأن مرونة ضريبة الدخل الشخصي بالنسبة للدخل أكبر من الواحد الصحيح، مما يعني إن ضريبة الدخل الشخصي في السودان في فترة الدراسة تأخذ معدلات تصاعدية. بالرغم من ذلك فإن معدل تصاعدية ضريبة الدخل الشخصي لا يزيد عن

الواحد بمقدار معنوي. عليه فإن ضريبة الدخل التصاعدية تلعب دورا في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. لذا بالإمكان تعضيد هذا الدور بفرض ضرائب بمعدلات أكثر تصاعدية، الأمر الذي يزيد من المساواة في توزيع الدخل إضافة إلى تحقيق مزيد من التوازن في الموازنة العامة.

محمد (1998م)، تناولت الدراسة تجربة السودان في جذب الاستثمار المباشر والغير مباشر، ومدى إمكانية استفادة الدول النامية من هذه التجربة، بالتركيز على أهم معوقات الاستثمار في السودان. هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى التعرف على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر في السودان. اعتمدت الدراسة على بعض الفروض منها، أن سياسات الاقتصاد الكلي في السودان ذات أثر سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي في السودان. كما أن السياسة الضريبية وفرض الرسوم في السودان يؤثران بشكل سلبي على تدفق الاستثمارات في السودان. وجدت الدراسة أن تطبيق التسهيلات والإعفاءات الضريبية يؤثران بشكل ايجابي على زيادة تدفق الاستثمار وتوسع المشروعات الإنتاجية. كما أن ممارسة سياسات اقتصادية مثل السياسة النقدية أيضا لها الأثر المباشر على تدفقات الاستثمار، لأن المسألة متعلقة بعنصر سعر الفائدة.

عبد المجيد (2.12)م، استهدف البحث التعرف على مجموعة العوامل المؤثرة أو المحددة للضرائب في السودان خلال الفترة (1985-2005م). وذلك على أساس أن حجم حصيلة الضريبة في السودان هي حصيلة متواضعة، سواء بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة، فهي تمثل نسبة ضعيفة من الدخل القومي. والمشكلة تكمن في تدني حصيلة الضرائب وبالتالي تدني الإيرادات الحكومية، ومن ثم انخفاض الخدمات التي تقدمها الدولة تجاه المجتمع. أهم نتائج البحث توضح أن حجم السكان، والمستوى التعليمي، وسعر الصرف، وعجز ميزان المدفوعات له أثر مباشر على إيرادات الضريبة المتحصلة (التأثير سلبي).

عبد العظيم (.2005)م، تناولت الدراسة تقدير دالة الاستثمار الخاص في مصر وقياس أثر محدداته خلال الفترة (198.-.2001م). هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الاستثمار الخاص في مصر. أيضا دراسة أهم المتغيرات التي أثرت على معدل نمو حجم الاستثمار الخاص. تم استخدام التحليل الوصفي الإحصائي عن طريق تحليل السلاسل الزمنية. هذه الدراسة اعتمدت على بعض الفروض منها، أن عدم الاستقرار الاقتصادي يعد معوقاً أساسياً أمام زيادة حجم الاستثمار الخاص في مصر. وضعف رأس المال الخاص قلل من التوسع في حجم الاستثمار الخاص. وضحت نتائج الدراسة أن متغيرات عدم الاستقرار الاقتصادي في مصر مثل (معدل التضخم، وسعر الصرف، ومعدل البطالة) كان لها الأثر السلبي على التوسع في حجم الاستثمار الخاص. كما لوحظ أن حجم الاستثمار الخاص يتأثر بدرجة كبيرة عن طريق التوسع في الاستثمار العام (على حساب الاستثمار الخاص). أوصت الدراسة بضرورة التوسع في حجم البنيات التحتية من أجل تمهيد الطريق نحو التوسع في مجال الاستثمار الخاص.

شلعوم (2.11)م، تناولت الدراسة أثر الإصلاح الضريبي على قدرات الجباية في الاقتصاد الجزائري. هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب ودوافع إصلاح النظام الضريبي في الجزائر. أيضا دراسة كيفية تأثير الضريبة على الوضعية المالية للمؤسسة باختلاف حجمها وطبيعة نشاطها وشكلها القانوني. أهم فروض الدراسة، الإصلاح الضريبي في الاقتصاد الجزائري يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع الاستثمار. الإدارة الضريبية في الجزائر لم تواكب التطور التكنولوجي والمعلومات في ظل تحديات العولمة وانتشار الانترنت. ساهم التحفيز الضريبي في الجزائر على تخفيض تكاليف الاستثمار داخل المؤسسة وزيادة مصادر تمويلها. توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إلا أن النظام الضريبي يبقي عاجزا عن تحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق التنمية، ولا يزال يعرف عنه عدة نقائص يجب تصحيحها في المستقبل.

8. الإطار النظري:

8.1. مفهوم الاستثمار:

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد، أو الدخل، أو الربح. عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي. أصبح الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية، والمالية، والمصرفية، والإدارية، وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي أشهدتها المجتمعات المتقدمة. هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الاستثمار بجانبية العيني والمالي. وبعد أن أصبحت مصادر التمويل الاستثماري غير مختصرة على المصادر المحلية، والعالمية، والتقليدية. إذ تطورت أدوات وآليات، وشبكة المعلومات، والاتصالات، لخدمة العملية الاستثمارية في الأسواق العالمية. هذا التطور أتاح فرصاً ومزايا استثمارية لم تكن متاحة في العهد السابق (خربوش، 1999م).

يغطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة، غالبا ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع، والسندات، والأسهم، وصناديق الاستثمار. كما يشير أيضا إلى الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية. مثال لذلك اختيارات البيع، والشراء، والعقود المستقبلية، وعقود المبادلة. هذا بالإضافة إلى الاستثمار التقليدي في الأصول الحقيقة الملموسة. يمكن أن يعرف الاستثمار على أنه استخدام للأموال في أصول معينة، وذلك خلال فترة زمنية معينة بهدف تحقيق عائد في المستقبل. بمعنى ذلك إن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر (استروب،1984م).

أيضا يقصد بالاستثمار اكتساب الموجودات المادية، لكن هذا المفهوم يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية، وبذلك سوف يتم التمييز بين مفهومين للاستثمار. مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي يقصد به معنى اكتساب الموجودات المادية. وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى أن استثمار الأموال

على أنه مساهمة في الإنتاج، والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يصنع منفعة تكون على شكل سلع وخدمات. مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية يقصد به اكتساب الموجودات المالية وحسب. ويصبح الاستثمار في هذا المعني هو توظيف المال في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم، وسندات، وودائع ..... الخ (خربوش، 1999م). تبنت جماعة أخرى ربط العملية بالبعد الإسلامي، فعرفته بأنه عبارة عن استعمال الأموال في الحصول على الأرباح. بمعنى خلق أصول رأسمالية جديدة، يوجه فيها الفرد أمواله ويكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها الخير للمجتمع (استروب، 1984م). عرف آخرون الاستثمار بأنه توجيه المصادر الاستثمارية نحو مجالات معينة في فترة زمنية محددة، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة لاحقا. أو أن الاستثمار هو بناء رأسمال جديد لم يكن له وجود من قبل، أو زيادة رصيد المجتمع من رأس المال (حردان، 1997م).

8.2. أهمية الاستثمار:

تكمن أهمية الاستثمار في بلد ما على جوانب عديدة يستفيد منها البلد. حيث يعمل الاستثمار على زيادة الدخل القومي، باعتباره مكونا رئيسيا من مكونات الطلب الكلى. فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فإنه يساعد على رفع مستوى المهارات، وكذلك نقل التكنولوجيا الحديثة. كما أنه يعمل على زيادة الخبرات المحلية وخاصة الخبرات الإدارية، وذلك من خلال الأفكار الجديدة، أو الغير موجودة أصلا. يساعد أيضا الاستثمار على خفض البطالة خاصة إذا كانت الاستثمارات ذات كثافة عمالية، مما يسهل عملية الادخار الاختياري من خلال الأجور والمرتبات للعاملين. والذي بدورة يؤدى إلى زيادة الدخل القومي والخروج من دائرة الفقر ويدفع بعجلة التنمية (خربوش، 1999م).

8.3. أنواع الاستثمار:

1- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت، هو عبارة عن كل الإضافات في الأصول التي تؤدى إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها، أو تجديدها. أما السمة التي تميز هذه الطاقات الإنتاجية فهي عبارة عن أصول معمرة بمعنى إنها دائمة الاستعمال. فهي لا تفنى باستخدامها في عملية إنتاجية مرة واحدة أو مرات أخرى، وإنما ستبقى فترة من الزمن تحددها الاعتبارات الفنية. وتكون خلال هذه الفترة صالحة للاستعمال بصفة متكررة في توليد تيار متدفق ومتجدد من السلع والخدمات (جدران، 1997م).

2- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي،هذا المعنى يضم الإضافة في الأصول إلى المخزون السلعي كأحد بنود الاستثمار. هذا النوع لا يؤدى إلى توسع الطاقة الإنتاجية القائمة. وإنما الغرض الرئيسي منه تكوين مخزون سلعي في كل المنشآت الصناعية أو التجارية. إذ أن تكوين هذا المخزون يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل.

1- الاستثمار في فائض الصادرات، فائض الصادرات يعبر عن الرصيد الدائن للدولة في ميزان المعاملات مع العالم الخارجي. وهو يمثل صافى إنفاق العالم الخارجي بعد استبعاد الإنفاق المحلى على الواردات. وان نظرنا هذه النظرة إلى الفائض نجد إن الدولة تحقق هذا الفائض عن طريق تصدير المنتجات سلعية إلى الخارج، وهذا يعد بمثابة استثمار محقق في العالم الخارجي (السيد، 1995م).

8.4. الاستثمار حسب هدف الإنفاق:

من هذه التقسيمات، الاستثمار الإجمالي (الكلي) وهو كل ما ينفق في سبيل زيادة الأموال التي تستخدم في عملية الإنتاج والتي تساعد على زيادة الناتج الإجمالي القومي. الاستثمار الصافي، هو إنفاق على

أصول جديدة تستخدم في عمليات الإنتاج في المجتمع. بعبارة أخرى فهو يمثل الجهود المبذولة لزيادة حجم الأصول الإنتاجية في الاقتصاد القومي باستخدام أصول لم تكن متوفرة في البلاد النامية. استثمار الإحلال، هو الإنفاق على أصول جديدة لتحل محل الأصول المستهلكة أو التالفة. وهذا النوع من الاستثمارات لا يظهر أي زيادة في حجم الاستثمارات، بالرغم من أنه يؤدى إلى زيادة بصورة ثابتة في الدخل القومي (حردان، 1997م). الاستثمار بالتجديد، يعني تخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة. هذا النوع عادة يتم عن طريق إحلال التحديدات الفنية المستحدثة، وفنون الإنتاج محل السابقة، ويمكن أن يتكامل هذا النوع مع النوعين السابقين. الاستثمار الاقتصادي أو الحقيقي، يعني المساهمة في الرصيد الكلي التراكمي في رأس المال الحقيقي للاقتصاد القومي (خربوش، 1999م).

الاستثمار في المباني والمشروعات والأراضي ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات هو الأساس في زيادة الدخل القومي (استروب،1984م). يطلق بعض الاقتصاديين على هذا النوع من الاستثمارات مصطلح استثمارات الإعمال أو المشروعات. يمكن القول إن توظيف الأموال في جميع المجالات الاستثمارية المتعارف عليها باستثناء مجال الاستثمار في الأوراق المالية تعتبر استثمارات حقيقية (جدران، 1998م). الاستثمار المالي، يركز على جوانب تتضمن رأس المال للتعامل في سوق الأوراق المالية وهذا يعني توجيه مطالبات الأموال الحقيقية للأسهم والسندات (السيد، 1995م). الاستثمارات المحلية، تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار. يتمثل ذلك في العقارات، والأوراق المالية، والمشروعات التجارية. تحتوي الاستثمارات المحلية علي مجموعات أساسية وتتمثل في استثمارات رجال الأعمال في التشييد مثلا بناء المصانع، والمستودعات، وبناء المكاتب. الاستثمار في التشييد السكني ويقصد به المباني الجديدة خلال الفترة الإنتاجية، إذا استخدمت، أو كانت في شكل إيجار، أو تعاون، أو امتلاك

خاص.التغير في المخزون، إذا أضيف إليه، أو أخذ منه المواد الخام، أو القريبة للانتهاء. الاستثمارات الأجنبية وتشمل كافة مجالات الاستثمار في الأسواق الأجنبية (استروب، 1984م).

8.5. محددات الاستثمار:

عملية الاستثمار ليست كأي عملية اقتصادية أخرى نظرا لكونها تتميز بتقلبات سريعة وحادة. وذلك لكثير من المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيها، منها عوامل يمكن السيطرة عليها (عوامل داخلية). وأخري يصعب السيطرة والتنبؤ بها (عوامل خارجية)، أيضا توجد عوامل مشجعة للاستثمار وأخرى غير مشجعة. هذه العوامل منها سعر الفائدة في الاقتصاد التقليدي وهامش المرابحة في النظام الإسلامي، تعتبر سعر الفائدة هي كلفة رأس المال المستثمر. وهي من أهم العوامل الأساسية المحددة للاستثمار. وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار. فكلما انخفض سعر الفائدة (كلفة استخدام رأس المال) كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض. يقصد بالكفاية الحدية لرأس المال هي الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر. حيث يكون حساب التقييم في مجال الاستثمار دائماً وأبدا على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة. وفي هذا الصدد يمكن القول أن هنالك علاقة عكسية بين حجم رأس المال المستثمر والكفاية الحدية لرأس المال. التقدم العلمي، والتكنولوجي، والبحث العلمي، تعد من العوامل المحددة للاستثمار. حيث ظهرت الآلات والماكينات الجديدة ذات الطاقة الإنتاجية العالية، والتي تدفع المنتج إلى الأمام. المخاطرة، وهي تعتبر من إحدى محددات الاستثمار لأن كل عملية استثمارية لابد أن يرافقها مستوي معين من المخاطرة. دائما نجد أن هنالك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار. الاستقرار الاقتصادي والسياسي، يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد من العوامل الأساسية المحددة للاستثمار. حيث يوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي الظروف المشجعة للاستثمار، والعكس صحيح (خربوش، 1999م).

8.6. مناخ الاستثمار:

نظرا للأهمية الكبيرة للاستثمار تعمل الدول جاهدة لتهيئة البيئة، والظروف المحيطة بالاستثمار. كذلك إزالة العوائق التي تقف أمامه لاستيعاب القدر الكافي من رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. يتكون هذا المناخ من عدة عناصر تسمي بالعناصر الأساسية التي يقوم عليها الاستثمار. من أهم العناصر التي يجب توفرها لضمان استمرارية ونجاح المشروع الاستثماري. ومنها عنصر الشرعية، والمقصود به السلامة، ويعني ذلك أن لا تكون هنالك مخالفات لأحكام القانون. لست فقط على مستوى السلع والخدمات المحرمة، بل على مستوى الأولويات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي بشكل عام. العنصر الفني، يوجد لهذا العنصر متطلبات يجب أن تتوفر لديه لكي تكون الإجراءات مكتملة فنياً وهي تشمل الموقع السليم للمشروع من السياسات الحكومية. والحجم الأمثل أو الطاقة الإنتاجية الملائمة، والتكنولوجيا الملائمة، والقوى العاملة، والبيئة والتلوث. العنصر الاقتصادي والاجتماعي، يعتبر هذا العنصر من العناصر المهمة ويجب أن يكون سليما فإذا توفر تحققت إضافة حقيقية للدخل القومي ودخل الفرد. التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار، وتحسين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع والمناطق الجغرافية. العنصر المالي، يعتبر المشروع الاستثماري سليما من الناحية المالية إذا كان العائد المالي على الاستثمار ملائما. تناسب مستوى ربحية المشروع مع درجة المخاطرة، فإذا كان العائد المتوقع من الاستثمار كبيرا ولكن المخاطرة أكبر منه فإننا نتوقع عامل الخسارة. العنصر التنظيمي والإداري، من الأهمية بمكان أن يكون التنظيم والإدارة على أسس علمية لضمان نجاح المشروع الاستثماري (خربوش، 1999م).

8.7. مخاطر الاستثمار:

مخاطر الاستثمار هي بكل بساطة عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع.عاده تقسم المخاطرة إلى قسمين رئيسيين، أولهما المخاطرة النظامية، هي المخاطرة التي تتعلق بالنظام العام في السوق وحركته، والعوامل الطبيعية، والعوامل السياسية، والاقتصادية، مثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار. وثانيهما المخاطر الغير نظامية، وهى المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية، مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية (أبو قحف، 1997م).

8.8. الضرائب:

تعد الضريبة مساهمة نقدية تفرض على المكلفين، حسب قدراتهم، والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي، ومن غير مقابل محدد، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المحددة، من طرف الحكومة (السيراري، 1986م). عرفها (جيز Jess) على أنها استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة. كما عرفها (Mell) بأنها استقطاع نقدي تفرضها الحكومة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وفقا لقدراتهم التكلفية بطريقة نهائية وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة (لهيبات، 2007م). أيضا تعرف الضريبة على أنها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل لتحقيق أهداف المجتمع (الخطيب، 2005م).

8.9. خصائص الضرائب:

للضريبة عدة خصائص منها، أن الضريبة تعد التزام نقدي، خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا، وذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي. مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي

وظهور مشكلة وصعوبة جباية الضريبة، أخذت الضريبة صفه الاستقطاع النقدي من مال المكلف. الضريبة تعتبر جبرية، إن الضريبة تفرض جبراً، أي المكلف ليس حراً في دفعها. بل يمكن للحكومة تحدد مقدار الضريبة وكيفيتها وموعد دفعها (الخطيب، .2005م). الضريبة تدفع بشكل نهائي، بمعنى لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة باسترجاع المبلغ المدفوع منها مهما كانت الظروف والأحوال. الضريبة تدفع بلا مقابل، فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه بمنفعة خاصة مباشرة. ولكن المنفعة تعود عليه من خلال المنفعة العامة التي تعود عبر البنيات التحتية (محرزي، .2003م).

8.1.. أهداف الضرائب:

تفرض الضريبة على الأشخاص من أجل تحقيق أغراض معينة منها،الهدف المالي للضريبة. تزايدت أهمية الهدف المالي للضريبة مع حاجة الدولة إلى المال باتساع نشاطها.الهدف الاقتصادي للضريبة، تعتبر الضريبة كأداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي للتأثير على الواقع الاقتصادي بقصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.تحقيق النمو الاقتصادي،يقصد بالنمو الاقتصادي ذلك التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن. ويعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الهامة التي تسعى الدولة لتحقيقها لذا تقوم الدولة بدور المحرك لإنعاش النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين مستوى معيشة الأفراد. يتم ذلك من خلال تخفيف العبء الضريبي المفروض على المكلفين بالضريبة، فتخفيض الضريبة يحدث زيادة في دخل الفرد، وكذا الإعفاء الضريبي للمستثمرين يشجع من قيام المشاريع المختلفة. تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يلاحظ أن أثر السياسة الضريبية يرتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي. محاربة مشكلة التضخم والمحافظة على قيمة النقد الوطني، تلجأ الدولة إلى زيادة حجم الضرائب من أجل تقليل عرض النقود. تستعمل الضريبة كأداة لتحقيق التوازن القطاعي للاستثمار وذلك عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية بقصد توجيه عناصر الإنتاج نحو القطاعات المرغوب فيها. تهدف الضرائب إلى حماية الصناعة الوطنية وذلك من خلال

فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات. يرتبط حجم العمالة الكلية في المجتمع بحجم الإنفاق الكلي على الاستثمار والاستهلاك وتستخدم الضريبة في الدول الرأسمالية المتقدمة كوسيلة من وسائل تحقيق التشغيل للموارد. تستخدم معظم الدول الضرائب لمعاجلة التفاوت بين دخول الأفراد عن طريق فرض الضريبة التصاعدية على الدخل (محرزي، 2003م.).

8.11. القواعد الأساسية للضرائب:

يقصد بها المبادئ العامة التي تحكم الضريبة وهي مجموعة من القواعد والأسس التي يتعين إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة. ومنها قاعدة العدالة، ألا تكون الضريبة أكبر من المقدرة التكلفية. قاعدة اليقين، يجب أن تكون الضريبة يقينية وليست عشوائية (الفترة، والنمط، وحجم الدفع) كل هذا يجب إن يكون واضحا ودقيقا. قاعدة الملائمة، ويجب أن تكون أكثر ملائمة للمكلف بالضريبة (لهيبات، 2007م.).

8.12. أنواع الضرائب:

تقسم الضريبة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف تحمل العبء، منها ضريبة مباشرة أو ضريبة غير مباشرة. الضرائب المباشرة، هي كل اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات. وتنقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى خزينة الدولة. الضرائب غير المباشرة، فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات. لهذا يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من الشخص الذي يود استهلاك هذه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة.

من حيث المادة الخاضعة للضريبة، فهناك أنواع مختلفة ومنها الضريبة على الأفراد. المقصود بها تلك الضريبة التي يكون مصدرها الفرد نفسه. وهي من أقدم أنواع الضرائب في التاريخ وعرفتها الحضارات القديمة، وكان يطلق عليها (الضريبة على الرؤوس) وسماها العرب بالجزية. الضريبة على الأموال،

فهي الضريبة التي تفرض على المال ذاته أو ما يطلق عليها ضريبة رأس المال حيث تصيب العقارات بحد ذاتها وليس إيرادها وليس نتاجها. الضريبة النسبية، وهي تلك الضرائب التي تبقي قيمتها ثابتة، مثلا كانت تفرض الضريبة على الدخل بنسبة 1.% فهذه النسبة تنطبق على جميع الدخول الكبيرة والصغيرة. الضريبة التصاعدية، وهي تلك الضرائب التي يزداد عبئها بازدياد المادة الخاضعة للضريبة (الخطيب، 2005م).

8.13. الآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب:

تظهر الآثار الاقتصادية المباشرة على نمط الاستهلاك، والإنتاج، والادخار. أثر الضريبة على الاستهلاك، تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ويتحدد ذلك حسب معدل الضريبة. كلما كان المعدل مرتفعا كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح. يتكون الادخار القومي على وجه التحديد من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد. والادخار العام الذي تقوم به الدولة يكون من أجل الاستثمارات في المشروعات الكبيرة. كما تؤثر الضريبة على الاستهلاك بشكل سالب، خاصة عند أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، وهذا بدوره يؤثر على الإنتاج. يترتب على الضريبة التي تقتطع من دخول الأفراد نقصان الطلب على السلع والخدمات، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع. أيضا تعمل الضريبة على إعادة توزيع الدخل والثروة (محرزي، 2003م).

8.14. أثر الضريبة على الاستثمار:

يعد الادخار حجر الزاوية بالنسبة للاستثمار والإنتاج، إلا أنه قد يلجأ الفرد إلى الادخار بدلا من الاستثمار إذا تعرض عمله الاستثماري إلى بعض المخاطر أو عند ارتفاع الأعباء الضريبية. أيضا يعمد المستثمر إلى المقارنة بين تكلفة سعر الفائدة والفائدة الحدية لرأس المال. حيث أنه يمكن أن يتوقف

عن الاستثمار إذا كانت تكلفة سعر الفائدة أكبر من الفائدة الحدية التي يجنيها رأس المال. وكما تعد الضريبة من الأسباب التي تزيد من المخاطرة التي تواجه المستثمر، وذلك لأنها تزيد من أعباء رأس المال. وبالتالي قد يحتاج رأس المال إلى مدة أطول لتعويض هذه الأعباء الناشئة عن فرض الضريبة. بذلك تكون الضريبة سببا في الحد من الاستثمار ولو بصفة مؤقتة (السيراري، 1986م). وحينما كان التوجه نحو الاستثمار يتأثر بسعر الفائدة السائد في السوق، ومن ناحية أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال، فإن الضرائب تؤثر على الميل الحدي للاستثمار من خلال تأثيرها على الأرباح. يزداد الميل الحدي للاستثمار مع زيادة فرص الربح، وينخفض مع انخفاضه. والضرائب على الدخل وبصفة خاصة الضرائب التصاعدية يمكن أن تؤدى إلى خفض الاستثمار بصورة مباشرة بسبب تخفيضها لأرباح رجال الأعمال. يمكن استخدام الضريبة بغرض محاربة التضخم، حيث يمكن استخدامها كأداة لتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو ما يعنى استخدام الضريبة للتأثير على هيكل الاستثمارات. يتم ذلك عن طريق فرض ضريبة بميزات تحفز نشاط إنتاجي معين، وأخرى أكثر تشددا للأنشطة المراد توقفها (البطري، .2004م). أيضا يلاحظ في هذا المجال أن فرض ضريبة على الأرباح غير الموزعة في شركات المساهمة بمعدل أعلي من الضريبة على أرباح الأسهم يؤدى إلى تقليل الأموال الاحتياطية أو الاستثمار. كما يلاحظ أن فرض ضريبة على الأموال المودعة في الحسابات الجارية في البنوك، يؤدى إلى توجيه هذه الأموال إلى الاستثمارات المباشرة أو الاكتناز (ابن عوف، .200م). قد تغير الحكومة الاتحادية الهيكل الضريبي حتى تستطيع أن تؤثر في الاستهلاك والاستثمار. فقد تعمد الحكومة إلى رفع معدلات الضرائب الشخصية، وتخفيض معدلات الضرائب على الشركات. هذا من أجل تخفيض حجم الاستهلاك وتشجع الاستثمار، وفي الحقيقة فإن كثيرا من الاقتصاديين يرون أن الهيكل الضريبي ينبغي أن يتغير حتى يزيد من الحافز نحو الاستثمار. يمكن للحكومة تصميم سياسات ضريبية مختلفة تؤدي إلى تنشيط الاستثمار، ومنها تخفيض معدلات الضرائب

على الشركات. تقديم إعفاءات ضريبية للاستثمار، والسماح للمنشآت بتعجيل الإهلاك. هذا يزيد من الحافز نحو التوجه إلى الاستثمار في المصانع، والمعدات الجديدة (ابد جمان،1983م).

9. الاستثمار في السودان:

السودان ومنذ أول حكومة وطنية في العام 1956م، أولى هذا العامل أهمية كبيرة لاسيما أن السودان في تلك الفترة يحتاج إلى عملية تنمية شاملة وسريعة. لذلك كان من بين أهم الوسائل لتحقيق التنمية المعونات الأجنبية بكل أشكالها ومن بينها الاستثمارات الأجنبية، سواء كانت استثمارات من القطاع العام أو الخاص. وفي ظل التحولات الكبيرة التي يعيشها العالم اليوم (الدولة الاقتصادية)، وما يتبعها من سياسات الانفتاح الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية، ودخول السودان في تجمع دول الكوميسا. يتيح ذلك درجة من الحرية لحركة التجارة وحركة رؤوس الأموال التي تبحث عن فرص استثمار أو مناخ استثماري. وبفضل حزمة متناسقة من السياسات الاقتصادية، والمالية، والنقدية، والتشريعية، والإجرائية التي تبنتها الدولة. شهد الاقتصاد السوداني تطورا ايجابيا ملحوظا في الارتفاع المتزايد في معدل نمو الاقتصاد، والانخفاض المستمر بمعدل التضخم في تلك الفترة. تم إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1993-1995م، أعقبته الإستراتيجية القومية الشاملة .2002م. وهي شكلت الإطار الفكري والمهني للدولة، حيث ربطت الإستراتيجية حلقات الاقتصاد والإصلاح المالي، والنقدي، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية بحركة المجتمع (السيد، 1995م). هدفت السياسة الاقتصادية آنذاك إلى تغيير النظام الاقتصادي للدولة من مركزية الإدارة والسلطة الاقتصادية وتحكمية الأسعار إلى اقتصاد يتجه نحو الحرية الاقتصادية. أيضاً اتجهت الدولة نحو زيادة حركة السوق وعوامل الإنتاج، وتحفيز المبادرات الفردية، وتوسيع دائرة النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص. ومعالجة الاختلال الاقتصادي والهيكلي الداخلي والخارجي (العرض، والطلب الكلي، والادخار، والاستثمار). أيضا قامت الدولة بتشجيع القطاع الخاص

وتنميته بتقديم العديد من الحوافز والإعفاءات والضمانات. والاهتمام بالاستثمار الأجنبي والمحلي وذلك لما يوفره من إمكانات مالية (خربوش، 1999م).

9.1. معوقات الاستثمار في السودان:

معوقات الاستثمار هي مجموعة من العوامل والإجراءات تقف في طريق انسياب رؤوس الأموال. تعمل كل الدول على إزالة العقبات أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وفي هذا الشأن قامت الدول بعقد ندوات ومؤتمرات لكثير من رجال الأعمال والمستثمرين للوقوف علي آرائهم حول معوقات الاستثمار من جهة نظرهم. كما تبذل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار جهودا مقدرة في رصد المعوقات التي تواجهه الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية (السيد، 1995م). هناك بعض المعوقات التي تؤخر عملية الاستثمار وهي تتمثل في، ضعف وتخلف البنيات التحتية للدولة والتي تتمثل في الطرق، والمواصلات، والمطارات، ومرافق الخدمات العامة. عدم الاستقرار السياسي وهذا تعاني منه معظم الدول النامية حيث تكثر فيها الاضطرابات والنزاعات الداخلية المستمرة مما يشكل عائق أمام تنفيذ الاستثمارات المحلية والأجنبية. وجود أكثر من قانون يتعلق بالاستثمار، يلاحظ تعدد التشريعات الاستثمارية (قانون لتشجيع الاستثمار الصناعي، وأخر للزراعي، وقانون لقطاع الخدمات). ضعف الامتيازات والتسهيلات التي تمنح للاستثمار الأجنبي حيث أن كثير من القوانين تمنح امتيازات غير كافية للمستثمرين. نقص المعلومات عن المقومات الاستثمارية. الإجراءات العقيمة والطويلة التي تمارسها السلطات المختصة والتي تسبب ضياع وقت المستثمر. تتميز غالبية الدول النامية ومن بينها السودان بأنظمة مصرفية غير متقدمة لا تستطيع أن تلبي رغبات المستثمرين في التحديات السريعة وتوفير التمويل اللازم بالسرعة المطلوبة. الأسواق لا تستطيع أن تستوعب إنتاج المشروعات الأجنبية الكبيرة. عدم ترحيب المواطنين المحليين بالاستثمارات الأجنبية قد يعرض حياة المستثمرين على الخطر حيث أنه في كثير من الأحيان يرفض السكان المحليين وجود الأجانب. عدم الاستقرار الاقتصادي، وهذه سمة واضحة لمعظم

الاقتصاديات إذ نجد الاقتصاد يتأرجح ما بين تضخم، وكساد، وانكماش. ضعف بعض الكوادر العاملة في الأجهزة المختصة بالاستثمار. عدم الاستقرار الأمني، من المعوقات التي يضعها المستثمر الأجنبي في أولوياته. عدم توفر النقد الأجنبي في البلد المضيف، يقف عائق أمام المستثمر عند رغبته في شراء بعض المعدات والاحتياجات التي يحتاجها المشروع. تدهور قيمة العملة المحلية، هذه الظاهرة قد تؤدي إلى زيادة درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمر. ازدواجية الضرائب، عادة ما تفرض الدولة أكثر من ضريبة واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات تقوم من قبل المستثمرين. عدم وجود برنامج واضح للاستثمار، كثير من الدول تغيب فيها البرامج الاستثمارية ومن ثم عدم وضوح أولويات الاستثمار فيها. وعدم وجود خارطة استثمارية، والتي هي بمثابة دليل المستثمر.

9.2. مناخ الاستثمار في السودان:

يقصد بمناخ الاستثمار الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار. يمثل مناخ الاستثمار في السودان بعض العناصر مثل الاستقرار السياسي، والإصلاح الاقتصادي، وقوانين الاستثمار، والسياسات والإجراءات الإدارية، والبنيات التحتية، والأسواق المتاحة للاستثمار (السيد،1995م). ومن أهم العناصر المكونة للمناخ الاستثماري حجم السوق ودرجة تطوره اللذان يعتمدان بدورهما على الدخل ومعدلات نموه، ومعدل الاستقرار السياسي، والأمني، وطبيعة القوانين والتشريعات التي تشجع وتنظم وتراقب الاستثمار الأجنبي. كذلك كفاءة الأجهزة القائمة عليها ومدى تطور البنية الأساسية وكفاءة أدائها. يعتبر السودان من أكبر الأقطار العربية والأفريقية من حيث المساحة، كما يمتاز بموقع جغرافي متميز في قلب القارة الأفريقية. تجاوره تسع دول مما يجعل منه معبراً ومركزاً تجارياً للبلدان المجاورة. إذ تتوفر بالسودان إمكانيات وموارد طبيعية كبيرة من أراضي شاسعة صالحة للزراعة تقدر بحوالي (355) مليون فدان، وموارد مائية وفيرة من الإمطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية. يتنوع المناخ على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب يشمل مناخ السافنا

الغنية، والفقيرة، والمناخ المداري الاستوائي، ومناخ البحر الأبيض المتوسط. هذا إلى جانب ثروة حيوانية تقدر بحوالي (1.3) مليون رأس من الأبقار، والإبل، والضأن، والماعز. تعتمد على مراعي طبيعية وغابات، كما توجد في السودان ثروة معدنية لم تستقل بعد تشمل معدن الذهب، والفضة، والمنجنيز، والكروم وغيرها إلى جانب البترول، والغاز الطبيعي (زروق، 2.17م).

9.3. الاستثمار الأجنبي في السودان:

الدستور الصادر في عام 1973م اشتمل على نصوص أوصت على ضمانات الاستثمار الخاص ضد المخاطر السياسية، كالتأميم والمصادرة وغيرها. كما قامت الحكومة بإصدار قوانين الاستثمار في قطاع الصناعة، والزراعة، والخدمات الاقتصادية، والبترول، والمعادن. كان الغرض منها استعادة ثقة المستثمرين الأجانب. أيضاً أنشئت سياسات جزئية للإصلاح الاقتصادي، وتأسست على فلسفة اقتصاد السوق الحر، والتحرير الاقتصادي. هذه مهدت إلى تطبيع جزئي مع صندوق النقد الدولي، ومؤسسات التمويل الإقليمية، والدولية. صحب هذه السياسات انفتاح على العالم الخارجي، وخاصة الدول العربية والاتحاد الأوربي. كل هذه التطورات تبني إصلاحات اقتصادية تمثلت في الإصلاح المالي، والمصرفي، ورفع الدعم عن السلع والبضائع، وتحرير النقد الأجنبي، وخصخصة المؤسسات العامة، والإصلاحات الضريبية، ومراجعة قوانين الاستثمار. هذه الإجراءات شهدت في السنوات الأخيرة تدفقا للاستثمارات الخارجية خاصة في مجالات البترول، والتعدين والنقل، من جهات متعددة شملت الصين، وماليزيا، وألمانيا، وبريطانيا، والأرجنتين، وغيرها من الدول الأخرى. هنالك عدد من القوانين المستحدثة التي تيسر كل أشكال الدعم والحماية للاستثمارات الأجنبية والوطنية. ولمزيد من ضمانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم التوقيع على (24) اتفاقية، تشجع وتحمي الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى توقيع اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي. وقد تم هذا بتوفير البيئة التشريعية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية. هذه الإصلاحات تهدف إلى تحرير التجارة، وتحرير

أسعار صرف العملات الأجنبية، وتطبيق سياسات الخصخصة للمشاريع الحكومية. هذا أدى إلى زيادة في حجم الاستثمارات في مجال الصناعة، والزراعة، والخدمات الاقتصادية خلال عام .2001م. أهم مزايا قانون تشجيع الاستثمار في السودان للعام 2.15م، نص على عدم التمييز بين المال المستثمر سواء كان أجنبي أو وطني. الإعفاء كلياً أو جزئيا من الضرائب والرسوم التي تفرضها الولاية المعنية، عدا رسوم الخدمات لفترة تتجاوز خمس سنوات. الإعفاء من الرسوم والضرائب التي تفرض لاحقا على المشروع من الولاية خلال فترة الإعفاء. الإعفاء كلياً أو جزئياً من رسوم الجمارك والواردات التي تخص المشروع. يمكن للمستثمر من تحويل أمواله في حال عدم تنفيذ المشروع. استيراد المواد الخام للمشروع وتصدير منتجاته بكل سهولة ويسر. منح المستثمر الأرض اللازمة التي يحتاج إليها المشروع. عدم تأميم أو مصادرة المشروع أو نزع حق الملكية للعقارات. لا يجوز حجز أو مصادرة أو تجميد أموال المشروع الاستثماري، إلا بأمر قضائي (زروق، 2.17م).

9.4. بعض اتفاقيات السودان (الاستثمار) في الفترة 1957 – 2.11م:

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (جامعة الدول العربية)، في عام 1957م. اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية، وحرية انتقالها بين الدول العربية في عام 197.م. اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين هولندا والسودان في العام 197.م. اتفاقية توحيد رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية في عام 198.م، ثم تم تعديلها في العام 2.13م. اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي للاستثمار بغاية حماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في العام 1981م. الاتفاقيات الاقتصادية بين دول الاتحاد الإفريقي في عام 1991م. اتفاقية السوق المشتركة للسوق المشتركة لدول الكوميسا في عام 1993م. اتفاقية كوت ونو في العام .200.م، بين السودان والدول الأوربية، ودول المحيط الهادي، والدول الكاريبية. اتفاقية السوق المشتركة بين دول شرق وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والولايات المتحدة تيفا في العام .2001م (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2.15م).

1.. التحليل والنتائج:

استخدمت طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتحليل بيانات الدراسة للفترة (198. – 2.16م)، لبيانات تم جمعها من التقارير السنوية لبنك السودان، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني. بحيث تم استخدام الاستثمار الكلي (INV) كمتغير تابع، و(الضرائب (T)، والواردات (M)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وسعر الصرف (EX)) كمتغيرات مستقلة. والجدول رقم (1) أدناه يوضح نتائج التحليل التي استخدم فيها الحزم الحاسوبية عن طريق برنامج (Eviews). من الجدول رقم (1) في الملحق، يمكن صياغة المعادلة المقدرة كالآتي:

$$\boldsymbol{INV = -10.37903(M) - 516154.4(EX) + 9.094670(GDP) - 0.095654(T)}$$

$$\boldsymbol{(-6.344761) \quad (-..116726) \quad (.20027..4) \quad (-14.69616)}$$

$$\boldsymbol{R^2 = (..93)} \qquad \boldsymbol{F = (11.7.)}$$

$$\boldsymbol{DW = (1.86)}$$

تم استخدام القوانين الرياضية لحساب قيمة (*F*) المحسوبة وهي كما يلي:

$$F = \frac{(N-K)}{(N-1)} . \frac{(R^2)}{(1-R^2)}$$

بحيث أن:

N: عدد المشاهدات، K: المتغيرات المستقلة.

$$F = \frac{(26-4)}{(26-1)} . \frac{(..93)}{(1-..93)} = 11.7.$$

النموذج ذو معنوية عند مستوى حرية (**5%**) حسب ما تشير إليه قيمة (**F**) المحسوبة (11.7.)، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية (5..3)، والشرط الإحصائي يقول أن النموذج ذو معنوية إحصائية ($F_c > F_t$)، بحيث أن (F_c) هي المحسوبة، بينما (F_t) هي الجدولية. وأن قيمة معامل التحديد (R^2) توضح أن نسبة (93%) من التأثير على المتغير التابع (*INV*) تسببها المتغيرات المستقلة وهي (الواردات، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، والضرائب). ويلاحظ من المعلمات (**−10.37903** ، **−516154.4** ، **−0.095654**) أن الواردات، وسعر الصرف، والضرائب على التوالي، ذات أثر سالب على الاستثمار، بينما يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ذو أثر موجب على الاستثمار حسب قيمة المعلمة (**9.094670**). وأن قيم اختبار (*T*) تشير إلى معنوية إحصائية المتغيرات المستقلة. بهذا نجد أن النموذج متسق مع النظرية الاقتصادية في بناء العلاقات مع المتغير التابع (الاستثمار)، وكما أنها تثبت صحة فرضيات الدراسة.

11. مناقشة النتائج:

الاستثمار يعد من مكونات الطلب الكلي، وهو من المؤشرات الاقتصادية المهمة جدا في الدول. والسودان من الدول ذات الفرص المتاحة للاستثمار وخاصة في القطاع الزراعي، نسبة لتوفر المسحات الزراعية من الأراضي الخصبة، والمياه العذبة المتوفرة من نهر النيل وفروعه، وكذلك تنوع المناخ من مكان إلى آخر يساعد هذا على زراعة العديد من المحاصيل النقدية المختلفة. كما لا ينسى توفر الأيدي العاملة ذات الكفاءة والخبرة. الاستثمار في السودان يحتاج إلى سياسات تشجيعية بتخفيض الضرائب على الاستثمار، كما أنه يمكن معالجة الوارد من السلع الاستهلاكية بالتحول نحو السلع الإنتاجية. كل هذا يفضي إلى زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات المختلفة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي. هذا برمته يقود إلى حل مشكلة التضخم، وسعر الصرف، واستقرار الاقتصاد والاتجاه نحو الازدهار.

12. قائمة المراجع:

1. حردان، طاهر حيدر (1997م): مبادئ الاستثمار. المستقبل للنشر والتوزيع – عمان.

2. محرزي، محمد عباس (.2003م): اقتصاديات المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية – الجامعة الجزائرية – الجزائر.

3. السيراري، إبراهيم (1986م): أثر الضريبة في توزيع الدخول. عالم الكتب – الرياض – المملكة العربية السعودية.

4. لهيبات، أحمد وآخرون (.2008م): الاقتصاد والإدارة والقانون. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية – الطبعة الأولي – الجزائر.

5. الخطيب، خالد شحادة وآخرون (.2005م): أسس المالية العامة. دار وائل للنشر – طبعة ثانية – عمان.

6. خربوش، حسن علي (1999م): الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق. دار زهران للنشر – عمان – الأردن.

7. استروب، ريتشارد وآخرون (1984م): الاقتصاد الكلى. دار المريخ – الرياض – المملكة العربية السعودية.

8. جدران، طاهر (1997م): مبادئ الاستثمار. دار المستقبل للنشر – عمان – الأردن.

9. السيد، عثمان إبراهيم (1995م): تخطيط المشروعات. مطبعة النيلين– الخرطوم.

1.. ابد جمان، مايكل (1983م): الاقتصاد الكلي. دار المريخ للطباعة والنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية.

11. البطري، يونس أحمد وآخرون (.2004م): المالية العامة. الدار الجامعية – السكندرية – مصر.

12. ابن عوف، عبد المطلب (.2005م): اقتصاديات المشروع. مطبعة جامعة النيلين – الخرطوم – السودان.

13. أبو قحف، عبد السلام (1997م): اقتصاديات الأعمال والاستثمار. الطبعة الأولي – مطبعة الإسكندرية – مصر.

14. محمد، إبراهيم هارون (1998)م: واقع الاستثمار في السودان. جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

15. عبد الله، عبد المجيد، وأحمد علي أحمد (2.12)م: تحليل العوامل المحددة للحصيلة الضريبية في السودان خلال الفترة (1985-.2005م) دراسة قياسية. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم – السودان.

16. عبد العظيم، عادل (.2005)م: دالة الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

17. حنان، شلعوم (2.12)م: أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته علي المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه). جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر.

18. مرازقة، صالح (.2009)م: تطور السياسة الجبائية في الجزائر دراسة تحليلية ومستقبلية (1992-.2009م) – حالة علمية، الجزائر.

19. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2.15م.

1. *Zaroog, Ali .Elhassan M. Nour (.2003): Progression of Personal Income Taxation in Sudan (An Empirical Analysis -197.-.200.). Unpublished thesis for the degree of Master research in Economics. University Of Gezira, Wad-madani, Sudan.*

14. الملاحق:

جدول (1) – نتائج التحليل

Dependent Variable: INV
Method: Least Squares
Date: .1/26/18 Time: .2:41
Sample: 198. 2.16
Included observations: 37
Convergence achieved after 72 iterations
MA Backcast: 1978 1979

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M	-1..379.3	1.635842	-6.344761	.....
EX	-516154.4	4421932.	-..116726	..978.
GDP	.9..9467	.448675.	27..4200.	.....
T	-...95654	...65.9.	-14.69616	.....
MA(2)	-..999457	.118778.	-8.414486	.....

R-squared	.929428.	Mean dependent var	479.9861
Adjusted R-squared	.92.6.7.	S.D. dependent var	1.42E+.8
S.E. of regression	39882769	Akaike info criterion	37.96588
Sum squared resid	5..9E+16	Schwarz criterion	38.18357
Log likelihood	-697.3687	Hannan-Quinn criter.	38..4262
Durbin-Watson stat	1.86.871		

Inverted MA Roots	. 1..	. -1..

جدول (2) – بيانات الدراسة بملايين الجنيهات

INF	Saving (S)	Investment (I)	Taxation (T)	Exchange Rate (EX)	Imports (M)	Exports (X)	GDP	العام
26.1	.3449..9	.14576..	.149513..	....5.	.783.5	.394.6	.6845..	.198
22.5	.1539..6	.16.66..	.153.84..	....9.	.997.8	.554.4	.7.4..1	1981
27.7	-75..9..1	.153.3..	.298275..	...13.	.17.9.4	.684.9	.9591.9	1982
31.1	.-34564.4	.1627...	.31184.200	...13.	.2351.8	.967.5	.118.7.4	1983
32.4	.-145965.3	.6931...	.357943..	...25.	.2193.3	.13...2	.15357.2	1984
46.3	-6.48..11	.24.3...	.34279...	...25.	.228..2	.997.4	.2.218.1	1985
29	.14.....	.47283..	.768386..	...25.	.2719.7	.1172.2	.36479.8	1986
25	.195.6...	.71626..	.19.8888..	...45.	.2294..	.1493.1	.46791.1	1987
49.1	.39.36...	.11...4..	.1964439..	...45.	.4294.3	.2433.2	.8256.200	1988
74.1	.1663....	.1.266...	.17.200....	...45.	.6.78.4	.3422.7	.11.11..7	1989
67	.5.178...	.258889..	.216.....	...45.	.5.6.200	.3526..	.19266..5	.199
1.2004	.515.6.200.	.73.523..	.257.....	...45.	.136.200	.5.8.200	.421818..	1991
119.3	.73713....	.18796....	.57.....	..1...	.82.898..	.319257..	.948448..	1992
1.1.1	.912.37...	.426439...	.1154.....	.1328.	.94493.200	.417267..	.1881289..	1993
116.8	.253.391...	.894.459..	.2236.....	..216.	.1161478..	.52389...	.4.49739.4	1994
69.5	.4434....	.9467328..	.3947.....	..4...	.164939...	.555674..	.9856434..	1995
129.2	.-2812671..	.14.91....	.66426....	1.2464	.15.4387..	.62.186..	.1.4781...	1996
47.19	.-151569...	.28429....	.83873....	1.5765	.1579716..	.59418.200	.161374...	1997
17..1	.1287346.200.	.57514....	.8114.....	1.9945	.1924649..	.595741..	.219359...	1998
16.16	.1.292.44..	.44245....	.8359.....	.2.516	.1414949..	.78..58..	.27.588...	1999
8.6	.978....	.32677....	.16539.....	2.5714	.1537768..	.18.67.8..	.336627...	.200.
4.8	.196.200..	.67875....	.175346....	.2.587	.23..96...	.16987.3..	.4.6586...	1200.
8.4	.3775....	.1.4264....	.2137.....	2.6334	2446384.	1949115	.477561...	2200.
7.4	.32.4....	.988.1.....	.2668.....	2.6.82	.2881915..	.2542176..	.557338...	3200.
8.7	.559.200..	.13.696....	.42.3.....	2.5826	.4.7523...	.3777764..	.687214...	4200.
8.4	.478.....	.167563....	.5..7.....	2.4358	.67568.200.	.4824278..	.857.71...	5200.
7.2	.677.....	.252759....	.5881.....	2.1715	.5969531..	.435.591..	.982919...	6200.
8.1	.1.798....	.272354....	.653.....	159200.	.8775457..	.887925...	.1198373...	7200.
14.3	.1615.200..	.279...200..	.768.3.....	913200.	.935154...	.1167.5.4..	..1355117...	8200.
11.2	.77..200..	.285847....	.86558.....	2.3259	.969.918..	.82571.5..	.1393875...	9200.
13	.25158...	.348.39....	.945873....	2.3.51	.1..4477...	.114.428...	.16.6465...	.2.1
18.1	.31937...	.442325....	.111833.....	2.4824	.923.95.200	.1.193..4	.1821513...	2.11
35.6	.6764....	.385824....	.155674.....	.4.95.	.9475.18..	.4.665...	.2225479...	2.12
28.1	.71.5....	.47719.....	.241337.....	5.6816	.923.3.200	4789..73	.3.4116.7..	2.13
25.7	.69345...	.58134.200..	.351781.....	.5.621	.92113...	.435.21..	.471295....	2.14
23.2	.7.1975..	.6147859....	.419633.....	.5.561	.95.87...	.3169....	.58293671..	2.15
29.49	697712.5	.635846.3...	.472576.....	.5.335	.83234...	.3.93...6	.693514....	2.16

المصدر: تقارير بنك السودان، والجهاز الإحصائي وزارة المالية والاقتصاد الوطني، سنوات مختلفة – السودان.

التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية للفترة من 2.15م-2.16م

الأسباب والحلول

د. أسامة معاوية بخيت حسين

الأستاذ المشارك بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة دنقلا – قسم الإقتصاد والإحصاء

الإيميل : osamama666@gmail.com

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأسباب التي أدت إلى إرتفاع الأسعار بالريف والحضر في الولاية الشمالية خلال العام 2.16م. وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف والحضر في الولاية وتحليلها ووصفها لمعرفة أسباب إرتفاعها ومن ثم وضع الحلول المناسبة للحد منها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إرتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالريف والحضر في الولاية، ويعزى هذا الإرتفاع للقرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بإلغاء الدعم عن الوقود مما سبب موجه من إرتفاع الأسعار بالريف والحضر في الولاية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة فتح مراكز للبيع المخفض بالريف والحضر في الولاية ومحاربة الإحتكار وتعدد الوسطاء وتشجيع المنافسة الحرة بين التجار.

Abstract

The aim of this study to explain the reasons which lead to the rise of the prices in the rural and Urban of the northern state during 2.16, this has been done through statistical descriptive and analytic study to the figures for the consumers prices ,the rate of inflation in the rural and Urban of the northern state, so as to find out the causes of the rise and then to set the appropriate solutions to reduce the rise of the prices. The findings of the study, that the rise of the prices for all goods and services in the rural and Urban of the state, this is due to the measures taken by the government after the lifting of the subsidy from the fuel which causes the rise of the prices in the rural and Urban of the state. The recommendations of the study, that the rural and Urban of the

northern state should open centres for cheaping selling encourage the competition and controlling monopoly.

1- مقدمة

تعد ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الإقتصادية شيوعاً في الوقت الراهن مما دفع العديد من الكتاب الإقتصاديين إلى دراستها لإيجاد الحلول المناسبة وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها لما لهذه الظاهرة من أثار سالبة على البلاد. ولقد عانت الولاية الشمالية والسودان عموماً من إرتفاع حاد في الأسعار خصوصاً بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة عام 2.11م مما سبب موجه من إرتفاعات الأسعار تأثرت بها الحياة في الريف والحضر. لذا جاءت هذه الدراسة لتقف على حجم هذا الإرتفاع من خلال دراسة إحصائية وصفية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف والحضر وتحليلها ومقارنتها لمعرفة أسباب إرتفاعها ووضع الحلول المناسبة للحد منها.

1-2 مشكلة الدراسة

تعاني الولاية الشمالية في الريف والحضر من إرتفاع حاد في الأسعار حيث بلغ معدل التضخم خلال فترة الدراسة معدل 12.3% ولتعرف على أسباب هذا الإرتفاع جاءت هذه الدراسة لتدرس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف والحضر في الولاية الشمالية لتوضح أسباب هذا الأرتفاع وتضع الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

1-3 أهداف الدراسة

أرادت الدراسة التوصل لمجموعة من الأهداف هي:

1/ توضيح الأسباب التي أدت إلى التضخم بالريف والحضر في الولاية الشمالية

2/ مقارنة حجم التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية

3/ وضع الحلول والمقترحات للحد من التضخم في الريف والحضر بالولاية

4/ حث الحكومة للحد من التضخم بالولاية

1-4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لقضية مهمة هي حديث الساعة اليوم وهي مشكلة التضخم حيث تعاني الولاية الشمالية والسودان عموماً من إرتفاع حاد في الأسعار خلال فترة الدراسة لذا تعتبر هذه الدراسة مهمة لمتخذى القرار بالولاية للتعرف على التضخم وأسبابه بالولاية الشمالية ومن ثم إتخاذ القرار السليم لمعالجته، كما تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية للباحثين والمهتمين بقضية التضخم وإرتفاعات الأسعار لما تحتويه هذه الدراسة من معلومات ثرة في هذا المجال.

1-5 فرضيات الدراسة

1/التضخم في الريف أكبر من التضخم في الحضر بالولاية الشمالية

2/ التضخم بالولاية الشمالية في حالة إرتفاع من عام لآخر

1-6 منهجية الدراسة ومصادر البيانات

إستخدم الباحث المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف والحضر في الولاية الشمالية وتحليلها ومعرفة أسباب إرتفاعها ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

1-7 هيكل الدراسة

قسمت الورقة إلى:

1/ المقدمة وتحتوى على خطة البحث والدراسات السابقة

2/ إطار نظري يحتوي على مفهوم التضخم وأنواعه وأثاره وطرق قياسه وكيفية علاجه

3/ دراسة ميدانية تحتوي على التضخم في السودان والولاية الشمالية وأسبابه وتحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية ومن ثم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات.

1-8 الدراسات السابقة

1/ دراسة عبد الماجد المكاوي رحمة الله بعنوان مشاكل التضخم في السودان الأسباب والمعالجات في الفترة من (1998م -2002.م)

تمحورت أهداف البحث في التعرف على ظاهرة التضخم في السودان وأسبابه وأثاره وطرق علاجه، وللتوصل لتلك الأهداف إتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج التجريبي من خلال جمع بيانات عن ظاهرة التضخم ووصفها وتحليلها، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها : عدم وجود سياسات مالية ونقدية ثابتة في السودان خلال فترة الدراسة وأن أهم مسببات التضخم تمثلت في تمويل الميزانية بالعجز وزيادة عرض النقود والإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وتدهور سعر الصرف ، وقد أوصت الدراسة بضرورة التحكم في عرض النقود والإنفاق العام وزيادة الإنتاج والصادرات.

2/ دراسة الدرديري بلال إسماعيل بعنوان دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان للفترة من (197.م – .2006م)

هدفت الدراسة إلى معرفة المؤثرات على التضخم في السودان ومعرفة أدوات السياسة المالية والنقدية المستخدمة في السودان ومدى فاعليتها في ضبط التضخم، وللتوصل لتلك الاهداف إتبع الباحث المنهج التحليلي الكمي لإختبار نموذج الإنحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى لمعرفة العوامل المؤثرة على التضخم في السودان ، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: أن العوامل الهيكلية هي أهم العوامل المؤثرة على التضخم في السودان ويمكن إعتبار أن التضخم في السودان هيكلي هذا إلى جانب الإفراط في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى إرتفاع التضخم في السودان، وقد اوصت الدراسة بضرورة إصلاح الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد السوداني وضبط عملية الإصدار النقدي وعرض النقود لما لها من أثر كبير في عملية التضخم.

3/ دراسة ريان إبراهيم الحسين محمد بعنوان إستخدام نماذج المعادلات الآنية لدراسة محددات التضخم في السودان في الفترة من 199.م -2.13م

تمحورت أهداف الدراسة في التعرف على التضخم وأنواعه وأسبابه وأهم العوامل المؤثرة عليه وبيان أثره على الإقتصاد السوداني، وللتوصل لتلك الاهداف إتبعت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي وتحليل البيانات بواسطة البرامج الإحصائية ، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها

وجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود ووجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، وقد أوصت الدراسة بضرورة تخفيض عرض النقود وزيادة الإنتاج المحلي ورفع أداء الصادرات للتخلص من التضخم في البلاد.

1-9 الإتفاق والإختلاف مع الدراسات السابقة

إتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لأهم الأسباب التي أدت لإرتفاع الأسعار في السودان ووضعها للمعالجات والحلول المناسبة للحد منه. وإختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لقضية التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية موضحة الأسباب التي أدت لإرتفاع الأسعار والمعالجات للتخفيف من التضخم بالريف والحضر في الولاية الشمالية.

2- الإطار النظري

2-1 مفهوم التضخم

لا يوجد تعريف واحد للتضخم وذلك لإختلاف وجهات نظر المحللين وإختلاف تفسيرهم لهذه الظاهرة. فقد يعرف التضخم بأنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. (رضوان، 1995م)

ولكي يحدث التضخم فإنه لا بد من حدوث شرطين أساسيين هما:

أ/ إرتفاع المستوى العام لأسعار معظم السلع والخدمات حيث لا يعتبر مجرد إرتفاع سعر سلعة واحدة أو سلعتين تضخماً وذلك لأن الإرتفاع قد يقابله إنخفاضاً في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً فالتضخم يتطلب إرتفاع أغلبية السلع والخدمات التي تحتل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك.

ب/ الإرتفاع المستمر للأسعار فإرتفاع الأسعار لفترة مؤقتة قصيرة لا تعتبر تضخماً فالتضخم يترتب عليه زيادة في أسعار السلع والخدمات لفترة طويلة من الزمن.

ويعرف التضخم أيضاً بأنه كمية كبيرة من النقود تلاحق كمية قليلة من السلع. وهذا ما تفسره النظرية النقدية حيث أن زيادة النقود في المجتمع بكمية تفوق عرض السلع يؤدى لحدوث التضخم.(عادل، 1992م)

كما يعرف التضخم أيضاً بأنه إرتفاع في تكاليف المعيشة الناتجة من إنخفاض قيمة النقود فإذا إنخفضت قيمة النقود لأي سبب من الأسباب فإن ذلك يؤدى لحدوث التضخم. .(فؤاد، 1974م)

2-2 أنواع التضخم

هناك عدة أنواع للتضخم منها: (نبيل،2.1.م)

1/ التضخم المفتوح (الظاهر)

هو التضخم الذي يحدث في الأسعار دون تدخل من الدولة وذلك بسبب الفائض في الطلب الكلي الذي يفوق العرض الكلي.

2/ التضخم المكبوت (المقيد)

هو التضخم الذي لا تستطيع فيه الأسعار الإرتفاع وذلك لوجود القيود الحكومية الموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار كأن تحدد الدولة حصة بنزين لكل سيارة أو أنبوبة غاز لكل منزل ويؤدي التضخم المكبوت لظهور السوق السوداء.

3/ التضخم الجامح

هو التضخم الذي يحدث في حالات الحروب والكوارث التي تصيب الدولة مما يؤدى إلى إرتفاع الأسعار بصورة فلكية مذهلة تفقد النقود فيها وظائفها.

4/ التضخم المستورد

هو الإرتفاع في الأسعار في الدول المستوردة نتيجة لإنسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات التي تستوردها.

5/ التضخم الزاحف

هو إرتفاع في الأسعار بمعدل سنوي بسيط لا يتعدى 1.% وهذا التضخم إذا لم يتم معالجته قد يتحول إلى تضخم جامح.

2-3 قياس التضخم

هناك عدة طرق لقياس التضخم من أهمها: (حاكم، .2003م)

1/ طريقة الأرقام القياسية

يقيس الرقم القياسي التغير الذي يطرأ على الأسعار بين فترتين فترة الأساس وفترة المقارنة فإذا إرتفع الرقم القياسي في فترة المقارنة يعني ذلك إرتفاع الأسعار وإذا إنخفض عن سنة الأساس يعني ذلك إنخفاضاً في الأسعار. ومن أهم الأرقام القياسية الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيس التغيرات التي تحدث في السلع والخدمات التي تمس حياة المجتمع. ويحسب معدل التضخم بواسطة المعادلة التالية:

معدل التضخم = الرقم القياسي بالأسعار الجارية ÷ الرقم القياسي في سنة الأساس × 1..%

2/ طريقة الفجوات التضخمية

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية والتي تقيس الفرق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدى المستهلكين فإذا زادت القوة الشرائية لدى المستهلكين عن السلع والخدمات المنتجة يعنى ذلك وجود الفجوة التضخمية وإذا إرتفع حجم السلع المنتجة عن القوة الشرائية لدى المستهلكين يعنى عدم وجود تلك الفجوة التضخمية .وتحسب الفجوة التضخمية بالمعادلة التالية:

الفجوة التضخمية = الطلب الكلي النقدى – الدخل الكلي الحقيقي

3/ معدل الضغط التضخمي وفيه يتم مقارنة معدل التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية، وكلما زاد التغير النسبي للكتلة النقدية عن التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان معني ذلك وجود الضغوط التضخمية وكلما قلت قلت الضغوط التضخمية وتحسب الضغوط التضخمية بالمعادلة التالية:

معدل الضغط التضخمي = التغير النسبي للكتلة النقدية – الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

2-4 أثار التضخم

للتضخم أثار سالبة على الإقتصاد فهو يؤدى إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية وفقدان النقود لأهم وظائفها وهي كمقياس ومخزناً للقيمة وبالتالي سيفضل الأفراد عدم الإحتفاظ بأموالهم في البنوك نتيجة تآكل قيمتها مما يقلل من الإدخار ويؤثر على الإستثمار حيث يحدث إرتباك في تنفيذ المشروعات الإستثمارية نتيجة عدم قدرة المنشآت الإستثمارية من تحديد تكاليف إنشائها لتغير الأسعار بسرعة ويظهر الظلم الإجتماعي حيث يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة (التجار) ويتأثر أصحاب الدخول الثابتة(الموظفين) وينتشر الرشوة والفساد الإداري الذي يلجأ إليه اصحاب الدخول الثابتة كأسلوب مضاد يخفف من حدة التضخم لإنهم يفقدون جزءاً كبيراً من دخولهم ونجد أن الموظف عادة ما يساوم على تأدية الخدمة لمن يدفع أكثر ويقتصر تقديم الخدمات على من يعطيه وهكذا يعاني الكل من جراء التضخم. (محمد،.2001م)

2-5 وسائل علاج التضخم

يتم علاج التضخم بإستخدام سياسة مالية وسياسة نقدية إنكماشية يكون الهدف منها إمتصاص الكتلة النقدية الزائدة في المجتمع من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي.

وتتمثل أهم أدوات السياسة النقدية في الأتي:

1/ رفع سعر الفائدة

2/ رفع نسبة الإحتياطي القانوني

3/ دخول البنك المركزي بائعاً للسندات

أما أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج التضخم تتمثل في الأتي:

1/ رفع معدل الضريبة

2/ التقليل من حجم الإنفاق الجاري وتوجيهه للإنفاق الإنتاجي الذي يخلق العائد

3/ التقليل من حجم الدين العام حتى لا يؤدى ذلك إلى زيادة القاعدة النقدية في المجتمع

هناك إجراءات أخرى لعلاج التضخم تتمثل في الرقابة على الأسعار وذلك بوضع حد أقصى وحد أدنى لها وإستخدام نظام البطاقة في توزيع السلع الضرورية وتخفيض القيود على الواردات حتى يساعد ذلك على زيادة عرض السلع الضرورية ورفع الإنتاج بشكل عام حتى يؤدى إلى علاج التضخم. (إسماعيل وآخرون، .2004م)

3- الدراسة الميدانية

3-1 التضخم في السودان

هناك مجموعة من المشاكل التي أدت إلى حدوث التضخم في السودان منها: (التقرير السنوي لبنك السودان المركزي ، 2.1.م- 2.15م)

1/ إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وخصوصاً بعد العام 2.11م، إذ أدى إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة إلى إنخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5.2.% عام 2.1.م إلى 1.9% عام 2.11م ثم إلى 1.7% عام 2.12م. كما أن السودان لم يستطع خلال فترة وجود البترول (من العام 1999م إلى العام 2.1.م) من تنمية قطاعاته الإنتاجية الزراعة والصناعة مما سبب عجز في ميزان المدفوعات وأدى إلى إظهار التضخم في البلاد.

2/ السياسة التقشفية التي إنتهجها السودان لمعالجة الخلل الذي أحدثه خروج البترول من الموازنة العامة، إذ أدى خروج البترول إلى خلق فجوة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي تسببت في عدم قدرة الدولة من توفير النقد الأجنبي لمواجهة متطلبات الموازنة العامة مما دفع به إلى إلغاء الدعم عن الوقود والذي خلق موجه من إرتفاعات الأسعار تأثرت بها الحياة في جميع ولايات السودان.

3/ تفاقم الإنفاق العام الجاري حيث لم يستطع السودان تنمية قطاعاته الإنتاجية عندما كان يمتلك البترول(1999م-2.1.م) وإنما وجه إيراداته إلى مشاريع الصحة والتعليم والطرق والمياه وترسيخ دعائم الحكم الفيدرالي وأهمل قطاعاته الإنتاجية الحقيقية الزراعة والصناعة وعند خروج البترول من الموازنة لم تستطع القطاعات الإنتاجية التي عانت من الإهمال لسنوات طويلة من تعويض ما فقدته البلاد من عوائد مما خلق هزة في الإقتصاد السوداني وفاقم قضية التضخم.

4/ إنخفاض سعر الصرف حيث أدى فقدان إيرادات البترول عام 2.11م والضعف في الهيكل الإنتاجي إلى ضعف عام في ميزان المدفوعات حيث إنخفضت الصادرات بمقدار ما فقده من البترول وواجهها في الجانب الآخر زيادة الواردات من المواد البترولية التي فقدها وصاحب ذلك ندرة في النقد الاجنبي والذي كان البترول يمثل 7.% منه مما أدى إلى إرتفاع سعر الدولار وإنخفضت قيمة العملة الوطنية نتيجة لعدم توفر غطاء لها من النقد الأجنبي والذي كانت عملية تصدير البترول تعمل على تغطيته.

3-2 التضخم في الولاية الشمالية

شهدت الولاية الشمالية كغيرها من ولايات السودان إرتفاعاً حاداً في الأسعار خصوصاً بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة عام 2.11م. ويعزى هذا الإرتفاع في الأسعار للسياسات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بإلغاء الدعم عن الوقود مما سبب موجه من إرتفاعات الأسعار تأثرت بها الحياة في الولاية. وبلغ معدل التضخم بالولاية للأعوام 2.11م إلى العام 2.16م على التوالي نسبة 22%، 28.7%، 25.3%، 37.3%، 22.9%، 12.3%. وتواجه الولاية مجموعة من المشاكل كانت سبباً في خلق مزيد من إرتفاعات الأسعار متمثلة في إرتفاع تكاليف النقل والترحيل حيث تقوم الولاية بإستجلاب السلع من العاصمة الخرطوم والولايات الأخرى مما يؤدى إلى إرتفاع قيمة السلع بالولاية هذا إلى جانب تعدد الوسطاء وإحتكار بعض السلع الأساسية عند بعض التجار كالدقيق والسكر وجشع التجار للحصول على أعلى سعر ممكن. (التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للولاية الشمالية، 2.16م)

3-4 الأسعار بالولاية الشمالية في الريف والحضر

لمتابعة الأسعار بالولاية الشمالية يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية بأخذ عينة من الأسواق لمعرفة التغيرات التي تحدث في الأسعار بالولاية بأخذ سوق مدينة دنقلا وسوق مدينة البرقيق لمتابعة الأسعار في الحضر , وسوق ريفي السليم وسوق ريفي كرمة لمعرفة التغيرات في الأسعار في الأرياف (الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية , 2.16م) .

وللتعرف على حجم التضخم الحقيقي الذي أصاب الريف والحضر بالولاية الشمالية سوف نقف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف والحضر لنتعرف على حدة التضخم الذي أصاب الولاية.

جدول رقم (1) يوضح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للولاية الشمالية ريف/حضر للأعوام 2.11م–2.16م

العام	الرقم القياسي في الريف	الرقم القياسي في الحضر	الرقم القياسي العام للولاية الشمالية
2.11م	176.9	167	174.8
2.12م	231.3	2.2.2	224.9
2.13م	284	275.2	282
2.14م	396.9	352.2	387.1
2.15م	479.3	464.2	475.8
2.16م	538.6	519.2	534

المصدر : التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2.16م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

تحليل الجدول رقم (1)

نلاحظ من الجدول رقم (1) إرتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف والحضر خلال الأعوام 2.11م – 2.16م ، حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف للعام 2.11م (عام الأساس) 176.9 نقطة بينما سجل في العام 2.16م (عام المقارنة) 538.6 نقطة بزيادة قدرها 361.7 نقطة عن عام الأساس 2.11م. كما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الحضر للعام 2.11م (عام الأساس) 176 نقطة بينما سجل في العام 2.16م (عام المقارنة) 519.2 نقطة بزيادة مقدارها 343.2 نقطة عن عام الأساس 2.11م.

وبمقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الحضر نلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف أكبر من الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الحضر وذلك خلال الأعوام 2.11م–2.16م وهذا يعنى أن أهل الريف تأثروا بالتضخم أكثر من أهل الحضر بالولاية.

يعزى إرتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف والحضر بالولاية إلى القرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة عام 2.11م بإلغاء الدعم عن الوقود مما خلق موجه من إرتفاعات الأسعار تأثرت بها الحياة في الريف والحضر بالولاية.

جدول رقم (2) معدل التضخم بالولاية الشمالية ريف/حضر للأعوام 2.11م-2.16م

العام	معدل التضخم في الريف	معدل التضخم في الحضر	معدل التضخم العام الولاية الشمالية
2.11م	%22.9	%17.7	%22
2.12م	%8..3	%21.1	%28.7
2.13م	%22.8	%36.2	%25.3
2.14م	%39.7	%28	%37.3
2.15م	%2008.	%31.8	%22.9
2.16م	%12.4	%11.8	%12.3

المصدر : التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2.16م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

تحليل الجدول رقم (2)

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن أعلى معدل تضخم شهده الريف في خلال فترة الدراسة كان في العام 2.14م إذ سجل معدل 39.7% بينما سجل الحضر أعلى معدل تضخم في العام 2.13م بلغ معدل 36.2%. وبمقارنة معدل التضخم في الريف مع معدل التضخم في الحضر نلاحظ أن الأعوام 2.11م، 2.12م، 2.14م، 2.16م سجل فيها الريف معدلات تضخم أعلى من الحضر بينما سجل الحضر في العامين 2.13م، 2.15م معدلات تضخم أعلى من الريف.

جدول رقم (3)

يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم بالريف والحضر للولاية الشمالية للعام 2.16م | بالشهور

الشهر	الرقم القياسي في الريف	الرقم القياسي في الحضر	معدل التضخم في الريف	معدل التضخم في الحضر
يناير	5.9.1	494.2	%11.7	%.1
فبراير	5.8.1	495.5	%9.2	%9.9
مارس	5.2.7	491.7	%6.5	%8.9
أبريل	5.7.4	494.5	%6	%9
مايو	515.6	497.4	%8.8	%8.4
يونيو	522.5	5.6.3	%8.6	%9.7
يوليو	529.8	.51	%8.9	%9.2
أغسطس	549.3	529.6	%14.3	%13.3
سبتمبر	554.2	538.3	%14.8	%13.5
أكتوبر	555.2	538.6	%13.5	%12.4
نوفمبر	6.4	565.4	%23.1	%18.1
ديسمبر	6.4.9	568.4	%22.3	%18.9

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2.16م، الجهاز المركزي للإحصاء ، الولاية الشمالية

تحليل الجدول رقم (3)

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن الرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلك في الريف سجل إنخفاضاً طفيفاً خلال شهري فبراير ومارس ثم بدأ في الإرتفاع في أبريل وواصل إرتفاعه إلى شهر ديسمبر حتى بلغ 6.4.9 نقطة .

أما لرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلك في الحضر سجل إرتفاعاً خلال شهر فبراير بلغ 495.5 نقطة ثم سجل إنخفاضاً طفيفاً في شهر مارس بلغ 491.7 نقطة ثم بدأ في الإرتفاع مرةً أخرى في أبريل وواصل إرتفاعه إى ديسمبر حيث سجل 568.4 نقطة.

وبمقارنة الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك في الريف مع الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك في الحضر نلاحظ أن الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك في الريف أكبر من الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك في الحضر، ويعزى ذلك لتأثر أهل الريف بالتضخم أكثر من أهل الحضر وذلك نتيجة للقرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة بإلغاء الدعم عن الوقود مما أدى لإرتفاع تكاليف النقل وخلق موجة من إرتفاعات الاسعار تأثرت بها الحياة في الريف والحضر بالولاية.

جدول رقم (4)

يوضح مساهمة المجموعة السلعية والخدمية في التغير السنوي للأسعار في الريف بالولاية الشمالية مرتبة تنازلياً للعامين 2.15م – 2.16م

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2.15م	الرقم القياسي 2.16م	التغير السنوي	معدل التضخم 2.16م
الترويح والثقافة	1339.1	1462.9	123.8	%9.2
الملابس والأحذية	514.9	631.1	116.2	%22.6
الصحة	412.6	515.3	1.2.7	%24.9
التبغ	314.4	4.2.8	88.4	%28.1
التعليم	643.9	723.5	79.6	%12.4
الأغذية والمشروبات	5.6.8	568.4	61.6	%12.2
النقل	922.3	969.5	47.2	%5.1
التجهيزات والمعدات المنزلية	8..41	453.5	42.7	%4..1
السكن	2.3.5	242.2	38.7	%19
الإتصالات	272.8	292.9	2001.	%7.3
المطاعم والفنادق	5.7.2	518	8..1	%2.1

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2.16م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

تحليل الجدول رقم (4)

نلاحظ من الجدول رقم (4) إرتفاع المستوى العام للأسعار بالريف في جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية خلال العام 2.16م.

يعزى هذا الإرتفاع في الأسعار بسبب موجة إرتفاعات الأسعار التي خلفها إلغاء الدعم عن الوقود الأمر الذي أدى لإرتفاع تكاليف النقل والترحيل لكل مكونات المجموعة السلعية والخدمية في الريف بالولاية. حيث سجلت مجموعة الترويح والثقافة أعلى مستوى إرتفاع في الأسعار بلغت 123.8 نقطة تليها مجموعة الملابس والأحذية بمقدار 116.2 نقطة ثم مجموعة الصحة بمقدار 1.2.7 نقطة ثم مجموعة التبغ بمقدار 88.4 نقطة ثم مجموعة التعليم بمقدار 79.6 نقطة ثم مجموعة الأغذية والمشروبات بمقدار 61.6 نقطة ثم مجموعة النقل بمقدار 47.2 نقطة ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية بمقدار 42.7 نقطة ثم مجموعة السكن بمقدار 38.7 نقطة ثم مجموعة الإتصالات بمقدار .2001 نقطة ثم مجموعة المطاعم والفنادق بمقدار 8..1 نقطة.

جدول رقم (5) مساهمة المجموعة السلعية والخدمية في التغير السنوي للأسعار مرتبة تنازلياً للعامين 2.15م – 2.16م للولاية الشمالية(حضر)

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2.15م	الرقم القياسي 2.16م	التغير السنوي	معدل التضخم 2.16م
المطاعم والفنادق	..8	…1	200.	%25
التبغ	200.	..4	200.	%..1
الملابس والأحذية	475.7	614.3	183.6	%29.1
النقل	3..83	918.2	87.9	%6..1
الأغذية والمشروبات	432.5	5.3.7	71.2	%16.5
التجهيزات والمعدات المنزلية	463.6	5.5.5	41.9	%9.1
الصحة	456.1	493.8	37.7	%8.3

السكن	313.9	337.6	23.7	%7.6
الثقافة والترويح	6..33	353.2	22.6	%6.8
الإتصالات	274.7	289.9	15.2	%5.5
التعليم	2743.8	2738.5	5.3-	%2..-

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2.16م ، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

تحليل الجدول رقم (5)

نلاحظ من الجدول رقم (5) إرتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية خلال العام 2.16م في الحضر ماعدا مجموعة التعليم التي سجلت إنخفاضاً طفيفاً مقداره(-5.3) نقطة عن العام 2.15م.

يعزى إرتفاع أسعار المجموعة السلعية والخدمية في الحضر إلى الإجراءات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية خلال العام 2.11م بإلغاء الدعم عن الوقود مما سبب موجه من إرتفاعات الأسعار، تأثرت بها جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالحضر، حيث سجلت مجموعة المطاعم والفنادق ومجموعة التبغ أعلى مستوى إرتفاع في الأسعار تلتها مجموعة الملابس والأحذية ثم مجموعة النقل ثم مجموعة الأغذية والمشروبات ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية ثم مجموعة الصحة ثم مجموعة السكن ثم مجموعة الثقافة والترويح ثم مجموعة الإتصالات.

جدول رقم (6)

يوضح التغير السنوي لبعض أسعار السلع الإستهلاكية المختارة لعامي 2.15م-2.16م | الأسعار بالجنية

السلعة	الوحدة	أسعار 2.15م	أسعار 2.16م	التغير السنوى
قمح	ربع	44..3	35.17	4.73
دقيق قمح محلى فينو	كيلو	7.17	8.33	1.16
لحم ضأن	كيلو	65	72.92	7.92
لبن طازج	رطل	3	3.88	88..
لبن بدرة	4.. جرام	43.96	.47.5	3.54
زبادي	5.. جرام	9	11	2
زيت سوداني	رطل	.13.5	13.29	21..-
موز	كيلو	6.63	8.28	1.65
عدس	كيلو	.2	26.17	6.17
طماطم	كيلو	12.63	13.73	1.1
سكر	كيلو	6.38	65..1	4.27
دجاج	كيلو	32.31	36.79	4.48
بامية خضراء	كيلو	17.11	16.56	55..-
برتقال أصفر	دستة	16.56	8..27	52..1
بطاطس	كيلو	9.14	21..1	7..1

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2.16م، الجهاز المركزي للإحصاء ، الولاية الشمالية

تحليل الجدول رقم(6)

نلاحظ من الجدول رقم (6) إرتفاع جميع أسعار السلع الإستهلاكية للعام 2.16م ما عدا زيت الفول والبامية الخضراء، حيث سجل زيت الفول والبامية الخضراء إنخفاضاً طفيفاً مقارنة بالعام 2.15م بينما إرتفعت أسعار السلع الإستهلاكية الأخرى، حيث إرتفع سعر القمح بمقدار 4.73 جنية وإرتفع سعر كيلو الدقيق الفينو بمقدار 1.16 جنية وإرتفع سعر كيلو اللحم الضأن بمقدار7.92 جنية وإرتفع سعر رطل اللبن الطازج بمقدار ..88 جنية وإرتفع سعر اللبن البدرة بمقدار 3.54جنية وإرتفع سعر الزبادي بمقدار2 جنية وإرتفع سعر كيلو الموز بمقدار 1.65 جنية وإرتفع سعر كيلو العدس بمقدار 6.17جنية وإرتفع سعر كيلو الطماطم 1.1 بمقدار جنية وإرتفع رطل السكر بمقدار 4.27جنية وإرتفع سعر كيلو الدجاج بمقدار 4.48 جنية وإرتفع سعر دستة البرتقال بمقدار 52..1جنية وإرتفع سعر كيلو البطاطس بمقدار 7..1جنية كما هو موضح في الجدول.

إثبات الفرضيات

الفرضية الأولي: (التضخم بالريف في الولاية أكبر من التضخم بالحضر في الولاية)

من خلال الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) نلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف في الولاية أكبر من الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالحضر في الولاية مما يثبت الفرضية القائلة بأن التضخم في الريف في الولاية أكبر من التضخم في الحضر بالولاية وبذلك نجد أن أهل الريف تأثروا بهذا التضخم أكثر من أهل الحضر

الفرضية الثانية: (التضخم بالولاية الشمالية في حالة إرتفاع من عام لآخر)

من خلال الجداول السابقة نلاحظ أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بالولاية في تزايد من عام لآخر مما يثبت الفرضية القائلة أن التضخم بالولاية الشمالية في تزايد من عام لآخر، ويعزى هذا الإرتفاع للقرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية عام 2.11م بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة بإلغاء الدعم عن الوقود مما سبب موجه من إرتفاعات الاسعار تأثرت بها الحياة في الولاية.

4- الخاتمة

4-1 مناقشة النتائج

من خلال البيانات السابقة توصلت الدراسة إلى الأتي:

إرتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالريف والحضر في الولاية الشمالية للعام 2.16م، ويعزى هذا الإرتفاع للقرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة بإلغاء الدعم عن الوقود مما أدى لإرتفاع تكاليف النقل والترحيل وسبب موجه من إرتفاعات الأسعار تأثرت بها الحياة في الريف والحضر بالولاية. وبمقارنة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بين الريف والحضر وجدنا ان الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بالريف أكبر من الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الحضر مما يعنى أن أهل الريف تأثروا بهذا التضخم أكثر من أهل الحضر.

4-2 التوصيات

التضخم ظاهرة إقتصادية كلية يتم معالجتها في إطارها الكلي حيث لا تستطيع الولاية وحدها معالجة التضخم وإنما يجب على الحكومة المركزية عمل مجموعة من الإجراءات تمكنها من معالجة التضخم كتقليل الإنفاق الحكومي وخلق سياسات مالية ونقدية ملائمة تحقق الإستقرار الإقتصادي وتشجيع الإنتاج والإنتاجية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

كما يجب على الولاية أن تعمل مجموعة من الإجراءات لتخفيف من حدة التضخم بالريف والحضر وهي:

1/ فتح مراكز للبيع المخفض بالريف والحضر تبيع بسعر التكلفة.

2/ تفعيل الجمعيات التعاونية بالريف والحضر التي توفر السلع الإستهلاكية لمنسوبيها بالسعر الرمزي.

3/ محاربة الإحتكار وتعدد الوسطاء بالولاية حتى لا يؤثر ذلك بمزيد من إ'رتفاعات الأسعار ومن ثم يتضرر أهل الريف والحضر.

4/ الإهتمام بالمشاريع الزراعية الريفية التي تزيد الإنتاج بالولاية مما ينعكس ذلك إيجابياً على الأسعار بالولاية.

5- قائمة المراجع والمصادر

5-1 أولاً: المراجع العربية

1/ إسماعيل عبد الرحمن وآخرون، مفاهيم ونظم إقتصادية – التحليل الكلي والجزئي، الأردن، دار وائل للنشر، .2004م)

2/ حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف، جامعة كربلاء، العراق، .2003م

3/ رضوان العمار، النقود والمصارف، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات، 1995م

4/ عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992م

5/ فؤاد هاشم عوض، إقتصاديات النقود والإئتمان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1974م

6/ محمد مظلوم حمدي، النقود والبنوك وأعمال التجارة الدولية، القاهرة، دار غريب للطباعة وللنشر، .2001م

7/ نبيل الروبي، نظرية التضخم، ط1، الأسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2.1.م

5-2 ثانياً الرسائل الجامعية

8/ الدرديري بلال إسماعيل، دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان للفترة من (197.م – .2006م) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالةماجستير في الإقتصاد ، .2006م

9/ ريان إبراهيم الحسين محمد ، إستخدام نماذج المعادلات الآنية لدراسة محددات التضخم في السودان في الفترة من (199.م –2.13م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد ، 2.14م

1./ عبد الماجد المكاوي رحمة الله ، مشاكل التضخم في السودان الأسباب والمعالجات في الفترة من (1998م –.2002م) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير في الإقتصاد ، .2002م

5-3 ثالثا: التقارير

11/ التقارير السنوية للجهاز المركز للإحصاء الولاية الشمالية عن الأرقام القياسية ومعدلات التضخم للأعوام 2.11م وحتي 2.16م

12/ تقرير الأداء المالي لوزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة للولاية الشمالية للعام 2.16م

13/ التقارير السنوية لبنك السودان عن معدلات النمو للفترة من 2.1.م وحتى 2.15م

مشروع اليونسكو لتشغيل نظام الي متكامل مفتوح المصدر

بمكتبات الجامعات السودانية

2012

جامعة السودان – جامعة الخرطوم – جامعة النيلين

أ.عبد الرزاق محمود ابراهيم الحاج- أمين المكتبات – جامعة النيل الابيض- رئيس قسم الانظمة الالية – جامعة النيلين

المستخلص:

تعتبر الأنظمة الآلية المتكاملة للمكتبات واحدة من الأدوات الفعالة التي تحقق من خلالها المكتبات أهدافها المنشودة .لكن معظم الجامعات السودانية تفتقر للامكانيات المادية المطلوبة للحصول على هذه الأنظمة .ولتجاوز هذه العقبة، بادرت جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا بدعم من اليونسكو لتطوير المكتبات الجامعية في السودان من خلال تشغيل نظام آلي متكامل مفتوح المصدر .

حيث تم تشغيل نظام كوها المتكامل المفتوح المصدر في جامعات السودان و النيلين و الخرطوم. تنظر الدراسة في أهمية تبني نظم آلية مفتوحة المصدر و مدى مواءمتها لبيئة المكتبة. تهدف الدراسة الى معرفة معايير إختيار الانظمة الآلية مفتوحة المصدر و تشغيلها .علاوة على ذلك، تهدف الدراسة لمعرفة أثر هذا الإختيار في تطوير آداء المهام و الواجبات و الخدمات بما يتناسب و متطلبات عصر تكنولوجيا المعلومات .

إستخدم الباحث المنهج الإستقرائي الوصفي التحليلي و المنهج التأريخي في الدراسة . و قد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها إن إختيار نظام كوها المتكامل مفتوح المصدر تم بناءا علي استيفاءه المعايير الدولية.و قد أوصت الدراسه بتشجيع تبني مشروعات تشغيل نظم المكتبات المتكاملة مفتوحة المصدر بمكتبات الجامعات السودانية.

Abstract

Integrated library automation systems considerd as one of the most effective tools, through which libraries could achieve their desired objectives. However, most Sudanese universities suffer from lack of financial resources required to obtain these systems .To

overcome this obstacle, the Sudan University of Science and Technology, with the support of UNESCO, initiated the development of university libraries in Sudan through the operation of an integrated, open source systems .So, the open-source system (KOHA) was operated in the universities of Sudan, Nyalin and Khartoum .The study looks at the importance of adopting open source systems and their compatibility with the library environment.

The study aims to identify the criteria of selecting and operating open source systems. In addition, the study aims to identify the impact of this selection in developing the performance of tasks, duties and services commensurate with the requirements of the information technology era .The researcher used the inductive analytical descriptive method and the historical approach in the study .The results of the study were the following: The choice of the open-source Koha system was based on meeting international standards. The recommendation of the study is, encouraging the adoption of projects for the operation of the open source integrated library systems in the libraries of Sudanese universities.

مقدمة :

أصبحت نظم المكتبات المتكاملة الأداة الرئيسية التي تقدم من خلالها المكتبة رسالتها وخدماتها لجمهور المستفيدين ، وتأثر بشكل مباشر علي مدي جودة الخدمات ورضاء المستفيدين وتعتبر مدخلا لتحقيق الكفاءة من حيث الدقة والسرعة والتكلفة الأقل، وأرضية مشتركة للتعاون والتشابك، وإتاحة الفهارس الالكترونية على الخط المباشر وتقليل روتين الأعمال اليدوية. وبرغم هذه الاهمية الا ان الحصول علي أنظمة متكاملة ظل هاجسا يورق المكتبات الجامعة في ظل اسعارها الكبيرة ، لذلك لجأت المكتبات لتبني نظم آلية متكاملة مفتوحة المصدر .

وفي العام 2.11 وبمبادرة من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا قدمتها لمكتب اليونسكو في الخرطوم للمساعدة في تطوير الأنظمة الآلية بمكتبات الجامعة . وقد شمل المشروع مكتبات جامعية اخري ، أختيرت بمواصفات محددة لنجاح المشروع ، تشمل تلك المواصفات حجم المجموعات ، إعداد

المستفيدين ، تجارب سابقة في الأظمة الآلية و التشغيل الآلي ، عدد المتخصصين العاملين بالمكتبة ، وبناءاً علي ذلك تم إختيار مكتبات جامعة الخرطوم و مكتبات جامعة النيلين لتنفيذ المشروع بجانب مكتبة جامعة السودان . ، كم أوصت اليونسكو بإختيار نظام متكامل مفتوح المصادر مثل أنظمة koha أو pmp لادارة المكتبات وأنظمة dspace و greenstone لادارة المحتوي الرقمي .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في النقاط التالية :

1. ما اهمية تبني نظم الية مفتوحة المصدر وما مدي مؤامتها لبيئة المكتبة ؟
2. ماهي خطوات تنفيذ المشروع ومعايير اختيارالنظام ؟
3. ماهي مخرجات وخدمات النظام للمستخدم والمستفيد النهائي؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في ان إختيار الانظمة الالية المتكاملة مفتوحة المصدر وتشغيلها في المكتبات يساهد في تطوير اداء المهام و الواجبات والخدمات بما يتناسب ومتطلبات عصر تكنولوجيا المعلومات .

فرضيات الدراسة :

1. تشغيل نظام الي موحد مفتوح المصدر بالمكتبات الجامعية يساهم في تطوير وترقية خدمات المعلومات .
2. عدم توفر التجهيزات التقنية و العتاد اللازم لتشغيل الانظمة المتكاملة مفتوحة المصدر بالمكتبات المدروسة .

3. تتميز النظم المتكاملة مفتوحة المصدر بالعديد من المميزات والخدمات .

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج الاستقرائي: لتحديد مشكلة الدراسة.
2. المنهج الاستنباطي: لصياغة فرضيات الدراسة.
3. المنهج التاريخي: للاطلاع على الأدبيات السابقة ذات الصلة بمضوع الدراسة.
4. المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل بيانات الدراسة والحصول على النتائج والوصول إلى التوصيات المناسبة.

الدراسات السابقة :

1. **مهدي الطيب عبد** الرحمن [1] / إختيار وتقييم النظم الآلية للمكتبات الجامعية في السودان(.2005) .

هدف الباحث من خلال الدراسة لتحليل وتقويم تجربة مكتبة جامعة النيلين في اختيار وتقييم نظام CDS/ISISمن خلال دراسة تناولت بالوصف و التحليل خطوات ومراحل اختيار النظام و المعايير التي تم تبنيها لتقييمه في ضؤ واقع التشغيل الآلي بالمكتبات الجامعية السودانية وتوجهاتها الراهنة نحو اختيار النظم الآلية المتكاملة .

وقد توصل الباحث لنتيجة نهائية مفادها أن نظام CDS/ISIS بموجب تجربة تشغيله بمكتبة جامعة النيلين ، و الذي لم يتزافق مع معايير النظم الآلية المتكاملة التي تسعي كل المكتبات الجامعية في مختلف دول العالم لتشغيلها وتبنيها ، وليس هو النظام الأمثل الذي يحقق لمكتبات جامعة النيلين وغيرها من المكتبات الجامعية في السودان أهدافها ومتطلباتها .

2. **فتحية حسن يوسف** [2] / حوسبة نظم المعلومات بالمكتبات الجامعية بولاية الخرطوم (.6200)

تحدثت الباحثة عن إجراء دراسة تقويمية وتحليلية للنظم الالية بالمكتبات الجامعية السودانية ، وتقصي مدي جودة ونجاح استخدام الانظمة الالية بهدف تقييم نوعية الخدمات التي تقدمها .وقد هدفت الدراسة الي تشخيص واقع آليات نظم المعلومات في المكتبات الجامعية بولاية الخرطوم والتعرف علي نقاط القوة و الضعف الموجودة في نظام المعلومات بالمكتبات الجامعية بولاية الخرطوم .ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان غالبية المكتبات الجامعية عينة الدراسة تستخدم انظمة آلية محدودة والدافع لذلك كثرة المعلومات وتباعد المسافات بين المكتبات مما يؤدي الي ضياع زمن كبير في سبيل الحصول علي المعلومات المطلوبة .

3. **سامر ابراهيم باخت** [3] / استخدام الفهارس الآلية في المكتبات الجامعية بولاية الخرطوم (.8200)

تحدثت الدراسة عن أستخدام الفهارس الآلية بالمكتبات الجامعية بولاية الخرطوم بالوصف و التحليل بهدف تطوير الفهارس الالية بما يتلائم وإحتياجات ورغبات المستفيدين وكيفية الوصول لهذه الفهارس من خلال شبكات المعلومات.وهدفت الدراسة الي التعرف علي واقع استخدمات المستفيدين للفهارس الالية بولاية الخرطوم ومساعدة المكتبات الجامعية علي تطوير فهارسها الالية بما يتوافق مع المعايير الدولية . وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي بشقيه المسحي و ودراسة الحالة

والمنهج الوثائقي أو ما يعرف بالمنهج التاريخي ، كما اعتمد الباحث علي المنهج المقارن لاجراء مقارنة واقع استخدام الفهارس الالية بالمكتبات الجامعية عينة الدراسة .

الفصل الاول : النظم الآلية المتكاملة لإدارة المكتبات :

[17] تعيش المكتبات اليوم كغيرها من مؤسسات المعلومات ، تعيش عصر ثورة المعلومات وثورة الإنتاج الفكري الذي ظهر لأول مرة في العام 1851حين حذر (جوزيف هنري) Henry J من نتائجه قائلاً : مالم ترتب هذه الكميات الضخمة بطريقة ملائمة ، وما لم تعد لها الوسائل اللازمة للتحقق من محتوياتها ، فسوف يضل الباحثون سبيلهم بين أكداس الإنتاج الفكري ، كما أن تل المعلومات سوف يتداعي تحت وطأة وزنه ، ذلك أن الإضافات التي ستضاف إليه ، سوف تؤدي الي إتساع القاعدة دون الزيادة في إرتفاع الصرح ومتانته .

ويلخص (ستيفن سالمون) S. Salmonأسباب التطور السريع للنظم المحسبة للمكتبات خلال فترة ستينيات القرن الماضي في النقاط التالية :[4]

1. الإنتشار السريع للحواسيب وإستخداماتها .
2. التقدم في عمليات معالجة البينات .
3. النمو المطرد لما ينشر من أوعية معلومات .

[5] وفي نهاية السبعينيات من القرن الماضي أصبحت الأنظمة المتكاملة Integrated System هي النموذج المفضل لأنشطة ميكنة المكتبات ، وقد تم ذلك لأول مرة عندما قامت المكتبة الوطنية الطبية في الولايات المتحدة الامريكية بمشروعها .

[6] ومنذ ذلك التاريخ أستخدمت النظم الآلية في المكتبات نتيجة المشاكل العديدة للنظم اليدوية . وتنوع الانتاج الفكري وتعدده ، والتطور التكنولوجي ، وطالما أن أعمال المكتبات تعتمد أساساً علي سرعة تسجيل المعلومات ودقتها وتنظيمها وبثها ، فإن هنالك الكثير من الغجراءات التي يمكن إخضاعها لعمليات التشغيل الآلي وبالتالي فإن النظام الآلي يعد مساعاً فعالاً في أداء مهام المكتبة .

ويعرف نظام إدارة المكتبة بأنه[7] "نظام تشترك فيه كل النظم الفرعية و الوظيفية في قاعدة البيانات الببليوجرافية الخاصة بالنظام بحث تتم أي وظيفة علي الملف الببليوجرافي الرئيسي).

وقد عرفه إبراهيم قنديلجي بأنه [8] (مجموعة من العناصر المترابطة التي تتفاعل لكي تقوم بوظيفة محددة بغرض تحقيق هدف معين أو مجموعة من الاهداف ، وهو يشتمل علي عدد من المكونات المادية و البرمجية و الأفراد و العاملين و الاتصالات والتي تعمل علي تحقيق أهداف المؤسسة) .

وقد زكر (ويليام الصفدي) [18] أن استخدام مصطلح النظام الآلي المتكامل يقابل مفهوم نظام المكتبة المتكامل علي انه : ذلك النظام الذي يستخدم قاعدة بيانات ببليوجرافية مفردة ، إضافة الي مجموعة من البرامج التطبيقية التي تدعم العمليات المختلفة بالمكتبات ، تخضع بدورها لمتغيرات تختلف باختلاف نوع المكتبة . واوضح ايضا أن هذه العمليات ترتبط ارتباطا وثيقا بمجموعة البرامج الداعمة للنظام .

ويمكن تقسيم النظم الآلية في المكتبات من الناحية الوظيفية الي نوعين هما :[9]

- النظم غير المتكاملة Non Integrated System
- النظم المتكاملة Integrated system
- وقد أشارت رندا ابراهيم[7] الي أن النظم الالية لإدارة المكتبات يمكن أن يطلق عليها نظم متكاملة في حال إستوفت النظم الفرعية الاتية :

1- الفهرسة : وتضم (إدخال البيانات وصيانتها وتضم احيانا الضبط الاستنادي) .

2- الفهرس المتاح علي الخط المباشر والذي يسمح لمستخدمي المكتبة الاطلاع علي محتويات المكتبة.

3- الاعارة وتمثل أحد النظم الفرعية الهامة حيث يسمح بإجراء عمليات الاعارة للمترددين علي المكتبة.

أهمية إستخدام الأنظمة الآلية في المكتبات الجامعية :

لا شك ان إستخدام الانظمة الآلية المتكاملة في المكتبات قد ساهم وبشكل كبير في تحسين وتطوير خدمات المعلومات التي تقدمها تلك المكتبات لجمهور المستفيدين وقد حدد سامح زينهم عبد الجواد أهمية إستخدام تلك الانظمة في الاتي[1.] :

- إعداد الفهارس
- ضبط الدوريات
- ربط البيانات الببليوجرافية بنظام الاعارة
- أتمتة عمليات التزويد

النظم الآلية مفتوحة المصدر في مجال المكتبات :

[11]ظهرت في السنوات الماضية العديد من البرمجيات مفتوحة المصدر في مجال المكتبات وشكلت ظاهرة تقف عندها الكثير من الدراسات للتعرف علي مدي ملائمة تلك البرمجيات للمكتبات في الدول العربية والي أي مدي يمكن ان تكون البديل للأنظمة التجارية ذات التكاليف الباهظة وماهي المعايير اللازم توفرها عند اختيار تلك البرمجيات ماهو درجات التفاوت بين نظام واخر ، ونحاول في

هذا الفصل التعرف علي البرمجيات المستخدمة في مجال المكتبات و المتاحة في الوقت الحالي وابراز أهمية تلك البرمجيات للمكتبات وتسليط الضؤ علي مميزاتها وسلبياتها .

ويمكن إستعراض أشهر تلك النظم والخصائص التي تتميز بها فيما يلي :

نظام كوها (Koha)

يعتبر كوها أول نظام الي متكامل مفتوح المصدر في المكتبات يستخدم من جانب عدد كبير من المكتبات في الولايات المتحدة ونيوزيلاندا وأروبا ، تم إصدار النسخة الاولي من النظام عام .200. ويتم تطويره من جانب عدد كبير من المطورين المهتمين بالبرمجيات مفتوحة المصدر.

يشتمل نظام كوها علي مجموعة من النظم الفرعية وهي الفهرس ، الاعارة ، إدارة اشتراكات الافراد والتزويد والبرنامج مرخص تحت GNU General Public License.

الخصائص الفنية

1- يدعم معيار البحث والاسترجاع Z39.5..

2- دعم كامل لمعيار مارك 21 لفهرسة المقتنيات مما يسمح بامكانية استيراد التسجيلات من مكتبات اخري.

3- يعمل تحت بيئة عمل لينكس حتي الاصدارة 3.2 وبيئة ويندوز حتي الاصدارة 2.9 .

4- توفير واجهة تعامل للمستفيدين تسمح بتخصيص البحث وتدعم البحث تحت أي عنصر.

5- نظام فرعي للتزويد ملائم للمكتبات الكبيرة والمكتبات الصغيرة.

6- إدارة الاشتراك في الدوريات من خلال نظام فرعي للدوريات.

نظام PMP :

أنشأ PMPمنذ عام .2002 من قبل المكتبي الفرنسي فرانسوا لومارشون Francois Lemarchand ، ويعتمد علي التكنولوجيا المتأنية من الويب مثل خادم اباتشي (Apache) ولغة البرمجة phpونظام إدارة قواعد البيانات MySQL . وهو نظام متعدد اللغات (الفرنسية، الانجليزية و الايطالية و الاسبانيو الخ...) ويستخدم بروتوكول .Z39.5وصيغة التبادل MARC21ويعمل النظام علي نظام التشغيل ويندوز و لينكس وماك أووس ويمكن تلخيص أهم وظائفه في النقاط التالية :

- إدارة حركة الوثائق و القراء
- كتالوج متوافق مع MARC ويستند علي مداخل مقيدة (Authorites)
- فهرس المصادر الالكترونية
- سجل الدوريات
- محرك بحث متعدد الحقول
- واجهة مستخدم بسيطة لجميع فئات المستخدمين
- وثائق كاملة ومحدثة متاحة علي الانترنت

نظام NewGenLib

يعتبر نظام NewGenLibأحد النظم مفتوحة المصدر الشهيرة المستخدمة في المكتبات حيث تم تطوير هذا النظام نتيجة تعاون مجموعة من المؤسسات التي تعمل علي دعم تكنولوجيا المعلومات في الهند وتم إصدار أول نسخة مفتوحة المصدر من البرنامج في عام .2007 تحت رخصة (GPL) ويتيح النظام مجموعة من النظم الفرعية وهي الاعارة ، التزويد ، ضبط الدوريات ، الفهرسة ، إدارة النظام ،

فهرس الخط المباشر والتقارير ويذكر الموقع الرئيسي للبرنامج أنه يتم استخدام البرنامج من اكثر من 25.. مكتبة في 51 دولة حول العالم.

الخصائص الفنية

1- دعم النظام لعدد كبير من اللغات 51 لغة منها العربية.

2- يدعم معيار البحث والاسترجاع Z39.5..

3- متوافق مع معايير الوصف الببليوجرافي العالمية ,.z39.5 ,MARC-XML ,MARC-21 .SRU/W, OAI-PMH

4- دعم نظام RFID(radio frequency identification).

5- دعم التراسل الفوري عن طريق النظام .

6- دعم مستويات متعددة من الحماية للنظام.

7- دعم بيئات تشغيل متعددة وذلك لأن النظام مبني باستخدام لغة الجافا.

اليونسكو [19] :

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أو ما يعرف اختصاراً باليونسكو، هي وكالة متخصصة تتبع منظمة الأمم المتحدة تأسست عام 1945 و هي تتألف اليوم من 193 دولة عضوا. تعمل اليونسكو على إيجاد الشروط الملائمة لإطلاق حوار بين الحضارات والثقافات والشعوب على أسس احترام القيم المشتركة. فمن خلال هذا الحوار، يمكن للعالم أن يتوصل إلى وضع رؤى شاملة

للتنمية المستدامة، تضمن التقيد بحقوق الإنسان، والاحترام المتبادل، والتخفيف من حدة الفقر، وكلها قضايا تقع في صميم رسالة اليونسكو وأنشطتها.

يقع المقر اليونسكو في باريس، في مبنى حديث واستثنائي. افتتح في عام 1958 وتم ترميمه مؤخرا. للمنظمة أيضا أكثر من 5. مكتبا ميدانيا في جميع أنحاء العالم

وتركز اليونسكو، بصفة خاصة، على أولويتين عامتين، هما :

- أفريقيا
- المساواة بين الجنسين

كما أنها تعمل على تحقيق عدد من الأهداف الشاملة، هي :

- تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة
- تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة
- مواجهة التحديات الاجتماعية والأخلاقية المستجدة
- تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام
- بناء مجتمعات معرفة استيعابية من خلال المعلومات والاتصال .

أهداف المشروع [12] :

يهدف المشروع الي ترقية وتطوير إدارة المكتبات الجامعية وتحسين خدمات المعلومات من خلال إستخدام البرمجيات و الأدوات والاساليب في الحديثة مجال المكتبات وذلك من خلال :

1. توفير نظام آلي متكامل ومستودعات رقمية باستخدام برمجيات المصادر المفتوحة في الجامعات الثلاث لتكون أساساً لتوفير فهارس المكتبات وخدماتها الألكترونية و

المحتوي الرقمي في الجامعات كبداية إنطلاق وتعميم للتجربة علي جميع المكتبات الجامعية السودانية .

2. تحقيق الوظيفة الرئيسية لمشروع مكتبة السودان الإفتراضية و هي تطوير وتحديث أساليب جمع و تخزين و تنظيم المعلومات و ذلك من خلال إنشاء قواعد بيانات بقصد تيسير الوصول الفعال للمعلومات . بجانب تحديث و تطوير نظم المعلومات الإدارية في المكتبات الجامعية .
3. إنشاء شاشات عرض للفهارس المباشرة تتوافق وتوصيات الاتحاد الدولي للجمعيات المهنية للمكتبات IFLA لشاشات عرض التسجيلات الببليوجرافية .
4. توفير خدمات المكتبات و المعلومات للمجتمع السوداني بجانب توفير فرص الحصول علي كمية هائلة من المواد البحثية التي تلبي احتياجات المجتمع الأكاديمي .
5. توفير نقطة رئيسية واحدة للوصول لجميع المعلومات الببليوجرافية للجامعات الثلاث
6. زيادة القدرة علي مشاركة مجموعة كتب ومصادر متنوعة ومواد الكترونية اخري .
7. الإستفادة من الربط الشبكي القومي بين الجامعات كوسيط يسهل تدفق المعلومات فيما بينها ، بجانب السماح للموظفين من المكتبات الأعضاء لمناقشة ومعالجة تدفق العمل و الأسئلة المرتبطة بنظام المكتبات وتوفير تحويل البيانات بين المكتبات الأعضاء .

لجان المشروع [13] :

اللجنة الإستشارية :

بعد توقيع الإتفاقية مع اليونسكو في شهر ابريل من العام 2.11 م ، تكونت لجنة إستشارية لرسم خارطة الطريق للمشروع مكونة من :

م	الاسم	الوظيفة
1	أ.د. عز الدين محمد عثمان	راعي المشروع
2	د. يحي عبد الله محمد	راعي المشروع
3	د. إيمان أبو المعالي عبد الرحمن	المدير التنفيذي لشبكة البحث العلمي و التعليم
4	محمد عوض الشيخ	مدير مركز الحاسوب – جامعة السودان
5	د. خالد أحمد أبوسن	عميد المكتبات – جامعة السودان
6	أ. حنان يوسف علي	رئيس قسم قواعد البيانات – جامعة السودان

وفي إجتماع اللجنة الاستشارية الأول بتاريخ 15 ابريل 2.11 م تم تكوين لجنة تنفيذية تعمل تحت مظلة شبكة البحث العلمي و التعليم السودانية[2] كهيئة إستشارية لمتابعة وتنفيذ المشروع و المساعدة في إدارة ميزانيته ، تتألف من مدير شبكة البحث العلمي و التعليم السودانية د. إيمان أبو المعالي عبد الرحمن بصفته رئيس اللجنة وعمداء مكتبات الجامعات ومديري مراكز الحاسوب بالجامعات الثلاث ، كما موضح في الجدول التالي :

اللجنة التنفيذية للمشروع :

م	الأسم	الوظيفة
1	د. إيمان أبو المعالي عبد الرحمن	المدير التنفيذي لشبكة البحث العلمي و التعليم
2	د. محمد عوض الشيخ	مدير مركز الحسوب جامعة السودان
3	د. خالد أحمد أبوسن	عميد مكتبات جامعة السودان
4	عبد الكريم حسن	نائب عميد مكتبات جامعة الخرطوم
5	د. رانية محمد حسن بليلة	منسق السودان في منظمة ايفل
6	أ.عبد الرزاق محمود ابراهيم	رئيس قسم الأنظمة الآلية – جامعة النيلين
7	أ.بشير أحمد علي	رئيس قسم الفهارس – جامعة الخرطوم
8	أ.حنان يوسف علي	رئيس قسم قواعد البيانات – جامعة السودان
9	م. ياسر حسن الأمين	المدير الفني لشبكة البحث العلمي و التعليم
.1	أ.منال محمد علي سليمان	أمين مكتبة – جامعة السودان
11	أ.بدور عبد الله عبدالرازق	شبكة البحث العلمي و التعليم – مقرر

[2]- شبكة البحث العلمي والتعليم السودانية هي كيان غير ربحي يعمل تحت مظلة اتحاد الجامعات السودانية ويقوم بتقديم خدمات السعات العريضة للانترنت والخدمات الإلكترونية الأخرى. تمنح العضوية في الشبكة للمؤسسات التعليمية والبحثية وكل الجهات التي لها علاقة بالبحث العلمي والتعليم بعد إستيفاء الشروط الموضوعة في اللوائح التنظيمية للشبكة وتسديد رسوم الاشتراك السنوية .
/http://www.suin.edu.sd/index.php/ar

اللجنة الفنية لأختيار النظام :

عقدت اللجنة التنفيذية للمشروع أول أجتماع لها يوم الأثنين 2.11/5/15 بجامعة الخرطوم ، قدم من خلاله د. محمد عوض الشيخ هدف اليونسكو من تبني مشروع نظام موحد لاداراة المكتبات الجامعية في السودان عبر تبني نظام مفتوح المصدر علي أن يكون الخيار بين نظامي kohaو نظام PMP لادارة المكتبة و نظام Greenstoneو نظام DSPACEلادارة المحتوي الرقمي بالمكتبات . موضحا أسباب أختيار جامعات السودان و الخرطوم و النيلين . كما وضح المراحل الزمنية المقترحة من اليونسكو لتنفيذ المشروع بمراحله المختلفة ، كما تحدث عن التجهيزات المطلوبة من الجامعات لإكمال المشروع . وقد أوصي الإجتماع بتكوين لجنة فنية مهمتها إختيار نظام آلي متكامل مفتوح المصدر وفق المعايير الدولية لإختيار و تشغيل الانظمة الآلية بالمكتبات وبما يتوافق ومتطلبات مكتبات الجامعات السودانية . وقد تكونت اللجنة من الأتية أسماؤهم :

م	الأسم	الجهة
1	كمال صالح	جامعة الخرطوم
2	عبد الرزاق محمود ابراهيم	جامعة النيلين
3	حنان يوسف	جامعة السودان
4	ياسر حسن الأمين	جامعة الخرطوم

إختيار النظام :

إنحصرت مهمة اللجنة في إختيار نظام مكتبات متكامل مفتوح المصدر حسب توصية اليونسكو . عكفت اللجنة وضع معايير وأسس أختيار نظام يفي بإحتياجات المكتبة ويدعم ويستوفي المعايير الدولية الخاصة بنظم المكتبات المتكاملة ومن أهمها معايير البحث و الاسترجاع وعايير إدخال البيانات مثل تركيبة مارك21 و دعم اللغة العربية وشبكة الانترنت إضافة الي تكامل النظام ودعمه لكل وظائف المكتبة ونظمها الفرعية . كما استخدمت اللجنة الفنية احدث درسات مقارنة في آلية إختيار

وتشغيل نظم المكتبات مفتوحة المصدر وقفت اللجنة علي دراسة قدمت من تريستان (2.11) عن كيفية اختيار نظام مفتوح المصدر وقد قارنت الدراسة التى وفقت في اختيار افضل الممارسات لاختيار مع تحليل عدة معايير لاتخاذ القرار في الاختيار حيث وضعت 2. وظيفة لتحديد النظام الامثل وخلصت الدراسة الى ان كوها حاز على افضل النتائج في كل مرحلة من مراحل تقييم النظم التي شملتها الدراسة . وقد قررت اللجنة كذلك الوقوف علي مبادرات وتجارب مكتبات الجامعات السودانية في تشغيل الانظمة مفتوحة المصدر . حيث وقفت اللجنة علي تجربة جامعة النيلين علي إستخدام نظام كوها koha وتجربة جامعة الخرطوم علي استخدام نظام بي ام بي pmp .

[14] وقد خرجت اللجنة في توصياتها المبدئية التي قدمها أ. كمال صالح للجنة التنفيذية في إجتماعها رقم (3) الذي عقد بتاريخ 2.11/5/16 بجامعة السودان وجامعة الخرطوم من خلال تقنية الفيديو المرئي ، حيث أوضح بأن كل من نظام KOHAونظام PMP متشابهان في كثي من الخصائص وأن اللجن الفنية رأت أن تعرض النظامين علي اللجنة العليا لتحديد اي منهما ليكون النظام المحدد في المشروع المقدم من اليونسكو .

كما قدم د. محمد عوض الشيخ مدير مركز الحاسوب جامعة السودان مقترحا للجنة التنفيذية للمشروع في إجتماعها بتاريخ 2.11/5/26 ، قدم إقتراحا بالوقوف علي تجربة جامعة النيلين وجامعة الخرطوم بزيارة ميدانية تبدأ يوم الثلاثاء 2.11/5/31 من الساعة العاشرة صباحا وحتي الساعة الثانية عشر لجامعة النيلين ثم من الساعة الثانية عشر زيارة جامعة الخرطوم للوقوف علي تجارب الجامعتين في مجال تشغيل الأنظمة .

وقد تمت زيارة ميدانية لمكتبتي جامعة النيلين وجامعة الخرطوم تم فيها عرض شامل للأنظمة الآلية ،، عرض فيها واجهات النظام وطرق البحث ونظام الفهرس المتاح علي الخط المباشر opac كما تم عرض الأنظمة الفرعية التي يدعمها النظام وكذلك دعم النظام لتسجيلة مارك21 وتفضل الاستاذين عبد

الرزاق محمود (نظام KOHA) والاستاذ كمال صالح (نظام PMP) بإجابة علي جميع الإستفسارات المتعلقة بالنظامين مدعمة بأمثلة عملية كما ناقش المجتمعون السلبيات و الإيجابيات التي صاحبت تطبيق تلك الأنظمة بالجامعتين و الحلول المقترحة لمعالجتها . وقد أمنت اللجنة التنفيذية في بادئ الأمر في إجتماعها بتاريخ 2.11/7/17 و الذي عقد بعمادة شئون المكتبات بجامعة السودان ، أمنت علي أن الأفضل لكل جامعة أن تستمر فيما بدأته من مشوار في النظام المختار من قبلها (نظام pmp في جامعة الخرطوم ونظام kohaفي جامعة النيلين)، علي أن تختار جامعة السودان واحد من النظامين . إلا أن رئيسة اللجنة د. ايمان ابوالمعالي لفتت إنتباه اعضاء اللجنة ألي أن مقترح اليونسكو يوصي بتبني نظام موحد للتشغيل في المشروع مما يقلل تكاليف التدريب و التشغيل ويركز الجهود حول حل المشكلات التي تواجه تنفيذ المشروع وعليه أوصت اللجنة بإختيار أحد النظامين لتنفيذ المشروع .

في إجتماع اللجنة التنفيذية رقم (8) يوم 25 /2.11/7 و الذي عقد بجامعة الخرطوم بحضور كل من د. ايمان ابو المعالي رئيس اللجنة ود. محمد عوض الشيخ منسق اليونسكو وأ. عبد الرزاق محمود ابراهيم وأ. ابوبكر عباس ود. عبد الكريم حسن عبد الكريم ود. خالد ابوسن والأستاذ كمال صالح و الأستاذ معتصم المهدي وم. ياسر حسن الامين و الاستاذه حنان يوسف علي مقرر اللجنة وبعد إطلاع اللجنة علي تقرير اللجنة المصغرة لإختيار النظام تمت مناقشة إختيار نظام موحد من بين النظامين (koha & pmp) لتركيز الجهود حيث تمت المقارنة بين النظامين ، و قدمت رئيسة اللجنة د. ايمان ورقة علمية منشورة بموقع OCLC بها مقارنة بين أكثر من 15 نظام من الأنظمة الالية المتكاملة مفتوحة المصدر وقد خلصت الدراسة الي أن نظام كوها أفضل تلك النظم ، وقد وافق د. عبد الكريم حسن عبد الكريم نائب أمين المكتبات وممثل مكتبة جامعة الخرطوم وافق علي تبني نظام كوها بجامعة الخرطوم وأنه لا يوجد مانع من ذلك ، كما أوضح د. خالد أحمد أبو سن عميد مكتبات جامعة السودان أنهم فهموا نظام كوها من خلال عرضه علي اللجنة بصورة اوسع مما حدد إختيارهم . وقد

قررت اللجنة التنفيذية إختيار نظام كوها المتكامل المفتوح المصدر من خلال تلك الخطوات ومن خلال موافقة مكتوبة من الجامعات الثلاث باختيار نظام كوها للتشغيل الموحد ضمن المشروع .

لجنة تنفيذ المشروع [15] :

ناقشت اللجنة التنفيذية العليا للمشروع باجتماعها بتاريخ 2.11/11/29 بمركز الحاسوب جامعة الخرطوم ، ناقشت كيفية تنفيذ المشروع وطرح في الإجتماع سؤال مهم حول توفر أمين مكتبة لديه تجربة مع الأنظمة الآلية ونظام كوها بالتحديد بالإضافة الي تخصصه في علوم المكتبات ليوكل إليه التدريب؟ وجاءات الإجابة أن الأستاذ عبد الرزاق محمود ابراهيم رئيس قسم (الشبكات) بجامعة النيلين لديه تجربة لمدة عام ونصف مع نظام كوها وأنه إذا توفر له وجود تقنيين متفرغيين للعمل معه فإن بإمكانه أن يصل بالنظام الي مرحلة التطبيق الكامل وهو علي اساعداد للقيام ببرنامج التدريب وبناءاً علي ذلك إقترح المجتمعون تكون لجنة تنفيذية برئاسة الاستاذ عبدالرزاق محمود يتم تكوينها من التقنيين وامناء المكتبات في الجامعات الثلاث و الجمعية السودانية للمكتبات وأسندت اليها مهمة البدء في التنفيذ علي أن تستخدم الجامعات خوادم الشبكات الموجودة لديها وتعمل المكتبات علي ضبط فهارسها بالجودة المطلوبة كما أسندت اليها صياغة العقود التي توضح الاستحقاقات المالية مقابل المهام المطلوبة وصياغة خطابات التفرغ بالنسبة للتقنيين للعمل في نظام المكتبة .

من خلال تجربتي مع نظام كوها بمكتبة جامعة النيلين ومعرفتي بالنظام ومميزاته كنت متحمسا لتعميم هذه التجربة لبقية المكتبات ولكن الإحتياجات التقنية للنظام و الدعم و التطوير خاصة وإن النظام يعمل افضل ما يعمل في بيئة نظام التشغيل اونتو لينكس وهو غير متعارف عليه لدي كثير من تقنيي واختصاصي الحاسوب في تلك الفترة ، لذلك طلبت من اللجنة العليا إستشارة مراكز المعلومات في الجامعات الثلاث ومدي مقدرتهم علي تقديم الدعم الفني للنظام ، حيث وافقت اللجنة علي هذا الطلب

وطلبت منهم الرد خلال اسبوعين مع تقديمي كافة الإستشارات و الاستفسارات عن الإحتياجات و المشكلات الآنية و المستقبلية . وقد ردت الجامعات الثلاث كتابياً بالموافقة و القدرة علي التعامل مع المصادر المفتوحة و تقديم الدعم الفني اللازم لنجاح المشروع .

وكانت هذه الخطوة أولي خطوات نجاح التجربة لتعاون التقنيين و أمناء المكتبات ومعرفتهم بمهامهم في المشروع . ولأن عملية تنفيذ المشروعا التقنية من خلال تجربتي يفضل أن تتم في أطار هيكل المؤسسة التقني لما لها العديد من المزايا و الايجابيات في تطوير الكادر وتأهيل والمساهمة في إستدامه المشروع وإدارك مجتمع الدراسة وبيئة تنفيذ المشروع .

وطلب من هذه اللجنة الإسراع بوضع تصور للتدريب وتوزيع المهام واخطار اللجنة العليا بما توصلت اليه يوم الاحد 2.11/12/4 وتم تكوين اللجنة من :

م	الأسم	الوظيفة	الصفة
1	عبد الرزاق محمود ابراهيم	أمين مكتبة – جامعة النيلين	رئيس اللجنة
2	بشير أحمد علي	أمين مكتبة – جامعة الخرطوم	عضواً
3	ياسر حسن الأمين حسن	جامعة الخرطوم - تقني	عضواً
4	ميساء عبد اللطيف	أمين مكتبة- الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات	عضواً
5	امل ابراهيم	الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات - تقني	عضواً
6	المقداد أحمد حسن	جامعة النيلين - تقني	عضواً
7	حافظ الطريفي	جامعة السودان - تقني	عضواً
8	حنان يوسف علي	أمين مكتبة - جامعة السودان	مقرراً

مراحل تنفيذ المشروع :-

تم تنفيذ المشروع وفق المراحل التالية :

1. مرحلة التخطيط
2. مرحلة التجهيز

3. مرحلة التدريب التشغيلي
4. مرحلة التدريب التقني
5. مرحلة التنسيق وتوحيد أدوات العمل
6. مرحلة كتابة التقرير النهائي

أولاً : مرحلة التخطيط

خطة تنفيذ المشروع وتطبيق نظام كوها [12] :

حسب توصيات لجنة المشروع ، في اجتماعها رقم (11) بتاريخ 11/29/ 2.11 والتي اوصت بتكليف لجنة من أمناء المكتبات و التقنيين من الجامعات الثلاث و اثنين من الجمعية السودانية للمكتبات، لدراسة امكانية تثبيت وإعداد نظام كوها من قبل التقنيين وتوفير الإعدادت الفنية مثل جمع وتوحيد أدوات العمل الفني بأقسام الفهارس وفق المعأيير الدولية الموحدة ، وامكأنية دعم وتطوير وصيأنة النظام وتدريب أمناء المكتبات علي الاستخدام ، وقدمت اللجنة الفنية لتنفيذ المشروع خطة عمل لتنفيذ المشروع تتضمن خمسة مراحل وهي :

اولاً : تثبيت و تهيئة النظام :

ويتم في هذه المرحلة عملية تثبيت البرمجيات علي مخدمات الجامعات الثلاث (نظام التشغيل اوبنتو سيرفر) و نظام كوها إستنادا علي موافقة التقنيين وقدرتهم علي التعامل مع المصادر المفتوحة و امكانية تطويرها و التغلب علي المشاكل التي تواجهها ، وقد اتفقوا علي تشغيل اصدارة موحدة في الجامعات الثلاثة و الاشراف المباشر علي النظام مع امكانية تثبيت نسخة احتياطية للتجريب عليها وتجويد إدخال البيأنات اولاً ثم تصدير البيأنات الجاهزة للنسخة المباشرة .وتقديم التدريب التقني لعدد 7 تقنيين (1 من كل جامعة إضافة لاربعة تقنيين من

الجمعية) لمدة يومين ، مع ضرورة توفير الدعم و التعاون من قبل مراكز الحاسوب و أمأنات المكتبات . و التقنيين هم :

م	الأسم	الجهة
1	ياسر حسن الأمين	جامعة الخرطوم
2	المقداد أحمد حسن	جامعة النيلين
3	حافظ الطريفي	جامعة السودان
4	أمل إبراهيم	الجمعية السودانية

ثانيا : التدريب وإعداد وتهيئة النظام :

ويعتبر التدريب من المكونات الرئيسية لهذا المشروع حيث قدمت اللجنة الفنية مقترح لتدريب 2. مدرب ثلاث من كل جامعة إضافة لعدد 8 مدربين من الجمعية السودانية للمكتبات و المعلومات حيث تم إختيار المتدربين من أمناء المكتبات من ذي الخبرة في استخدام الاظمة الالية . حيث شمل التدريب العملي من قبل اللجنة في المجالات الاتية:-

1- أستخدام نظام التشغيل اوبنتو (لينكس)

2- تطبيق الملامح العامة لنظام كوها

3- مارك 21 الفهرسة المقروءة اليا

4- الفهرسة المنقولة للتسجيلات الانجليزية من مكتبة الكونجرس

5- الفهرسة المنقولة للتسجيلات العربية من الفهرس العربي.

صممت اللجنة الفنية شعار ورشة العمل التدريبية التى تشمل شعار اليونسكو – شبكة الجامعات السودانية- جامعة الخرطوم- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- جامعة النيلين.

ثالثا :الإشراف علي النظام و جمع وتوحيد أدوات العمل و أساليب الإدخال :

أوكلت اللجنة عملية جمع وتحديد أدوات العمل وتوحيد أساليب الإدخال لكل جامعة والاشراف علي النظام و التنسيق مع التقنيين في فترة ثلاثة اشهر إلى لجنة مكونة من الآتية أسمائهم :-

م	الأسم	الجهة
1	بشيرمحمد أحمد	جامعة الخرطوم
2	عبد الرزاق محمود إبراهيم	جامعة النيلين
3	حنان يوسف	جامعة السودان
4	ميساء عبد اللطيف	الجمعية السودانية

علي أن يتم جمع تلك المعلومات في الفترة من 4-19 ديسمبر 2.11 و تتم تهيئة النظام وفق أدوات و أساليب العمل المحددة.

كما أوصت اللجنة بارسال خطابات من شبكة الجامعات السودانية لمدراء الجامعات و عمداء المكتبات بالجامعات الثلاث والجمعية تحوي :

7. التعريف بالمشروع
8. الموافقة علي توحيد أدوات العمل وأساليب إدخال البيأنات كتابةً .
9. اخطارهم بمواعيد تثبيت النظام و التدريب .
10. ترشيح أمناء المكتبات و الفنيين للتدريب

رابعاً : الصيانة و التطوير :

تتم في هذه المرحلة عملية تقديم الدعم الفني و التطوير و الصيانة للأعطال و المشكلات التي تواجه النظام بالجامعات الثلاث .

خامساً : متابعة عملية إدخال البيانات وتهجيرها من الأنظمة السابقة الي نظام كوها بالتنسيق بين أقسام العمل الفني بالجامعات الثلاث .

ثانيا : مرحلة التجهيز :

قامت اللجنة الفنية بزيارة بتاريخ 2.11/11/25 لإدارات تقانة المعلومات ومراكز الحاسوب بالجامعات الثلاثة للوقوف علي جاهزيتها من حيث العتاد الألكتروني من أجهزة مخدمات حسب المواصفات الفنية (أقراص التخزين وذاكرة الوصول العشوائي وغيرها من المواصفات المطلوبة لتشغيل نظام (ابونتو سيرفر (Ubuntu Server) الذي يتطلب تشغيله مواصفات حددة . بإعتباره نظام التشغيل الأفضل لنظام كوها . وقد أوضحت تلك الزيارات مدي توفر الإمكانيات المادية من حيث الأجهزة والربط الشبكي .

وقدمت تلك الإدارات للجنة الفنية خطابات ممهورة بتوقيع مدراءها تلتزم فيها بتقديم الدعم الفني لتلك الأنظمة وتطويرها والمساعدة علي حل المشكلات التي قد تقف في طريق الاستفادة منها . وكانت تلك بمثابة وثيقة تعاون بين ادارات تقانة المعلومات بتلك الجامعات واللجنة الفنية المنفذة للمشروع لإنجاح هذا المشروع بكل السبل الممكنة .

كما قامت اللجنة بمراسلة الجامعات الثلاث و الجمعية السودانية للمكتبات لترشيح المتدربين للتدريب وفق العدد المخطط له .

ثالثا : مرحلة التدريب التشغيلي

أقيمت في يوم الأثنين الموافق الثاني من يناير لسنة 2.12 أول دور ة تدريبية في إطار مشروع اليونسكو ضمن خطة تنفيذ المشروع . حيث إستضافت الدورة مكتبة جامعة الخرطوم – المكتبة الألكترونية . حيث شرف إفتتاح الدورة كل من د. يحي عبدالله راعي المشروع ود. ايمان ابو المعالي رئس اللجنة العليا للمشروع ود. خالد ابوسن عميد المكتبات جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ود. محمد عوض مدير مركز الحاسوب – جامعة السودان المنسق المالي للمشروع . قدم الدورة الأستاذ عبد الرزاق محمود ابراهيم – رئيس قسم الأنظمة الآلية –مكتبة

جامعة النيلين. وقد حضر الدورة التدريبية عدد من المتخصصين في مجال المكتبات و المعلومات من الجامعات الثلاث محور المشروع إضافة للمرشحين من قبل الجامعية السودانية للمكتبات والمعلومات من جامعات ام درمان الاسلامية و أم درمان الأهلية و الرباط الوطني ووادي النيل و المكتبة الوطنية .

الحضور :

أعضاء اللجنة العليا : تشريف إفتتاح الدورة التدريبية

م	الأسم	الصفة	الجهة
	د. ايمان ابو المعالي	رئيس اللجنة التنفيذية	
	د. محمد عوض الشيخ	عضو اللجنة – منسق اليونسكو	
	د. خالد احمد ابوسن	عميد مكتبات جامعة السودان	
	د. عبد الكريم حسن	نائب عميد مكتبات جامعة الخرطوم	
	د.	الرئيس الجمعية السودانية للمكتبات	

المدرب

م	الأسم	الصفة	الجهة
	عبد الرزاق محمود ابراهيم	رئيس اللجنة الفنية المنفذة للمشروع	جامعة النيلين

م	**المتدربين**	الجهة
1	بشير محمد احمد علي	جامعة الخرطوم
2	باب الشفيع مكي اسماعيل	جامعة الخرطوم
3	خالد الزين	جامعة الخرطوم
4	رشا عبد الحميد سليمان	جامعة الخرطوم
5	حنان يوسف علي	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
6	عبد الحفيظ محمد احمد السبوعى	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
7	اميمة المعتصم خضر	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا

8	ريا الفكى احمد محمد	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
9	احمد عثمان احمد	جامعة النيلين
.1	السر أحمد قسم السيد	جامعة النيلين
11	مدثر عبد الله عبد اللطيف	جامعة النيلين
12	شاذلي محمد موسي	جامعة النيلين
13	ميساء عبد اللطيف	الجمعية السودانية للمكتبات – وزارة الصحة
14	نادية العيدروس	الجمعية السودانية للمكتبات – مركز التوثيق و المعلومات
15	ياسر النصرى	الجمعية السودانية للمكتبات – جامعة الرباط الوطني
16	محمد فيصل عز الدين	الجمعية السودانية للمكتبات – كرسي اليونسكو للمياه
17	وحيد محمد علي	الجمعية السودانية للمكتبات – جامعة وادي النيل
18	عمر عبد المحمود	الجمعية السودانية للمكتبات – جامعة ام درمان الاهلية
19	عزالدين الطيب	الجمعية السودانية للمكتبات – جامعة ام درمان الاسلامية
.2	امل ابراهيم فتحى	المكتبة الوطنية
21	محمد يس شوقي	جامعة الخرطوم
22	عفاف محمد الحسن	جامعة الخرطوم
23	وهبي عبد الفتاح	الجمعية السودانية للمكتبات – جامعة وادي النيل

ثالثا : مرحلة التدريب التقني :

تم في هذه المرحلة تم تدريب التقنيين علي كيفية تثبيت النظام في المخدم ، حيث أقيمت دورة تدريبية يوم 3 يناير 2.12 بمركز الحاسوب جامعة الخرطوم قدمها م. ياسر حسن الأمين – المدير الفني لشبكة الجامعات وعضو اللجنة الفنية لتنفيذ المشروع و م. المقداد احمد حسن – إدارة تقانة المعلومات بجامعة النيلين وعضو اللجنة التنفيذية للمشروع . حيث تناول التدريب كيفية تثبيت وتهيئة نظام التشغيل اوبنتو سيرفر و تثبيت وتهيئة نظام كوها . وقد حضر التدريب عدد 8 من التقنيين من الجامعات الثلاث إضافة لتقنيين من جامعات ام درمان الاهلية و ام درمان الاسلامية و المكتبة الوطنية .

المتدربين :

م	الأسم	الجهة
1	ابراهيم الحاج	جامعة النيلين
2	امل ابراهيم موسي	الجامعة الوطنية
3	التاج ابراهيم	جامعة ام درمان الاسلامية

رابعاً : مرحلة التنسيق وتوحيد أدوات العمل:

من ضمن المهام التي أوكلت للجنة تنفيذ المشروع مهمة تنسيق وتوحيد أدوات العمل بين أقسام العمل الفني في الجاماعات الثلاث وذلك في الإجتماع رقم (11) بتاريخ 11/29/ 2.11

حيث ناقشت اللجنة عملية توحيد أدوات العمل فيما يخص خطة التصنيف حيث واق الجميع علي تبني نظام تصنيف ديوي العشري الطبعة 22 وتعديلاتها . كما وضعت اللجنة بعض الممارسات الموحدة مثل قلب الاسماء العربية و الاجنبية وبعض ممارسات الطباعية و المسافات .

رابعاً : مرحلة كتابة التقرير النهائي و التوثيق :

تم في هذه المرحلة كتابة التقرير النهائي لتنفيذ المشروع في جميع مراحله وقد أوكلت تلك المهمة للأساتذه حنان يوسف علي و الاستاذ ياسر حسن الامين ، حيث أعدا تقرير مفصل عن المشروع وخطوات تنفيذه (مرفق) . تم تسليمه للجنة العليا في ديسمبر 2.13 م.

موقف النظام بالجامعات الثلاث [16] :

ناقشت اللجنة العليا موقف النظام بالجامعات الثلاث ونسبة الاداء وادخال التسجيلات وتفعيل الانظمة الفرعية وذلك في اجتماع اللجنة التنفيذية رقم 17 لسنة 2.12 واجتماع اللجنة رقم 1 لسنة 2.13 .

جامعة السودان :

إستعرضت الاستاذة حنان يوسف رئيس قسم قواعد البيانات بمكتبة جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا موقف النظام بمكتبة جامعة السودان حيث افادت بانه قد تم ادخال عدد 17889 تسجيلة كما تم تدريب جميع العاملين بالمكتبة علي استخدام نظام كوها كما تم تفعيل الاعارة بمكتبة كلية النفط .

موقف النظام بجامعة الخرطوم :

استعرض الاستاذ بشير موقف النظام بجامعة الخرطوم حيث بلغ عدد التسجيلات 15... تسجيلة . واوضح ان المكتبة تعاني من نقص الكادر العامل بالمكتبة مع قلة الاجهزة وصيانة الشبكة .

موقف النظام بجامعة النيلين :

اوضح الاستاذ عبد الرزاق محمود ابراهيم رئيس قسم الانظمة بالمكتبة بانه قد تم ادخال عدد 41... تسجيلة بالنظام وان النظام يعمل بصورة ممتازة .

توصيات اللجنة التنفيذية للمشروع :

1 . طلب اجهزة من المركز القومي للمعلومات لدعم المكتبات

2 . تكوين لجنة لمتابعة النظام في الجامعات الثلاث

3 . رفع مقترح نظام المكتبات السودانية (إتلاف المكتبات السودانية) لتعميم تجربة النظام ببقية المكتبات الجامعية السودانية .

إئتلاف المكتبات الاكاديمية السودانية :

بعد إكتمال مشروع اليونسكو بنهاية العام 2.12 وتشغيل النظام بالجامعات الثلاث أوصت اللجنة العليا بقيام كيان يرعي أهداف المشروع ويساعد المكتبات الجامعية علي تشغيل الانظمة المتكاملة مفتوحة المصدر بعد نجاح المشروع بالجامعات الثلاث ، وبدأ التخطيط لهذ الكيان في بداية العام 2.13 تحت رعاية واشراف شبكة البحث العلمي و التعليم السودانية واللجنة العليا لمشروع اليونسكو .

قبل إكتمال فكرة إئتلاف المكتبات عمل الباحث علي مساعدة العديد من المكتبات الجامعية علي تبني نظام كوها خلال الفترة من 2.12 الي 2.14 . حيث تم تشغيل النظام بجامعات ام درمان

الاسلامية و ام درمان الاهلية و الرباط الوطني و جامعة كرري وجامعة النيل الازرق وجامعة قاردن ستي وجامعة النيل الابيض وجامعة زالنجي وعدد من الكليات الاهلية ، اضافة لعديد من مكتبات المؤسسات القومية كمكتبة السلطة القضائية و القصر الجمهوري والهيئة القومية للاتصالات . كما قام العديد من المتخصصين الذين تم تدريبهم وتاهيلهم ضمن المشروع ، قاموا بتقديم الدعم الفني وتشغيل النظام بالعديد من المكتبات الجامعية السودانية كجامعة البحر الاحمر وجامعة دنقلا وجامعة نهر النيل وجامعة شندي و الجزيرة و القران الكريم ودمدني وكرفان الي أن تم إعتماد كيان جديد باسم إئتلاف المكتبات الاكاديمية السودانية تحت مظلة اتحاد الجامعة السودانية . ليتمد مشروع النظام الالي المتكامل تحت اشراف الإئتلاف ليصل لبقية مكتبات الجامعات السودانية .

إئتلاف المكتبات الأكاديمية السودانية SALC :

ائتلاف مكتبات الجامعات السودانية ويعرف اختصاراً ب (SALC) **Consortium for Sudanese Academic Libraries**

أحد وحدات اتحاد الجامعات السودانية ويعمل بناءً على قوانينه ولوائحه. اتحاد الجامعات السودانية مؤسسة غير ربحية مسجلة في وزارة الشئون الإنسانية. تم تكوينه إمتداداً للعمل التعاوني الذي بدأ من خلال مشروع اليونسكو 2.11 لتشغيل نظام موحد بمكتبات الجامعات السودانية .

الخدمات التي يقدمها الائتلاف :

- الدعم الفني

تثبيت انظمة المكتبات في المخدم وتهيئتها

- جمع وتوحيد أدوات العمل

- تدريب أمناء المكتبات وتدريب التقنيين
- التحقق والصيانة
- بناء القدرات والتدريب
- الاستشارات
- التزويد والاشتراك في مصادر المعلومات

الإدارة الفنية

- المدير التنفيذي

د. فضل عبد الرحيم عبد الله

- مساعد المدير التنفيذي لشئون المكتبات

أ. عبد الرزاق محمود ابراهيم

- مساعد المدير التننفيذي للمصادر الالكترونية

د. عبد العزيز جابر

- سكرتيرة

تماهين جودة

وقد ساهم الإئتلاف في تشغيل نظام كوها الآلي المتكامل بجامعات بحري وجامعة نيالا وجامعة القضارف وجامعة القران الكريم و العلوم الاسلامية وجامعة بخت الرضا و الجامعة الوطنية و الاكاديدمية العليا للدراسات الأمنية و الاستراتيجية وجامعة المغتربينوكلية نبتة .

النتائج :

وقد توصلت الدراسة الي النتائج الاتية :

1. إختيار نظام كوها المتكامل مفتوح المصدر تم بناءا علي استيفاءه المعايير الدولية لتشغيل الانظمة المتكاملة بالمكتبات . حيث يدعم النظام تركيبة مارك 21 ويدعم معيار z39.5. إضافة للعديد من المعايير الدولية في مجال المكتبات . كما ان اللجنة العليا للمشروع قد إتبعت الأساليب العلمية لتنفيذ المشروع حيث ضمت العديد من المتخصصين في مجالي المكتبات و تقانة المعلومات .
2. ان تبني نظم مكتبات متكاملة مفتوحة المصدر ساهم في ترقية وتطوير خدمات المعلومات بالمكتبات
3. كما اثبتت الدراسة بان نظام كوها يتمتع بالعديد من المميزات و الايجابيات التي تحتاجها المكتبة الجامعية في تقديم خدماتها وتحقيق اهدافها .

التوصيات :

1. تشجيع تبني مشروعات تشغيل نظم المكتبات المتكاملة مفتوحة المصدر بمكتبات الجامعات السودانية
2. تهيئة بيئة المكتبة التقنية لضمان نجاح تجربة التشغيل ولتمكين المكتبة من اداء رسالتها .
3. تدريب المستفيدين علي استخدام النظام ومميزاته للتحقيق الاستفادة القصوي من خدمات المكتبة .

المصادر و المراجع

1. إختيار وتقييم النظم الآلية للمكتبات الجامعية في السودان / مهدي الطيب عبد الرحمن .- جامعة النيلين ، اطروحة دكتوراه ، 2005

2. حوسبة نظم المعلومات بالمكتبات الجامعية بولاية الخرطوم / فتحية حسن يوسف .- جامعة النيلين ، اطروحة دكتوراه ، 2006

3. سامر ابراهيم باخت/ استخدام الفهارس الآلية في المكتبات الجامعية بولاية الخرطوم .- جامعة النيلين ،اطروحة ماجستير ، 2008

4. ابراهيم، رندة. النظم الآلية المتكاملة المباشرة : المفهوم، المعايير، اتجاهات التقييم ._ مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 15،ع1، (يناير،.2009).ص137

5. عواطف علي مكاوي أساسيات البرمجيات المفتوحة المصدر : دراسة تحليلية لتعريفها وتاريخها ومزاياها وعيوبها ومشروعاتها ومدي أهميتها للدول النامية بما فيها مصر و الهند – الاتجاهات الحديثة في المكتبات و المعلومات . مج 13, ع26 , .2006 ص 19 – 34 .

6. مارلين كلايتون ، مشاريع التشغيل الآلي في المكتبات .- ترجمة : علي سليمان الصوينع .- الرياض : معهد الغدارة العامة ، 1997 ص 17

7. ابراهيم، رنده .- الانظمة الآلية المتكاملة في المكتبات الجامعية ، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، .2009م. ص 28.

8. قنديلجي ، عامر ابراهيم .- المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات و الانترنت ، عمان : دار المسيرة ، 2003.

9. حشمت قاسم . مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات . – القاهرة : مكتبة غريب ، 1993 .

10. عبد الجواد ، سامح زينهم – الأنظمة الآلية في المكتبات ومراكز المعلومات. مصر : جامعة الزقازيق .2004 م. ص15.

11. البرمجيات مفتوحة المصدر للمكتبات ومراكز المعلومات : معايير مقترحة لاختيار نظام مفتوح المصدر لإدارة المكتبات العربية / أحمد ماهر خفاجة . *مجلة cybrarians العدد 36 ، 2.14*

12. ياسر حسن الامين ، حنان يوسف علي / التقرير النهائي لمشروع المكتبات المتكامل .– شبكة البحث العلمي و التعليم السودانية 2.13 .– ص 3.

13. مقابلة بالهاتف مع د. خالد أأحمد ابراهيم ابوسن عميد مكتبة جامعة السودان السابق . عضو لجنة مشروع اليونسكو . يوم الإثنين 2.17/11/27 الساعة 1 ظهرا.

14. محضر إجتماعات اللجنة التنفيذية ، باجتماعها رقم (3) . – جامعة الخرطوم ، جامعة السودان (فيديو مرئي) .– 2.11/5/16

15. محضر إجتماعات اللجنة التنفيذية ، باجتماعها رقم (11) . –جامعة الخرطوم ، 2.11/11/29

16. محضر إجتماعات اللجنة التنفيذية ، باجتماعها رقم (17) .للعام 2012

17. Robert Fox Roady , Tomorrow s Library Today.– Communication of The ACM . January 1997

18. William saffady. Vendors of integrated library system : part 1 .library technology Reports , Vol.33.no. 2. 1997. Pp 138 – 14

19. https://ar.unesco.org/about-us/introducing-unesco

الأساليب البلاغية العربية وأثرها في فهم النص الخطابي النبوي
دراسة بلاغية نقدية تحليلية

د. ياسر عبد المطلب أحمد– أستاذ مشارك[3]

د. مطر عبد الله إسحاق– أستاذ مساعد[4]

مستخلص الدراسة:

جدير بأساليب البلاغة العربية أن يكون لها الأثر الكبير في فهم النص الخطابي النبوي، إذ أن البلاغة بأساليبها المختلفة تمثل روح الأدب وقيمته، فضلاً عن كونها أداة مهمة من أدوات النقد الأدبي العربي، إضافة إلى صلتها الحميمة بالدين؛ لأنها الأداة الكاشفة عن بلاغة القرآن الكريم, والحديث النبوي الشريف.

ولهذا تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر أساليب البلاغة العربية في فهم النصوص الخطابية للنبي- صلى الله عليه وسلم- ولا تتأتى معرفة جمال تلك النصوص وسرّ إبداعها إلا من خلال التحليل الأدبي الرفيع للأساليب البلاغية التي تحتويها تلك الخطب.

كما اهتمت الدراسة –أيضاً-بالجانب الفني, والجانب الجمالي للنص الخطابي النبوي الشريف حيث كشفت عن أسرار الجمال ودقة التعبير من خلال أساليب البلاغة التي تعمل على تصوير المعنى تصويراً يُفضي إلى توضيح المعاني, ويساعد على فهم النص الخطابي النبوي.

كما انتهت الدراسة بنتائج مهمة يمكن أجمالها في أن النصوص الخطابية النبوية اشتملت على العديد من الصور بيانية المستمدة من معين الإسلام الصافي, وكذلك اشتملت على صور من جوانب الحياة المختلفة, وهذا ما بينته هذه الدراسة في ثناياها.

---

[3] – أستاذ البلاغة والنقد– رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية– جامعة إفريقيا العالمية.

[4] – أستاذ النحو والصرف– بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية– جامعة إفريقيا العالمية .

Arab rhetorical methods and their impact on understanding the text of the Prophet's speech - A critical rhetorical Study.

Dr. Yasser Abdelmutallab Ahmed - Associate Professor (5)

Dr. Matar Abdallah Is`haq - Assistant Professor (6)

Abstract of the study

It is worthy of the methods of Arabic rhetoric to have a great impact on the understanding of the text of the prophetic speech, as the rhetoric in its different ways represent the spirit of literature and its value, as well as being an important tool of Arab literary criticism, in addition to its intimate link with religion; it is the tool revealing the eloquence of the Holy Qur`an, And the Prophet's Hadith.

The purpose of this study is to uncover the effect of Arabic rhetoric on understanding the texts of the Prophet (peace and blessings of Allah be upon him). The knowledge of these texts and the secret of their creation is only derived from the literary analysis of the rhetorical methods contained in these speeches.

The study also focused on the artistic aspect and the aesthetic aspect of the Prophet's speech. It revealed the secrets of beauty and the accuracy of expression through the methods of eloquence which work to portray the meaning as a picture that leads to clarifying meanings and helps to understand the prophetic text.

The study also concluded with important results that can be summed up in the fact that the Prophet's texts included many graphic images derived from the

[5] - Lecturer of rhetoric and criticism – Head of the Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arabic Language, International University of Africa.

[6] - Lecturer of Grammar and morphology, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arabic Language, International University of Africa.

pure Islam, as well as images of different aspects of life, as illustrated in this study.

مقدمة

الحمد لله حمداً توجبه سوابغ نعمه، أحمده, واستهديه, واستغفره, وأتوكل عليه، وأسأله أن يتجاوز عن تقصيري في حمده ومرضاته, ثم أصلي وأسلم على سيدنا وحبيبنا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه, صلاةً وسلاماً أتمين دائمين إلى يوم التناد.

وبعد, فالخطابة من الفنون الأدبية التي توسع المدارك, وتفتق بالألسن فاستحقت بذلك مدارستها والإكثار من قراءتها, بل الغوص في بحرها واستخراج دررها, ولقد عني علماء اللغة وأدباؤها بهذا الفن الأدبي الراقي, ولا سيما خطب النبي– صلى الله عليه وسلم– فقد جمعوها وصنفوها واعتنوا بدراستها.

وما هذه الدراسة إلا واحدة من تلك الدراسات التي اعتنت بخطب النبي– صلى الله عليه وسلم– إلا أن دراسة الأساليب البلاغية في النصوص الخطابية النبوية من الدراسات التي لم أجد من الباحثين من أفرد لها دراسة خاصة، غير أن هناك إشارات عابرة احتوتها بعض البحوث التي تناولت الأحاديث النبوية الشريفة.

وأما هذه الدراسة فقد اعتنى فيها الباحثان بدراسة مفصلة عن الأساليب البلاغية التي اشتملت عليها النصوص الخطابية النبوية من خلال الشرح والتحليل النقدي والأدبي الذي كشف عن قوة التعبير النبوي, ودقة التصوير الذي كان له الأثر الكبير في فهم النص الخطابي النبوي.

وقد عالجت الدراسة هذا الموضوع في ثلاثة محاور رئيسة, فالمحور الأول كان فيه الحديث عن البلاغة العربية وعلاقتها بالنقد وقد بينت الدراسة العلاقة الوثيقة بين البلاغة والنقد وذلك خلال تتبع الباحثين لنشأة البلاغة العربية منذ العصر الجاهلي, وأما المحور الثاني فتناول الباحثان فيه التعريف بالخطابة ونشأتها وخصائصها, وكان المحور الثالث من هذه الدراسة دراسة الأساليب البلاغية في النص الخطابي

النبوي وقد بينت الدراسة الأثر الكبير لأساليب البلاغة العربية في فهم النص الخطابي النبوي الشريف, وانتهت الدراسة بخاتمة توصل فيها الباحثان إلى جملة نتائج.

وفي الختام نسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الدراسة كل من له اهتمام بخطابة الرسول- صلى الله عليه وسلم- إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المحور الأول: البلاغة العربية وعلاقتها بالنقد

ليست البلاغة حكراً على العرب فحسب, وإنما البلاغة فن تعرفه جميع الأمم فكل الشعوب والأمم لها بلاغتها ولها تعبيرها الفني الجميل, وقد تختلف مقاييس هذه البلاغة بين أمة وأخرى, وعصر وعصر, وجيل وجيل, ولكن تبقى هناك عناصر مشتركة بينها جميعاً، ومن هذه العناصر: الجمال, والذوق, والفن, والصدق, وصحة التعبير.

ففي البيان والتبيين للجاحظ إشارات إلى أن الأمم السابقة كانت تعرف البلاغة في فن قولها, يقول الجاحظ في باب حد البلاغة :" فقد قيل للفارسي ما البلاغة ؟ قال:" معرفة الفصل من الوصل", وقيل لليوناني: ما البلاغة ؟ قال:" تصحيح الأقسام واختيار الكلام", وقيل للرومي ما البلاغة ؟ قال:" حُسن الاقتضاب عند البداهة والغزارة يوم الإطالة", وقيل للهندي ما البلاغة ؟ قال:" وضوح الدلالة وانتهاز الفرصة وحسن الإشارة(4).

وقد امتزجت البلاغة العربية في بداية نشأتها بالنقد القديم, واستمر الحال إلى أن أخذ الأمر يسير بالتدريج نحو الانفصال التام بحيث يكون النقد متصلاً بالشعر والنثر ينظر إلى النص الأدبي فيميز حسنه من رديئه, وجيده من سقيمه, وأن تكونَ البلاغة مرتبطة بالقرآن الكريم تنظر إلى النص القرآني لتبين وجوه الإعجاز فيه.

وبهذا عاشت الدراسات البلاغة في حضن الدراسات القرآنية, يقول أبو هلال العسكري مبيناً علاقة البلاغة بالتفسير وأثرها في بيان الإعجاز القرآني :" **وقد علمنا أنّ الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله**"(12).

وهكذا كان ارتباط البلاغة بالقرآن الكريم متين الحبل وثيق العروة حيث قدمت له خدمة جليلة تمخضت أن أبرزت ما فيه من وجوه الجمال الفني, وأوضحت سرَّ الإعجاز فيه وذلك من خلال البحث في أسلوبه وطريقة أدائه للمعاني, فتنافس المتنافسون في التأليف البلاغي المرتبط ببيان إعجاز القرآن, وكان عمرو بن بحر الجاحظ(255هـ) أول من ألف في إعجاز القرآن.

وشهد أواخر القرنين الرابع والخامس الهجريين تطوراً ملحوظاً في ميدان الدراسات البلاغية التي اختصت بالبحث في مجال الإعجاز القرآني، حيث أفرد العلماء في هذين القرنين رسائل ومصنفات مستقلة للنظر في قضية الإعجاز, ويعدُّ الواسطيّ(ت3.6هـ) من أوائل من شرع للعلماء الحديث في هذا الموضوع, ثم تتابعت المؤلفات في هذا القرن وبداية القرن الخامس حيث ألف القاضي عبد الجبار(ت 415هـ) كتابه(إعجاز القرآن) حيث ذكر وجوها لإعجاز القرآن.

ثم عادت البلاغة–مرة أخرى– لتعانق النقد, وذلك في نهاية القرآن الرابع الهجري, حيث برز في هذا العصر أصحاب الموازنات بين الشعراء كالآمدي أبي القاسم الحسن بن بشر المتوفى سنة(37.هـ) صاحب كتاب(الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري), وكالقاضي الجرجاني المتوفى سنة(392هـ) صاحب كتاب(الوساطة بين المتنبي وخصومه), وهما أديبان بلاغيان ناقدان, تناول الأول في موازنته بحوثاً من صميم البلاغة اقتضتها المفاضلة, حيث أحصى عدداً من الاستعارات القبيحة لدي أبى تمام تنولها النقاد من بعده, وأفردوا لها أبواباً في كتبهم, كإحسان عباس في كتابه(تاريخ النقد الأدبي), حيث أفرد صفحات كثيرات لقبيح استعارات أبي تمام تحت عنوان:(حملة الآمدي على استعارات أبي تمام)(2), ومن قبيح استعارات أبي تمام قوله:

يَا دَهْرُ قَوِّمْ مِنْ أَخْدَعَيْكَ فَقَدْ أَضْجَجْتَ هذَا الأَنَامَ مِنْ خُرُقِكْ

وذلك لورود الأخدعين مثناة حيث تجد فيها الثقل على النفس, كما أورد الآمدي أمثلة مما أساء فيه أبو تمام من قبيح الجناس, وذلك نحو قوله:

فاسلمْ سَلِمتَ من الآفاتِ ما سلمتْ سلامُ سَلمى، ومهما أورقَ السَّلَمُ

يعلق الآمدي:" فهذا كله تجنيسٌ في غاية الشناعة والركاكة والهجانة"(1), ولأبي تمام من هذا الجناس المتكلف أبيات كثيرة؛ والسبب في ذلك أنه أحب الإكثار ولم يقنع باليسير الذي يسمح به خاطره, ويقع بغير تكلف ولا تعمل.

وقد تكون العبارة صحيحة التكوين النحوي ولكنها مع ذلك سقيمة التراكيب صعبة الفهم، لا ترضي الذوق، فلا تكون عندئذ بليغة؛ لأن البلاغة تستلزم أموراً منها: مطابقة الكلام لمقتضى حال المخاطبين, وجريان الكلام على القواعد النحوية والصرفية، ثم البحث عن جمال العبارة, وتأنق الألفاظ وملائمتها لأذواق المخاطبين وعقولهم, ومن أمثلة ما كان صحيح العبارة النحوية سقيم التركيب قول المتنبي:

وشيخٌ في الشباب وليس شيخًا يُسَمَّى كلُّ من بَلغَ المشيبا(7)

إن ترتيب البيت الطبيعي على النحو الآتي: "هو شيخ في الشباب، وليس كل من بلغ المشيب يسمى شيخًا", فالبيت على الرغم من استقامته النحوية، ومطابقته لقواعد الإعراب إلا أنها لا تكفي لتحقيق البلاغة ما دام التقديم والتأخير قد مزق أوصال العبارة كما تلاحظ.

وهكذا أصبحت البلاغة أهم أدوات الناقد في حكمه على العمل الأدبي حيث تَعنى بالصياغة الفنية, وسلامة الجملة من العيوب, ومطابقتها لمقتضى الحال, فأخذ النقاد ينظرون إلى أعمال الشعراء فيعيبون عليهم قبيح استعاراتهم, وسوء استخدامهم للجناس, وعدم مطابقة الكلام لمقتضى الحال, وعدم سلامة المفردة أو الجملة من العيوب إلى غير ذلك مما رصدته كتب النقد عن الشعراء.

المحور الثاني: الخطابة تعريفها ونشأتها وخصائصها

الخطابة لون من ألوان الكلمة وشكل من أشكال التعبير، لها ما يميزها عن غيرها من ألوان الكلمة المكتوبة أو المسموعة. وهي نوع من النثر وتختلف عن الشعر؛ لأن الشعر كلام موزون ومقفى، يقوم على الخيال والمبالغة والعاطفة. فإذا تناول الشاعر موضوعاً, جنح فيه إلى الخيال والعاطفة بأسلوب تشيع فيه الرقة والموسيقى والقافية.

أما الخطابة فإنها تتناول المسائل الجادة والواقعية، وتقوم على الحقائق الملموسة وتجنح إلى استعمال الدليل والاستعانة بالحجة والمنطق كعناصر أساسية فيها. كما أن الخطبة غايتها الإقناع والاستمالة والانقياد لفكرة الخطيب التي يدعو إليها.

وجاء في تعريفها في المصباح المنير: "الخطابة مصدر الفعل: خَطَبَ يَخْطُبُ، من باب قتل، يتعدى بنفسه وبحرف الجر ... ويقال في الموعظة: خطب القوم، وألقى عليهم خُطبة بالضم وهي فُعلة، وجمعها خُطَب (مثل غُرفَة وغُرَف) فهو خطيب، والجمع خطباء، وخطيب القوم هو المتكلم عنهم. وأما خِطبة بكسر الخاء: فهي طلب المرأة للزواج، والرجل خاطب وخطّاب مبالغة فيه. والخِطاب: الكلام(15).

وفي اللسان:" خطب الخاطب على المنبر يخطب خطاباً, واسم الكلام الخطبة, وذهب أبو إسحاق إلى أن الخطبة عند العرب؛ الكلام المنثور المسجوع, والخطبة مثل الرسالة التي لها أول وآخر"(18).

أما الخطابة في الاصطلاح فهي:" **فن مشافهة الجمهور وإقناعه واستمالته**"(8). فلا بد من جمهور وإلا كان الكلام حديثاً أو وصية, ثم لا بد من الاستمالة والمراد بها" **أن يُهيِّج الخطيب نفوس سامعيه أو يهدئها، ويقبض على زمام عواطفهم، يتصرف بها ما يشاء، ساراً أو مُحزناً، مضحكاً أو مبكياً، داعياً إلى المقاومة والجهاد أو إلى السكينة**"(14). وعرفها الجرجاني بقوله:" **الخطابة الكلام المنثور يخاطب به متكلم فصيح جمعاً من الناس لإقناعهم**"(13).

وعرف أرسطو الخطابة بقوله هي:" **القدرة على النظر في كل ما يوصل إلى الإقناع في أي مسألة من المسائل**"(3). ومن المحدثين من عرفها بقوله:" **أصول وقواعد تُرشد الإنسان إلى فن مخاطبة الجماهير بطريقة إلقائية تشتمل على الإقناع والاستمالة**" (17).

ومن خلال استنطاق هذه التعريفات بشيء من التوضيح تبرز أمامنا النقاط الآتية:

1- إن مخاطبة الجماهير لإقناعهم واستمالتهم فن يعتمد على الدراسة والتجربة والدراية بأحوال الأمم والأفراد، ورغبات الجماعات والشعوب واتجاهات الناس وميولهم ومواقفهم، ومعرفة الأحداث والوقائع والبيئات والدراية بالعادات والتقاليد والقيم والمعتقدات، إلى غير ذلك.

كل هذا الذي تقدم يلزمه لمسة الخطيب البارعة في استغلاله فيما يريد وتوجيهه إلى ما يخدم فكرته وهدفه المراد. وهذا هو الفن المطلوب استخدامه والبراعة فيه, مؤيداً كل ذلك بالحجج والبراهين والأدلة على صدق دعواه فيما يقصد ويريد.

2-لا بد في الخطابة من الجمهور الذي يقصده الخطيب ويريد إقناعه بما يريد، ودون الجمهور لا خطيب ولا خطبة. فمن يحادث فرداً لا يسمى خطيباً، ولا تسمى تلك المحادثة خطبة.

3-تكون الخطابة بطريقة إلقائية، ومعنى هذا أن يكون الخطيب على هيئة معينة في الحديث من جهارة الصوت وتكييفه باختلاف نبراته وتجسيم المعاني واتباع الأساليب البلاغية والإقناعية.

4-أن يكون الكلام مقنعاً فيشتمل على حجج وبراهين وأدلة يستطيع بها الخطيب أن يبرهن على صحة دعواه وصواب ما يريد.

وأما بالنسبة لنشأة الخطابة فيرى بعض الباحثين أن تدوين علم الخطابة يرجع إلى اليونان في عصر بيركليس، فيقولون :" **إن أول من دون علم الخطابة وجعل له أصولاً وقواعد هم اليونان؛ وذلك لأن أهل أثينا في عصر بيركليس، قويت فيهم الرغبة إلى القول واشتدت فيهم دواعيه، فأغرم الناس بالفصاحة وحب الكلمة وحسن الإلقاء.. ثم جاء أرسطو فجمع قواعد علم الخطابة، وضم شوارده وأودع ذلك في كتاب سماه (الخطابة) فاتخذه الناس أصلاً لهذا العلم ومرجعاً يرجعون إليه**"(17).

ولقد عرف العرب الخطابة قبل الإسلام بزمن طويل(17)، وكان لها شأن عظيم, وذلك لأن الحياة العامة في هذا العصر تستدعي وجود هذا الفن، فالحياة القبلية وما تستتبعه من منازعات وخصومات وحروب، وما تؤدي إليه هذه الحروب أحيانا من محاولات لإصلاح ذات البين ونشر السلم بين القبائل المتنازعة، واضطراب الحياة الاجتماعية في ذلك العصر وما كانت تفرضه على العرب من صلات سلمية أو حربية بالأمم المجاورة لهم، وصلات أفراد المجتمع القبلي بعضهم ببعض، من تزاوج وتعامل وتنافر وتفاخر، وما فطر عليه العرب من فصاحة ولسن وحضور بديهة، **كل ذلك حمل البدوي على الخطابة لإيصال الآراء إلى الناس، والدعوة إلى التجمع لصد كل عادٍ أو مهاجمة عدو**، وبعث الحماسة والشجاعة في النفوس، وإظهار المفاخر، وتعداد محاسن الأحلاف، أو مساوئ الأعداء، وإخماد نيران الفتن، ورد كل سيف إلى غمده، وحقن الدماء ونشر راية السلام واستقبال الضيوف، والمطالبة بحقوق الإخوان.

وهكذا كانت الخطابة في الجاهلية شديدة الانتشار ولها المحل المرموق. فالخطيب مِثله مِثل الشاعر كان لسان قومه، يذود عن الحياض وينشر الأمجاد. فالعرب شديدو الميل إلى سماع الشعر أو الخطب مما زاد الخطباء تشجيعاً وحثهم على تخير الألفاظ المألوفة الرقيقة المعاني. فمن خطبهم: الطوال والقصار، والقصار أكثر عددا وأفضل لسهوله حفظها. ولشدة عنايتهم بالخطب كانوا يتوارثونها ويتناقلونها في الأعقاب.

وللخطابة خصائص(17) تشترك فيها كل أنواع الخطب من وعظية واجتماعية إلى غير ذلك نذكر منها:

1-تعتمد الخطابة على عناصر ثلاثة تكون لها تلك العناصر كالينابيع التي تمدها بماء الحياة وري البقاء. أولها المنطق والحجة. وثانيها أقوال الحكماء والحوادث المنقولة عن ثقة والأخبار المروية عن

حكيم أو عظيم مصدق عند الناس. وثالثها صنعة الخطيب الذي يمزج كل هذا بصورة من براعة الفنان وعاطفة الإنسان وخيال الشاعر.

2-قد يستعمل الأسلوب القصصي فيستعين الخطيب بقصة قصيرة أو حدث تاريخي للاستشهاد به على ما يقول، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على نوع القصة ومناسبتها وموقعها وقصرها. فالقصص الذي يقع موقعه تكثر إفادته بشرط أن لا تكون طويلة تذهب بذهن السامع عن الغرض الأصلي للخطبة.

3-الخطبة أقدر من الشعر على الإقناع، لأنها لا تعتمد على تكلف القوافي أو الأوزان، وتستطيع أن توضح كل جوانب الموضوع بغير تكلف وأن تمزج الأحاسيس بغير عناء، وأن تدخل القصة والمثل والحكمة في ثناياها بغير أن يختل المعنى، كما تستطيع الخطبة أن تستوعب النصوص بغير تبديل ولا تغيير أو تحريف، وهي مع ذلك تتمتع بجزالة اللفظ وحسن التعبير وبرد العاطفة.

المحور الثالث: الأساليب البلاغية في النص الخطابي النبوي

الخطابة والشعر من الفنون الجاهلية التي زادها الإسلام رونقاً وبلاغةً وارتقاءً، ولكن الخطابة سبقت الشعر في الارتقاء، لحاجة المسلمين إليها في الفتوحات والغزوات, خصوصاً أنه لم يرد في القرآن ما ينفر الناس منها، كما ورد في الشعر والشعراء، كقول تعالى: { **وَالشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ* أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ* وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لاَ يَفْعَلُونَ**} سورة الشعراء. الآيات (224- 226).، يقول الجاحظ:" **فأصبح الخطيب في الإسلام مقدماً على الشاعر لفرط حاجتهم إلى الخطابة في استنهاض الهمم وجمع الأحزاب وإرهاب الأعداء**" (4).

ومن خطب الرسول صلى الله عليه وسلم التي يُذكِّر فيها أصحابه بالموت تلك التي يقول فيها: «**أيها الناس إنه والله الجد لا اللعب, الصدق لا الكذب،... أما رأيتم الذين كانوا يؤملون بعيداً ويبنون مشيداً ويجمعون كثيراً، كيف أصبحت بيوتهم قبوراً...**»(19).

ففي قوله صلى الله عليه وسلم(بيوتهم قبوراً) تشبيه بليغ ، حيث صور حال تلك البيوت التي كانت تحفها السعادة, ويحيطها الأمل, وتكسوها الخضرة بسبب النعيم الذي كان يغمر أهلها، ثم فراقهم

عن تلك البيوت وابتعادهم عن هاتيك القصور بسب المنية التي عاجلتهم, فقد صور صلى الله عليه وسلم حال تلك البيوت بالقبور حيث الظلام الدامس, والكآبة المخيمة, والبؤس, والكرب, والحزن وقل مثل ذلك ما شئت...

وتشبيه البيوت بالقبور ورد أيضاً في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يؤكد فيه على أهمية الصلاة ودورها في بث الحياة الكريمة للإنسان حيث يقول : «**اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً**»(16), فقد صور الرسول صلى الله عليه وسلم أن البيت الذي لا يصلي فيه أحد كالقبر، لا تجد فيه الحياة الحقيقية الكريمة، بل أنه موحش مغرق في الوحشة، فالتشبيه هنا يحمل معنى التقبيح, والتغير للبيوت كما يحمل معنى التوبيخ, والتقصير لمن يكون صاحبها وساكنها.

ومن الصور التشبيهية التي استخدمها الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبه، قوله في الأخذ بالحزم:" **كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل , واعدد نفسك في الموتى , وإذا أصبحت نفسك فلا تحدثها بالمساء، وإذا أمست فلا تحدثها بالصباح، وخذ من صحتك لسقمك, ومن شبابك لهرمك, ومن فراغك لشغلك, ومن حياتك لوفاتك، فإنك لا تدري ما اسمك غداً**"(19).

ففي قوله صلى الله عليه وسلم (كأنك غريب)، تشبيه مرسل مجمل, أما أنه مرسل؛ فلأن أداة التشبيه وهي (كأن) مذكورة، وأداة التشبيه(كأن) من الأدوات التشبيهية التي تعزز حالة التوحد بين المشبه والمشبه به, وأما أنه مجمل فلأن وجه الشبه غير مذكور والتقدير(كن كالغريب في عدم الاستقرار والتفكير بالمكث وطول الإقامة).

والغريب وعابر السبيل لا يتعلقان في دار الغربة بما يثقلهما عن السفر, حال يعرفها كل الناس؛ لأنها من المقرر المحس, والمقرر المعلوم، والرسول صلى الله عليه وسلم يطلب من أصاحبه أن يكونوا في

الدنيا شبيهين بالغريب أو عابر السبيل في عدم التعلق بما يثقلهم من متاعها الخادع؛ لأن الدنيا ذاهبة فانية لا قرار فيها.

ومن الأساليب البلاغية التي استخدمها الرسول صلى الله عليه وسلم أسلوب الاستعارة, حيث ورد كثيراً في خطبه صلى الله عليه وسلم, حيث بدأت الاستعارة وسيلة بيانية مهمة في تجسيد الأفكار وتشخيصها, وإيضاح المعاني, والتعبير عنها بشكل فني جمالي متميز, ولا عجب في ذلك, فالنبي صلى الله عليه وسلم, أفصح العرب وأبلغ من نطق بالضاد، وحق لمن كان منتدباً لبيان القرآن الكريم, وتفصيل مجمله وإيضاح موجزه ومشكله, أن يكون بيانه في مستوى رفيع يليق ببيان القرآن الكريم, وبلاغته الرفيعة المعجزة.

يقول صلى الله عليه وسلم في خطبة له يحث فيها أصحابه على الوحدة بين المسلمين وينبذ فيها الفرقة:«**فإن من فارق الجماعة قيد شبر, فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه حتى يرجع, ومن دعا بدعوى الجاهلية فهو في جهنم**»(19).

وفي الحديث الشريف:"**من خالف الجماعة فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**", ففي قوله صلى الله عليه وسلم(ربقة)، استعارة تصريحية وذلك؛ لأنه شبه تعاليم الإسلام, وأوامره, ونواهيه, ولزومها للمسلم، بربقة الدابة التي تربط الدابة فتمنعها من الفرار، كما تمنع تعاليم الإسلام المسلم من الخروج عليها، بجامع المنع من الضرر في كل منهما، فحذف المشبه وصرح بلفظ المشبه به على سبيل الاستعارة التصريحية، ولما كان اللفظ الذي جرت فيه الاستعارة جامداً كانت الاستعارة أصلية, وهي استعارة ما هو محسوس إلى ما هو معقول لا يدرك بالحس.

يقول الشريف الرضي عن هذه الصورة الاستعارية: ((وهذه الاستعارة كما يتضح استعارة المحسوس للمعقول، فشبه صلى الله عليه وسلم تعاليم الإسلام من أوامر ونواه، وهي من الأمور المعقولة بما يقع تحت مشاهدة المسلم اليومية، فشبهها بربقة الدابة، وهذا مما يألفه المسلم ويستوعبه كامل

الاستيعاب، فيزيد من قوة تمسكه بالإسلام، وتعاليمه؛ لأن الخروج عنها يمثل لديه انفلاتاً واضحاً نتيجة لهذه الصورة المحسوسة الماثلة أمامه)).

ومن خطب الرسول صلى الله عليه وسلم التي يحث فيها على التحلي بالتقوى, وإتباع السنة وترك البدع يقول: ((**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة ، وإن تأمر عليكم عبد حبشي . وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا, فعليكم بسنتي وبسنة الخلفاء الراشدين المهديين , عضوا عليها بالنواجذ , وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة**))(19).

ففي قوله صلى الله عليه وسلم(**عضوا عليها بالنواجذ**) استعارة تبعية، وفي الحديث الشريف((**عليكم بسنتي وسنة المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجد**)), حيث شبه التمسك الشديد بالسنة، بالعض على الشيء بالنواجذ بجامع الإمساك الشديد في كل منهما، واستعير العض للتمسك بقوة، واشتق من العض بمعنى التمسك عضوا بمعنى تمسكوا على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

ومن الأساليب البلاغية في الخطب النبوية الكناية حيث يقول صلى الله عليه وسلم في خطب له يحث فيها على الجهاد: ((**يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو واسلوا الله العافية, فإذا لقيتموهم فاصبروا, واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف**))(19).

ففي الخطبة كنايتان الأولى في قوله(**لا تتمنوا لقاء العدو**)، فهو كناية عن حب السلم والسلام والابتعاد عن الشر جملة وتفصيلاً، والثانية في قوله (**الجنة تحت ظلال السيوف**) فهذه الصورة الرائعة تفيد أن المجاهدين عندما يجتمع بعضهم إلى بعض صفاً متراصاً، والسيوف بأيديهم أصبحت كأنها تظل الضاربين بها المعرضين للشهادة، فالجنة هناك تحت تلك الظلال, وفي رواية أخرى يقول صلى الله عليه وسلم: ((**إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف**))(16).

وبهذا تبدو الغاية المبتغاة من هذا التصوير وهي نداء للراغبين في الجنة، أن يجتمعوا عند بابها وهو(الجهاد في سبيل الله)، فمن أراد الجنة فعليه أن يجاهد؛ لأن باب الجنة تحت ظلال السيوف, وهذا المعنى يعضده قوله تعالى:﴿ **أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** ﴾ . سورة آل عمران الآية (142).

فالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في جميع أقواله المقرونة بأفعاله يحاول أن يرسم للناس منهج حياتهم موضحاً سبل العيش الكريم في هذه الحياة الدنيا، ليستقيموا فتحسن عاقبتهم، ويحظوا بالجنة التي وعد الله بها المتقين من عباده.

ومن أقوله صلى الله عليه وسلم التي يحث فيها على الصدقة وتشتمل على الكناية ما جاء في خطبته التي يقول فيها:« **أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى وخير الملل ملة إبراهيم , وخير السنن سنة محمد صلى الله عليه وسلم .. وخير الهدى ما اتبع , وشر العمى عمى القلب ,واليد العليا خير من اليد السفلى**»(16).

يؤكد الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله:"**اليد العليا خير من اليد السفلى**" شرف المسلم وعزته وسيادته؛ لأن الإسلام يكره السؤال ويأباه وينفر منه، ويفضل اليد التي تنفق على اليد التي تسأل، ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغن أغناه الله، وفي هذه الخطبة، فقد كنى**(باليد العليا)** عن المعطية، **(وباليد السفلى)** عن المستعطية.

وذهب الشريف الرضي إلى الإشارة إلى ما في قوله صلى الله عليه وسلم من كناية فقال: « وإنما كنى صلى الله عليه وسلم عن هاتين الحالتين باليدين، لأنهما الأغلب أن يكون بهما الإعطاء والبذل، وبهما القبض والأخذ»(16).

وفي سياق ذاته يقول صلى الله عليه وسلم لأزواجه مشجعاً على التصدق وكثرة العطاء « أسرعكن لحاقا بي أطولكن يداً»(16), يريد كثرة العطايا، فالرسول صلى الله عليه وسلم كنى عن هذا المعنى بـ**(طول اليد)**، لأن الأغلب أن يكون ما يعطيه الإنسان غيره من الرفد والبر أن يعطيه ذلك بيده فسمي النيل, وقال النووي:« قال أهل اللغة: يقال فلان " **طويل اليد، طويل الباع** " أنه كان سمحاً جواداً، وضده قصير الباع واليد»(16)، ولقد دل الحديث على أن الصدقة مزية بشر بها النبي صلى الله عليه وسلم صاحبتها بها، وهذه الميزة هي أن تكون أسرع زوجاته لحاقاً به، في الموت، أي أول من تموت منهن بعد وفاته.

وهذا الحديث من الأحاديث التي اهتم بها المتقدمون من حيث بلاغته، فقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى أنه تلويح يريد منه الرسول صلى الله عليه وسلم السخاء, والجود, وبسط اليد بالبذل(5).

ومن جانب آخر فقد كثرت كذلك الأساليب البديعية في خطب الرسول صلى الله عليه وسلم ففي خطبته يوم عرفة المعروفة بخطبة الوداع, يقول صلى الله عليه وسلم بعد أن حمد الله وأثنى عليه:" **من يهدِ الله فلا مضل له, ومن يضلل فلا هادي له... أيها الناس: إن ربكم واحد, كلكم لآدم, وآدم من تراب, أكرمكم عند الله أتقاكم, وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى...**" ويقول فيها أيضاً: "**إن لنسائكم عليكم حقاً, ولكم عليهن حقٌ...**"(6).

يريد الرسول صلى الله عليه وسلم، أن يُبين في هذه الجزئية من الخطبة أن الله – جلَّ في علاه– هو وحده الهادي الذي يخرج الناس من الضلالة العمياء إلى نور الهدى الساطع وذلك من خلال قوله صلى الله عليه وسلم:" **من يهدِ الله فلا مضل له, ومن يضلل فلا هادي له**"؛ فهنا أساليب بديعية رائعة تتمثل في المطابقة الحقيقية بين الفعل(يهدي) والاسم (مضل), وكذلك بين الفعل(يضلل) والاسم(هادي), وإعادة اللفظين معكوسين في الجزء الآخر من الجملة أنشأت صورة بديعية أخرى تسمى(العكس), وكذلك هناك مقابلة بين اللفظين(يهدي ومضل) يقابلهما على الترتيب(يضل وهادي), فهذا الاقتران زاد المعنى وضوحاً ورونقاً وبذلك غدت المطابقة مرشحة, لتوافر عدد من الأساليب البديعية في مقطع واحد.

ثم بيّن صلى الله عليه وسلم أن الناس متساوون عند ربهم عز وجل .. لا يفضل أبيض على أسود, ولا لغني على فقير, ولا لعربي على عجمي وذلك؛ لأن الله– سبحانه وتعالى– لم يفرق بينهم في الخلق فجميعهم من آدم وآدم من تراب { **إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ** } سورة آل عمران, الآية (59).، فليس لبني آدم فضل عند الله إلا بالتقوى والإيمان.

وبعد أن خلص صلى الله عليه وسلم من تذكير الناس بأصل تكوينهم وخلقهم, عاد ليقرر حقائق أخرى في سياق متسلسل ومرتبط ببعضه ومتناسق فيما بينه وذلك من خلال استخدامه اللون البديعي في المقابلة الحقيقية الرائعة بين الاسمين(عربي وعجمي) في

قولـه:"**أكـرمكم عنـد الله أتقـاكم, ولـيس لعربـي علـى عجمـي فضـل إلا بـالتقوى..**", وجـاء استخدام أسلوب التفضيل في هذا التعبير النبوي (أكرم وأتقى) للدلالـة على كمـال الشـيء وتمامه وعُلُوِّه ورفعتِه.

وقـد عكسـت المطابقـة الحقيقيـة والتضـاد التـام بـين اللفظين(عربـي وعجمـي) معنـى الإخاء والمودة بين أبناء البشر.. إذ لا علو ولا كبرياء ولا تفاضل بين أبنـاء آدمَ جميعِهم بل هـي مسـاواة وتكـافؤ, وإنمـا تعلـو المنـازل وترتقـي أمـام الخـالق بـالتقوى والإيمـان, والطاعـة, والاستقامة.

كما نجد مطابقة حقيقية أخرى بين حرفين هما:(**عليكم** و**لكم**) من قولـه(إن لنسائكم علـيكم حقـاً), وقولـه(لكم علـيهن حـقٌ), وهـو طبـاق حقيقـي أيضـاً لأنـه جمـع بـين حـرفين متضـادين فـي المعنـى, فـ(على) مـع كـاف الخطـاب وميم الجمـع تحمل فـي طياتهـا الحقوق والمواثيـق التـي بينتهـا الشـريعة للرجـل تجـاه مـن يعـول مـن الزوجـات؛ مـن مأكـل, وملـبس, ومسكن, وحسن معاملة, وطيب معاشرة, إلى غير ذلك من الأعمال السامية والأفعال النبيلة التي تجعل الأسرة في إلفة ومودة.

أما(اللام), فهي الأخرى مشحونة بكل ما على الزوجة من واجبات تجاه زوجها وقد بينها صلى الله عليه وسلم في خطبته وهي:" ألا **يُوطئن فرْشَكم غيركم, ولا يُدْخلنَ أحداً تكرهونه بيوتكم إلا بإذنكم, ولا يأتينَ بفاحشة, فإن فعلن فإن الله قد أذن لكم أن تعضُلوهنَّ وتهجروهنَّ في المضاجع وتضربوهنَّ ضرباً غير مُبَرِّحٍ...**"[1], فإذا أعطى كل ذي حق حقه قامت الأسرة على أسس ثابتة وقواعد متينة, فانتفعت بذلك البريّة وصلحت الذرية وعمّ المجتمع الخير والنفع.

وجاء في خطبة له صلى الله عليه وسلم يبين فيها مراتب خلق بني آدم, فيقول :" **ألا إن بني آدم خلقوا على طبقات شتى:** "**منهم من يولد مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت مؤمناً, ومنهم من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت كافراً, ومنهم من يولد مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت كافراً, ومنه من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت مؤمناً..**"[6].

الشاهد البديعي هو أن هذه الجزئية من الخطبة استوفت جميع الأقسام التي يكون عليها الإنسان, فأقسام العبد لا تخلو من واحد من هذه الأقسام الأربعة التي ذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم:

1- أن يولد مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت مؤمناً.
2- أن يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت كافراً.
3- أن يولد مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت كافراً.
4- أن يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت مؤمناً.

وهذا النوع كثير في الكلام, وهو يدل على حسن اتساق الكلام, وترابط أجزائه, وائتلاف الألفاظ مع المعاني, كما أنه من استيفاء معاني الشيء والإحاطة بها إحاطة كاملة, أو إحاطة بأبرز ما يتميز بها.

ونلاحظ أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بدأ هذه الأقسام بالإيمان وذلك؛ لأن الأصل في بني آدم أن يكونوا مؤمنين بالله موحدين له تعالى؛ وذلك بموجب العهد والميثاق الذي ، قبل خروجهم إلى υاتخذوه مع ربهم جل وعلا في سابق الأزل وهم في صلب أبيهم آدم عالم المشهود, ميثاقاً وعهداً شهدوا واقروا به على أنفسهم بوحدانيته وأُلوهيته سبحانه وتعالى, قال تعالى: **وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى** [سورة الأعراف, ص(172).]**أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ**

وخطب النبي صلى الله عليه وسلم منفِّراً عن الدنيا, فيقول بعد أن حَمد الله وأثنى عليه:" **أيها الناس.. إن هذه الدنيا دار التواء لا دار استواء, فمن عرفها لم يفرح لرخاء, ولم يحزن لشقاء. ألا وإن الله تعالى خلق الدنيا دار بلوى, والآخرة دار عقبى, فجعل بلوى الدنيا لثواب الآخرة سبباً, وثواب الآخرة من بلوى الدنيا عوضاً, فيأخذ ليعطي ويبتلي ليجزئ**"(19).

في هذه الخطبة يحدثنا الرسول صلى الله عليه وسلم عن الدنيا محقراً من شأنها ومزهداً فيها؛ حتى لا يُشغل الناس بها عن الآخرة التي هي دار القرار, قال تعالى: **[وَما الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ]** سورة آل عمران, الآية(185).. وقال صلى الله عليه وسلم:" **كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل)**"(6), فالرسول صلى الله عليه وسلم يحذرنا أن نركن إلى الدنيا أو نتخذها وطناً فيجب على المسلم الفطن ألا يحدث نفسه بطول البقاء فيها, ولا يشتغل فيها بما لا يشتغل به الغريب الذي يريد الذهاب إلى أهله.

وقد استخدم الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لإيصال هذه الفكرة إلى قلوب الناس, أساليب بديعية متعددة تنم عن قدرته الفائقة على امتلاك زمام الألفاظ والمعاني,

فتجري على لسانه مجرى الماء الزلال على الجداول ولم يسمع الناس بعد –القرآن الكريم– بكلام أعم نفعاً ولا أصدق لفظاً, ولا أكرم مطلباً, ولا أحسن موقعاً من كلامه صلى الله عليه وسلم.

ولا غرو في ذلك فقد أُعطِيَ جوامع الكلم, فالكلام الذي قلّتْ حرفه وكثرة معنانيه, وجلّ عن الصنعة, وتنزه عن التكلف, ولم يُنطق عن الهوى لابد أن يقع في القلب موقعاً حسناً، وها هي جملة من الألوان البديعية التي حفلت بها تلك الجزئية من خطبته صلى الله عليه وسلم.

كما يبين الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الجملة:" إن الله تعالى خلق الدنيا دار بلوى, والآخرة دار عقبى", أي أن الله – سبحانه وتعالى– خلق الدنيا لتكون دار عمل وطلب وجدٍّ, يبتلي فيها العباد على قدر إيمانهم وصبرهم على ما يصيبهم فيها من مكروه, وأن الآخرة هي دار مثوبة وجزاء لتلك الأعمال [**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ* وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ**]. سورة الزلزلة, الآية(7–8).

أما الشاهد البلاغي؛ فقد أوقع الخطيب تبايناً بين الدارين:(دار الدنيا ودار الآخرة)؛ إذ هما من جنس واحد هو(مطلق الدار) فهذه دار وتلك دار, ثم فرق بينهما في المنزلة والمكانة بجعل دار الدنيا– وهي دون الآخرة– دار عمل وابتلاء، لم يسلم من ذلك البلاء حتى الأنبياء والرسل والصالحين من عباده, قال الرسول صلى الله عليه وسلم:" إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ بَلاءً الأَنْبِيَاءَ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ"(6)، وجعل دار الآخرة دار عقبى(أي جزاء)(18)وهي مفضلة على الدنيا, كما قال تعالى:[**وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**] سورة الأعلى, الآية (17).

وأساس الجمال في هذا الفن أنه يُعرّف المتلقي بوجه الاختلاف والتباين بين شيئين جمعها في حكم واحد يحسب أنهما متفقان متآلفان، وهو يدل في الوقت ذاته على براعة القائل في تلمس عنصر الاختلاف بينهما، ثم تقديم البرهان على ذلك.

ويمكن أن نجري المثال السابق:" **إن الله تعالى خلق الدنيا دار بلوى, والآخرة دار عقبى**"على أنه من قبيل (الجمع مع التفريق) بقراءة أخرى, وذلك على النحو الآتي:

جمع صلى الله عليه وسلم بين أمرين هما(الدنيا والآخرة) في حكم واحد هو كونهما من مخلوقات الله – جلّ وعلا– فالدنيا مخلوق والآخرة مخلوق أيضاً, ثم فرق بينهما في الاتصاف؛ فجعل الدنيا دار ابتلاء وجعل الآخرة دار جزاء.

ومن الأساليب البديعية في الخطب النبوية المذهب الكلامي, ومن أمثلة هذا اللون البديعي, قول الرسول صلى الله عليه وسلم في أول خطبة خطبها بمكة حين دعاه قومه فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه:" **إن الرائد لا يكذب أهله, والله لو كَذَبْتُ الناس جميعاً ما كَذَبْتُكم ولو غَرَرْتُ الناس جميعاً ما غَرَرْتُكم, والله الذي لا إله إلا هو إني لرسول الله إليكم خاصةً وإلى الناس كافةً...**"(9).

أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبيّن لقومه أنه الرسول المرسل من عند الله تعالى لينقذهم والناس أجمعين من الجهالة العمياء إلى نور الإسلام وهدى الإيمان, وعلى الرغم من أنه صلى الله عليه وسلم قد عُرف بالصدق والأمانة وحسن الخلق من قَبْلِ بعثته إلا أن قومه رموه بالكذب, ووصفوه بالسحر والجنون بعد أن بعثه الله إليهم بشيراً ونذيراً, قال تعالى: { **كَذَلِكَ مَآ أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ** } سورة الذاريات, الآية(52)..

وفي هذه الجزئية من الخطبة يدعو صلى الله عليه وسلم قومه إلى الإيمان والإسلام, وأن ما جاء به من عند الله سبحانه وتعالى صدق وحق, وقد أعتمد صلى الله عليه وسلم على إقامة الحجة والبرهان للاستدلال على صدقه وصحة رسالته.

يقول:" **إن الرائد لا يكذب أهله**" فهو هنا يفحم قومه بالحجة المنطقية والدليل العقلي عن طريق القياس؛ فكما أن الرجل الذي يأتيكم بخبر الماء والكلأ يصدقُكم الحديث ولا يكذبكم، ولا يخونكم, وأنتم تصدقونه على ما يقول, فأنا كذلك أصدقكم بأني رسول الله إليكم خاصة وإلى الناس عامة وما جئتُ به هو قرآن من عند الله لا حديث يفترى.

ويبين صلى الله عليه وسلم إلى قومه أنه لو كان كاذباً أو مغروراً معروف الكذب والغرور للناس أجمعين(وحاشا أن يكون كذلك) ما كان له أن يغرّ أو يكذب على قومه وعشيرته وأهله, فلما لم يكن هو كذلك إذن فهو رسول من الله تعالى مُبلغاً وداعياً إلى وحدانيته وليس للمكابرين والمعاندين دليل ولا برهان.

وكثيراً ما يستخدم الرسول صلى الله عليه وسلم مثل هذا الأسلوب البديعي لإقناع قومه بصدق رسالته يقول في جمع من قريش:" **يا معشر قريش! لو قلتُ لكم أن خيلاً تطلع عليكم من وراء هذا الجبل أكنتم تصدقونني؟ قالوا: نعم, قال: أني لكم نذير بين يدي عذاب عظيم**"(16).

وفي أول خطبة خطبها الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة, يقول بعد أن حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله:" **أما بعد أيّها الناس فقدموا لأنفسكم, تعلمن والله ليصعقن أحدكم ثم ليدعن غنمه ليس لها راع ثم ليقولن له ربه وليس له ترجمان ولا حاجب يحجبه دونه: ألم يأتك رسولي فبلغك وأتيتك مالاً وأفضلتْ عليك؟ فما قدمتْ لنفسك؟ فلينظرنّ يميناً وشمالاً فلا يرى شيئاً ثم لينظرنّ قدامه فلا يرى غير جهنم. فمن استطاع أن يقي وجهه من النار ولو بشق من تمرة فليفعل ومن لم يجد فبكلمة طيبة فإن بها تجزى الحسنة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف..**"(9).

تحمل هذه الخطبة الكثير من الدلالات والمعاني التي تَختبِئ وراء عباراتها وألفاظها, فالرسول صلى الله عليه وسلم يصور لنا في هذه الجزئية من الخطبة مشهداً من مشاهد يوم القيامة عندما يقف العبد أمام خالقه سبحانه وتعالى وليس بينهما حاجب ولا ترجمان, فيسأله الله عن نعمه التي أنعمه إياها في الدنيا, وليس هناك مجالاً للكذب والافتراء على الله, فالصحائف عن اليمين وعن الشمال كما أن الجوارح تشهد وتتكلم بصنيع صاحبها, كما جاء في قوله تعالى: {**الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ**}, سورة يس, الآية(65).

فهذا حال الكفار والمنافقين يوم القيامة حين ينكرون ما اقترفوا من الذنوب والآثام في الدنيا، ويحلفون أنهم ما فعلوها، فيختم الله على أفواههم ويستنطق جوارحهم بما عملت.

أما الشاهد البلاغي؛ ففي قوله:" **ألم يأتك رسولي فبلغك وأتيتك مالاً وأفضلتْ عليك؟ فما قدمتْ لنفسك؟**", حيث اشتمل الشاهد البلاغي على استفهامين: أما الاستفهام الأول: **ألم يأتك رسولي فبلغك وأتيتك مالاً وأفضلتْ عليك؟** فالغرض من الاستفهام هو التقرير؛ لأن السائل (المُستفهِم) هو الله سبحانه وتعالى وهوعالم بالمُستفهَم عنه, إذ إنه هو الذي أرسل الرسل جميعاً للناس كافة مبلغين رسالات ربهم, كما أنه هو وحده الذي يغدق على عباده بنعمه التترا وآلائه العظيمة.

وأما الاستفهام الآخر: **فما قدمتُ لنفسك؟** فالاستفهام هنا جاء بغرض التعجب؛ لأن الله جل في علاه يستفهم متعجباً من ابن آدم على ما قدمه في حياته, من أعمال طيبات يرجو ثوابها منه سبحانه وتعالى, وهو أيضاً من قبيل التقرير؛ لأن الله يعلم ما قدم الإنسان في حياته وهو مطلع على كل أعماله وأفعاله صغيرها وكبيرها, سرّها وعلانيتها.

وفي الخطبة يحثنا الرسول صلى الله عليه وسلم على الصدقة, فيقول(**فمن استطاع أن يقي وجهه من النار ولو بشق من تمرة فليفعل**), وفي الحديث الشريف(اتقوا النار ولو بشق تمرة، فمن لم يجد فبكلمة طيبة)(11), وفي حديث آخر(لا تحقرن جارة لجارتها ولو فِرْسِن شاة)(16), وأشيرُ بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء اليسير وقبوله لا إلى حقيقة الفِرسِن لأنه لم يجر العادة باهدائه، وإنما على سبيل المبالغة, ويحتمل أن يكون النهي إنما وقع للمهدى إليها وأنها لا تحتقر ما يهدى إليها ولو كان قليلاً(11).

وهكذا فقد امتازت خطابة الرسول صلى الله عليه وسلم بالإعداد المسبق، وتخير الألفاظ والجمل والمعاني, وكانت أحاديثه صلى الله عليه وسلم تشهد على حسن اختيار ألفاظه وصياغة عباراته؛ ليصبح كلامه حسن الموقع، عذب الإيقاع.

كما تأثرت الخطابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن الكريم أسلوباً وصياغة، وأفكاراً ومعانيَ، وصوراً وأخيلةً، لذلك انكب الخطباء على التفقه بالمعاني القرآنية، والتثقف بثقافة الإسلام, وهذا ما يفسر ندرتها بين الأعراب الجفاة الذين لم يستوعبوا ثقافة الإسلام.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات, والصلاة على أفضل العباد نبينا، ورسولنا, وحبيبنا, وقدوتنا, وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا.

وبعد, فالمتأمل في النصوص الخطابية للنبي- صلى الله عليه وسلم- يجدها مليئة بالأساليب البلاغية ذات الإيحاءات والدلالات العميقة، فقد استطاع- صلى الله عليه وسلم- أن يوصل معانيه عبر هذه الأساليب إلى مخاطبيه في أجمل تعبير, وأبهى صورة, مما كان لهذه الخطب تأثيراً عميقاً في نفوس سامعيها, وذلك من خلال التحليل الفني الرفيع للأساليب البلاغية في خطابته صلى الله عليه وسلم, وقد خرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. اشتملت خطب النبي-صلى الله عليه وسلم- على صور بيانية رائعة مستمدة من معين الإسلام الصافي، وصور أخرى مستمدة من جوانب الحياة المختلفة.
2. ساهمت خطب النبي- صلى الله عليه وسلم- في معالجة كثير من قضايا المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت.
3. استخدم الرسول- صلى الله عليه وسلم- وسائل التصوير الفني، وبخاصة الصور الحسية في التعبير عن المعاني التي يريد إيصالها للناس.
4. أدت الصور الفنية في خطابة النبي- صلى الله عليه وسلم- وظائفها المطلوبة عن طريق الإيحاء, والتشخيص, والمبالغة وغير ذلك.
5. كان لأساليب البلاغة المختلفة في خطابة النبي - صلى الله عليه وسلم- الأثر الكبير في إيصال المعاني إلى نفوس المخاطبين في أيسر طريقة, وأبسط صورة.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نشكر الله تعالى على مدده وعونه على أن أتم هذه الدراسة وفق خطتها ومنهجها الذي أعدّ لها, فلله الحمد والمنّة.

المصادر والمراجع

1. الآمدي: أبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى، **الموازنة بين أبي تمام حبيب بن أوس الطائي وأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري الطائي**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،دار المسيرة،سنة الطبعه-1944م.
2. إحسان عباس: **تاريخ النقد الأدبي عند العرب**, الطبعة : الرابعة, تاريخ النشر 1983, الناشر : دار الثقافة, عنوان الناشر : بيروت – لبنان.
3. أرسطو: الخطابة, تعريب إبراهيم سلامة. القاهرة سنة 195.م.
4. الجاحظ: (أبو عثمان عمرو بن بحر)، **البيان والتبيين**, , تحقيق درويش تجويدي – المكتبة العصرية, بيروت, الطبعة الثانية سنة 1421هـ .200.م.
5. الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، **أسرار البلاغة**, قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر, الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
6. ابن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني, **مسند الإمام أحمد بن حنبل**, المحقق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد، وآخرون, إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي, الناشر: مؤسسة الرسالة, الطبعة: الأولى، 1421هـ -.2001م.
7. أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني, **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي, الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
8. الحوفي: أحمد محمد الحوفي، **فن الخطابة**. الطبعة الثالثة , دار الفكر العربي(بدون تاريخ).
9. صفوت: أحمد زكي، **جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة**, الناشر: المكتبة العلمية بيروت-لبنان.
10. ابن عبد ربه: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم: **العقد الفريد**, , الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة: الأولى، 14.4هـ.

11. العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل, **فتح الباري شرح صحيح البخاري**, الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379, رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي, قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب, عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
12. العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، **الصناعتين**, المحقق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم, الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت, عام النشر: 1419هـ.
13. علي بن محمد بن على الجرجاني: **التعريفات**, تحقيق وتقديم:إبراهيم الأبياري, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان, ط3, سنة 1417هـ.
14. الفارس: عبد الله بن إبراهيم: **مقومات الخطابة الدينية وخصائصها**, بحث ماجستير:. إشراف الدكتور سعد محمد أحمد. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض14.3هـ – 14.4هـ.
15. الفيومي: (أحمد بن محمد بن علي)، **المصباح المنير**, ت: عبد العظيم الشناوي، طبعة دار المعارف بمصر سنة 1977م.
16. مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، **صحيح مسلم بشرح النووي**, المطبعة المصرية, مصر, سنة1347هـ, دار الفكر.
17. الواعي: توفيق الواعي، **الخطابة وإعداد الخطيب**, دار اليقين، مصر، الطبعة الثانية , سنة 1417هـ – 1996م.
18. ابن منظور : ابو الفضل محمد بن مكرم بن على ، لسان العرب ، دار صادر بيروت ، ط3 ، سنة 1414هـ– 1994م.
19. الخطيب محمد خليل:خطب الرسول،ص.200